

إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية

دكتور
مصطفى محمد موسى

دار شتات للنشر والبرمجيات
مصر - المحلة الكبرى
السبع بنات ٢٤ ش عدلى يكن
٤٠٢٢٢٤٦٨٢ ت ٤٠٢٢٢٠٢٩٥ فاكس
محمول ٠٠٢٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص.ب ٢٥٥

دار الكتب القانونية
مصر - المحلة الكبرى
السبع بنات ٢٤ ش عدلى يكن
٤٠٢٢٢٤٦٨٢ ت ٤٠٢٢٢٠٢٩٥ فاكس
محمول ٠٠٢٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص.ب ٢٥٥

٢٠٠٧





إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

في القضايا الجنائية والإرهابية

دكتور

مصطفى محمد موسى

٢٠٠٧

دار الكتب القانونية

مصر - المحلة الكبرى

السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن

ت : ٠٤٠/٢٢٢٧٣٦٧ فاكس : ٠٤٠/٢٢٢٤٦٨٢

محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥

الناشر

دار الكتب القتونية

جَنَيعُ الْحَقُوقِ، مَحْفُوظَةٌ

اسم الكتاب

أعداه تأهيل نزلاء

المؤسسات العقابية

في القضايا الجنائية

المؤلف

د/ مصطفى محمد موسى

سنة النشر

٢٠٠٧

رقم الإيداع

١٦٨٧٥

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977-386-134-1

المدير التجاري

عادل احمد شنتات

ت: ٠١٢٣١٦١٩٨٤



المقدمة

عندما فكرت في إعداد هذه الدراسة عن إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية، كان لابد من اتباع الأسلوب العلمى لأنه منهاج العصر الذى عليه تعتمد كافة أنشطة الأجهزة بما فيها أجهزة إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وصولاً إلى تحقيق أهدافها المنشودة، بل إن النهج العلمى المعاصر لم يعد قاصراً على أساليبه التقليدية فى التعميم والشمولية لتحديد الظواهر فى كليات جامدة، بل امتد إلى التحليل العلمى للجزئيات وصولاً إلى مقولات واقعية بموضوعية ومصداقية قابلة للتطبيق.

تعتبر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية من العمليات ذات الطبيعة الخاصة لأنها تتعلق بشخص ، ليس لديه توازن فى العنصرين المعنوى والفكرى القائم على الفهم الخاطئ لبعض جوانب العقيدة والشريعة وما يترتب عليها من سلوك خاطئ، وإن إعادة التأهيل عملية معقدة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة تعتمد على ما قاله عمر بن الخطاب عن صلاح الأمر: "إن هذا الأمر، لا يصلح إلا لىّن فى غير ضعف، وشدة فى غير عنف" وفى هذا الزمان يكون بالقوة والقانون والقضاء والحوار فى قضايا الإرهاب بحكمة وفن إدارة الوقت والتوقيت بصبر وبصيرة فى إعطاء جرعات الدواء بناءً على خطة لإعادة الثقة بالنفس، حتى يعود من تم تأهيله إلى المجتمع بشخصية متوازنة معنوية وفكرياً وجسمانياً واقتصادياً واجتماعياً وبذلك يصبح شخصاً متوازناً بوساطة دون تطرف وتتطع .

نقدم على صفحات هذه الدراسة للباحثين أول دراسة لإعادة تأهيل المتهمين والمعتقلين والمحكوم عليهم فى القضايا الجنائية والإرهابية .

مدخل الدراسة

أولاً- موضوع الدراسة ومشكلاتها :

يُعتبر أسلوب الدراسة العلمية من المسلمات في أى مجال من مجالات المعرفة الإنسانية، لذلك يتعين على كل باحث علمي الإمام بمنهجية هذا الأسلوب الذي يقوم على تحديد المشكلة واختيار منهج أو طريقة لجمع المعلومات وانتهاء بتحليل هذه المعلومات واستخلاص النتائج.

فالدراسة العلمية تبدأ بظاهرة اجتماعية مرضية تشير إلى وجود مشكلة تحتاج إلى حل. ويُعتبر تحديد المشكلة من أهم المراحل التي تمر بها الدراسة لأنها بمثابة العلة التي ينبغي تشخيصها بدقة حتى يمكن اقتراح العلاج بعد الوقوف على المسببات بحيث إذا كان التشخيص خاطئاً كان العلاج أو الحل غير مجد وكانت كل خطوات الدراسة لاجدوى علمية⁽¹⁾ أو اجتماعية⁽²⁾ من ورائها.

ويقصد بالمشكلة هنا موضوع يحيط به الغموض ويطلب حلاً وتكون الدراسة العلمية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها اقتراح الحلول واستخلاص النتائج والتوصيات.

من هذه المنطلقات يمكن تحديد المشكلة التي نحن بصدد حلها في هذه الدراسة والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

كيف نعيد تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ؟ من منطلق أن الجريمة والمجرم لا تزالان موضع اهتمام وعناية الباحثين، وقد لقيت ظاهرة الإجرام

¹ - يقصد بالجدوى العلمية مدى إسهام الدراسة في زيادة مخزون المعرفة في مجال التخصص المتعلق به. أما الجدوى الاجتماعية فيقصد بها مدى إسهام الدراسة في حل مشكلة معينة تؤرق بال المجتمع. راجع في ذلك : د. هلال عبدالله أحمد ، الاتهام المتسرع في مرحلة التحقيق الابتدائي وعدالة أو في لمن وضع موضع الاتهام ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1995 ، هامش ص 8 .

اهتماماً كبيراً على مر السنين. وتوصل الفكر البشرى إلى ضرورة الاهتمام بشخص المجرم، لكن هذا الاهتمام أخذ يحتل مكانته منذ الربع الأخيرة من القرن التاسع عشر، وأصبح الفعل المادى للجريمة دليلاً على خطورة مرتكبها، وصار حجم العقاب يقدر تبعاً لخطورة المجرم وما يمكن أن يحدثه من أثر فى إصلاحه وعلاجه⁽¹⁾.

ثانياً- أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها علمية تستمد أصولها من الخبرات العملية والقواعد العلمية فى هذا المجال وتضع نصب أعينها أن الهدف هو العمل على تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ودمجهم فى المجتمع.

وتتطلب الدراسة من مُسلِّمة واضحة مؤداها أن العقاب فى ضوء الفلسفات الجنائية الحديثة يقتصر على مجرد سلب الحرية، ومن ثم فإن الهدف من تنفيذه ينحصر فى إعادة التأهيل والإصلاح⁽²⁾.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

ولتحقيق إعادة التأهيل لابد وأن نبدأ من مرحلة جمع الاستدلالات والأدلة وأن تستمر مواصلة التأهيل إلى ما بعد الإفراج، وذلك عبر مراحل سير الدعوى الجنائية وتنفيذ العقوبة وإخلاء السبيل حتى يعودوا إلى أحضان المجتمع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال برامج علمية تم التخطيط لها، تطبق أثناء تنفيذ العقوبة، من أجل إعادة التوازن المعنوى والفكرى بالإضافة إلى التوازن

¹ - فتحية الجميل : تأهيل المجرمين وأثره فى المجتمع - دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي ، جامعة الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول - السنة العاشرة ، آذار / مارس 1982 ، ص 131 .

² - نجوى حافظ: المؤسسة العقابية للأحداث بالمرج دراسة تقويمية عن أحوال المؤسسات عام 1997، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1999م، ص 1.

الجسماني والاقتصادي والاجتماعي . ومن ثم يمكن إجمال الأهداف على النحو التالي :

- 1- العمل على تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ودمجهم في المجتمع .
 - 2- السعى لعقد دورات تدريبية لنزلاء المؤسسات العقابية لتأهيلهم .
 - 3- تشجيع مختلف شرائح المجتمع على الترحيب بعودتهم .
- رابعاً- الدراسات العربية السابقة:

تنوعت الدراسات في الفقه عامة والعربي خاصة-حول موضوع المؤسسات العقابية ودورها في تأهيل نزلائها، وقد تناولت موضوع تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في الفقه العربي دراسات⁽¹⁾ علمية قانونية اجتماعية سنستفيد

1- من ذلك :

- "التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية" قدمها الدكتور مصطفى العوجي، ونشرتها مؤسسة بحسون - دار المنال، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1993م وهي دراسة اجتماعية قانونية.
- "داء الجريمة - سياسة الوقاية والعلاج" أعدها الدكتور علي محمد جعفر، بلا ناشر، الطبعة الأولى - 1423هـ-2003م، وهي دراسة قانونية علمية.
- "تخصيص المؤسسات العقابية"، إعداد أحمد الألفي، نشرتها المجلة الجنائية القومية- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- وزارة الشؤون الاجتماعية، مصر.
- "رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي" أعده الدكتور محروس محمود خليفة، نشرها مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية (جامعة حالياً) نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- 1997م، وهي دراسة ميدانية إحصائية تحليلية اجتماعية.
- "الرعاية الصحية بالمؤسسات العقابية" إعداد فادية أبو شهبه، ونشرتها المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الأول، مارس 1996، وهي دراسة متخصصة في إعداد التوازن الجسماني للمحكوم عليهم وتأهيلهم.
- "الأنشطة المختلفة لشغل أوقات الفراغ بالمؤسسات العقابية" قدمتها فادية أبو شهبه،= ونشرتها المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثاني، يوليو 1998م. وهي دراسة متخصصة في تأهيل المحكوم عليهم جسمانياً وفكرياً ومعنوياً.
- "أثر السجن في سلوك النزيلاء"، التي قدمها الدكتور عبدالله عبدالغنى غانم ونشرها مركز الدراسات

منها في هذه الدراسة .

من ثم نطلق السابق وبناء على ما أسفرت عنه عملية جمع المادة العلمية لهذه الدراسة تبين عدم وجود دراسة بعنوان إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

خامساً- تساؤلات الدراسة :

ارتكزت الدراسة على محاور تمثلت في الأسئلة والفروض التالية :

- من هم نزلاء المؤسسات العقابية ؟
- هل هناك فروق بين نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية ؟
- هل هناك ذاتية لنزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية؟ وهل لهذه الذاتية انعكاسات على برامج إعادة تأهيلهم ؟
- هل للمعتقلين في مجالات مكافحة الإرهاب برامج لإعادة تأهيلهم ؟
- هل توجد ضرورة إجرائية واجتماعية لتجاوز تشريعات مكافحة الإرهاب للقواعد الدستورية لإعادة التأهيل ؟
- هل هناك أبعاد للإدارة في مجال إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ؟
- ماهي عناصر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ؟

والبحوث- أكاديمية (جامعة حالياً) نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض-المملكة العربية السعودية،
1420هـ-1999م وهي دراسة علمية اجتماعية.

- "علم العقاب ومعاملة المذنبين"، الذي أعده الدكتور عدنان النوري، الكتاب الثالث، نشرته مكتبة منشورات ذات السلاسل، الكويت، بلا تاريخ، وهي دراسة علمية واجتماعية.

- تقييم المعاملة في المؤسسات العقابية، التقرير الأول- العمل في السجون- دراسة نظرية، للدكتور عطية

مهنأ، ونشرها قسم بحوث المعاملة الجنائية- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،

1996م. وهي دراسة وصفية مقارنة عن دور العمل في السجون في المعاملة العقابية والعمل في

السجون في التشريع المصري والمقارن .

• هل هناك برامج لتأهيل نزلاء المؤسسة العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية لإعادة توازنهم المعنوي - الديني والأخلاقي ؟
سادساً- منهجية الدراسة:

المنهج هو الطريق الواضح⁽¹⁾ ويمثل الخطوات المنظمة التي سنتبعها في معالجة موضوع الدراسة وصولاً إلى النتائج المعينة.
وتتعدد المناهج⁽²⁾ التي يستخدمها الباحثون لحل المشكلات التي تواجههم في مجالات تخصصهم وأعمالهم.
وتلعب طبيعة مشكلة البحث التي تجرى دراستها دوراً رئيساً في اختيار وتحديد المنهج الذي سيتم اتباعه.

وعلى ذلك سوف نتبع في هذا البحث الدراسة الوصفية⁽³⁾ لمعرفة تجارب الآخرين والاستفادة منها. لذلك أجريت الدراسة عن مصر وبعض الدول سواء كانت عربية أم غربية حسبما تستدعي الدراسة ، وتركز في العنصر البشري من المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم في القضايا .

كذلك سنستخدم المنهج التحليلي. وهو منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه ورد الشيء إلى عناصره المكونة له إذا كان التحليل يعنى تقسيم الكلاو الظاهرة المعقدة وتفكيكها إلى الأجزاء التي تكونها. ومن خلال هذا التحليل يمكن أن نرتقي عن طريق الاستقراء⁽⁴⁾ إلى مجموعة من القواعد التي من شأنها أن تسهم في تقديم الحلول الملائمة للمشكلة محل الدراسة⁽⁵⁾.

(١)- محمد بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، الكويت ، دار الكتاب الحديثة ، الطبعة الأولى ، 1414هـ - 1994م ، ص 291 .

(٢)- من تلك المناهج: المنهج الوصفي والمنهج التجريبي والمنهج التاريخي أو الاستردادي، والمنهج التاريخي أو الاستدلالي أو التحليلي.

(٣)- الدراسة الوصفية غير المنهج الوصفي فهما وإن كانا يتقاربان في أن كليهما يشخص الواقع إلا أن الدراسة الوصفية تقف عند هذا الحد، أما المنهج الوصفي فيمتد إلى معرفة أسباب الظاهرة ثم اقتراح الحلول المناسبة لها راجع : د. هلال عبد الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 13 .

(٤)- يقصد بالمنهج الاستقرائي، استقراء الوقائع الجزئية وترتيبها داخل نسق ينتهي إلى آليات للتنفيذ.

(٥)- د. هلال عبد الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 14 .

على كل حال فإن عملية إعادة التأهيل هي غاية في حد ذاتها، فضلاً عن أنها عملية مستمرة من أجل ديمومة توازن شخصية المفرج عنهم في القضايا الجنائية وقضايا الإرهاب معنوياً وفكرياً.

ومن هذا المنطلق، كان لابد أن نبدأ الدراسة من معايير موضوعية نستند إليها وكانت هذه المعايير هي:

1- الأجهزة الإدارية التي تتولى عملية تأهيل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم في القضايا .

2- المعتقلون والمتهمون والمحكوم عليهم في القضايا الجنائية والإرهابية ، نزلاء المؤسسات العقابية والمعاملة العقابية والتأهيلية التي يلقونها، وأوجه الرعاية المعنوية والفكرية والجسمانية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتعون بها.

3- النظرة الاستشرافية التي تأخذ في الاعتبار الأوضاع التي تمت بالفعل لإعادة التأهيل، وما يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل وذلك كله في إطار الاتفاقيات الدولية والقوانين واللوائح والقرارات.

سادساً-خطة الدراسة:

بعد المقدمة ومدخل الدراسة تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول- المفاهيم الأساسية للدراسة.

الفصل الثاني- الإطار النظري لعملية إعادة التأهيل في القضايا الجنائية والإرهابية .

الفصل الثالث- الإطار التطبيقي لعملية إعادة التأهيل في القضايا الجنائية والإرهابية .

ومن الخطة إلى تفصيلاتها :

المفاهيم الأساسية للدراسة

المفاهيم الأساسية للدراسة

تمهيد وتقسيم

مفهوم التأهيل في المؤسسات العقابية

مفهوم القضايا الجنائية والإرهابية

مفهوم المعتقل في مجال مكافحة الجريمة

مفهوم المتهم في القضايا الجنائية والإرهابية

مفهوم المحكوم عليه في القضايا الجنائية والإرهابية

ذاتية نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الإرهابية

مفهوم الضحايا في القضايا الجنائية والإرهابية

مفهوم العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية

مفهوم الضرورة الإجرائية والإجتماعية بوجه عام

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للدراسة

تمهيد وتقسيم:

تحديد وتحليل المفاهيم بوضوح يكشف الغموض ويرفع اللبس ويساعد على الفهم الصحيح للموضوع، وبذلك تكون الدراسة واضحة. والمفهوم لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، فهو مجموعة الصفات والمعاني والصور الذهنية التي تفهم من اللفظ⁽¹⁾.

ومعرفة أى مفهوم ينبع من معناه اللغوى كما حددته معاجم اللغة ومعناه القانونى كما حددته معاجم المصطلحات القانونية وأحكام القضاء وتفسير وشرح الفقهاء. فهذا التحديد يبين الاستخدام الفعلى له.

نحاول فى هذا الفصل أن نتعرف على معانى المفاهيم التى تطرحها الدراسة من وجهة نظر بعض العلوم الاجتماعية لأن العلوم تكمل بعضها بعضاً ، وأصبحت نتائج إحداها متممة ومكملة للدراسة فى علم آخر⁽²⁾.

من هذا المنطلق نستعرض شرح وتحليل مفاهيم: التأهيل فى المؤسسات العقابية والقضايا والمعتقل والمتهم، والمحكوم عليه والضحية والعقوبة والضرورة الإجرائية والاجتماعية فى مكافحة القضايا الجنائية والإرهابية .

أولاً - مفهوم التأهيل فى المؤسسات العقابية

يقصد بالتأهيل فى المؤسسات العقابية Rehabilitation "مجموعة العمليات أو الأساليب إلى يقصد بها تقديم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية"⁽³⁾ . ويتضمن معنى التأهيل:

'2- د. هلال عبداللاه وأحمد ، المرجع السابق ، ص17

إثارة الحوافز الإيجابية عند الشخص بحيث يؤمن بالقيم والمواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه، فيحترم القوانين بعد أن كان متمرداً عليها، ويندمج في الحياة الاجتماعية بعد أن كان منعزلاً عنها⁽¹⁾.

ويعتبر التأهيل حقاً للمحكوم عليه، لأن التأهيل وما يرتبط به من أساليب ليس فقط التزاماً تفرضه الدولة على المحكوم عليه، ولكنه أيضاً حق له قبل الدولة: فالمجرم الذي عانى من ظروف معنوية وفكرية واجتماعية قادت إلى الجريمة، له حق قبل الدولة في أن تخلصه من هذه الظروف، والتي للمجتمع نصيب في تأثيرها عليه، وله الحق في أن يعود إلى المجتمع مواطناً متزناً، وعلى ذلك فإن التأهيل هو الحق الأساسي الذي تصدر عنه سائر حقوق المحكوم عليه⁽²⁾.

وقد نصت القاعدة 58 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أهمية التأهيل كأهم أغراض العقوبة السالبة للحرية أثناء تنفيذها والتي نصت على أنه "لما كان الغرض المبرر لعقوبة السجن أو أي تدبير مماثل هو في النهاية حماية المجتمع من الجريمة، فإن تحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يتم إلا إذا استخدمت مدة السجن - على قدر المستطاع - لجعل المذنب عند عودته للمجتمع ليس راغباً فقط بل وقادراً على أن يعيش في ظل

¹ - راجع في ذلك :

- د. مصطفى العوجي ، التأهيل في المؤسسات العقابية ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، أكاديمية الشرطة (مبارك للأمن حالياً) 23-25 يناير 1991 .

- د. عطية مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص 62-63 .

² - راجع في ذلك :

- د. نجيب محمود حسني ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر حماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية ، 1988 .

- د. عطية مهنا ، المرجع السابق ، ص 63 .

القانون وأن يسد حاجاته بنفسه".

وأوضحت المادة 65 من المجموعة ذاتها هدف التأهيل والمعاملة العقابية، فنصت على أنه " يجب أن تهدف معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو بتدبير مماثل، على قدر ما تسمح به مدة العقوبة، إلى خلق الرغبة في نفوسهم والصلاحية لديهم لأن يعيشوا بعد الإفراج عنهم في ظل القانون وأن يعولوا أنفسهم. كما يجب أن تشجع فيهم مثل هذه المعاملة احترامهم لأنفسهم، وتنمي فيهم الشعور بالمسؤولية".

وقد نصت الفقرة الأولى من القاعدة رقم 66 من القواعد سابق الإشارة إليها على "استخدام جميع الوسائل الملائمة التي تشمل على الرعاية الدينية، في الأقطار التي يمكن فيها ذلك، والتعليم، والتوجيه، والتدريب المهني، والخدمة الاجتماعية الفردية، والتشغيل الموجه، والتربية البدنية، وتقوية الصفات الخلقية وفق الحاجات الفردية لكل مسجون، مع مراعاة تاريخه الاجتماعي، وماضيه الإجرامي، وقدراته الجسمانية والعقلية، واتجاهاته وميوله، ومزاجه الشخصي، وطول مدة عقوبته، ومطامحه بعد الإفراج عنه" وذلك لتحقيق الأهداف التي نصت عليها القاعدة رقم 65 من المجموعة ذاتها.

ولأهمية عملية التأهيل أوصت الندوة العربية لحماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي التي عقدت في القاهرة- مصر في الفترة من 16 إلى 20 ديسمبر 1989، على تأهيل المحكوم عليه باعتباره حقاً له، وبتهيئة الأساليب والظروف التي تحقق هذا التأهيل ومن تلك التوصيات ما يلي:

- "للمحكوم عليه الحق في التأهيل، ويتعين أن تستهدف الإجراءات الجنائية في مرحلة ما بعد المحاكمة توفير الأساليب الفنية التهديبية والعلاجية

التي تكفل عودة المحكوم عليه- بعد انقضاء مدة العقوبة أو التدبير- إلى المجتمع مواطناً صالحاً" (البند الثالث، الفقرة الأولى).

- "السلطة المختصة بإدارة تنفيذ العقاب مرفق اجتماعي هام يباشر اختصاصاً فنياً تربوياً يستهدف تأهيل المحكوم عليه، ويقوم بالعمل فيه فنيون وإداريون يعدون لذلك مهنيّاً، ويعتبر عمله امتداداً طبيعياً لعمل القضاء، ويتعين بناءً على ذلك أن يلحق بوزارة العدل. ويشكل مجلس أعلى للسجون، يختص بالتقييم والتخطيط والتطوير في شئون التنفيذ العقابي، من الخبراء والمتخصصين، ومن ممثلين للوزارات والهيئات المعنية بالتنفيذ العقابي" (البند الثالث، الفقرة السادسة).

- "يتعين أن تطبق على المحكوم عليه المعاملة العقابية التي تلائم ظروفه، وتعالج أسباب إجرامه، وتقوده إلى التأهيل، ويتعين بناءً على ذلك- أن يخضع قبل تنفيذ العقوبة أو التدبير لفحص شامل يتناول جوانب شخصيته ويكشف عن مقتضيات تأهيله" (البند الثالث، الفقرة السابعة) ⁽¹⁾.

ولقد اعترف المشرع المصري بحق المحكوم عليه في التأهيل، حينما اعتبر العقوبة السالبة للحرية هي من التأهيل ⁽²⁾. فالمذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم السجون المصرية رقم 396 لسنة 1956 أشارت إلى أنه "قصد من أحكامه بث روح الفضيلة والسلوك القويم في نفوس النزلاء، والنأى بهم عن المعاصي، وحمايتهم من المفسد، وتأهيلهم بسلوك الطريق القويم" استناداً إلى تحقيق المبادئ التالية:

"أولاً- احترام شخصية المحكوم عليه وحثه على الطاعة ودفعه إلى سواء السبيل والبعد عن الشعور بالمدلة وشغل وقته في السجن بما يعود عليه

¹- د. عطية مهنا، المرجع السابق، ص 12-13.

²- د. عطية مهنا، المرجع السابق، ص 63.

وعلى المجتمع بالنفع.

ثانياً- محاولة جعل تنفيذ العقوبة ملائماً لحالة كل مجرم وظروفه الخاصة، تطبيقاً للنظريات الحديثة فى تفريد العقاب...

ثالثاً- التدرج بالمسجون قبل الإفراج عنه، وعلى الأخص فى حالة الحكم عليه بعقوبة طويلة الأمد، بحيث تقل القيود المفروضة عليه شيئاً فشيئاً كلما انتقل من مرحلة إلى أخرى حتى إذا خرج إلى الحياة الحرة استطاع مواجهتها فى غير مشقة ولا حرج".

ونلفت النظر إلى أن قوانين السجون المتعاقبة فى مصر لم تنص على التأهيل بغرض التنفيذ العقابى مثلما نصت عليه بعض القوانين الحديثة مثل القانون الفرنسى الذى نص فى المادة 728 من قانون الإجراءات الجنائية على أن "التنفيذ يجب أن يسعى إلى تهيئة إصلاح المحكوم عليه وتأهيله اجتماعياً".

ثانياً - مفهوم القضايا الجنائية والإرهابية:

1- تعريف القضية فى اللغة العربية:

لقضايا ومفردها القضية هى: الحكم. ومسألة يتنازع فيها وتعرض على القاضى أو القضاء للبحث والفصل⁽¹⁾.

2- تعريف القضية فى المعاجم:

يقصد بالقضية (Procés) بوجه عام فى معجم دالوز، بأنها عمل صعب أو شاق، حيث يخضع القاضى لاختبار قانونى، حتى يمكنه الفصل فى الخصومة "LITIGE"⁽²⁾. ويقصد بها فى قانون الإجراءات الجنائية، بأنها

¹ - المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة ، بوزارة التربية والتعليم المصرية ، 1425هـ - 2004م ، تحت (قضاء) ، ص 506 .

² - Difficulté de Fait ou de droit soumise à L'examen d'un Tuge ou d'un arbitre: Termes juridiques .ll' édition, Dalloz, 1998, p.425.

عمل تقوم به سلطة مؤهلة قانوناً، حيث يتيقن من صحة الشكاوى أو البلاغات، والإثباتات المدونة بالمحاضر والتي تشير مباشرة إلى ثبوت الجريمة، والتي كانت نتاج عمليات فعّالة، وضمها إلى الأدلة الأخرى والمبدأ أن محاضر الاستدلالات لا تتعدى قيمتها إلى أنها مجرد إفادة أو إخبار بسيط بالواقعة. بيد أن الإثباتات التي يحررها ممثل المجتمع "الادعاء العام" تعد من الأدلة، حتى يقدم الفاعل الدليل على عكسها⁽¹⁾.

3- التعريف الديني الإسلامي للإرهاب:

الإرهاب في التعريف الدين الإسلامي ليس هو العنف وإنما هو الإعداد والاستعداد الذي يخيف العدو فيحول بينه وبين العدوان فلا يقع عنف ولا قتال. هذا هو المعنى الصحيح لمصطلح الإرهاب في اللغة العربية وفي القرآن الكريم حيث يقول تبارك وتعالى:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ
وَأَخْرَيْنَ مِنْ تُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية 60]

ويتضح من ذلك وما نؤمن به إن إعداد القوة ليس من عمل الأفراد بل واجب على أولياء الأمر، أو بالأدق واجب الدولة وليس الفرد. ومن ثم فالفهم الخاطئ للآيات والأحاديث، أدى إلى تفاقم المشكلة.

¹⁰ " Acte Par lequel une autorité habilitée Pour ce Faire, reçoit les plaintes ou dénonciations Verbales, constate directement une infraction ou consigne le résultat des opérations effectuées en vue de rassembler des preuves.

En principe les procès-verbaux ont valeur de simple renseignement; néanmoins quelques-uns d'entre eux, rédigés par certains agents publics et constatant des infractions, font foi jusqu'à preuve contraire, d'autres jusqu'à inscription de faux Termes juridiques, op. cit. p425".

4- معنى الإرهاب والعنف فى علم السلوكيات:

يعنى الإرهاب، "الترويع والإقزاع والتهديد والتخويف والاضطهاد والإجبار والقمع والنبد والتعقب والتكفير، استناداً إلى أى شكل من أشكال السلطة".

أما العنف فيعنى، إيقاع الأذى الجسمانى أو النفسى أو كليهما معاً بشخص ما، أو بكائن ما، أو بجماعة ما، وصولاً إلى حد إراقة الدماء والقتل، وقد يمارس العنف ضد الأشياء عن طريق تحطيمها أو إتلافها ولذا لم يُعد غريباً تداول مصطلح الإرهاب البيئى.

فالعنف هو المرحلة النهائية لمشاعر عدوانية، أو هو وسيلة تعبير عن نزعات عدوانية، ويختلف العنف الجماعى عن العنف الفردى عندما يكون الدافع أو الدوافع تكمن وراءه لا يمكن نسبتها إلى شخص محدد داخل الجماعة، وإنما يستند هذا الشكل من العنف إلى دافع غير ذاتى تقوم به جماعة ما، بالإيذاء والتدمير والتخريب والحرق تعبيراً عما تتصور هذه الجماعة أنه مصلحة جماعية، والعنف الجماعى قد يظهر بصورة انفجارية وتلقائية بل وأحياناً عشوائية استجابة لظروف طارئة.

ويختلف الإرهاب عن العنف من حيث:

1- الاستمرارية:

الإرهاب: يشير إلى آثار نفسية، وتكون له فى الغالب طبيعة فكرية أو معنوية ويتسم بالاستمرارية وخلق مناخ عام يتسم بالتوتر والقلق والترقب. أما العنف: يشير إلى حدث له بداية وذروة ونهاية.

وعلى ذلك فإن الإرهاب يسبق العنف ويمهد له كما أنه يتبع حوادث العنف أيضاً ويكون أحد نتائجها.

2- التحول:

الإرهاب: يشير إلى معنى التهديد الذى يؤثر على الحاجة الإنسانية وإلى الشعور بالأمن والطمأنينة، لذلك قد يتحدث الناس عن إرهاب دينى وعن إرهاب عرقى وإرهاب سياسى واجتماعى واقتصادى، وهناك صور تهدد الشعور بالأمن الشخصى والاجتماعى مثل: البطالة والتعصب والتفكك الاجتماعى وعدم توفر الحاجات الأساسية للمعيشة، أو غياب العدالة، وانتشار الفساد الإدارى وعدم احترام القانون وأحكام النضاء.

أما العنف: فيتحقق عندما تتحول هذه التهديدات وتتصاعد حدثها ويترتب عليها إيذاء قد يصل إلى حد الضرب والقتل والخطف والتعذيب والتخريب، والعنف، فى هذه الحالات قد يكون عنف فعل كما قد يكون عنفاً فى أسلوب رد فعل أو عنفاً مضاداً تجاه عنف آخر، ويعتبر العنف الدينى من أخطر أساليب العنف لأن الذين يمارسونه ضد الآخرين يفعلون ذلك كواجب مقدس مستندين فى ممارستهم له إلى تفسيرهم الخاطئ لنصوص مقدسة⁽¹⁾.

5- تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية فى القانون الوضعى:

يقصد بالإرهاب فى قانون العقوبات المصرى (المادة 86، عقوبات، مضافة بالقانون 97 لسنة 1992) "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجانى تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني وبالأماكن العامة

¹ - عادل أبو زهرة : تعريف العنف والإرهاب ، جريدة الأهرام ، مصر ، 2001/11/1 م ، ص 13 .

أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح".

وعرف قانون العقوبات اللبناني الإرهاب بأنه: "يعنى بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمى إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة، والعوامل الوبائية أو الميكروبية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً" (المادة 314، عقوبات).

أخذ الشارع السوري عن اللبناني تعريفه للأعمال الإرهابية في المادة 304 من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم 36 الصادر بتاريخ 1978/3/26 ونصها كما يلي: "يقصد بالأعمال الإرهابية؛ جميع الأفعال التي ترمى إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً".

ويعاب على تعريف قانون العقوبات المصري ما يلي:

1- إنه عرف الإرهاب وكان الأولى تعريف الجريمة الإرهابية أو الأعمال الإرهابية، كما فعل القانونين اللبناني والسوري.

2- بلغ التعريف من طول العبارة حداً يصعب معه الإلمام بالمعنى خاصة وأنه جمع بين أمور عديدة على نحو يصعب معه تحديد الفاصل بين ما هو عمل إرهابي وما غير ذلك ⁽¹⁾ عرف قانون الإرهاب البريطاني عام 1974 الإرهاب بأنه "استخدام العنف لأهداف سياسية ويشمل أي استخدام

¹ - د. محمد محمود سعيد : جرائم الإرهاب - أحكامها وإجراءات ملاحقتها ، مصر القاهرة - ، در الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ ، 1995 م ، ص 16-18.

للغف بهدف ءروبع الشعب أو أى قءاع" وبعب هءا العرف أنه عامض⁽¹⁾ .
وفى الولاءاء المءءءة الأمرككة؁ لم فءاول الكونءرس عفراف الإرهاب
الوطنى؁ ومن ثم فلا ععبر أعمال العف الءاخلك فى أمركا إرهاباً ولا ععبر
كذلك إلا إذا تم ارءكابها عبر الءول؁ ولهذا فتم الععامل مع الإرهاب فى
الولاءاء المءءءة الأمرككة بالمعامله نفسها للءرائم العاءكة.

ولا ءءرج وزارة العءل ءرائم ءءفجىراء ضمن الأعمال الإرهابكة مالم
فتم الاءعاء بالمسئولة عنها من ءانب إءءى الجماعات الإرهابكة ومن ثم فإن
ءواءء ءءفجىر الفرءى ءون أى مساعءة من الآءرىن لا عءد إرهابكة؁ وعلى
ذلك فلا فوءد إرهابى فى النظام الأمرككى ءءنائى؁ لأنه لا ءوءء ءركمة
إرهاب.

ويعرف مكءب للءءققات الفىءرالى (F.B.I) الإرهاب بأنه: "الاسءءءام عفر
المشروع للقة أو العف ضد الأشخاص أو الملككة لإرهاب أو لإكراه للءومة
أو السكان المءنكىن على ععزىز أو ءأىء أهءاف سىاسكة أو اءءماعكة وعلى ذلك
فالسلك الإرهابى له ءصصءان:

الأولى- أنه عفر شرعى أو عفر قانونى مما فوكء طبعكك ءءنائكة.

ءءائكة- هى الهءف السىاسى الذى فلقى بظلاله على كل ءهوء بءءرىم

السلك الإرهابى .

إلا أن ءاءء أوكلاهوما⁽²⁾ قءء أثبء للولاءاء المءءءة الأمرككة أمرىن⁽¹⁾ :

¹- بىءرسى سىءر ءرج؁ أساطىر إرهابكة بىن الوهم والمءالاة والواقع؁ ءرءمة عفاف معروف؁ بلا ناشر؁
1992م؁ ص 48 .

²- ءءى ءاءء أوكلاهوما سىءى عام 1995؁ الذى أقءم علفه الأمرككى ءىموئى ماكفائى" أءء أعضاء
ءماعة أمرككة منءرفة؁ والذى ءمر المبئى الاءءاءى؁ نظراء الولاءاء المءءءة الأمرككة إلى الإرهاب
على أنه ءطر ءارءى فائى من الكءلة الشىوعكة (أىام الحرب الباردة) أو ءئاراء الإسلامكة المنءرفة=

الأول- هو أن للإرهاب مصادره الداخلية إضافة إلى الخارجية، حيث كان منفذ الحادث أمريكياً.

الثاني- أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بمعزل عن خطر الإرهاب. ومن هذا المنطلق أصدر الكونجرس قانون مكافحة الإرهاب في عام 1996 ولم يتضمن تعريف الإرهاب أو الجريمة الإرهابية .

وعرف التشريع الفيدرالي الأمريكي⁽²⁾ (المادة 18 منه) بأن العمل الإرهابي يتشكل من نشاط:

(أ) يتضمن عملاً عنيفاً أو خطراً على الحياة البشرية، وينتهك قانون العقوبات الفيدرالي أو أى قانون للولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) ويبدو أنه يهدف إلى:

- 1- تهريب شخص مدنى أو ممارسة ضغط عليه.
- 2- التأثير على سياسة الحكومة عبر التهريب وممارسة الضغط.
- 3- التأثير على عمل الحكومة عبر الاغتيال أو الخطف.

وبينت المادة 22 من القانون:

إن "عبارة (إرهاب دولي) تعنى إرهاباً يشمل مواطنين أو أرضاً عائدة لأكثر من دولة".

وإن "عبارة (إرهاب) تعنى عنفاً عن سابق تصور وتصميم، وتحركه

²بعد انهيار الشيوعية والحديث عن إسلام كعدو بديل. راجع الدراسة التى أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، حول الإرهاب بين الرويتين العربية والأمريكية، الجزء الثانى، جريدة الراى العام الكويتية، 2001/10/25، ص 14.

3- استخدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذا التعريف للإرهاب للأغراض الاحصائية والتحليلية منذ عام 1983 راجع طارق الشيخ ، تقرير الخارجية الأمريكية عن الإرهاب ، جريدة الأهرام ، 2004/6/9 ، ص 6 .

أسباب سياسية، وتنفذه ضد أهداف غير حربية مجموعة انفصالية محلية أو عملاء سريون".

وإن "عبارة (مجموعة إرهابية) تعنى مجموعة تمارس أو تضم مجموعات صغيرة تمارس الإرهاب الدولي".

وإن "عبارة (أهداف غير حربية) تعنى مدنيين أو موظفين عسكريين غير مسلحين أو ليسوا في الخدمة حين وقوع الهجوم".

ويرى جانب من الفقه البلجيكي أن الإرهاب يقصد به التهديد باستخدام القوة لقلب نظام الحكم القائم ومن ثم تركز استراتيجية المواجهة على العمل لمنع تغيير النظام القائم بالقوة⁽¹⁾.

من المنطلقات السابقة يمكن تعريف الإرهاب بأنه الأعمال الإجرامية المادية والمعنوية التي تصدر عن الشخص سواءاً كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً بهدف ترؤيع الدولة بأركانها الثلاثة: الهيئة الحاكمة والشعب والإقليم (السيادة).

6- تطبيقات للجرائم الإرهابية:

تعتبر جريمة "الحراية" في الشريعة الإسلامية جريمة إرهابية لأنها اعتداء على الدين والنفس والعقل والعرض والمال⁽²⁾.

ومن تطبيقات جريمة الحراية، وفقاً للقوانين والتشريعات الوضعية ما يلي⁽³⁾:

1- جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه.

¹ - M.moucheron: Le terme terrorisme et la construction européenne, une Histoire obscure. Rev. D.pén. chron. P.889 et. Ets.

² - د. أحمد سليمان صالح الربيشي : جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (جامعة حالياً) ، الطبعة الأولى 1424 هـ ، ص 39-90

³ - أمر بإحالة القضية رقم 462 لسنة 1982 أمن دولة عليا الصادر يوم 1982/5/5.

2- جرائم التفجير .

3- جرائم الخطف واحتجاز الرهائن البشرية.

4- جرائم السطو على المساكن والمصارف والمتاجر والمرافق العامة.

5- جرائم اختطاف وسائل الانتقال براً وبحراً وجواً.. ومن الجرائم

الإرهابية التى ارتكبها أصحاب الفكر المنحرف فى الحوادث الإرهابية التى وقعت فى مصر خلال عامى 1980، 1981 وخارجها والتى اتهم فيها 302 من زعماء وقيادات وكوادر الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد⁽¹⁾، وأيضاً تلك التى وقعت فى غضون عام 1990 وما بعدها بجمهورية مصر العربية⁽²⁾ . والتى اتهم فيها 32 متهماً ما يلى:

- الجرائم الإرهابية فى القضية رقم 462 لسنة 1982 :

1- محاولة بالقوة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها وقلب

نظامها الجمهورى، بتأليف جماعة إرهابية مسلحة تولى زعامتها اثنا عشر متهماً (وفق أمر الإحالة) سنذكر منهم ثمانية⁽³⁾ هم:

¹- أمر إحالة القضية رقم 13 لسنة 1934 جنايات إدارة المدعى العام العسكرى والمتهم فيها 32 متهماً وهذه القضية كانت تحمل رقم 250 لسنة 1991 حصر أمن دولة علياً قبل إحالتها إلى إدارة المدعى العام العسكرى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 152 لسنة 1993 الصادر فى 4 ذو القعدة سنة 1413 هـ الموافق 26 إبريل 1993 .

²- أثرت ذكرهم لأهميتها فى هذه الدراسة لأنهم أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية أصحاب مبادرة وقف العنف بالإضافة إلى دورهم الفعال فى تفعيلها وإعادة تأهيل نزلاء قضايا الإرهاب فى المؤسسات العقابية وخارجها كما سنبين فى الفصل الثالث.

سن 28 (وقت القبض عليه) طالب
بنهاى المعهد العالى التعاونى العالى
بأسيوط، ومقيم بندر المنيا محافظة
المنيا (جنوب مصر)

ك . م . ز . س

سن 27 (وقت القبض عليه) طبيب
بشرى بالوحدة الصحية بديروط ويقيم
بديروط محافظة أسيوط.

ن . أ . ع . س

سن 28 (وقت القبض عليه) تاجر
أثاث ويقيم بندر المنيا محافظة المنيا.

- ف . م . أ . ح

سن 25 (وقت القبض عليه) مفصول
من كلية التجارة جامعة أسيوط، ويقيم
منطقة الدرب مركز نجع حمادى
محافظة قنا (جنوب مصر).

- ع . م . ع . أ . ش

سن 24 (وقت القبض عليه)
طالب بكلية الهندسة جامعة اسيوط
ويقيم بندر المنيا - محافظة المنيا.

- م . ع . ح . د

سن 24 (وقت القبض عليه)
طالب بكلية الهندسة جامعة اسيوط
ويقيم بندر المنيا - محافظة المنيا.

- ع . ع . م . م

- ح . ع . ع . م

سن 28 (وقت القبض عليه)

طالب بكالوريوس هندسة جامعة
اسيوط ويقيم مدينة سوهاج-محافظة
سوهاج (جنوب مصر)

- أ . إ . ح . إ

سن 27 (وقت القبض عليه)

طالب ببيكالوريوس الهندسة جامعة
أسيوط، ويقيم بندر المنيا.

وتولى 44 متهماً قيادات فى هذه الجماعة الإرهابية تقوم على تكفير
رئيس الجمهورية ومعاونيه وإياحة اغتيالهم وتستهدف إسقاط الحكومة القائمة
عن طريق القيام بثورة مسلحة للاستيلاء على زمام الحكم فى البلاد بالقوة،
ودبروا لتنفيذ مخططهم اغتيال كبار المسؤولين فى الدولة والقيادات السياسية
والعسكرية والشخصيات العامة، والتعدى على أفراد قوات الأمن لسرقة
أسلحتهم وشل مقاومتهم لهم أثناء تحركهم، واحتلال مبانى وزارة الدفاع
ووزارة الداخلية والإذاعة والتليفزيون والسنترالات التليفونية وغيرها من
المبانى العامة والحكومية لإحكام السيطرة على البلاد، وإعلان بيانات
الاستيلاء على السلطة وتوجيه أفرادها من خلالها، وقد نفذوا مخططهم
باغتيال ومحاولة اغتيال عدد من المسؤولين أثناء مشاهدتهم العرض العسكرى
لل قوات المسلحة احتفالاً بذكرى انتصارها فى السادس من أكتوبر، كما حاولوا
تخدير جنود الحراسة على مخزن أسلحة لإحدى الكتائب العسكرية لسرقة ما
به من أسلحة واستخدامها فى احتلال مبنى الإذاعة والتليفزيون والسيطرة
عليه لإذاعة بيانات أعدوها تفيد نجاح جماعتهم فى الاستيلاء على الحكم،
واقترحوا مقار الشرطة والمبانى العامة والحكومية بمدينة أسيوط، وقتلوا
وشرعوا فى قتل عدد من ضباط وجنود الشرطة فيها واستولوا على أسلحتهم

بغية السيطرة على المدينة، وخططوا لقذف السيارات الحاملة لجنود الأمن المركزى المتواجدة بميادين وشوارع القاهرة والجيزة بالمواد المفرقة، وتوصلاً لشل مقاومة قوات الأمن لهم، وليتمكنوا من الاستيلاء على ما يحمله الجنود من أسلحة وذخائر، وأحبطت محاولتهم نتيجة مقاومة قوات الأمن والشرطة لهم وضبطهم، وقد وقعت منهم فى سبيل ذلك الجرائم⁽¹⁾ التالية:

- شارك 83 منهم (بتاريخ 1981/10/8 بدائرة مدينة أسيوط - محافظة أسيوط) فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه تعريض السلم العام للخطر، ومنع الهيئات الحكومية من ممارسة عملها باستعمال القوة وبقصد ارتكاب جرائم القتل العمد واحتلال المباني العامة بالقوة وتخريبها ونهبها، ف وقعت منهم - تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع العلم به- الجرائم التالية:

• قتلوا عمداً مع سبق الإصرار أربعاً من الضباط واثنين وستين من جنود الشرطة، وواحداً وعشرين شخصاً من الأهالى، وذلك بأن عقدوا العزم على قتل الضباط والجنود بمديرية أمن أسيوط وقوات الأمن المركزى فيها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ومفرقات ثم داهموهم فى أماكن وجودهم بمباني مديرية أمن أسيوط وأقسام الشرطة وفى الطرقات وأطلقوا عليهم أعيرة نارية من أسلحتهم قاصدين قتلهم، فأحدثوا الإصابات التى أودت بحياتهم.

• وقد تقدمت وتلت هذه الجنايات واقتترنت بها جنايات أخرى هى أن المتهمين فى ذات الزمان والمكان:

¹ - أمر الإحالة فى القضية رقم 462 لسنة 1982، ص 49-50.

(أ) شرعوا عمداً مع سبق الإصرار فى قتل خمسة عشر ضابطاً ومائة وتسعة من الجنود، واثنين وثلاثين شخصاً من الأهالى، بأن عقدوا العزم على قتل ضباط وجنود الشرطة بأسيوط وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ومفرقات ثم باغتهم بإطلاق النار عليهم، فأحدثوا بهم إصابات وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه، هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج⁽¹⁾.

(ب) وهم عصابة مسلحة تولى قيادتها سبعة منهم⁽²⁾:

• حاولوا احتلال المباني العامة بالقوة، بأن هاجموا حراس مباني مديرية أمن أسيوط وأقسام الشرطة بها واقتحموها واستولوا على ما بها من أسلحة وذخائر وحازوها للسيطرة على هذه المباني واحتلالها، وأحبطت محاولتهم بمطاردة قوات الأمن لهم والقبض عليهم وإجلائهم عن هذه المباني.

• خربوا عمداً أملاكاً عامة، بأن خربوا أثاث مبنى مديرية أمن أسيوط والسيارات المملوكة لوزارة الداخلية، وقد وقعت هذه الجريمة فى زمن هياج وبقصد إشاعة الفوضى.

• نهبوا أموالاً مملوكة للحكومة، بأن استولوا على أسلحة وذخائر وسيارات للشرطة بأسيوط والمملوكة لوزارة الداخلية، وكذلك سيارات المملوكة لمستشفى أسيوط الجامعى.

(ج) تسببوا عمداً فى انقطاع الخطوط التليفونية التى أنشأتها الحكومة، بأن قطعوا الأسلاك الموصلة لها بمباني مديرية أمن أسيوط وأتلفوا معداتها.

(د) إنشاء وتأسيس وتنظيم وإدارة - على خلاف أحكام القانون - تنظيم

¹ - أمر الإحالة، المرجع السابق، ص 51-52.

² - المرجع السابق، ص 51-52.

حزبى غير مشروع ذى طابع شبه عسكرى، واتخاذ طابع التدريب العنيف الذى يهدف إلى الإعداد القتالى، وذلك بإنشاء وتأسيس وتنظيم وإدارة جماعة إرهابية سرية الغرض منها الدعوة إلى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة، والتحريض على مقاومة السلطات العامة، وباستعمال القوة والعنف والإرهاب، ولتحقيق ذلك يقومون بتدريب أفرادها على الأساليب القتالية واستخدام المفرقات والأسلحة مع دراسة النظريات العسكرية.

وفى سبيل تمويل التنظيم ودعم تسليحه والإضرار بالوحدة الوطنية، بلوغاً لتحقيق أهدافه، يتفقون فيما بينهم وبفتوى من أميرهم على سرقة بعض المحال ونهبها ومهاجمة رجال الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم وتنفيذاً لهذا الغرض ارتكبوا الجرائم الإرهابية التالية:

- القتل العمد والشروع فى القتل العمد .. وذلك بإعداد أسلحة نارية والتوجه إلى محال بيع المجوهرات وعند التصدى لهم يقومون بإطلاق الأعيرة النارية من أسلحتهم قاصدين قتل من قتل من الموجودين أو الشروع فى قتل من أصيب، ونهب كميات الذهب والنقود الموجودة فى تلك المحلات محل الجريمة الإرهابية.

- سرقة الأسلحة والذخائر بالشروع فى قتل جنود قوات الأمن عمداً مع سبق الإصرار وذلك بإعداد قنبلة يقومون بإلقائها داخل معسكر لقوات الأمن بالقاهرة.

- سرقة السلاح وذخيرته والمملوكين لوزارة الداخلية بطريق الإكراه من جنود الأمن وذلك بالمفاجأة والضرب على الرأس من الخلف أثناء الحراسة.

- إخفاء السلاح والذخيرة المتحصلة من جريمة السرقة بالإكراه.
- القتل عمداً مع سبق الإصرار والشروع فى قتل الموجودين فى حفل زفاف بكنيسة، وذلك بإعداد قنبلتين تم إلقاؤهما على المحتفلين مما ترتب عليه قتل ثلاثة وشرعوا فى قتل جندى وواحد وستين شخصاً آخرين حيث خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه ، هو مداركتهم بالعلاج.
- وضع النار عمداً فى مبنى غير مسكون، بسكب مادة بترولية سريعة الاشتعال "بنزين" داخل محل وإشعال النار فيه وإحداث حريقه.
- استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين ليحملوهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم وذلك:
- (أ) بإطلاق أعيرة نارية من أسلحة يحملونها لمنع قوة الشرطة من القبض عليهم.
- (ب) إلقاء قنابل حارقة ومفرقات وإطلاق أعيرة نارية من أسلحتهم بقصد القتل والشروع فيه.
- حيازة وإحراز:
- (أ) قنابل ومتفجرات قبل الحصول على ترخيص بذلك، واستعمالها بغرض قتل سياسى وارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة 87 من قانون العقوبات المصرى (تم تعديلها بالقانون رقم 97 لسنة 1992) والتي تتعلق بمعاقبة كل من يحاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة، وإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما.
- (ب) أسلحة نارية "مدافع رشاشة" مما لا يجوز الترخيص بها.
- (ج) أسلحة نارية مششخنة وغير مششخنة وأجزائها وبنادق، وفرد وطبنجات ومسدسات بغير ترخيص.

(د) أسلحة بيضاء "سيوف وسونكات وخناجر ومطاوى قرن الغزال وبلط وسكاكين" بغير ترخيص.

(هـ) ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية سالفه الذكر، دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها وإحرازها.

وكانت الحيازة والإحراز بقصد المساس بنظام الحكم والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والإخلال بالأمن العام.

- حيازة وإحراز وسيلة من وسائل التسجيل مخصصة لتسجيل أحداث تتضمن ترويحاً لمناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة والحض على كراهيته وإزدرائه.

- استلام وقبول مبالغ مالية من العملات المحلية والأجنبية (الدولار الأمريكى والمارك الألمانى) من بعض الأعضاء داخل البلاد وآخرين مقيمين خارج جمهورية مصر العربية، وقد بلغت تلك المبالغ: (45 ألف دولار أمريكى، وعشرة آلاف وأربعمائة مارك ألمانى ومائة وستة وعشرين ألف جنيه مصرى)، وذلك فى سبيل ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة 98 أ مكرر من قانون العقوبات المصرى قبل تعديلها بالقانون رقم 97 لسنة 1992 بشأن تجريم إنشاء وتأسيس وإدارة تنظيم سرى إرهابى.

- الجرائم الإرهابية فى القضية 13 لسنة 1993 جنایات إدارة المدعى العام العسكرى:

ارتكب المتهمون البالغ عددهم 32 فى هذه القضية الجرائم الإرهابية التالية⁽¹⁾:

¹ - لمزيد من التفاصيل راجع قرار الاتهام فى القضية رقم 13 سنة 1993 جنایات إدارة المدعى العام العسكرى، ص 3 حتى 17.

1- تكوين جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بأن دعوا لتغيير نظام الحكم وأشاعوا جواً من عدم الاستقرار بإحداث اضطرابات أمنية باقتراف بعض الجرائم، وكان الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الأغراض وذلك بحيازة واستعمال الأسلحة والمفرقات.

2- الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنایات القتل والسرقات والإتلاف العمد وحيازة وإحراز المفرقات والأسلحة والذخائر بدون ترخيص وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة موضوع الاتهام والعمل معاً بأن تلاقى إرادتهم على ذلك ووزعوا الأدوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات الإرهابية لتحقيق أهدافهم.

ثالثاً- مفهوم المعتقل فى مجال مكافحة الجريمة الجنائية والإرهابية :

المعتقل شخص تتوفر فيه حالة الخطورة، فهى ليست واقعة مادية ملموسة بل هى صفة فى الشخص قد تنبئ عنها وقائع من ماضيه أو حاضره أو التحريات⁽¹⁾ عن ميوله واتجاهاته الحالية أو المستقبلية . يستند الاعتقال فى مصر إلى نصوص تشريعية خاصة تكون مرتبطة بفترة زمنية محددة هى الفترة التى تعلن فيها حالة الطوارئ⁽²⁾.

¹ - التحرى هو عمل أمنى وقانونى يقوم به المتحرى للحصول على بيانات أو = معلومات تعريفية أو توضيحية عن الأشخاص والأماكن والأشياء حسب طبيعتها للحد من الجريمة أو ضبطها لتحقيق الأمن أو لأى سبب آخر . راجع للمؤلف : دليل التحري عبر شبكة الانترنت ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، - مصر ، 2005 م ، ص 22 .

² - يخضع الاعتقال فى مصر لأحكام قانون حالة الطوارئ رقم 162 لسنة 1958 والتعديلات التى أدخلت عليه بالقانون رقم 60 لسنة 1968 والقانون رقم 39 لسنة 1972 والقانون رقم 164 لسنة

وعلى ذلك فإن الاعتقال إجراء لا يعرفه القانون العام⁽¹⁾، والمعتقل شخص مشتبه فيه أو خطر على الأمن والنظام العام (الطوارئ، المادة 3 فقرة أولى).

وضوابط تقدير الخطورة تتساند فيما بينها للنطق بخطورة صاحب الشأن "المعتقل" ومن ثم لا يصح الاكتفاء بتوفر بعضها، وإنما يتعين الحرص على التأكد من وجودها مجتمعة على النحو التالي⁽²⁾:

1- وجود وقائع محددة منسوبة إلى المعتقل، فالأقوال المرسلة لا تخول الاعتقال⁽³⁾ ومن أمثلة ذلك القول بانتمائه إلى تنظيم سرى مناهض لنظام الدولة. أو جماعة ذات مبادئ متطرفة دون تقديم ما يؤيد هذه الأقوال من مظاهر هذا النشاط أو ذاك⁽⁴⁾.

1981، والقانون رقم **50** لسنة **1982**، ولمعرفة تفصيلات نصوص هذه القوانين راجع في ذلك: د.

حلمي الدقوقي، ونجيب مفتاح، الرقابة القضائية على مشروعية، قرارات الاعتقال الصادرة، وفقاً لقانون حالة الطوارئ، مصر القاهرة، بلا ناشر، **1412 م**، **1992** م، ص **221-238**.

¹ - محمود أبو العينين: الاعتقال، مصر، المجموعة المتحدة للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص **25**.

² - فتحي فكري: الاعتقال دراسة للملتين ثلاثة مكرراً من قانون طوارئ، دار النهضة العربية، **1989**، طبعة **1992**، ص **70-76**.

³ - محكمة قضاء الإداري، المبادئ في خمسة عشر علماً، **1956-1961 م**، مصر - القاهرة، **1963/1/8**، ص **148**.

⁴ - ومن التطبيقات القضائية المصرية في هذا الصدد حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في **13** أبريل **1982** وتتلور وقائع النزاع في اعتقال الإدارة لشخص بدعوى أنه يقوم بدعم نشاط أبنائه الذين يعتقون نفس الأفكار الدينية المتطرفة وباستضافة قيادات هذا الفكر في منزله وتقديمهم إلى أهالي بنسدر ملوى (محافظة المنيا - جنوب مصر) بالمسجد كدعاة ومصلحين وعقد اللقاءات التي تتضمن كلمات تلقى من هذه القيادات يتم خلالها الهجوم على النظام القائم وانتقاد سياسته في الداخل والخارج ووصفه بالكفر = والبعد عن الإسلام وبإثارة الجماهير عقب اغتيال الرئيس الراحل / محمد أنور السادات بترديده بأن هذا العمل بطولى يعود بالفائدة على الشعب المصري وأنه كان على أتم استعداد للقيام بهذا العمل لسولا قيام نجله به وأن الرئيس الراحل يستحق ذلك لعدم تطبيقه الشريعة الإسلامية واضطهاده للدعاة المسلمين.

من المنطوق إنساناً. يتضح أنه رغم تعدد الوقائع إلا أنها لا تتوفر فيها شرط التحديد. فلا يوجد بيان عن

- 2- صدور الوقائع من صاحب الشأن نفسه (المعتقل)، لا من غيره.
 - 3- قيام الوقائع وقت الاعتقال.
 - 4- ألا تشكل الوقائع جريمة، حتى لا يحل الاعتقال محل الأنظمة القائمة لمواجهة السلوك المجرم جنائياً.
 - 5- أدلة الوقائع الدالة على الخطورة.
- يكون استخلاص الخطورة من إفصاح مسلك صاحب الشأن عن احتمال تكرار أفعاله مستقبلاً، بالإضافة إلى أن يكون سلوكه المحتمل تكراره خطراً على الأمن العام⁽¹⁾.
- وعلى ذلك يجوز اعتقال صاحب الشأن أثناء التحقيق معه (انظر الجدول) لأن نتيجة التحقيق لا أثر لها على مشروعية الاعتقال كما يجوز الاعتقال عقب انتهاء التحقيق، فإذا قدرت سلطة التحقيق أن الواقعة لا تشكل جريمة فإن ذلك لا يمنع من اعتقال صاحب الشأن، شريطة أن يشكل مسلكه خطورة على الأمن العاموفق الضوابط المشار إليها سابقاً⁽²⁾.
- جدول إحصائي عددي يوضح المركز القانوني لمن شملهم قرار الاتهام في القضية رقم 13 لسنة 1993 جنايات إدارة المدعى العام العسكري ومن بينهم معتقلين

تاريخ الاجتماعات أو أماكن انعقادها على وجه الدقة، ونص ما قيل فيها، وطبيعة الأفكار الدينية المتطرفة التي يعتنقها صاحب الشأن، وسبب إسباغ هذا الوصف عليها.

فكل ما أثير لا يخرج عن دائرة "الأوصاف والعبارات المرسلّة" التي لا تجيز الاعتقال، راجع في ذلك، محكمة القضاء الإداري، 1982/4/13، دعوى رقم 1237 لسنة 36 قضائية، غير منشور.

¹ - فتحي فكري : المرجع السابق ، ص 81-82 .

² - فتحي فكري : المرجع السابق ، ص 76-77 .

العدد	المركز القانوني
11	معتقل
18	محبوس
3	هارب
32	الإجمالي

لم يحدد القانون المصري مدة الاعتقال وإنما حدد طريق التظلم من الاعتقال إذا انقضى على اعتقال الشخص ثلاثون يوماً دون أن يفرج عنه وذلك لمراقبة صحة أمر الاعتقال ومبرراته وليس لمراقبة مدته (1).

حددت الفقرة الثانية من المادة 1-135 من القانون الفرنسي رقم 1138-2002م (2) المدة الإجمالية للاعتقال بثلاث سنوات، حيث يوضع خلال تلك المدة تحت الاختبار بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون لعصابة إجرامية تمارس نشاطات إرهابية (3) وفي حالة تنفيذ الاعتقال لمدة سنتين، فيما يتعلق بالعصابة الإجرامية ذات النشاط الإرهابي، أو العصابة الإجرامية الإرهابية، والتي تمارس نشاطاً إرهابياً، فإن الممثل الشخصي أمام غرفة التحقيق (4) أو أمام قاضي التحقيق يعد أمراً هاماً، وإن كان ذلك لا يعبر عن حالة اتهام.

¹ - د. حلمي الدقوقي ، ونجيب مفتاح : المرجع السابق ، ص 69 .

² - صدر القانون في 9 سبتمبر 2002م، ونشر في دالوز 2002 ص 2584.

³ - Cass Crim, 11 mars 2003. D.2003, n° 26. p. 1729

⁴ - وينظم الحضور أمام غرفة التحقيق الفقرة الثالثة من المادة 1-135 من القانون رقم 1138 لسنة 2002.

وفى حالة اتخاذ إجراءات الاعتقال ليس ضرورياً توقيع المترجم على محضر الاعتقال، والخاص بالمناقشة الحضرية. فقد قررت محكمة النقض الفرنسية ضرورة توقيع قاضى الموضوع وكاتبه على المحضر، سواء أكان الأمر متعلقاً بقرار الاعتقال أو الإفراج عن المعتقل⁽¹⁾.

ونظراً لأن الاعتقال من نظام قانون الطوارئ فى مصر فإن التظلم منه يتم حسب الإجراءات التى حددها نفس القانون.

ويتم التظلم - حسب نص المادة 3 مكرر من القانون 162 لسنة 58 بشأن حالة الطوارئ والمعدل بالقانون رقم 50 لسنة 1982 - بتقديم عريضة إلى محكمة أمن الدولة "طوارئ" بدون رسوم، من شخص المعتقل أو من غيره من نوى الشأن، إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه، أى أنه على المعتقل أن يظل منتظراً لمدة ثلاثين يوماً وهو فى المعتقل قبل أن يتقدم بالتظلم من اعتقاله، وإذا قدم التظلم قبل مرور الثلاثين يوماً فإنه يكون غير جائز القبول.

وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم، وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل.

وفى حالة صدور قرار بالإفراج عن المعتقل، فلوزير الداخلية أن يطعن على قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار.

فإذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه، على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً

¹ - D.3 Juillet 2003.n° 26/7 123 Jurisprudence: p.1729 - Cass, Crim. 28 Janv., 2003, D.2003.p.1729

من تاريخ الإحالة، وإلا وجب الإفراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ⁽¹⁾.

وبحساب المواعيد فإنه من الممكن بقاء الشخص محبوساً لمدة شهرين ونصف إلى أن يفرج عنه، وقد يرفض طلبه في نهاية هذه المدة ثم تدور الدائرة لمدة شهرين ونصف وهكذا، وقد لا يتبين المقبوض عليه حقه في التظلم أو لا يباشره لسبب أو لآخر فيبقى محبوساً لأمد طويل وإلى أن يتقرر الأمر بشأنه من تلقاء نفس جهة التحقيق أو المحكمة عند عرض الدعوى عليها.

حدود الرقابة القضائية على قرارات الاعتقال الإداري في فرنسا⁽²⁾:
يعتبر إجراء الاعتقال من الإجراءات الوقائية الخاصة - طالما كانت في إطار الفقرة الثالثة من المادة D 250 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي - بيد أن قرارات الاعتقال تخضع لقواعد وتعليمات إدارية.
ولقد أصدرت محكمة CAA بباريس قراراً يناقض أحكام مجلس الدولة الفرنسي، مما يعد جنوحاً عما استقر عليه مجلس الدولة. وهذا يقود إلى سرعة تعديل الإجراءات الإدارية، حتى تصدر السلطة الإدارية قرارات في نطاق الشرعية.

وترفض محكمة الاستئناف بالقضاء الإداري رقابة مبررات الاعتقال انطلاقاً من أنها من إجراءات البوليس الداخلية.
فمبررات الاعتقال تكون في نطاق الشرعية إذا طبقت النصوص

¹ - محمود أبو العينين : المرجع السابق ، ص 61-62 .

2- Prison : D. 19 juin 2003. n° 24/7121. Mesure d'ordre Intérieur et réglementation par voie de circulaire: Les limites du contrôle de l'activité pénitentiaire: cons d'Etat 12 mars 2003, p.1585-1587.

القانونية تطبيقاً سليماً، وعلى ذلك تنصب الرقابة على التطبيق في إطار المادة D 250-3 من قانون الإجراءات الجنائية.

وعلى ذلك تخضع قرارات الاعتقال التي يصدرها وزير الداخلية الفرنسي لرقابة مجلس الدولة Conseil d'Etat على عكس الوضع في مصر فتخضع قرارات الاعتقال والتي يصدرها وزير الداخلية المصري لرقابة محاكم أمن الدولة.

من المنطلقات السابقة فإن المعتقل في مجال مكافحة الجريمة من وجهة نظري هو شخص يتم اتخاذ إجراءات تحفظية إدارية قبله متى أحاطت به الشبهات وضلوعه في جريمة جنائية أو إرهابية ولم ترق هذه الشبهات إلى مرتبة الأدلة الكافية⁽¹⁾ أو القرائن⁽²⁾ والدلائل الكافية⁽³⁾ ويتخذ هذا القرار الإداري درءاً للخطورة⁽⁴⁾ الإجرامية

¹ - تعنى الأدلة الكافية : الوسائل الإثباتية المشروعة التي تسهم في تحقيق حالة اليقين لدى القاضي بطريقة سائغة يطمئن إليها، وأن تؤدي عقلاً إلى ما رتب عليه من أحكام راجع في ذلك : د. عبد الحافظ عبد الهادي عابد : الإثبات الجنائي بالقرائن - دراسة مقارنة ، مصر - القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2003 ، ص 160 .

² - تعنى القرائن: النتائج المستخلصة من الوقائع والتي يمكن عن طريق الاستنباط = استنتاج وجود الجريمة أو عدم وجودها، فهي بوجه عام تستخلص من فحص عناصر الاقتناع التي غالباً ما تسهم الخبرة فيها بقسط كبير في تأكيد صحتها راجع في ذلك : د. عبد الحافظ عبد الهادي عابد : المرجع السابق ، هامش ص 143

³ - تعنى الدلائل الكافية: العلامات الخارجية المستفادة من ظروف الواقعة أو الأمارات المادية التي تولد في العقل الاعتقاد بوقوع جريمة ولتهام الشخص فيها وقد قيل في الفقه أنها تستفاد من الفعل أو القول. ولا يصح القول بوجودها وكفيلتها لمجرد الشبهات الظنية.. والدلائل الكافية دون الأدلة مرتبة راجع في ذلك : د. عبد المهيم بكر : إجراءات الأدلة الجنائية ، الجزء الأول - في التفتيش ، الطبعة الأولى ، بلا ناشر ، 1996 - 1997 ، هامش ص 143 .

⁴ - الخطورة: حالة نفسية خاصة تتوفر في شخص المجرم يحتمل معها ارتكابه لجريمة في المستقبل د. هدى حامد قشقوش : علم العقاب ، الجزء الأول ، الجزء الثاني ، مصر - القاهرة ، دار الثقافة الجماعية ، 1999م ، ص 113 .

أو الإرهابية لهذا الشخص.

لا توجد لائحة تنظيمية تشتمل على قواعد معاملة المعتقلين لإعادة تأهيلهم في مصر كما هو الحال بالنسبة للمحكوم عليهم أو المتهمين المحبوسين احتياطياً رغم النص في الدستور وقانون الطوارئ وقانون السجون على الاعتقال كإجراء أو بالأحرى هو تدبير من تدابير الأمن على الرغم من النص على حقوق وضمانات المعتقلين⁽¹⁾.

ورغم هذا يمكن استخلاص من نصوص متفرقة في الدستور وفي قانون الطوارئ وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم السجون ودليل إجراءات العمل في السجون قواعد معاملة هؤلاء المعتقلين لإعادة تأهيلهم.

وتبدأ عملية إعادة تأهيل المعتقلين فور اعتقالهم بتطبيق القواعد⁽²⁾ والإجراءات⁽³⁾ التالية:

أولاً- الفحص والتصنيف كل حسب ظروفه الشخصية وخطورته الإجرامية في القضايا الجنائية أما في القضايا الإرهابية فحسب انتمائه التنظيمي ومستواه داخل التنظيم ، أما المتهمون المحبوسون احتياطياً فيتم حبسهم في مكان داخل السجن بعيداً عن المعتقلين لمصلحة التحقيق، ويتولى ذلك جهاز الأمن المختص والمتخصص بهذه النوعية بالتنسيق مع اللجنة المختصة⁽⁴⁾ والمكونة من مأمور السجن وضابط مباحث السجن والأخصائي الاجتماعي وطبيب السجن ويكون اختصاصها تسكين المعتقل في المكان

¹- ومن هذه الحقوق: حق إبلاغه بأسباب اعتقاله فوراً ، وحقه في التظلم من قرار = الاعتقال، وحقه في رفع دعوى لطلب التعويض عن اعتقاله التعسفي أو غير المشروع.

²- يقصد بالقاعدة في مجال الإدارة: افعل ولا تفعل.

³- يقصد بالإجراءات: خطوات العمل وتتابعها الزمنية وصولاً لهدف محدد

⁴- المادة 6 من قرار وزير الداخلية رقم 691 لسنة 1998 في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم.

الملائم.

ثانياً- إيداع المعتقلين بأوامر اعتقالهم والمتهمين بأوامر حبسهم فى مكان منفصل عن أماكن غيرهم من المسجونين فى السجون الخاضعة لقانون تنظيم السجون⁽¹⁾.

ثالثاً- معاملتهم معاملة كريمة تحفظ عليهم آدميتهم⁽²⁾ بتوفير الغذاء والعلاج والملبس ومتابعة الدراسة للطلبة الجامعيين المعتقلين والمتهمين وكذا تجديد أوامر حبس المتهمين وقرارات اعتقال المعتقلين.

رابعاً- إعادة تصحيح فكر المعتقلين فى القضايا الجنائية بمعرفة إدارة التعليم والإرشاد الدينى بالمؤسسة العقابية (إدارة قطاع السجون) وفى القضايا الإرهابية بصياغة برامج بإشراف جهاز الأمن المختص والمتخصص بمتابعتهم. بما يتناسب مع الانتماءات الفكرية والتنظيمية للمعتقل أما المتهمون المحبوسون احتياطياً فتتخذ قبلهم إجراءات خاصة بعملية الحصول على المعلومات التعريفية والتوضيحية لكشف باقى أعضاء التنظيم لأنهم يكونون خاضعين للتحقيق بمعرفة النيابة العامة فلا تتم عملية إعادة تصحيح الفكر إلا

¹- المادة (42) من الدستور المصرى على أن "كل مواطن يقبض عليه.. لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون" كما تنص المادة (41) من قانون الإجراءات الجنائية المصرى على هذا المنع بقوله: "لا يجوز حبس أى إنسان إلا فى السجون المخصصة لذلك" كما نصت المادة الأولى مكرر من قانون تنظيم السجون المصرية على أنه يودع المعتقل فى أحد السجون المبينة فى المادة الأولى.. أو أحد الأماكن التى يصدر بتحديد ما قرار من وزير الداخلية والتى تسرى عليها جميع الأحكام الواردة بقانون السجون. كما منعت (المادة الخامسة من قانون تنظيم السجون المصرية) إيداع أى إنسان فى السجن إلا بأمر كتابى موقع عليه من "سلطات المختصة بذلك قانوناً".

²- تنص المادة (42) من الدستور المصرى على أنه (....) يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان)

³- نص المادة الأولى (الفقرة الأولى) - نياً - الملابس - قرر وزير الداخلية المصرى رقم 691 لسنة

1998 بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم

بعد تحديد موقفه في التحقيقات إما بالإحالة للمحاكمة أو إخلاء سبيلهم. وفي هذه الحالة، نظراً لخطورة بعضهم يستمر اعتقالهم لدرء خطرهم وتصحيح فكرهم الضال المنحرف بإعادة تأهيلهم معنوياً وفكرياً⁽¹⁾.

خامساً- يخضع المعتقل للنظام التأديبي الذي يخضع له المحبوس احتياطياً على الوجه التالي:

يعامل المعتقل معاملة المتهم المحبوس احتياطياً فيما يتعلق بالنظام التأديبي في السجون .. ومع ذلك لا توقع عليهم عقوبة النقل إلى الليمان⁽²⁾ وعلى ذلك فإن النظام التأديبي الذي يخضع له المعتقل هو نفس النظام التأديبي الذي يخضع له المحبوس احتياطياً.

وقد أورد قانون تنظيم السجون الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسجونين ولكنها لم توضح الأفعال التي تعتبر مخالفة وتستوجب التأديب⁽³⁾. أما الجزاءات⁽⁴⁾ فهي

¹ - لمزيد من التفاصيل راجع للمؤلف : إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب ، ومركز البحوث والدراسات - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية - الرياض ،

1427هـ-2006 م ، ص 212-240.

² - المادة 48 من قانون تنظيم السجون المصري رقم 396 لسنة 1956.

³ - المادة 43 من قانون تنظيم السجون المصري.

⁴ - ألغيت عقوبة الجلد عام 2004م في السجون المصرية مثل معظم التشريعات الحديثة والتي شاعت كجزاء رادع داخل السجن وخارجها في العصور الماضية، ومازال مثل هذا الجزاء يعتمد كإجراء داخلي في بعض الدول، وتسجل المخالفات في سجل السجين الخاص ويبقى لها الأثر في حرمانه من إمكانية تخفيض العقوبة بحقه أو منحه العفو العام أو الخاص المقرر في التشريع العقابي على محمد جعفر ، السجون وسياسة تطوير وظائفهم الإصلاحية ، دبي ، مجلة الأمن العام والقانون ، كلية الشرطة ، العدد الثاني ، ربيع الآخ 1412- يوليو 2000 ، ص 142 .

1- الإنذار.

2- الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة للمعتقل والمحسوس
لمدة لا تزيد على 30 يوماً.

3- الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على 15 يوماً.

4- وضع المحبوس أو المعتقل بغرفة التأديب المخصصة التي تعينها اللائحة الداخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر.

ولا يجوز نقل المتهم المحبوس أو المعتقل من السجن إلى غرفة التأديب المخصصة بالليمان إلا إذا كانت سنه لا تقل عن 17 سنة، ولا يجاوز الستين، وذلك بعد موافقة النائب العام.

ويترتب على ذلك الحرمان من الزيارة والتراسل خلال المدة التي
تقضى بهذه الغرفة.

يوقع هذه الجزاءات مدير عام السجون بناء على طلب مدير السجن بالتنسيق مع المختص والمتخصص في جهاز الأمن وذلك بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المعتقل وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود، ولا بد أن يعلن المتهم أو المعتقل بالفعل المنسوب إليه، وتسمع أقواله ويحقق دفاعه.

ويجوز لمدير السجن أن يوقع الجزاءات التالية:

أ- الإنذار ب- الحرمان من الامتيازات

ج- الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على أسبوع

ويوقع هذه الجزاءات بعد إعلان المعتقل بالفعل المنسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه. ويكون الجزاء نهائياً بتوقيع مدير السجن أو المأمور عليه. ويخصص دفتر لقيد الجزاءات التي توقع على المعتقل أو المحبوس. وأوجب القانون على مدير السجن أو المأمور أن يبلغ مدير الأمن وكذلك النيابة العامة بما يقع من المعتقل من هياج أو عصيان جماعي ويجوز لمدير

السجن أو مأموره بتكبير المعتقل أو المحبوس احتياطياً بحديد الأرجل إذا حاول الهرب أو إذا خيف هروبه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة وعليه إبلاغ ذلك فوراً إلى النيابة العامة ، يجوز للنيابة أن تأمر برفع التكبير بالحديد إذا لم تر ما يقتضيه (1) .

سادساً- تتولى لجنة فنية مركزية وجغرافية من جهاز الأمن المتخصص والمختص بمتابعة هؤلاء المعتقلين على فترات زمنية أثناء الاعتقال لفحصهم لمعرفة من صلح فكره وتاب منهم تمهيداً لإخلاء سبيله وفق معايير يحددها المختص بموضوعية حسب كل حالة على حدة وتتكون هذه اللجنة من المسئول المركزى فى جهاز مكافحة هذه النوعية من المعتقلين وعضوية المسئول الجغرافى لكان سكن المفرج عنه والذى يدخل فى اختصاصه متابعة نشاطه بعد الإفراج عنه كراعية لاحقة.

سابعاً- الاستثمار الإعلامى لمن تاب منهم ووافقت اللجنة على إخلاء سبيله للإعلان عن توبتهم.

رابعاً- مفهوم المتهم فى القضايا الجنائية والإرهابية :

1- تعريف المتهم فى اللغة العربية:

ورد فى المعجم الوجيز فى مادة "وَهِمَّ" : وَهِمَ فى الحساب وغيره، وَهَمًا: غلط فيه وسَهًا. واتهمه بكذا: أدخل عليه التهمة وظنّها به. وفى قوله شك فى صدقه. والاسم التَّهْمَةُ⁽²⁾ .

2- تعريف المتهم فى الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة

لمكافحة الإرهاب

أطلقت الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن مكافحة

¹ - محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص 90-93 .

² - المعجم الوجيز : مرجع سابق ، ص 683 .

الإرهاب على المتهم مصطلح alleged offender وقد صاغت له تعريفاً اتفاقية منع وعقاب الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الدبلوماسيون (اتفاقية نيويورك سنة 1973م) في الفقرة الثانية من المادة الأولى وهو ما لم تقم به الاتفاقيات السابقة حيث عرفت أنه: الشخص الذي تتوفر ضده أدلة كافية يبدو فيها أنه ارتكب أو أسهم في الجريمة⁽¹⁾.

3- تعريف المتهم في النظم الوضعية:

نوضح تعريف المتهم في القانون والقضاء والفقه المعاصر بمصر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، بيد أن تعريف المتهم في قضايا الإرهاب لا يختلف عنه في الجرائم الأخرى .

أولاً- في القانون:

مصر:

لم يميز القانون المصري بين المتهم في كافة مراحل الخصومة الجنائية⁽²⁾ فهو يحمل هذه الصفة أياً كانت المرحلة التي تمر بها الدعوى⁽³⁾.

فرنسا:

لم يُعرف القانون الموضوعي والإجرائي الفرنسي المتهم ولكن ميز بينه أمام⁽⁴⁾ مرحلة التحقيق وأطلق عليه مصطلح Inculpé وهو شخص مشتبه

¹ - د. علاء الدين راشد : الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2005 م ، ص 146-148 .

² - د. سامي صادق الملا : اعتراف المتهم ، مصر - القاهرة ، بلا ناشر ، الطبعة الثالثة ، 1986 م ، ص 27 .

³ - د. أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1985 م ، ص 137 وها مشها .

فيه بارتكاب جريمة، واتخذ قبله إجراء من إجراءات التحقيق⁽¹⁾.

وأطلق على المحال أمام محكمة الجنح والمخالفات Prévenu وهو شخص اتهم في جنحة أو مخالفة، وحُرِكت قبله الدعوى الجنائية⁽²⁾، والمحال أمام محكمة الجنايات أطلق عليه accusé وهو الشخص المشتبه فيه بارتكاب جريمة تُعد من الجنايات، وتتخذ قبله إجراءات المحاكمة بعد إحالته من قضاء الإحالة⁽³⁾

الولايات المتحدة الأمريكية:

تطلق المادة 6 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية كلمة accused على المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي لتحديد حقوق الدفاع والتي من بينها الحق في الاستعانة بمحام.

ثانياً- في القضاء

مصر:

سار قضاء النقض المصري على نفس الدرب، فقد استخدم مصطلح متهم لتعريف الشخص الذي يسمه ق. ح. دمة أياً كانت المرحلة التي تم بها الدعوى الجنائية⁽⁴⁾.

فرنسا:

¹ - "Personne soupçonnée d'une infraction pendant la =procédure d'instruction." Termes Juridiques, II^e édition, Dalloz. 1998, p.288.

² - "Personne contre laquelle est exercée L'action publique devant les juridictions de jugement en matière correctionnelle et contravention Elle." Termes juridiques, op. cit. p.418

³ - "Personne soupçonnée d'un crime et traduite, pour ce fait, devant la cour d'assises, a Fin d'y être jugée". Termes juridiques, op. cit. p7

⁴ - وفي هذا الصدد ذكرت محكمة النقض أن "المتهم في حكم المادة 1/26 عقوبات: هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك في أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكابها" راجع في ذلك: نقض 1966/11/28 مجموعة أحكام النقض رقم 219 ص 1141.

لم يُعرف القضاء الفرنسي كلمة متهم "Inculpé" سواء عند تطبيق قانون التحقيق الجنائي أو قانون الإجراءات الجنائية⁽¹⁾.

الولايات المتحدة الأمريكية:

يستخدم الفقه والقضاء في الولايات المتحدة الأمريكية تعبير Suspect أو Defendant للدلالة على المشتبه فيه في مرحلة جمع الاستدلالات. وكلمة accused للدلالة على المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي كما أطلقت الإجراءات الجنائية نفس هذه المسميات بنفس مدلولاتها⁽²⁾.

مما تقدم فإن كلمة assused في النظام الإجرائي للولايات المتحدة الأمريكية تعادل كلمة inculpé في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

ثالثاً- الفقه:

يأتى دور الفقه لسد الثغرات التى ظهرت فى القانون والقضاء وفى هذا الصدد تعددت التعريفات التى عرف بها المتهم على النحو التالى:

مصر:

المتهم هو "الشخص الذى تتهمه النيابة العامة بارتكاب الجريمة، وتطالب المحكمة بتوقيع العقاب عليه"⁽³⁾.

المتهم هو "الطرف الثانى فى الدعوى الجنائية، وهو الخصم الذى يوجه اليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية قبله"⁽⁴⁾.

المتهم هو "من توافرت ضده أدلة أو قرائن قوية، كافية لتوجيه الاتهام

¹- د. هلال عبد الله أحمد : المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي - دراسة مقارنة بالفكر الجنائي الإسلامي ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1989م ، ص 45 .

²- د. هلال عبد الله أحمد : الاتهام المتسرع في مرحلة التحقيق الابتدائي وعدالة أوفى لمن وضع الاتهام ، مرجع سابق ، ص 48-49 .

³- د. مأمون سلامة : الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، مصر - القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1977 ، ص 175 .

⁴- د. أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص 137 .

اليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله" (1) .

المتهم هو "الشخص المسئول الذى تحرك قبله الدعوى الجنائية لتوافر دلائل كافية على ارتكاب جريمة أو اشتراكه فيها، وذلك بهدف توقيع العقاب عليه" (2) .

هو "كل شخص تثور ضده شبهات ارتكابه جريمة أو اشتراكه (3) .

المتهم "هو كل شخص تثور ضده شبهات ارتكاب فعل إجرامى، فيلتزم بمواجهة الادعاء بمسئوليته عنه، والخضوع للإجراءات التى يحددها القانون، وتستهدف تمحيص هذه الشبهات وتقدير قيمتها ثم تقرير البراءة أو الإدانة" (4) . ومن جانبنا نرى تعريف المتهم فى قضايا الإرهاب بأنه هو الشخص الذى توفرت قبله دلائل أو قرائن كافية يشير إلى أنه ضالعا فى جريمة إرهابية بصفة أصلية أو ثانوية.

ويقصد بالجريمة الإرهابية تلك التى تهدف إلى إثارة الفرع وترويع المواطنين فضلاً عن الأغراض السياسية التى يتغياها الجانى من جريمته. والدلائل الكافية تلك التى دون الأدلة مرتبة، فهى تكفى للاتهام، وقد عرفت محكمة النقض المصرية فى أحكامها المتواترة بأنها علامات أو أمارات متساندة غير متعارضة توحى للوهلة الأولى بأن الشخص ضالع فى ارتكاب الجريمة بصفة أصلية أو ثانوية.

¹ - د. سامي صادق الملا : مرجع سابق ، ص 30 .

² - د. هلال عبدالله أحمد : الاتهام المتسرع ...، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

³ - د. أنوار غالى الذهبى : الإجراءات الجنائية فى التشريع المصري ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1980 ، ص 68 .

⁴ - د. سمير عبد الغنى طه : جريمة المخدرات - الأحكام القانونية الإجرائية والموضوعية والمبادئ المستحدثة فى قضايا النقض الجنائي وفقاً لآخر التعديلات ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 24 .

فرنسا:

اتفق الفقه الفرنسي على أن تعبير "inculpé" يتعلق بشخص في مرحلة التحقيق الابتدائي تتوفر في حقه دلائل كافية أو إثباتات كافية.

ويرى جانب من الفقه أن تعبير inculpation⁽¹⁾ يعنى:

الاتهام الرسمي، لشخص مشتبه في ارتكابه أفعالاً إجرامية تكون محلاً لإجراءات قاضى التحقيق.. ومعنى ذلك أن المتهم L'inculpé هو شخص مشتبه في ارتكابه أفعالاً يجرمها القانون يقوم بتحقيقها قاضى التحقيق⁽²⁾.

4- الفرق بين المتهم والمشتبه فيه فى القضايا الجنائية والإرهابية :

يكن الفرق بين المتهم والمشتبه فيه فى قيمة الشبهات التى تحيط به والأدلة المسندة إليه، فإذا ارتقت وصلت إلى حد الشك فى إسناد التهمة إليه كان متهماً، أما إذا كانت من الضعف بحيث لا يرجح معها الاتهام كان الشخص موضع الاشتباه⁽³⁾.

وعلى ذلك فإن المشتبه فيه هو كل شخص قدم ضده بلاغ أو شكوى أو أجرى بشأنه مأمور الضبط القضائي بعض التحريات أو الاستدلالات⁽⁴⁾.

أما المتهم هو كل من حركت قبله الدعوى الجنائية لتوفر الأدلة المسندة إليه⁽⁵⁾.

"Acte par lequel le juge d'instruction décide qu'il sera informé contre telle personne nommément désignée. L'inculpation est remplacée dans Les nouvelles dispositions du NCPP par l'acte en examen".
Termes juridiques, op. cit. p. 288

¹- د. هلال عبد الله أحمد، المركز القانوني للمتهم...، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²- سامي صادق الملا : مرجع سبق ذكره ، ص 28-29 .

³- د. أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

⁴- د. هلال عبد الله أحمد : الاتهام المتصرع في مرحلة التحقيق الابتدائي ، مرجع سابق ، ص 49 .

ومعنى ذلك أن الفرد يصبح مشتبهاً فيه فى الجرائم الإرهابية من وقت ورود معلومات عن طريق وسائل مع المعلومات ضده وتظل هذه الصفة عالقة به حتى يتم إعلان قرار الاتهام وتحريك الدعوى الجنائية حياله ويكتسب صفة المتهم فى القانون المصرى والكويتى وصفة المذنب L'inalpé فى القانون الفرنسى وصفة The accused فى الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

خامساً- مفهوم المحكوم عليه فى القضايا الجنائية والإرهابية:

هو الشخص الذى صدر ضده حكم نهائى بالإدانة حيث إن الحكم النهائى هو الحكم واجب النفاذ وفقاً للقوانين الإجرائية فى معظم الدول العربية والغربية. أما الحكم البات فهو الحكم الذى استنفذ جميع طرق الطعن فيه⁽²⁾ فالمحكوم عليه من اتخذت قبله الإجراءات الجنائية وقضى بإدانته وحددت عقوبته⁽³⁾ ويطلق عليه المذنب، والمفرج عنه بعد تنفيذ العقوبة، والتائب بعد العدول عن الفكر الضال قولاً وعملاً.

سادساً - ذاتية نزلاء المؤسسات العقابية فى القضايا الإرهابية :

نقصد بذاتية نزلاء المؤسسات العقابية فى القضايا الإرهابية ما يميز هؤلاء من سمات شخصية وفكرية عن الأشخاص الآخرين وتبرز الصعوبة فى معالجة هؤلاء الأشخاص لدى خضوعهم لعملية إعادة التأهيل ، فالعملية معقدة ومركبة ومتشابكة بقدر موطن الخلل لدى هؤلاء .

¹ - د. هلال عبد اللاه أحمد : المركز القانونى للمتهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى ... ، مرجع سابق ، ص 640 .

² - د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 233-236 .

³ - د. محمود نجيب حسنى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

وتزداد الأمور اضطراباً نتيجة لتشابه الظاهر في السلوك حين يمارس عمل عنيف على يد فرد تحركه دوافع عقائدية منحرفة أو دوافع سياسية ، أو على يد مجرم أو مجنون .

إن الإرهابيين العقائدين لهم سمات ذاتية ولأعمالهم الإرهابية أهداف خاصة بهم وأن إدراج أنشطة المجرمين في إطار الإرهاب لهو الفشل في التمييز بين الخصائص المميزة لأعمال الإرهاب والعنف التي تتم بدافع عقائدي منحرف أو بدافع سياسي .

يعمل الإرهابي كعضو في جماعة لها تأثير هام للغاية على الفرد وعلى تشكيل الأفعال الإرهابية في علاقة ثلاثية ، فالمحفز الأساسي لعمليته هو انتماءه إلى الإرهابيين وليس إلى الأهداف السياسية المعلنة ، لذلك ينحط إلى الأشخاص الموجهين له ويكون الإنجاز وليس الاهتداء هو الأهم . وفي المقابل في علاقة ثنائية يعمل المجرمون لحسابهم الشخصي⁽¹⁾.

تتميز القيادة الإرهابية العقائدية بأنها ريادية قادرة على التأثير بالآخرين ، ولها كارزما خاصة وهو في سبيل الوصول إلى أهداف التنظيم الإرهابية يستهين بكل المشاعر والتقاليد والمحرمات ولكنه يستطيع تمثيل هذه الظواهر دون الإحساس الداخلي بها فهو لا يتورع عن قتل أخلص الناس له بل حتى أقاربه إن حاول أحدهم مناقشته .

وهناك أنواع أخرى من الإرهابيين العقائديين يكون معادى ومضاد للمجتمع ويتصف بالقسوة والعنف ولا يخشى العواقب ولكن متعته في اللذة الفورية من هذه القسوة وهؤلاء يعانون اضطراب الشخصية المسمى بمعادة المجتمع ونقاليده

¹ - إريك موريس والآن هو : الإرهاب - التهديد والرد عليه ، ترجمة د. أحمد حمدي محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، الأعمال الفكرية ، 2001 من ، ص 71 .

وحكامه وأصوله أما نفسية من يقوم بنفسه بالإرهاب فهي شخصية تابعة ، قابلة للإحياء وغسل مخه بعقائد أقتنع بها اقتناعاً أعمى حسب أوامر قائده وهو في حالة يجد متعة شديدة في الانتقام والقسوة والإمعان في معاداة المجتمع مثل الياباني الذي قام بتسريب الغاز السام على ركاب مترو الانفاق في طوكيو بحجة إنقاذ المجتمع من الرنيلة .

وأخيراً الإرهابي الذي ينتحر تكون النظم المعرفية عنده وتفكيره تحت تأثير فكره معينة أقتنع بها اقتناعاً تاماً غير قابل للمناقشة ، ولا إلى احتمال خطئها ، لأن الفكر الخاطئ أصبح عنده بديلاً للفكر المنضبط وهذا من تأثير التعزيز المستمر بوساطة قيادته العقائدية لهذه الأفكار لدرجة إنها تصبح اليقين الاوحد ويكون هو والأبرياء ضحية هذه الفكرة الخاطئة (1).

سابعاً- مفهوم الضحايا في القضايا الجنائية والإرهابية :

حدد الإعلان العالمي بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 40/34 الصادر في 1985/11/29 مصطلح الضحية شاملاً لكل من المجنى عليه والمضروب من الجريمة (الفقرة أ-1، 2، 3) (2) رغم

¹- محمد زايد: ما هو الإرهاب؟ ومن هو الإرهابي، الأهرام، 2001/10/5، ص14.

²- يقصد بالضحايا وفق الإعلان العالمي المشار إليه عاليه، "الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة، كما يشمل المصطلح أيضاً، حسب الاقتضاء، العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو فعاليتها المباشرين والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء". راجع في ذلك : د. طارق فتح الله ، الأسس القانونية لمسئولية الدول عن تعويض ضحايا الجريمة ، الجزء الأول ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن ، مصر ، العدد الأول ، 26 ، يوليو 2004

اختلاف الفقه بشأن ما إذا كان المجنى عليه مضروراً أم لا⁽¹⁾ ،
فى الوقت الذى تعتبر التفرقة بين المجنى عليه والمضرور من الجريمة مهمة
سواء أكان ذلك فى إطار القانون الجنائى الموضوعى - كرضاء المجنى
عليه، دون المضرور، ذى الأثر الفعال فى إباحة بعض الجرائم أو هدم
أركانها- أم فى إطار القانون الجنائى الإجرائى - كحق الشكوى كقيد على
حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية يملكه المجنى عليه دون
المضرور.

وتجتمع فى الغالب فى شخص واحد صفتا المجنى عليه فى الجريمة
والمضرور، إلا أن هذا الاجتماع قد يفصم فى بعض الأحيان: فقد لا يلحق
المجنى عليه ضرر من الجريمة فى الوقت الذى تطول فيه غيره بضررها،
فالمجنى عليه فى القتل الإرهابى هو من أزهقت روحه كإنسان حى، أما
المضرورون فهم من كان يعولهم المجنى عليه⁽²⁾.

ويقصد بالضحية فى الجريمة بصفة عامة كل شخص طبيعى
أو اعتبارى أصيب بخسارة أو بضرر أو بعدوان نتيجة ارتكاب جريمة
تقليدية أو غير تقليدية، وينتج الضحية سواء من فعل أو امتناع عن
فعل⁽³⁾.

م - جمادى أول 1425 هـ ، ص 302 .

¹ - د. أحمد عبداللطيف الفقى : الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة ، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003م ، ص 10 .

² - د. أحمد عبد اللطيف الفقى : الحماية الجنائية لحقوق الجريمة ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة عين
شمس ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2001 ، ص 45-71 .

³ - عبد الصمد سكر : المبادئ الأساسية لحماية حقوق الجريمة ودور الشرطة - - فى دعمها ، مصر -
القاهرة ، مجلة الأمن العام ، العدد 168 ، شوال 1420 هـ ، يناير 2000م ، ص 10 .

ونلفت النظر إلى أن ضحية الجريمة الإرهابية قد يكون عاماً ممثلاً في الدولة ككل (شعب وهيئة حاكمة وإقليم) ، وقد يكون خاصاً ممثلاً في الشخص سواء أكان طبيعياً أم اعتبارياً مثل أصحاب المنازل المتضررة من جراء الحملات الأمنية ضد المجموعات الإرهابية في المملكة العربية السعودية والكويت.

وضرورة تحديد مفهوم الضحية في قضايا الإرهاب ترجع إلى أن العديد من الدول التي عانت كثيراً من أضرار الإرهاب المتكررة أقدمت على إصدار القوانين التي تلتزم الدولة بمقتضاها بتعويض ضحايا جرائم الإرهاب⁽¹⁾ أو بإصدار تعليمات من القيادة السياسية المختصة بالتعويض⁽²⁾. ولقد ذهب القضاء الإداري الفرنسي إلى اعتبار مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تخلفها الجريمة المرتكبة تطبيقاً لقاعدة المسؤولية بلا خطأ. ومن ثم فهي تعوض الأضرار التي تخلفها تلك الجريمة. وتعتبر مسؤولية الدولة في هذا الشأن بمثابة تعهد، بسبب الخطر الخاص الذي تحمله الغير من الجريمة المرتكبة، ومن ثم فإنه من الضروري وضع ذلك في الاعتبار عند وضع نموذج النصوص القانونية والعقوبات، وهذا التعويض للأضرار التي خلفتها الجريمة يمثل حالة وحيدة للخروج عن الخط الذي بين السبب المباشر وبين

¹ - د. أحمد عبداللطيف الفقي : الدولة وحقوق ضحايا الجريمة ، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة ، مصر - القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 72-77.

² - قامت صباح 2005/5/17 لجنة من وزارة الداخلية الكويتية بناء على تعليمات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بتسليم كويتي ومقيمين (سوريان الجنسية) قيمة التعويض لهم لتضررهم في منطقة مبارك الكبير نتيجة المداومة التي قامت بها أجهزة الأمن لمواجهة قتل - الإرهاب، جريدة الوطن، المتضررون: مع كل الإجراءات الأمنية لسلامة الوطن وأمان المواطن، 2005/5/18، ص 32.

خروج المعتقل وبين الأضرار التي تتطلب التعويض.⁽¹⁾ كل ذلك يساعد في عملية إعادة التأهيل وتقبل المجتمع للمفرج عنهم في قضايا الإرهاب من منطلق أن الإرهاب منطقة سوداء في السلوك الإنساني، وهو نوع من الفيروس الفكري يأتي نتيجة للفهم الخاطئ في بيئة غير متوازنة.. فالأعمال الإرهابية تعد من أكثر الأعمال استنكاراً، لأن العلاقة في الغالب بين الإرهابي والضحية مفقودة وتتستر خلف الشعارات الدينية الخاطئة كما أن الأثر النفسي والسياسي الذي تحدثه الجريمة الإرهابية هو الهدف من الجريمة وليس ضحاياها فاستهداف السائح مثلاً ليس هدفاً لكن الهدف هو ضرب السياحة.. واستهداف الخبراء الأجانب مثلاً ليس هدفاً لكن الهدف هو ضرب الاقتصاد والاستثمار.

ثامناً- مفهوم العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية :

1- تعريف العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية :

العقوبة هي جزاء يوقعه المجتمع بمن ارتكب الجريمة ، فهي رد المجتمع على هذه الجريمة.

فالعقوبة جزاء، والجزاء في جوهره الإيلام ويتحقق الإيلام بتعذيب المجرم جسدياً، أو بحرمانه من حقه في الاستمرار في الحياة، أو حقه في ممارسة حريته، أو حقه في مباشرة بعض حقوقه، أو بحرمانه من جزء من ماله أو المساس باعتباره⁽²⁾.

والعقوبة لا تكون إلا جزاء عن جريمة جنائية أو إرهابية، لذلك تتطلب العدالة تناسباً طردياً بين الجريمة والإيلام الذي تحدثه العقوبة. فالجريمة

¹ - Cour administrative d'appel de Bordeaux. 15 juin 2004. D.2004, r. 30.

² - د. عبود السراج : علم الإجرام وعلم العقاب - دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي ، الكويت ، ذات السلاسل ، الطبعة الثانية ، 1995 ، ص 401 .

الجنائية أو الإرهابية عدوان على المجتمع ، وعلى المجنى عليه بحرمانه من حقه فى الاستمرار فى الحياة أو حريره أو تملكه للمال. والعقوبة فى القضايا الجنائية والإرهابية هى رد فعل المجتمع تجاه مختلف أساليب العدوان الجنائي والإرهابى بهدف إعادة التوازن الاجتماعى الذى أخلت به الجريمة الجنائية والإرهابية إلى ما كانت عليه قبل وقوعها.

والعقوبة توقع على المذنب بذاته (الردع الخاص) لا للانتقام منه، وإنما لتأهيله معنوياً وفكرياً وإصلاحه اجتماعياً، وتتوجه إلى الناس كافة فتتذرهم بالعقاب (الردع العام) إن هم أقدموا على ارتكاب جريمة من الجرائم الجنائية أو الإرهابية .

فالمجرم والإرهابى عضو فى المجتمع وسوف يعودا لهذا المجتمع سواء طالّت مدة عقوبتهما أم قصرت، وهذه الحقيقة تستدعى الاهتمام بشخصيتهما لإعادة توازنهما لتخليصهما من السلوك المنحرف وإعادة تألفها مع المجتمع. ولتحقيق هذه الأهداف لابد من اختيار العقوبة المناسبة والملائمة.

2- خصائص العقوبة فى القضايا الجنائية والإرهابية :

تخضع العقوبة فى القضايا الجنائية والإرهابية لخمسة مبادئ سواء فى التشريع الجنائى الإسلامى⁽¹⁾ أو الوضعى⁽²⁾ وهى: قانونية العقوبة، وقضائية العقوبة، وشخصية العقوبة، ومبدأ المساواة أمام العقوبة، والإيلام والتحقيق ونلفت الانتباه إلى أن خصائص العقوبة فى قضايا الإرهاب لا تتميز وتتفرد

¹ - د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول العقاب - دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابى المعاصرة مقارناً بالنظام العقابى الإسلامى ، مصر - القاهرة ، دار الفكر العربى ، 1416 هـ - 1995 ، ص 146

² - د. عبود المراج : المرجع السابق ، ص 403 - 404 ، لمزيد من التفصيلات راجع فى ذلك د. محمد أبو العلا عقيدة، المرجع السابق ، ص 146-155.

بخصائص ذاتية ، تميزها عن العقوبة الجنائية في باقي الجرائم وعلى ذلك .
فهي قانونية لأنها تخضع لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني
سابق صدوره على ارتكاب الجريمة. وتتولى السلطة التشريعية بيان نوعها
ومقدارها وأركان تطبيقها (1) .

وهي قضائية، لأنها تفرض من المحكمة المختصة بهذه النوعية من
القضايا بعد كفالة كافة الضمانات التي نص عليها الدستور والقانون، فلا بد أن
تكون المحاكمة عادلة ومنصفة، ومعنى ذلك أن السلطة الإدارية في الأجهزة
الأمنية المختصة والمتخصصة بهذه النوعية من القضايا والادعاء العام لا
تملك فرض عقوبات، حتى ولو اعترف المتهم بجريمته ولا بد من محاكمته
أمام القضاء المختص والحكم عليه منه.

وهي شخصية، بمعنى أنها لا يجوز أن تمتد إلى أفراد أسرة الجاني
أو أصدقائه أو زملائه في المدرسة أو الجامعة أو العمل أو إلى ورثته بعد
موته، ولا يشترط أن تطال العقوبة الفاعل الأصلي للجريمة فقط، وإنما تطال
أيضاً الشركاء في الجريمة .

ومبدأ المساواة أمام العقوبة يعنى أن عقوبة جريمة معينة، هي واحدة
بالنسبة لجميع الناس حكماً ومحكومين بصرف النظر عن الطبقة والمركز
الاجتماعي الذي ينتمى إليه الجاني. ومبدأ المساواة في العقوبة لا يتعارض
مع مبدأ تفريد العقاب، لأن هذا المبدأ مقرر لجميع الناس لتحقيق أهداف
اجتماعية خاصة للعقوبة، يتطلبها مبدأ المساواة.

وأخيراً فإن العقوبة جزاء ينطوى على الإيلاء والتحقيق، فهي مؤلمة لما

¹ - د. رعوف عبيد : أصول علم الإجرام والعقاب ، مصر - القاهرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ،

يصيب المحكوم عليه في نفسه كعقوبة الإعدام أو في حريته بسلبها أو بالتضييق منها أو في أمواله كما هو الحال في المصادرة أو الغرامة.. وهذا الألم ضروري لكي تحقق أهدافها في الشعور بالعدالة وفي تأهيل الجاني.

ويرتبط بهذا الألم ضرر معنوي يصيب المحكوم عليه نتيجة نظرة الاحتقار والازدراء التي ينظر بها المجتمع إليه (1).

3- أنواع العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية :

تتنوع العقوبات في القوانين الوضعية استناداً إلى ثلاثة معايير:

1- معيار جسامة العقوبة: وتصنف بموجبه العقوبات إلى "عقوبة الجنائية، وعقوبة الجنحة" .. وفي القضايا الجنائية يضاف نوع ثالث وهو عقوبة المخالفة، بيد أن معظم جرائم الإرهاب تُعد من الجنايات.

2- معيار الرابطة بين العقوبات: وتصنف العقوبات إلى: أصلية، وتبعية وتكميلية.

3- معيار موضوع العقوبة: وتتوزع العقوبات بموجبه إلى: بدنية وسالبة للحرية، وماسة بالحقوق، وأخيراً عقوبات مالية.

ولقد أولى علم العقاب اهتماماً خاصاً بالمعيار الأخير وتقسيماته لارتباطه بموضوعاته وبرامج إعادة التأهيل (2).

فالعقوبات البدنية: هي التي تقع على جسم الإنسان فتتال من حقه في الاستمرار في الحياة أو من حقه في السلامة الجسدية.

مثال ذلك: عقوبة الإعدام وعقوبة الرجم وقطع اليد والجلد التي تأخذ

1- د. محمد أبو العلا عقيدة : المرجع السابق ، ص 153 .

2- د. عبود السراج : المرجع السابق ، ص 405 .

بعض التشريعات الإسلامية بها⁽¹⁾.

أما العقوبة السالبة للحرية: فهي في قانون العقوبات المصري، السجن المؤبد، والسجن المشدد والسجن (المادة 15 بعد التعديل)⁽²⁾ والحبس وقد يكون مؤبداً أو مؤقتاً (المادة 11 من قانون الجزاء الكويتي) كما يكون مع الشغل أو حبساً بسيطاً (المادة 57 من قانون الجزاء) (المادة 3 ، من قانون الجزاء).

والعقوبات الماسة بالحقوق: قد تكون عقوبة تبعية أو تكميلية وهي في أغلب التشريعات ومنها القانون المصري حيث يحرم من حكم عليه بعقوبة جنائية من تولى الوظائف العامة، أو العمل كمتعهد أو ملتزم لحساب الحكومة أو التحلي برتبة أو نيشان أو الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال، وأيضاً من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله، ويحرم من بقاءه من يوم الحكم عليه نهائياً عضواً في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية كما يحرم من صلاحيته لأن يكون عضواً في إحدى هذه الهيئات أو أن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود، وإذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الحبس المؤبد أو المشدد. (المادة 25 من قانون العقوبات المصري بفقراتها الستة ونفس العقوبة في المادة 68 من قانون الجزاء الكويتي).

¹ - من هذه التشريعات: تشريع المملكة العربية السعودية.

² - ألغى القانون رقم 95 لسنة 2003 القانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن إنشاء محاكم أمن الدولة وتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وتعديل الأشغال الشاقة إلى السجن المؤبد وبالسجن المشدد لعقوبة السجن المؤقتة:

والعقوبات المالية : هي الغرامة، والمصادرة، والغرامة من العقوبات الأصلية في الجناح والمخالفات (المادتان 11، 12 من قانون العقوبات المصري، والمادة 64 من قانون الجزاء الكويتي) ، في حين أن المصادرة من العقوبات التبعية في قانون العقوبات المصري (المادة 24) وقانون الجزاء الكويتي (المادة 66).

ومن بين هذه العقوبات جميعاً، نهتم في دراستنا بصورة خاصة بعقوبة الإعدام والعقوبات السالبة للحرية في القضايا الجنائية والإرهابية .
عقوبة الإعدام في القضايا الجنائية والإرهابية:

يتبع في شأن المحكوم عليه بالإعدام في القضايا الجنائية والإرهابية في مصر أحكام المواد 65 إلى 72 من القانون رقم 196 لسنة 1956 والمواد من رقم 470 إلى 477 من قانون الإجراءات الجنائية والمواد رقم 358 ورقم 43 فقرة خامساً و 613 و 613 والمواد 787 إلى 818 من دليلي إجراءات العمل في السجون بجزئيه الأول والثاني.

ومن الجرائم الجنائية والإرهابية التي يعاقب عليها بالإعدام في القتل إذا اقترن به ظرف مشدد، كالقتل مع سبق الإصرار أو الترصد، وقتل موظف أثناء أداء خدمته.

فعلى سبيل المثال: يعاقب في مصر بالإعدام على كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار - على خلاف أحكام القانون - جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها. (المادة 86 مكرر، الفقرة الأولى وأمن قانون العقوبات المصري).

لما فى دولة الكويت، فالجرائم التى يعاقب عليها بالإعدام هى⁽¹⁾ :
القتل مع سبق الإصرار والترصد (المادة 150، قانون الجزاء)
والاعتداء على حياة الأمير أو على سلامته أو على حريته أو تعدد تعريض
حياته أو حريته للخطر (المادة 23 من القانون 31 لسنة 1970)، والاعتداء
بالقوة على السلطات التى يتولاها الأمير (المادة 24، فقرة 1)، واستعمال
القوة لقلب نظام الحكم القائم فى البلاد (المادة 24، فقرة 2).
وتتفقد عقوبة الإعدام يكون بأقل الوسائل إيلاً وأكثراً بعداً عن
التشهير بالمحكوم عليه والإساءة لشخصه⁽²⁾.

وسائل تنفيذ الإعدام :

1- الحبل، وهو أكثر الوسائل انتشاراً، حيث يشنق به المحكوم عليه،
وتستخدمه غالبية الدول العربية بما فيها مصر والكويت وعدد من دول
العالم.

2- السيف، لقطع الرأس كما فى المملكة العربية السعودية.

3- المقصلة، لقطع الرأس وهو مطبق فى فرنسا وسويسرا.

4- الصدمة الكهربائية، والغاز السام، وتأخذ بها أكثر الولايات المتحدة
الأمريكية.

5- الرمى بالرصاص، ويطبق إذا كان المحكوم عليه من العسكريين.

ضمت إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام :

أحيط تنفيذ عقوبة الإعدام فى مصر وفى غالبية الدول بضمانات وإجراءات
تخفف من وطأتها وعذابها. وكل محكوم عليه بالإعدام فى قانون العقوبات

¹ - يتبع فى شأن المحكوم عليهم بالإعدام فى الكويت أحكام المواد 48 إلى 56 من قانون تنظيم السجون
رقم 26 لسنة 1962 والمادة 19 من القرار رقم 25 لسنة 1976 بشأن اللائحة الداخلية للسجون.

² - د. عبود السراج : المرجع السابق ، ص 414 .

المصري يشنق (المادة 13). وينفذ بالحبل (المادة 68 من القانون رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون المصرية والمادة 58 من قانون الجزاء الكويتي) أو بالرمي بالرصاص بالنسبة للعسكريين، وفي جميع الأحوال لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بعد تصديق رئيس الدولة كرئيس الجمهورية في مصر والأمير في الكويت وخادم الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية ويحق لرئيس الدولة من تلقاء نفسه العفو عن هذه العقوبة أو استبدال غيرها بها (المادتان 59، 60 قانون الجزاء الكويتي).

لا يسمح للمحكوم عليه بالإعدام بالاختلاط بالمسجونين الآخرين (المادة 48 من قانون تنظيم السجون الكويتي)، وإذا تبين أن المرأة المحكوم بإعدامها حامل، ووضعت جنينها حياً وجب وقف تنفيذ الإعدام، واتخاذ الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجزائية لإبدال الإعدام بعقوبة الحبس المؤبد (المادة 49 من قانون تنظيم السجون الكويتي).

مكان وزمان تنفيذ عقوبة الإعدام:

ينص قانون تنظيم السجون المصري والكويتي على إدارة السجن أن تخطر أقارب المحكوم عليه بالإعدام بموعد التنفيذ ولهم أن يزروه في يوم سابق على التاريخ المعين (المادة 70 من القانون المصري والمادة 51 من القانون الكويتي) .. وإذا كانت بيانة المحكوم عليه بالإعدام تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت وجب تيسير مقابلة أحد رجال الدين له بقدر الإمكان (المادة 71 من القانون المصري) (المادة 52 من القانون الكويتي).

ويكون تنفيذ عقوبة الإعدام بحضور مندوب من قطاع السجون وأحد وكلاء النائب العام ومندوب وزارة الداخلية ومدير السجن أو مأموره وطبيب السجن وطبيب آخر تتدبه النيابة العامة (المادة 66 من القانون المصري)

وواعظ السجن (المادة 54 من القانون الكويتي) ولا يجوز لغير من ذكر أن يحضر التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة ويجب أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور إذا طلب ذلك (المادة 66 من القانون المصري والمادة 54 من القانون الكويتي).

وينتو مدير السجن أو مأمور أو ضابط السجن نص الحكم الصادر بالإعدام والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ وبمسمع من الحاضرين. وإذا رغب المحكوم عليه في إبداء أقوال يحرر عضو محضر النيابة محضراً بها (المادة 67 من القانون المصري والمادة 55 من القانون الكويتي).

ويوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبل إلى ما بعد شهرين من وضعها (المادة 86 من القانون المصري).

وبعد تنفيذ العقوبة، تسلم جثة المحكوم عليه بالإعدام إلى أقاربه إذا طلبوا ذلك ووافقت جهة الإدارة وإلا قامت إدارة السجن بالدفن، ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير احتفال (المادة 72 من القانون المصري والمادة 56 من القانون الكويتي).

العقوبات السالبة للحرية في القضايا الجنائية والإرهابية:

يقصد بالعقوبات السالبة للحرية تلك التي تحرم المحكوم عليه من حريته بإيداعه المؤسسة العقابية.

وتنحصر العقوبات السالبة للحرية بصفة عامة في ثلاثة أنواع:

السجن المؤبد والسجن المشدد، والسجن، والحبس

والسجن المؤبد والسجن المشدد عقوبة الجنائية، يجبر فيها المحكوم عليه

بالإضافة إلى سلب حريته، على العمل فى أشق الأعمال التى تعينها الحكومة مدة حياته إذا كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها مشددة (المادة 14 من قانون العقوبات المصرى).

والسجن عقوبة الجنائية هى الأخرى، يوضع المحكوم عليه بها فى داخل السجن، وتشغله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه، وهذه العقوبة إما أن تكون مؤبدة وإما أن تكون مشددة وفى التشريع المصرى فهى مشددة ولا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشر سنة. إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً (المادة 16 من قانون العقوبات المصرى). وتسمى عقوبة السجن فى التشريع السورى والتشريع اللبنانى عقوبة الاعتقال (المادة 37 من قانون العقوبات السورى واللبنانى).

أما الحبس هو أقل العقوبات السالبة للحرية، يطبق على الجناح والمخالفات، ومدته تتراوح ما بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات وتقسّمه بعض التشريعات إلى نوعين: الحبس مع الشغل، والحبس البسيط من غير شغل ، (المادة 19 من قانون العقوبات المصرى).

أنواع العقوبات السالبة للحرية فى القضايا الجنائية والإرهابية :

يوجد فى قانون العقوبات المصرى ثلاث عقوبات سالبة للحرية فى

القضايا الجنائية والإرهابية هى: السجن المؤبد والسجن المشدد والسجن.

والسجن المؤبد والسجن المشدد هى عقوبة الجنائية يوضع بموجبها المحكوم

عليه فى المؤسسة العقابية ويتم تشغله فى الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته إذا كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مشددة.

أما السجن فهي عقوبة الجنائية يوضع بموجبها المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل المؤسسة العقابية أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه.

تاسعاً- مفهوم الضرورة الإجرائية والاجتماعية بوجه عام:

أقر الفقه الإسلامي منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً من الزمان ، أساس نظرية الضرورة، ونطاقها، القائم على أن الضرورات تبيح المحظورات، وضابطها أن الضرورة تقدر بقدرها، وقد أقرت القوانين القديمة، مبدأ الضرورة، فنجدها في القانون الروماني القديم، فسلامة الدولة فوق القانون، وفي ظل النظم الديمقراطية المعاصرة، والتي تقدر الحرية الفردية، تطبق قاعدة مؤداها أن "الضرورة تخرس القانون"⁽¹⁾ ويطلق الفقه الدستوري على الضرورة مصطلح "الديكتاتور الواقعي"⁽²⁾ ، فالضرورة تجد جنورها في القانون الطبيعي، ومن ثم فهي المصدر الحقيقي للقانون، وقد قال هيجل "القانون ليس غاية في ذاته، ولكن وسيلة الدولة لتحقيق غايتها البعيدة في حفظ بقائها "⁽³⁾.

ويضع الفقه المقارن، نظرية الضرورة في مرتبة تعلو الدستور، وقد تخضع الضرورة لتقدير القضاء، فالمخالفات التي تبررها الضرورة، لا مخالفة فيها لأحكام الدستور، بيد أن جانباً من الفقه، لا يسلم بذلك، ففي داخل المجتمعات

¹ - د. محمد حكيم حسين الحكيم : النظرية العامة للصالح - دراسة مقارنة ، مصر - القاهرة ، دار الكتب القانونية ، الطبعة الثانية ، 2005م ، ص193.

² - د. عمر حلمي فهمي : الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني - دراسة مقارنة ، بلا ناشر ، الطبعة الثانية ، 1993م ، ص353 .

³ - د. عمر حلمي فهمي : المرجع السابق ، ص359 .

القانونية، لا يمكن تقبل وجود قواعد تعلق على الدستور⁽¹⁾ فالتشريع وحده الذى يحدد الإجراءات الجنائية، وأن المشرع الوضعى وحده يملك المساس بالحرية الفردية، وترتيباً على ذلك فإن الضرورة الإجرائية يجب أن تخضع لتقدير المشرع الوضعى، لثقة الأفراد فى القانون⁽²⁾ ونظرية الضرورة، من النظريات التى يهتدى بها المشرع الوضعى فى التجريم والعقاب⁽³⁾، ومبدأ ضرورة العقوبة Le Principe de la nécessité des peines من المبادئ المستقرة فى القوانين الجنائية.

وقد أكدت على مبدأ الضرورة المحكمة الدستورية العليا فى مصر، حيث قررت بأن: "حقوق الإنسان وحرياته لا يجوز التضحية بها فى غير ضرورة تملئها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها، وأن القانون الجنائى تحدد غايته من منظور اجتماعى، فإن كان متجاوزاً تلك الحدود التى لا يكون معها ضرورياً، عدا مخالفاً للدستور"⁽⁴⁾. "ومن ثم فلا بد أن يكون التناسب فى إطار مبدأ المساواة أمام القانون، ولا ضرورة بغير تناسب"⁽⁵⁾. وهو ما حددته القاعدة الشرعية، الضرورة تقدر بقدرها، وتفرض الضرورة المصالح الاجتماعية العليا لتحقيق أمن البلاد والعباد.

¹ - د. أحمد فتحي سرور : القانون الجنائى الدستوري ، مصر - القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، 2002م ، ص 43 .

² - د. محمد الحكيم حسين الحكيم : المرجع السابق ، ص 193 .

³ - د. أحمد فتحي سرور : الحماية الدستورية ، للحقوق والحريات ، مصر - القاهرة ، دار الشروق ، 1993م ، ص 484 .

⁴ - المحكمة الدستورية العليا ، القضية 48 لسنة 18 قضائية دستورية ، فى 15 سبتمبر 1997 .

⁵ - د. أحمد فتحي سرور : القانون الجنائى الدستوري ، المرجع السابق ، ص 140 .

استندت القوانين الوضعية، إلى نظرية الضرورة الإجرائية الاجتماعية في مخالفة بعض قواعد الشرعية الدستورية الوضعية، حيث تضمنت تلك التشريعات أساساً بالحرية الفردية، وقد أرجع الفقه هذا المساس، إلى نظرية الضرورة الاجتماعية، ومن ذلك ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة 7 مكرراً والمضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992 (المعروف باسم قانون مكافحة الإرهاب)، والتي أجازت لمأمور الضبط القضائي في حالة توفر دلائل كافية على اتهام شخص، في جريمة إرهابية، أن يطلب من النيابة العامة الإذن بالقبض على المتهم، والنيابة تأذن لمأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم لمدة لا تتجاوز سبعة أيام (المادة 7 مكرر، فقرة 3، مضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992) كذلك أيضاً ما تضمنه القانون الجديد لمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة⁽¹⁾ لعام 2005 والذي أجاز لوزارة الداخلية اتخاذ عدة تدابير للمراقبة قبل الحصول على موافقة القضاء ومنها عدم السماح للمشتبه فيه في قضايا الإرهاب بمغادرة محل إقامته بعد الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السابعة صباحاً بدون الاستئذان المسبق من وزارة الداخلية، ووضع سوار إلكتروني يسمح بتحديد مكانه، ولا يحق له استخدام الهاتف النقال والإنترنت⁽²⁾ والسماح للمختصين من ضباط الشرطة والأمن الدخول إلى منزله في أي وقت للتحري عن وجوده وعدم السماح

¹ - أقر مجلس اللوردات البريطاني بتاريخ 2005/3/11 مشروع الجديد لقانون مكافحة الإرهاب الذي قدمته الحكومة ليحل محل القانون السابق الذي أقر عام 2001م وانتهى العمل به بتاريخ 2005/3/12م.

² - د. محمد الشافعي : " بريطانيا بدأت تطبيق قانون الإرهاب الجديد على عشرة متهمين بينهم " سفير " بن لابن في أوروبا " ، جريدة الشرق الأوسط ، 2005/3/13 ، ص 12.

لأحد بالدخول إلى منزله بدون إبلاغ الشرطة، أو المختصين كمتابعته مسبقاً⁽¹⁾.
برر الفقه المصري خروج المشرع المصري على القواعد الإجرائية
العادية استناداً إلى فكرة الضرورة الإجرائية الاجتماعية نظراً لتشعب
الجريمة الإرهابية وتنوع التنظيمات السرية الإرهابية وتعدد محاورها،
وتحوط تحركات القائمين عليها السرية فضلاً عن تعقد شبكات الاتصال فيما
بين أعضائها، ناهيك عن تغلغلهم في عدة أماكن متفرقة ومتباعدة، بالإضافة
إلى كثرة أعداد المتهمين، والصعوبات التي تصادف مأمور الضبط القضائي
في كشف المتهمين فيها وجمع الأدلة في تلك النوعية من الجرائم⁽²⁾.
وقد برر المشرع هذا الخروج عن القواعد العامة ومساسه بالحريات
الفردية بقوله "ولأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع" ومن
ثم فالضرورة الإجرائية، هي الدعامة الفلسفية والأمنية، حيث يتم التضحية
بمصلحة أدنى في سبيل صيانة مصلحة أعلى من ناحية القيمة⁽³⁾.
ونجد أن الفقه المقارن ينتقد بشدة القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فقد
تعرض مشروع قانون الإرهاب البلجيكي للانتقادات، فقد وصفت منظمة
حقوق الإنسان هذا القانون بالبطلان لمخالفته لمواد تأسيس المنظمة (12)،
(14)، وكذلك مخالفته المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،
وتتصب كافة الانتقادات على التاريخ السياسي لملف الإرهاب
(Dossier Terrorisme) فالمادة السادسة هذه تتعلق بالحقوق والحريات
الأساسية والضمانات المتعلقة بالمواد الجنائية. ولقد حدثت نقلة هامة في

¹ - د. محمد الشافعي : فرض التعقب الإلكتروني على الزعيم الروحي " القاعدة " في أوروبا ، جريدة الشرق الأوسط ، 2005/3/12 ، ص 13.

² - د. عبد المهيمن بكر : مرجع سبق ذكره ، ص 155-157 .

³ - د. حسن صادق المرصفاوي : قواعد المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1972 ، ص 218-219 .

القانون البلجيكي فى إطار قرارات الاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بمواد الإرهاب، حيث تم تجنب الانتقادات التى تعرض لها مشروع القانون والتاريخ السياسى لموضوع الإرهاب، كل هذا يقودنا إلى الأساس الأوروبى وما لحق بالمصطلح من تطور منذ السبعينات حتى يومنا هذا، حيث أصبح المصطلح أكثر عمومية عن ذى قبل، فأصبح مألوفاً أن تناقش رسائل للدكتوراه فى علم الإجرام موضوع الإرهاب، حيث تعالج

المسببات والمواجهة، فلا ريب أن الإرهاب يحدث خللاً بالنظام العام⁽¹⁾. هل يستند تأهيل وإعادة تأهيل المحبوسين فى قضايا الإرهاب إلى نظرية الضرورة الاجتماعية والإجرائية؟

تتسم الإجراءات الجنائية بقسوة⁽²⁾ عند تنفيذ فترة الحبس ومن ثم إعادة تأهيل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى الجرائم الإرهابية تتطلب الخروج على قواعد الحد الأدنى فى معاملة المحبوسين وهو أمر تتطلبه الضرورة الاجتماعية، التى أقرتها المحكمة الدستورية العليا فى مصر فى حكمها السابق، حيث تعاني المجتمعات الإنسانية سواء على المستوى العربى أو الدولى، على اختلاف أيديولوجياتها من ظاهرة الجرائم الإرهابية، نتيجة لانحراف فى الفكر والسلوك لدى بعض الشباب ضحية الفكر الضال والقائمين عليه، لذلك كان ضرورياً الخروج على قواعد الحد الأدنى لتمكين هؤلاء من تصحيح فكرهم لإعادة التوازن المعنوى إليهم.

¹ - M.moucheron: Le terme terrorisme et la constructions européenne, une Histoire obscure. Rev. D.pén. chron. P.889 et. Ets.

² - د. محمد حكيم حسين الحكيم : المرجع السابق ، ص 195 .

الفصل الثاني

عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

المبحث الأول - ماهية عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وعناصرها

المطلب الأول - تعريف عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

المطلب الثاني - عناصر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

المبحث الثاني - التوبة والعفو وحق رد الاعتبار وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

المطلب الأول - التوبة والعفو وإعادة التأهيل

المطلب الثاني - حق رد الاعتبار وإعادة التأهيل

مطبوعات دار الكتب القانونية

الفصل الثانى

عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

تعريفات وتقسيم :

المقصود بإعادة التأهيل : يقصد بالتأهيل كما سبق البيان تزويد الشخص بما يجعله صالحاً لما أهل إليه. والأشخاص نوعان: نوع يثق فى نفسه لتوازن شخصيته معنوياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وجسمانياً⁽¹⁾ والنوع الآخر لا يثق فى نفسه لعدم توازن شخصيته معنوياً أو فكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو جسمانياً، فيحدث له إحباط يترتب عليه أحد أمرين: إما أن ينسحب، وإما أن يصبح عدوانياً⁽²⁾.

وعلى ذلك يقصد بإعادة التأهيل، إعادة تزويد الشخص بما يجعله يثق فى نفسه بتصحيح شخصيته معنوياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وجسمانياً.

ويقصد بالتوازن المعنوى: المعرفة والفهم الصحيح للدين والديانات الأخرى ، وفى مجال هذه الدراسة الفهم الصحيح للعقيدة والشريعة الإسلامية، والالتزام بما جاء فى القرآن والسنة من آداب وأخلاق إسلامية دون تطرف وتنطع وتعصب وتحزب إلا بالحق.

فالإسلام دين أنبياء الله ورسله من لدن "إبراهيم" حتى "محمد" (عليهم جميعاً الصلاة والسلام)، وفى شأن "موسى" (عليه السلام) يقول الله سبحانه وتعالى: "وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ

¹ - يوسف مخائيل أسعد : الثقة بالنفس ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية للطبع ، بلا تاريخ ، ص 80-81 .

² - د. صفوت فرج : قضية الإرهاب - محاولة للفهم السيكولوجي ، مجلة دراسات نفسية عن رابطة الإخصائيين النفسيين المصرية ، المجلد الرابع ، أكتوبر 1993م ، ص 622 .

مُسْلِمِينَ" (يونس 84).

وفى شأن "عيسى" (عليه السلام) قال تعالى: "فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمْ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" (آل عمران 52) وفى شأن "محمد" (عليه الصلاة والسلام) قال جل ثناؤه: "قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَتَسَكَّيْتُ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ" (الأنعام 162-163)، إذن فإن دين الله واحد هو "الإسلام" لم يتغير ولم يتبدل، إنما الذى يختلف من رسول إلى آخر هو "الشريعة" فقال تعالى "كُلُّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا" (المائدة 48) أما إطلاق اسم "المسلمين" على أتباع سيدنا "محمد" وحدهم فلم يرد بالقرآن، إنما أطلق القرآن عليهم اسم "المؤمنين" أو "الذين آمنوا" .. ويبين ذلك فى قول الله سبحانه: "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرَهَبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ" (المائدة 82) ولعلنا نلاحظ تأكيداً لما سبق - أن كلمة "الأديان" لم تذكر فى القرآن إطلاقاً إنما وردت كلمة "الدين" ومن ثم فحين يأتى بالقرآن آية: "إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ" وقوله سبحانه: "وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ" - نعلم من ذلك أن الدين عند الله هو المنزل على جميع الأنبياء ومن يبتغ غيرَه فلن يقبل منه. أما الإسلام فهو دين "موسى" ودين "عيسى" ودين "محمد" (عليهم السلام) غير أن الشرائع مختلفة. وهذا الدين يقبله الله سبحانه من المسلم إذا استوفى شرائطه وهى⁽¹⁾: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقضاء والقدر، والإيمان باليوم الآخر،

¹ - محمد شبل ، الإسلام دين جميع أنبياء الله ورسله ، جريدة الأهرام المصرية ، 2005/1/25 ، ص 29

إِعْمَالاً لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة 62) .

فى حين يقصد بالتوازن الفكرى، الثقافة ⁽¹⁾ وتعنى استمرار الاطلاع والقراءة فى مختلف فنون الحياة والدراسة عن طريق التعليم والتدريب والخبرة،

¹⁻ وهى مصطلح بصيغته المتعارف عليها: كلمة مولدة، إذ هى ترجمة للكلمة الإنجليزية = Intellectual ولللمة الفرنسية **Intellectuel** التى يرجع استعمالها فى الأدبيات الإنكليزية إلى القرن السابع عشر، ولكن تم تشكيل حصيلتها على مدى أكثر من قرن من الزمن لدى الفرنسيين، والمصطلح بصيغته المرجعية فى المضمون العام مشتق من **Intellect** الذى يرمز إلى العقل فى تشكيله أو الفكر فى بنائه، وصاحبه هو الذى له ميل نحو الفكر، وهو الذى اكتسب فى حياته شؤون الفكر، فأصبح فى عداد أصحابه، مقترباً فى ذلك إلى النشاط العقلى، وهو الانتماء الأعلى لسمو الحياة وإن ذلك لا يتم - حسب المفاهيم الأنجلوسكسونية - إلا بوساطة التعليم الأولى ثم من خلال آليات التعليم العالى **Education and High Education**.

ويقول الدكتور سيار الجميل عن معنى الثقافة العامة ومستلزماتها "إذا كانت الثقافة الوطنية والدولية حاجة منهجية أساسية فى أن يتسلح بها الجيل الجديد، فهى كتعبير، مستمدة من الكلمة اللاتينية **"Culture"** والتى تعنى حراثة الأرض والتربة، وهو معنى متصل بجانب ماذى ذى مفهوم عملياً ويعنى إصلاح الأرض وزراعتها وجنى الثمار وهى تعنى أيضاً عبارة "الله" أو ممارسة العقائدية، وهو ما يمثل البعد الدينى لمصطلح الثقافة.. والثقافة فى عالم الفكر تعنى الارتقاء والتسامى بالنفس البشرية، وتصعيد الإنسان إلى أعلى مستوى من التلاؤم والتأقلم مع بيئته ومحيطه، وتعنى الثقافة لدى علماء الاجتماع بحيث تعتبر ركناً أساسياً فى حياة كل مجتمع بغض النظر عن حجمه وإمكاناته ودرجة تطوره، وتتدخل هذه الثقافة لما تحتوى على مجموعة من القيم والاتجاهات، والآراء وأنماط السلوك التى تعبر عن الواقع الراهن، سواء أكان هذا التعبير قابلاً لهذا الواقع، أم متصرفاً إلى تجاوزه بالتطوير أو التغيير.. والثقافة لا يعلو شأنها إذا لم تجسد نسيجاً متكاملًا لمجتمع أحادى أو متعدد أو متنوع بحيث يعبر عن الأساسيات التى تختص به كله. وهنا يسمى بمجتمع متعدد الثقافات، فيقبل التعددية مهما كان جنسها، ونبذ ثقافة الفكر الواحد والقبول بالرأى الآخر. وإن تفعيل هذه الثقافة بمعناها الإنسانى يقوم على كامل = النخبة الثقافية ذوى الروح المتعددة بالميول الإنسانية والذين يحملون روح السمو والارتقاء وروح التضحية بالنفس عن كل نوازع الفكر الضال المنحرف والذى يسلطونه على المجتمع حكماً ومحكومين. وأولى حقوق الإنسان، هى حرية الفكر الصحيح وحرية القول السديد وحرية العمل المستقيم فى جادة الطريق. وكل هذا يسودى إلى ارتقاء المجتمع بجميع مناحيه الثقافية المجسدة لعملية التطور الإنسانى فى المسار الصحيح راجع فى ذلك : سيار الجميل: الإنتلجينسيا العربية : رؤية معرفية فى بنية الأجيال ، ورقة بحثية منشورة ، مجلة الديمقراطية ، فصليه متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية ، مؤسسة الأهرام ، العدد 18 إبريل 2005 ، ص 17، 19 .

لأنها تحقق لصاحبها التفوق ومن ثم ينخفض القلق لديه وبذلك يستطيع تحديد أهدافه وتحقيقها⁽¹⁾ باعتدال ووسطية دون إحباط.

أما التوازن الاقتصادي : فيقصد به توفر دخل للفرد يشبع به احتياجاته الأساسية من الطعام والشراب والملبس والسكن والعلاج له وللمن يعولهم، ولقد أكدت الدراسات وجود علاقة طردية بين دخل الفرد وبين ثقته بنفسه، فكلما زاد الدخل، زادت الثقة بالنفس لارتفاع مستوى المعيشة⁽²⁾.

ويقصد بالتوازن الاجتماعي: إقامة العلاقات الاجتماعية المختارة والتي تتفق مع الإنسان وتحقق أهدافه، وتبدأ في الأساس، بصلة الرحم: الأم والأب والأخوة والأخوات والجار في السكن والمدرسة والمعهد والجامعة والعمل.

وأخيراً التوازن الجسماني: ويقصد به المحافظة على تناسب طول الإنسان مع وزنه، ويتحقق بتحسين العادات الغذائية والمواظبة على ممارسة الرياضة البدنية بصفة شبه منتظمة لأنها تؤثر تأثيراً بارزاً في تقويم الجسم ورفع الروح المعنوية والشعور بالأحاسيس الدينية المعتدلة⁽³⁾.

وعلى ذلك ينقسم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول- ماهية عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وعناصرها .

المبحث الثاني- التوبة والعفو وحقوق رد الاعتبار وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية .

ومن الموجز إلى التفصيلات :

¹- د. انشراح محمد نسوقي : بحث ميداني عن التحصيل الدراسي وعلاقته بكل من مفهوم الذات والتوافق النفسي ، دراسة مقارنة ، مجلة علم النفس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد العشرون ، السنة الخامسة ، أكتوبر ، 1991، ص 63.

²- يوسف مختار أسعد : مرجع سابق ، ص 81 .

³- د. محمد مصطفى حماد : الرياضة البدنية والمواطن ، مصر - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى 1411هـ ، 1991 ، ص 6 .

المبحث الأول

ماهية عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وعناصرها

تقسيم :

ينقسم المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول- تعريف عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية .

المطلب الثاني - عناصر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية .

المطلب الأول

تعريف عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

هى عمل إدارى اجتماعى متخصص يمتزج فيه الفن القانونى مع الفن والخبرة التى يقوم به المؤهل (بكسر الهاء) بإعادة تأهيل المؤهل (بفتح الهاء) لتحقيق غرض محدد، ونجاحها يتوقف على زمن التنفيذ وتوقيته بالقوة والقانون والقضاء والحوار لأن لكل فعل رد فعل مضاداً له فى الاتجاه ويجب أن يكون مساوياً له فى المقدار قدر الإمكان.

خصائص عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية :

تعتبر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية إدارية واجتماعية فى المقام الأول لأن الإدارة هى ذلك العضو فى الجهاز المسئول عن تحقيق النتائج التى وجد من أجلها هذا الجهاز سواء أكان جهازاً أمنياً أو قضائياً. فإذا كان الجهاز، جهاز أمن وجد فى المجتمع للحد من الجريمة وضبطها، فإن إدارة هذا الجهاز هو العضو المسئول عن تحقيق تلك النتائج.

وتطبيقاً على موضوع دراستنا، فإذا كان الجهاز، مؤسسة عقابية (سجن) وجدت في المجتمع لإعادة تأهيل المذنبين في القضايا الجنائية والإرهابية . فإن إدارة هذا السجن هي العضو المسئول عن تحقيق النتائج التي وجد من أجلها السجن .

فالإدارة هي العضو المسئول عن تحقيق نتائج الجهاز، وهي مسئولية اجتماعية بطبيعتها: مسئولية وتكليف ضمنى من المجتمع باستخدام الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية لتحقيق النتائج.

فمهمة الإدارة تقرير النتائج المحددة المطلوب تحقيقها واختيار أصلح العناصر الواجب استخدامها لتحقيق تلك النتائج وعمل الترتيبات اللازمة لاستخدام تلك العناصر أفضل استخدام مع ضمان الاستمرارية بحيث يحدث توازن بين المتطلبات على المدى القصير وال المدى الطويل⁽¹⁾ . والإدارة في مجال دراستنا ملتزمة أمام المجتمع بعدة التزامات أساسية في تحقيقها للنتائج:

أولاً- اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية .

ثانياً- استخدام الوسائل التي تقرر استخدامها أحسن استخدام.

ثالثاً- الاستمرارية وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر (المدى القصير) وهو إصلاح المذنبين في القضايا الجنائية والإرهابية ومتطلبات المستقبل (المدى الطويل) في عدم العودة للانحراف .

فالإدارة التي لا تحقق النتائج التي وجد الجهاز من أجله إدارة غير فعالة

¹- د. سيد الهواري : الإدارة - الأصول والأسس العلمية ، مصر ، مكتبة عين شمس ، بلا تاريخ ،

لأن الفاعلية هي تحقيق النتائج والأهداف.

فالإدارة مسئولة عن استخدام العناصر التي تحقق النتائج بكفاءة وعلى ذلك يمكن قياس الكفاءة بقسمة الناتج على العناصر المستخدمة.

إن التزام الإدارة نحو الإنسان في عملية إعادة التأهيل باعتباره عنصراً من العناصر المستخدمة التزام أصيل، فالمطلوب هنا هو أن ينظر للإنسان على أنه إنسان، له قوة ذاتية قادرة على الانطلاق إذا توفرت الظروف الموضوعية (البيئة المحيطة) وأعطيت الفرصة.

إن الإشباع النفسى -من معنوى وفكرى وجسمانى واقتصادى واجتماعى- لحاجات الإنسان سواء أكان هذا الإنسان قائماً على عملية إعادة التأهيل أو كان هو محل إعادة التأهيل مثل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب- يجب أن يكون أحد محاور الاهتمام الرئيسة للإدارة سواء أكان جهاز الأمن المختص والمتخصص بمكافحة هذه النوعية من الجرائم أو جهاز المؤسسة العقابية (السجون) .

وليس معنى أن تهتم الإدارة بالقائمين على عملية التأهيل أن تجعل منطقتها هو خدمة هؤلاء، فالسجن الذى يوجد من أجل القائمين عليه وليس من أجل إعادة تأهيل النزلاء سجن إدارته غير فاعلة. وجهاز الأمن المختص والمتخصص بجمع المعلومات عن التنظيمات السرية الإرهابية وعناصره الذى يجعل منطقه هو خدمة العاملين فيه وليس إعادة تأهيل هؤلاء إدارة غير فاعلة ، فلا بد من تطويع تلك المعلومات في مكافحة وإعادة التأهيل في آن واحد.

إن المطلوب هنا هو ليس جعل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية سعداء ولكن المطلوب هو تصحيح انحرافهم وجعلهم

إيجابيين ومعتدلين.

إن الإدارة التى تحقق نتائج جيدة فى الوقت الحاضر على حساب المستقبل ليست فقط إدارة غير فاعلة ولكنها إدارة غير أخلاقية، فالمسئول الذى يحقق نتائج جيدة حال وجوده فى الجهاز فإذا ما تركه تركه حطاماً مسئول ليس فقط غير ذى فاعلية ولكنه غير أخلاقى أيضاً، إنه يضر بمجتمع المستقبل.

فمهمة الإدارة فى مجال إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ذات

بعدة:

1- البعد الإنسانى ويعتمد على محورين:

أ- تحقيق ذاتية نزلاء المؤسسات العقابية فى القضايا الجنائية والإرهابية وتطويرهم نحو توازن شخصيتهم والثقة فى أنفسهم دون تتطوع وتطرف.

ب- التعاون والتنسيق الإدارى فيما بين المشتركين فى عملية إعادة التأهيل من مسئول إدارى فى الأجهزة المتخصصة والمختصة بإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية فى القضايا الجنائية والإرهابية.

2- البعد الزمنى ويعتمد على توازن بين متطلبات الماضى والمستقبل.

المطلب الثاني

عناصر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

تقسيم :

تتركز عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية في العناصر التالية :

العنصر الأول- المؤهل (بكسر الهاء) .

العنصر الثاني- المؤهل (بفتح الهاء) .

العنصر الثالث- الغرض المحدد .

فالمؤهل (بكسر الهاء) هو الأجهزة المختصة والأشخاص المعينين فيها والمختصين بإعادة التأهيل، في حين أن المؤهل (بفتح الهاء) هو نزلاء المؤسسات العقابية ، والغرض المحدد هو إعادة التوازن المعنوي والفكري والجسماني والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء للعودة إلى المجتمع بفاعلية وقبول الناس لهم.

وعلى ذلك ينقسم المطلب إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول - الأجهزة المختصة بإعادة تأهيل المؤسسات العقابية .

الفرع الثاني - نزلاء المؤسسات العقابية .

الفرع الثالث - الغرض المحدد .

ومن التقسيم إلى التفاصيل :

الفرع الأول

الأجهزة المختصة والمتخصصة بإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية تبدأ عملية إعادة التأهيل في القضايا الجنائية والإرهابية بالملحقة بالعقاب La Poursuite Pénale وهي "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بوساطة أجهزتها المختصة والمتخصصة لإقرار سلطتها في

العقاب، عن طريق إثبات وقوع الجريمة، ونسبتها إلى متهم معين، شاملة الطلب الذى توجهه إلى القضاء لإقرار هذه السلطة فى العقاب".

يتضح من هذا التعريف خصائص الملاحقة بالعقاب فى القضايا الجنائية والإرهابية وتتلور فى:

1- إنها إجراءات سابقة على تحريك الدعوى الجنائية، فهى تشمل الإجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى المختص والمتخصص بمكافحة قضايا الإرهاب خلال مرحلة جمع الاستدلالات بمعنى أنها سابقة على نشوء الخصومة، وتشمل أيضاً الطلب الموجه من الدولة إلى القضاء لإقرار سلطتها فى العقاب، بمعنى أنها تشمل "الدعوى الجنائية" التى تحركها فى الأصل وتباشرها النيابة العامة المتخصصة والمختصة ممثلة للدولة، فيدخل ضمن الملاحقة بالعقاب تحريك الدعوى الجنائية الذى يكون بإجراء الاتهام فى الخطوة الأولى للدعوى، كما تدخل فيها أعمال مباشرة الدعوى الجنائية أمام جهات القضاء لحين انتهاء الدعوى بحكم بات أو لسبب آخر من أسباب انقضائها.

2- إنها أمر آخر خلاف الخصومة الجنائية وإن تلازما فى مرحلة الخصومة الجنائية. فإذا كانت الخصومة الجنائية لا تبدأ أولاً من وقت تقديم الدولة - بوساطة النيابة العامة المختصة والمتخصصة - طلبها إلى القضاء لإقرار سلطتها فى العقاب، فشمل هذا الطلب وتستمر فشمل كافة الإجراءات الجنائية التالية لتقديمه متضمنة مرحلة التحقيق ومرحلة الإحالة ومرحلة المحاكمة ولا تنتهى إلا بصدر حكم بات أو بغير ذلك من أسباب انقضاء سلطة الدولة فى العقاب⁽¹⁾.

¹ - د. محمد محمود سعيد : جرائم الإرهاب - أحكامها الموضوعية وإجراءات ملاحقتها ، مصر - القاهرة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ - 1995 م ، ص 147-148 .

وعلى ذلك إذا كانت إجراءات التأهيل التى تتخذ بحق من يشتبه أو يتهم بأنه ارتكب جريمة ما ، والحكم عليه إذا ثبتت التهمة بحقه تمر بأربع مراحل: الاتهام، الحكم، تنفيذ العقوبة، وما بعد الإفراج (والتي يطلق عليها الرعاية اللاحقة) فإن إجراءات التأهيل وإعادة التأهيل فى قضايا الإرهاب التى تتخذ بحق من يشتبه أو يتهم بأنه ارتكب جريمة إرهابية ما، والحكم عليه فى حالة ثبوت الجريمة تمر من وجهة نظرنا بخمس مراحل رئيساً:

1- مرحلة جمع الاستدلالات وإقامة الأدلة ويتولاها جهاز الأمن المختص والمتخصص فى هذا الشأن مراعاة لمبدأ التخصص عن معرفة وسرعة وسرية.

2- مرحلة التحقيق وتوجيه الاتهام ويتولاها الادعاء المختص والمتخصص بالتحقيق فى قضايا الإرهاب.

3- مرحلة المحاكمة "التفريد القضائى للعقوبة" وتتولاه محكمة مختصة ومتخصصة فى الحكم فى قضايا الإرهاب إما بالإدانة أو البراءة.

4- مرحلة تنفيذ العقوبة "التفريد التنفيذى للعقوبة" وتتولاه المؤسسة العقابية المختصة لهذه النوعية من المحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب.

5- مرحلة الرعاية اللاحقة، ويتولاها فى قضايا الإرهاب جهاز الأمن المختص والمتخصص بهذه النوعية من المفرج عنهم مراعاة لمبدأ التخصص والسرعة والسرية.

ومن ذلك فالأجهزة المختصة والمتخصصة بإعادة التأهيل بصفة رئيسة فى القضايا الجنائية والإرهابية هي:

- جهاز الأمن المختص والمتخصص فى القضايا الجنائية

والإرهابية.

- المؤسسات العقابية (السجون) .

- جهاز الرعاية اللاحقة .

أولاً-جهاز الأمن المختص والمتخصص في القضايا الجنائية والإرهابية:

هو الجهاز المختص والمتخصص بمرحلة الاستدلال وجمع الأدلة وتقويتها ضد مرتكبي الجرائم لإعادة التأهيل سواء داخل المؤسسة العقابية أم خارجها وهو عبارة عن الوظائف المتخصصة التي صدر بها قرار وزارى ويشغل به أفراد تحكم علاقاتهم الوظيفية قواعد الأمن الذاتى لتحقيق أهداف معينة.

من ذلك يتضح أنه هيكـل تنظيمى ووظائفه يحكمها مبدأ للتخصص القائم على المعرفة والسرعة والسرية فى مجال مكافحة الجرائم الإجرامية والإرهابية و قد صدر قرار وزارى بهيكلـة هذا التنظيم ينظم علاقاته، وإنه جهاز بشرى يتصل فيه أفرادـه ببعض وفق قواعد الأمن (أمن الأفراد والمعلومات والاتصال ووسائل النقل والمنشأة) من أجل تحقيق أهداف الجهاز وهو العمل على منع وقوعها.

فالسبب الرئيس لإنشاء هذا الجهاز هو حماية الدولة بأركانها الثلاث: الشعب، الهيئة الحاكمة، وأرض الدولة من تلك الجرائم عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بذلك واتخاذ إجراءات المواجهة الحاسمة.

فالدولة الآمنة هى التى تكون لديها جهاز أمن قادر بسرعة دون تسرع على جمع المعلومات وتحليلها لاتخاذ القرار الأمنى فى الوقت المناسب ورد الفعل الملائم، فالمعرفة والسرعة والسرية هم الضمان لفاعلية الجهاز وكفايته.

ويقصد بالسرعة الزمن (التاريخ والوقت) وتعنى فى هذه الدراسة السرعة فى معرفة البيانات والمعلومات التعريفية والتوضيحية عن المجرمين

والتنظيمات السرية الإرهابية بمحاورها التنظيمية والتتقيفية والإعلامية والجماهيرية وأساليبها الإرهابية لوضع الخطط المضادة وتأهيل التآبين ومتابعة المفرج عنهم سواء من كان منهم معتقلاً أم سبق الحكم عليه واستمرارية الجهاز نتيجة لوجود مهارات معينة لدى أفرادها، فعلى سبيل المثال: لو كنا بصدد تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية فنكون فى احتياج إلى متخصصين فى مكافحة أصحاب الفكر الضال وعلم النفس والاجتماع والقانون والإدارة للمشاركة فى تحقيق هذا الهدف.

وتنقسم الأجهزة المختصة والمتخصصة فى مكافحة القضايا الجنائية والإرهابية على أساس الاختصاص النوعي إلى الأنواع التالية :

النوع الأول - أجهزة مختصة ومتخصصة بمكافحة قضايا جرائم الاعتداء على النفس مثل : القتل والاغتصاب والسرقة وتتولاها الإدارة العامة للمباحث الجنائية والإدارة العامة لمباحث تنفيذ الأحكام ومصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وإدارة مكافحة جرائم المصنفات الفنية والمطبوعات .

النوع الثانى - أجهزة مختصة ومتخصصة بمكافحة قضايا الاعتداء على المال العام ويتولاها فى مصر الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة والإدارة العامة لمباحث مكافحة التهريب من الضرائب والرسوم ومن الأجهزة المختصة بجرائم أخرى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لحماية الآداب والإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث .

النوع الثالث - أجهزة مختصة ومتخصصة بمكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات وتتولاها الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق .

النوع الرابع⁽¹⁾ - أجهزة مختصة ومتخصصة بمكافحة الجرائم المضرة بأمن الدولة منها :

جهاز مباحث أمن الدولة في مصر وهو المختص والمتخصص⁽²⁾ الرئيس بجمع الاستدلالات وإقامة الأدلة في الجرائم الإرهابية مراعاة لمبدأ التخصص والسرية فضلاً عن دوره في مكافحة تلك الجرائم، بمعنى إحباطها قبل التنفيذ.

لذلك يختص مديرها وضباطها وفروعها بمديرية الأمن باختصاص عام نوعي ومكاني بجميع أنواع الجرائم ومنها الجرائم الإرهابية (المادة 23، إجراءات جنائية، مصر والمادتان 62، 65 تعليمات النيابة، مصر).

ويعتبر هذا الجهاز بالإضافة لهذا الاختصاص - إنذاراً مبكراً لصانعي القرار في أجهزة الدولة بالمشاكل التي تتطلب حلاً سريعاً وفاعلاً لمواجهة البيئة التي نشأ فيها أصحاب الفكر الضال في كافة المجالات وعلى هذا الأساس يقوم بناؤها التنظيمي.

يلعب الجهاز دوراً رئيسياً وفعالاً في مجال التأهيل من خلال عملية

¹ - للمؤلف : تنمية المهارات الإدارية والسلوكية في مجال مكافحة الجريمة ، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية ، معهد تدريب الضباط ، الكويت ، 2002 م ، ص 5-7 .

² - يطلق عليه في الكويت وفرنسا اسم مباحث أمن الدولة، وفي المملكة العربية السعودية المديرية العامة للمباحث، وجهاز المعلومات العامة في الجزائر، وجهاز حماية لثروة الوطنية في المملكة المغربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية مكتب التحقيقات الفيدرالي **Federal Bureau Of Investigation (F.B.I)** أما في المملكة المتحدة فنجد القسم الخاص بإدارة الجنايات بشرطة لندن ومقرها اسكوتلاند يارد والقسم الخاص أحد الأقسام العشرة التي تتكون منها إدارة الجنايات التابعة لشرطة لندن وتأسس عام 1883م وصفة التخصص ترجع إلى وجود عدة أفرع متخصصة في هذا القسم والتي تتابع النشاطات السياسية المتطرفة التي تحدث في المملكة المتحدة وكذا المشكلات السياسية للمجموعات العنصرية العرقية وبعض المناطق في العالم راجع في ذلك : دراسات حول قضايا الشغب وأسباب العنف، الطبعة الثانية، 1991، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، (جامعة نايف الأمنية حالياً) ، الرياض، السعودية، ص 47-50، 65، 70-71.

التخطيط والمتابعة للتأهيل وإعادة التأهيل بفاعلية وكفاية شهد لها المنحرف فكرياً⁽¹⁾ قبل المنصلح عقلياً والمسال� قلوباً.

ويعتبر جهاز الأمن المختص والمتخصص نظاماً مفتوحاً يعمل فى إطار السرية لأن السرية تكتيك معلوماتى⁽²⁾ فمعرفة كيف ومتى تستخدم السرية هى إحدى فاعليات الجهاز فى عملية تأهيل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى القضايا الإرهابية. فالسرية هى التى تتيح إمكانية استخدام تكتيك المعلومات الآخر ألا وهو التسريب الموجه للمعلومات فبعض الأسرار تظل كذلك وبعضها يتم تسريبه وعندما يتسرب سر بشكل غير مقصود فمعنى ذلك أنه سر لم يحسن كتمانها.

ويتكون الجهاز من ثلاثة مستويات: المستوى الفنى، والمستوى التنظيمى، ومستوى الجهاز كله.

والمستوى الفنى، هو أساس الجهاز المتخصص والمختص بجمع المعلومات وتنفيذ الأوامر والتعليمات والقواعد والإجراءات المتعلقة فى مجال هذه الدراسة وهو تأهيل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى القضايا الجنائية والإرهابية.

ويتمثل المستوى الإدارى فيه فى رؤساء الشعب والأقسام والوحدات والضباط والأفراد نوعياً ومكانياً ويكون اهتمامهم الأول هو الاختراق لجمع المعلومات لوضع خطط المتابعة المستمرة.

¹ - محمد الشافعى: "أصولى يدعو إلى حل الجماعة الإسلامية المصرية وتحويلها إلى جمعية خيرية"، جريدة الشرق الأوسط ، 2003/8/8م، ص7 حيث يشير إلى مقالة أحد المحكوم عليهم بالمؤبد والموجود فى لندن الدكتور هانى السباعى مدير مركز "المقرىزى" عن جهود مباحث أمن الدولة المصرية فى التسهيلات التى منحها لقادة تلك الجماعة لتحبيدھم ومراجعاتهم الفكرية.

² - ألفين توفلر: تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدى، مصر-القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثانى، سلسلة الألف كتاب الثانى، رقم 217، 1996م، ص38 .

والمستوى التنظيمى لخدمة المستوى الفنى ومهمته تدبير الإمكانيات البشرية المتمثلة فى الضباط والأفراد وتدريبهم وكذا توفير الإمكانيات المادية.

أما مستوى الجهاز ككل، فهم قادة الجهاز ودورهم أساسى لعرض المعلومات متضمنة وجهة النظر الأمنية والاقتراحات على صانعى القرار فى البلاد لتحديد السياسات واتخاذ القرارات بشأن إعادة التأهيل.

لتأهيل فى مرحلة جمع الاستدلالات وإقامة الأدلة فى القضايا الجنائية والإرهابية :

الاستدلال هو المرحلة السابقة والممهدة لإجراءات الدعوى الجنائية (الملاحقة العقابية) ويباشرها مأمورو الضبط القضائى فى جهاز الأمن المتخصص والمختص بذلك وتعد تلك المرحلة من أخطر المراحل ، وتهدف إلى جمع عناصر الإثبات اللازمة لتسهيل مهمة التحقيق الابتدائى والمحاكمة (المادة 57، تعليمات النيابة العامة المصرية).

والمشتبه فيه يكون محل هذه المرحلة وينتهى به الأمر إما إلى إخلاء سبيله إذا لم تتوفر قبله الأدلة والقرائن والدلائل الكافية أو يصبح متهماً بعد توجيه سلطة التحقيق الاتهام إليه.

وتتمثل إجراءات الاستدلال بصفة عامة فى جمع المعلومات من المصادر وتلقى البلاغات والشكاوى من المواطنين الشرفاء أصحاب الفكر السليم- المتعلقة بالجرائم الجنائية والإرهابية، وإجراء التحريات عن الوقائع التى يعلمون بها والحصول على الإيضاحات التعريفية والتوضيحية وجمع القرائن المادية، وكذا فى إجراءات التحفظ على أدلة الجريمة وعلى الأشخاص فى الأوضاع وبالشروط المقررة فى القانون (المادة 58، تعليمات النيابة العامة المصرية)، وغنى عن البيان أن إجراءات الاستدلال لا تقع

تحت حصر، بيد أن ما يميز بينها وبين إجراءات التحقيق أن الأولى لا تمس الحرية.

فإذا كان المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، فمن باب أولى المشتبه فيه والمعتقل لذلك يعتبر هؤلاء لدى الجهاز المختص بجمع الاستدلالات مما يحتم عليها أن تتجنب كل الوسائل التي من شأنها أن تحط من كرامته أو تولد عنده شعوراً باليأس والإحباط والنقمة لأن مثل هذا الشعور سيكون عاملاً عاماً في عدم نجاح عملية التأهيل، إذا لم نقل أن عملية التأهيل ستولد حاملة فيروس فنائها⁽¹⁾.

لذلك ينص الدستور المصري في مادته رقم (42) على أن " كل مواطن يقبض عليه و يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً... وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو تهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه."

ويؤخذ من هذا النص الدستوري وجوب تجنب انتزاع الاعتراف من المشتبه فيه أو المعتقل أو المتهم بطريقة قسرية.

وعلى ذلك يجب معاملة المشتبه فيه والمعتقل والمتهم كما تحب أن تعامل وبالتالي تترك انطباعاً طيباً لديه يعود به لمجتمعه ورفاقه ويكون دافعاً لهم بالعدول عن فكرهم الضال وربما التعاون مع الجهاز الأمنى المختص لكشف آخرين يتم الإسراع إليهم لحمايتهم من أنفسهم وحماية المجتمع منهم قبل استفحال الأمر وإذا حدث العكس فسيؤدى ذلك بالضرورة إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين يحملون بداخلهم عداً للجهاز والدولة .

¹ - فتحية الجميل : مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

ثانياً - المؤسسات العقابية (السجون)⁽¹⁾:

يستلزم تنفيذ أوامر السجن والاعتقال والعقوبات السالبة للحرية في قضايا الإرهاب إعداد أماكن خاصة يطلق عليها اسم "السجون". ويتولى الإشراف على تنفيذ أوامر السجن والاعتقال والعقوبات السالبة للحرية جهاز إدارى أمنى متخصص، تحت الإشراف القضائى. وتتطلب دراسة المؤسسات العقابية بيان ما يجب أن تكون عليه مبانى السجون وأنواعها بالإضافة إلى النظم المطبقة في السجون والمفاهيم الأساسية في تصنيف المحكوم عليهم داخل السجون.

مبانى المؤسسات العقابية (السجون) :

بينت القواعد من 9 حتى 14 والقاعدة 63 الفقرة 4 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1955 ، ما يجب أن يشتمل عليه البناء الداخلى للسجن، فاستلزمت أن يتوفر فى أبنية السجن كل الاشتراطات الصحية، وبصفة خاصة المساحة والإضاءة والتدفئة والتهوية (القاعدتان: 10، 11) ودورات المياه والحمامات والأدشاش (القاعدتان: 12، 13) فضلاً عن ذلك يجب ألا يشغل الزنزانات والحجرات الفردية إلا مسجون واحد، وعند استخدام العنابر الجماعية يجب أن يشغلها مسجونون يكونون أهلاً للإقامة معاً (القاعدة: 9 الفقرتين 1، 2)، ولا تحبذ القاعدة: 4/63 قيام سجون صغيرة على نحو لا يمكن معه توفير الإمكانيات السليمة بها.

¹ - يفضل الفقه العقابى المعاصر أن يسميها "المؤسسة العقابية". راجع في ذلك : محمد أبو العلا عقيدة :

أصول علم العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 247 .

يتطلب تأهيل المحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب اختيار موقع السجن وطريقة بنائه والإمكانيات التى يجب توفرها من الداخل فى السجن، ويفضل أن يكون موقع السجن خارج الحضر لأن ذلك يحقق توفر المكان المتسع على نحو يحقق التأهيل من حيث توفر ممارسة بعض الأعمال كالرياضة والزراعة، وتصبح محاولات الهرب صعبة.

ومع ذلك يجب ألا يكون السجن فى منطقة نائية يصعب الاتصال بها على نحو يهدد برامج إعادة التأهيل، حيث يصعب على القائمين على عملية التأهيل وغيرهم الانتقال إليه، ويصعب على أهل المحكوم عليهم زيارته⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى فإن نموذج بناء السجن يجب أن يتم على نحو يحقق برامج إعادة التأهيل وتتوفر فيه قواعد الحد الأدنى سابق الإشارة إليه، وتتعدد نماذج أبنية السجن ومن هذه النماذج أسلوب حرف H الذى بنى على نمطه السجون شديدة الحراسة المحبوس فيها بعض المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب فى مصر.

ومعظم السجون فى مصر تم انشاؤها خلال أوائل القرن الماضى على نمط السجون الإنجليزية والسبب أن مصر كانت تحت الاحتلال الإنجليزي فيما عدا السجن شديد الحراسة، والتصميم المعمارى لهذه السجون واحد حيث يضم كل سجن مجموعة من المباني بعضها مخصص للمرافق وبعضها على شكل عنابر لإقامة المسجونين.

وتتكون أبنية الإقامة من أربعة طوابق، الأول والثانى مخصصان للزنايات والثالث والرابع يضمان عنابر جماعية وجميعها ذات نوافذ مرتفعة

¹ - د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سبق ذكره ، ص 250-251 .

ضيقة ويحيط بالسجون أسوار سميكة ومرتفعة.

أنشئت السجون المصرية ابتداءً من عام 1886، بإنشاء سجون (الجيزة وأسيوط وسوهاج).

وبلغ عدد السجون حتى بداية الستينات من القرن الماضي 25 سجناً، حيث أنشأ سجن القناطر (رجال - نساء) في بداية القرن العشرين. وفي الفترة من عام 1930 حتى عام 1940 أنشئت سجون : (المنصورة - بورسعيد - شبين الكوم - بنها ... إلخ) وكانت طاقتها الاستيعابية الصحية لا تتجاوز عشرة آلاف سجين.

وفي خلال الفترة من بداية الستينات وحتى نهاية الثمانينات أنشئت ستة سجون:

1- ملحق المزرعة عام 1964.

2- معسكر عمل المسجونين بالبحيرة.

3- غنبر الزراعة عام 1965

4- جنوب التحرير عام 1968

5- الاستقبال بطره عام 1980

6- الصناعي بأبى زعبل عام 1985

وأنشئ في الفترة من عام 1990 وحتى عام 1999 حوالي 16 ليماًناً وسجناً لحل أزمة الإسكان ولمواجهة عدد المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب:

1- شديد الحراسة بطره عام 1990

2- الفيوم عام 1995

3- الوادى الجديد عام 1995

4- دمنهور للرجال والنساء عام 1996

5- شديد الحراسة بأبى زعبل عام 1996

- 6- شديد الحراسة بوادى النطرون عام 1996
- 7- القناطر للرجال الجديد عام 1996
- 8- القطا الجديد عام 1994
- 9- التأهيل بالقطا عام 1997
- 10- سجن 2 ك عام 1997
- 11- ليमान 440 بوادى النطرون عام 1998
- 12- ليमान 430 بوادى النطرون عام 1999
- 13- ليमान وسجن الغربانيات نساء ورجال

وجدير بالذكر أنه خلال الفترة الأولى من إنشاء السجون من عام 1886م وحتى عام 1940م كانت تنتقى مواقع السجون بجوار حافة مجرى نهر النيل لضمان أجواء نقية وصحية وتهوية جيدة للعنابر والغرف والبعد عن التلوث فنجد على سبيل المثال سجون ليमान طره (جنوب العاصمة) والقناطر (شمال العاصمة) وقنا وسوهاج (جنوب مصر) تقع بالقرب من شاطئ مجرى نهر النيل.

إلا أنه ونظراً لازدياد الكثافة السكانية والتي أدت إلى كثافة الإشغال على طول ضفتى نهر النيل فقد تعذر السير على نفس النهج فى بناء السجون الجديدة بتلك المواقع⁽¹⁾.

أنواع المؤسسات العقابية (السجون):

تتنوع السجون وفقاً للفلسفة العقابية السائدة فى المجتمع وتستند فى الفكر الحديث إلى الغرض الأساسى للعقوبة وهو إعادة تأهيل المحكوم عليهم على نحو يقضى بتصنيف المحكوم عليهم إلى مجموعات تتشابه فى الظروف

¹ - واقع السجون المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10-11 .

وأوجه الخطورة الإجرامية ودرجة القابلية للتأهيل وقد انعكست تلك الفلسفة على أنواع السجون.

ولقد أوضحت القاعدة الثامنة من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الصادرة عن الأمم المتحدة معيار تقسيم السجون وذلك على النحو التالي: "يجب أن توضع الطوائف المختلفة للمسجونين في مؤسسات مستقلة أو في أجزاء مستقلة داخل تلك المؤسسات، وأن يراعى في ذلك الجنس والسن والسجل الإجرامى والسبب القانونى فى الحبس وما تحتاجه كل طائفة من طرائق العلاج المناسبة لها.

وعلى ذلك:

(أ) يجب على قدر المستطاع حبس الرجال بعيداً عن النساء فى مؤسسات مستقلة، أما فى المؤسسات التى تستقبل الرجال والنساء معاً فيجب أن تكون الأماكن المخصصة للنساء معزولة تماماً عن تلك المخصصة للرجال.

(ب) يجب فصل المسجونين المحبوسين احتياطياً تحت التحقيق عن المسجونين المحكوم عليهم فصلاً تاماً.

(ج) يجب فصل الأشخاص المحبوسين لدين، وكذا المسجونين فى قضايا مدنية، فصلاً تاماً عن المسجونين بسبب جرائم جنائية.

(د) يجب فصل المسجونين صغار السن عن المسجونين البالغين فصلاً تاماً. تقسم المؤسسات العقابية استناداً إلى السياسة العقابية الحديثة إلى : مؤسسات مفتوحة، شبه مفتوحة، ومغلقة.

والمؤسسات المفتوحة : هى مؤسسات غير تقليدية لا تعتمد على الحراس والأسوار لمنع النزلاء من الهرب وتطبيق برامج التأهيل عليهم قسراً، لم يقرر المشرع المصرى إنشاء هذا النوع ومع ذلك فهناك بعض تطبيقات للمبادئ

التي يقوم عليها في المادة 23 من قانون تنظيم السجون المصرية.
لما المؤسسات شبه المفتوحة : فهي وسط بين المفتوحة والمغلقة، فقد تأخذ شكل السجن المغلق مع تخفيف الحراسة أو تأخذ شكل السجن المفتوح مع تشديد حراسته، ويوجد في مصر - وإن كان نطقها لا يزال محدوداً - سجن المرج الذي أنشئ بقرار وزير الداخلية رقم 1956/8/2، وسجن منيرية لتحرير بقرار مدير مصلحة السجون في 1965/11/30، وسجن مزرعة طره.

ويعتبر النقل إلى أحد هذين السجنين ميزة تمنح للمحكوم عليه في الفترة السابقة على الإفراج عنه، ويودع فيهما من تتوفر فيهم عدة شروط:

1- قصر مدة عقوبتهم أو ما تبقى بعد تمضية جزء منها في أحد السجون المغلقة.

2- الصلاحية البدنية والصحية لحياة المعسكر والعمل به.

3- ألا تقل أعمارهم عن عشرين عاماً وألا تزيد على خمسة وأربعين عاماً.

4- ألا يكون لديهم نوافع للهرب أو محاولة الهرب وألا يكون في هربهم خطورة على الأمن العام⁽¹⁾.

وتأخذ المؤسسة المفتوحة صورة مستعمرة زراعية مستقلة أو ملحقة بأحد السجون التقليدية (مثل مزرعة طره جنوب القاهرة) ولا يحيط بالمستعمرة أسوار، وتضم مباني صغيرة ذات نوافذ وأبواب.

تأخذ مصر بنظام المؤسسة العقابية (السجون - Prison) المغلقة أي

¹ - د. طارق عبد الوهاب سليم : المدخل في علم العقاب الحديث ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ،

1996م ، ص 396-397.

السجن التقليدى فى تنفيذ أوامر الاعتقال والحبس الاحتياطى للمتهمين والعقوبات المحكوم بها فى قضايا الإرهاب.

ويتميز هذا السجن فى مبانيه وحراسته على نحو يجعل الهرب منه صعباً، وتنفذ على المحبوسين والمحكوم عليهم برامج التأهيل قهراً، مدعمة بالجزاءات التأديبية.

وقد نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون المصرية فى مادته الأولى على أربعة أنواع من المؤسسات العقابية (السجون) وهى: الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية، بالإضافة إلى السجون الخاصة التى تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ولم يصدر هذا القرار إلى الآن.

وفى المادة الثانية من نفس القانون، حددت طوائف المحكوم عليهم الذين يودعون فى كل نوع.

الليمانات: (1)

يوجد فى مصر 6 ليمانات: طره، وأبى زعبل، وأبى زعبل²، وليمان 440، وليمان 430، برج العرب، ويودع فى هذه الليمانات الرجال المحكوم عليهم بعقوبة السجن المؤبد والمشدد⁽²⁾. ويخصص فى بعضها مكان للمحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب.

¹ - كلمة ليمان، كلمة تركية معناها (مرفأ) وكان إطلاقها صحيحاً فى وقتها - 12 أبريل 1885م - لما كان المحكوم عليهم بالأسغال الشاقة ينفذ عليهم بالأسكندرية مع أن التنفيذ الآن لهذه العقوبة أصبح داخل البلاد.

² - يستثنى من هؤلاء ثلاث طوائف، النساء والرجال الذين تجاوزوا سن الستين والمرضى الذين تحولت حالتهم الصحية دون البقاء فى الليمان، وتنفيذ عقوبة السجن المشدد فى السجون العمومية راجع ذلك :

د. طارق عبد الوهاب سليم المرجع السابق، ص 395 .

السجون العمومية:

ويودع بها الرجال المحكوم عليهم بعقوبة السجن المؤبد، أو الذين حكم عليهم بعقوبة السجن المشدد ونقلوا إليها لأحد أسباب ثلاثة:

(أ) بلوغ سن الستين .

(ب) الحالة الصحية.

(ج) قضاء نصف مدة العقوبة أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل، والمحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور مالم تكن المدة المتبقية وقت صدور الحكم عليه أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل فى سجن عمومى، ويودع فيها المعتقلون والمتهمون فى قضايا الإرهاب مع إتباع أسلوب التغريب للمعتقلين للحد من زياراتهم وإتاحة الفرصة الزمنية للتوبة.

السجون المركزية:

يودع فيها الفئات الأخرى من المحكوم عليهم التى لم يشر إليها فيما سبق نكره.

النظام المتبع فى السجون لإعادة التأهيل:

يقصد بنظام السجن، الطريقة التى يعيش بها النزلاء من حيث مدى العزل والاتصال بينهم، وأسلوب - القول والعمل - وتطبيق برامج إعادة التأهيل. ونظم السجون المعروفة خمس⁽¹⁾ :

1 - د. عيد السراج : مرجع سبق ذكره ، ص 431-438 ولمزيد من التفصيلات راجع فى ذلك :
- د. محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، مصر - القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية 1973 م ، ص 158-174 .

- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 263-369 .

1- النظام الجمعى: وهو الأقدم، يعيش فيه المسجونون مع بعضهم نهاراً وليلاً، حيث يتصلون فى أماكن العمل والطعام والفسحة والنوم، ويفرق بين الرجال والنساء والأحداث.

2- النظام الانفرادى: أعقب للنظام السابق لتلافى عيوبه، يعيش المسجون فى عزلة تامة داخل زنزانة منفرداً ولا يتصل بالمسجونين.

3- النظام المختلط: يجمع بين النظام الجمعى والانفرادى، فيطبق النظام الجمعى بالنهار، ويطبق النظام الفردى ليلاً فيودع كل مسجون فى زنزانة.

4- النظام التدريجى: يعيش فيه المسجونون وفق أسس تقسيم العمل إلى عدة مراحل حيث تتدرج من التشدد إلى التخفيف فيه، وفى المرحلة الأولى يطبق على السجين نظام السجن الانفرادى نهاراً وليلاً، وفى المرحلة التالية: يعزل ليلاً، ويختلط نهاراً، ثم يسمح له بالزيارات والمراسلات ثم يطبق عليهم أسلوب الإدارة الذاتية.

5- النظام الإصلاحى: يتكون من ثلاث درجات يوضع المحكوم عليه فور دخوله السجن فى الدرجة الثانية وبعد 6 أشهر ينقل إلى الدرجة الأولى، إذا ثبت حسن سلوكه وينقل إلى الدرجة الأدنى (الثالثة) إذا ثبت سوء سلوكه، ويمكن لمن وصل إلى الدرجة الأولى، أن يمضى فيها ستة أشهر ثم يستفيد من نظام الإفراج الشرطى. وطبق هذا النظام على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة فى إصلاحية "الميرا" عام 1976⁽¹⁾.

والسؤال أى من الأنظمة يطبق على نزلاء السجن فى قضايا الإرهاب؟

لا يوجد نظام بعينه يصلح للتطبيق بصفة مطلقة ولكن لكل نزيل نظام حسب ما إذا كان معتقلاً أو متهماً أو محكوماً عليه وحسب درجة خطورته

١- د. عبود المراج: المرجع السابق، ص 437-438.

ومستواه سواء أكان زعيماً أم قيادياً أم كادراً وأيضاً حسب المدة التي أمضاها ومدى تقبله لبرامج التأهيل وتوازن شخصيته معنوياً وفكرياً.

ويتولى تحديد النظام الذى يتبع مع هؤلاء جهاز الأمن المعنى بهذه الفئة بالتنسيق مع قطاع المؤسسات العقابية لتحقيق إعادة التأهيل بفاعلية وكفاية.

الهيكل التنظيمى للمؤسسات العقابية (السجون) فى مصر:

يطلق على هذا الهيكل فى مصر "قطاع مصلحة السجون" ويتبع وزارة الداخلية، ومن إداراته إدارة البحث الجنائى التى تعاون جهاز الأمن المختص بقضايا الإرهاب فى ملاحظة المتهمين والمعتقلين والمحكوم عليهم فى هذه القضايا وتنفيذ برامج إعادة التأهيل.

ويتكون هذا القطاع من أربع إدارات عامة: (1)

أولاً- الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى والتنمية.

ثانياً- الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية.

ثالثاً- الإدارة العامة لسجون الوجه البحرى.

رابعاً- الإدارة العامة لسجون الوجه القبلى.

أولاً- الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى والتنمية:

ويتبعها الإدارات التالية:

1- إدارات شئون الإصلاح: وتتكون من:

أ- إدارة شئون المسجونين:

١- القرار الوزارى رقم 132 لسنة 1963 بتنظيم مصلحة السجون المعدل بالقرارين التالىين: القرار رقم

987 لسنة 1969 فى شأن إنشاء إدارة للمبانى تتبع وكالة الوزارة للشئون الإدارية والمالية.. القرار

رقم 2104 لسنة 1971 فى شأن تنظيم الإدارة الصناعية بمصلحة السجون.

وتختص بـ :

- إنشاء نظام معلومات إدارية يشمل ترتيب وحفظ السجلات والبطاقات الخاصة بكافة المسجونين.

- إمداد إدارات قطاع مصلحة السجون وأقسامها وفروعها المختلفة بما تطلبه من بيانات فى هذا الشأن.

- اتخاذ إجراءات قبول المسجونين، ونقلهم بين اللىمانات والسجون وترحيلهم للجلسات وللعالج.

- وضع الأسس والقواعد الخاصة بمعاملة المحبوسين احتياطياً، والمعتقلين، والمحكوم عليهم، وفقاً للقوانين واللوائح، والقرارات المنظمة لذلك.

- تنظيم قواعد زيارات المسجونين على اختلاف أنواعها، واتخاذ الإجراءات الخاصة بالأحوال الشخصية للمسجونين والمستخرجات الرسمية، واتخاذ إجراءات تنفيذ أحكام الإعدام.

(أ) إدارة الشؤون الطبية:

وتختص بـ :

- رسم السياسة الوقائية والعلاجية باللىمانات والسجون، ووضع التعليمات والتنظيمات التى تكفل تحقيقها والإشراف على تنفيذها.

- إبداء الرأى فى:

- الموضوعات المتعلقة بنقل المسجونين من اللىمانات إلى السجون العمومية إما لبلوغ سن الستين أو لأسباب صحية.
- الإفراج الصحى عن المسجونين وإلغاؤه.

- رسم السياسة العامة لكفاءة الخدمة بصيديات السجون، ووضع التعليمات والتنظيمات التى تكفل تحقيقها، والإشراف على تنفيذ.
- تحضير الأدوية وتوزيعها على مناطق قطاع السجون وفقاً للتعليمات المنظمة.

(ب) إدارة التطعيم والوعظ الدينى:

وتختص بـ:

- وضع مشروع السياسة التعليمية فى الليمانات والسجون ومتابعة التنفيذ بعد إقراره.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة بتشكيل الامتحانات وتسجيل نتائجها، وموافاة وزارة التربية والتعليم والمناطق التعليمية المختلفة بما تطلبه.
- ترشيح المؤهلين من المسجونين للمساعدة فى التدريس.
- وضع البرامج التى تكفل النهوض برسالة الوعظ الدينى ومراقبة تنفيذها فى الليمانات والسجون.

(ج) إدارة الخدمة الاجتماعية:

وتختص بـ:

- رسم السياسة العامة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمسجونين ووضع التعليمات والتنظيمات التى تكفل تحقيق هذه السياسة.
- تنظيم شئون الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم، وذلك بالاشتراك مع مراقبات الشئون الاجتماعية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التى تباشر هذا الوجه من النشاط.

2- إدارات شئون الإنتاج:

وتتكون من الإدارة الهندسية والصناعية والزراعية والإنتاج الحيوانى، ومن اختصاص هذه الإدارات وضع البرامج التدريبية لتأهيل المسجونين مهنيًا على الفن الزراعى ووقاية المزروعات والأصول الفنية فى تربية الحيوان والدواجن والنحل، والصناعات المتصلة بالأعمال الزراعية.

ثانياً- الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية:

تتكون من أربع مناطق:

1- منطقة سجون طره:

وهى مقسمة إدارياً إلى " أ " و " ب " :

أ- ليمان طره وسجن القاهرة للمحكوم عليهم .

ب- المزرعة وعنبر الزراعة والاستقبال وشديد الحراسة.

2- منطقة سجون أبى زعبل والمرج:

تتكون من ليمانين: أبى زعبل وأبى زعبل (2) وثلاثة سجون: شديد

الحراسة بأبى زعبل، والعسكرى، والمرج.

3- منطقة سجون القناطر:

وتتكون من ثلاثة سجون: القطا القديم، والقطا الجديد، والتأهيل بالقطا.

ثالثاً- الإدارة العامة لسجون الوجه البحرى:

تتكون من منطقتين:

1- منطقة سجون برج العرب:

تتكون من ليمان برج العرب وأربعة سجون: برج العرب، الاسكندرية،

دمنهور (رجال) ودمنهور (نساء).

2- منطقة وادى النطرون:

تتكون من ليمانين: 430 و 440 وعشرة سجون: ملحق وادى النطرون، ومعسكر العمل، و2 الصحراوى، وجنوب الوادى، وبورسعيد، والمنصورة، والزقازيق، وطنطا، وبنها، وشبين الكوم.

رابعاً- الإدارة العامة لسجون الوجه القبلى:

تتكون من 6 سجون: الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، شديد الحراسة بالوادى الجديد.

التسكين فى السجون وبرامج إعادة التأهيل فى قضايا الإرهاب:

يقصد بالتسكين، أماكن إيداع المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى قضايا الجنائية والإرهابية ، وتنفيذ برامج إعادة التأهيل، وتخضع لمدى تجلوب هؤلاء مع التأهيل.

الإشراف القضائى على قطاع مصلحة السجون:

يختص النائب العام ووكلاؤه، ورئيس محكمة النقض ووكيلها ورؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية بالإشراف على السجون فى مصر⁽¹⁾.

١- المادتان 85، 86 من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون المصرية، والقرار رقم 837 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام التعليمات القضائية للنياية فى المسائل الجنائية الصادر فى عام 1980 لتنظيم عملية التفتيش على السجون بمعرفة أعضاء النيابة العامة، آخرها الكتاب الدورى رقم 7 لسنة 1997 بشأن الأوراق التى يتعين إرسالها فى صحبة المتهمين والمعتقلين والمحكوم عليهم عند التنفيذ عليهم بأحد السجون.

أساليب توزيع نزلاء المؤسسات العقابية :

تتركز أساليب توزيع نزلاء المؤسسة العقابية بصفة عامة في الفحص الدقيق لهم للتعرف على شخصية كل فرد فيهم، وهذا الفحص يؤدي إلى عزل وتصنيف النزلاء لإخضاع المعتقلين والمحكوم عليهم لبرامج التأهيل والمعاملة العقابية الملائمة للمحكوم عليهم، وبالإجمال يمكن القول بضرورة إنشاء ملف فحص الشخصية.

وبناءً عليه فإن الفحص والعزل والتصنيف أمور لازمة لتوزيع النزلاء عامة والمحكوم عليهم خاصة- سواء أكانوا في قضايا الاعتداء على النفس والمال أم في قضايا الإرهاب- على المؤسسات العقابية المختلفة، وإخضاعهم لبرامج إعادة التأهيل لتحقيق توازن شخصيتهم المعنوية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية والجسمانية.

ماهية الفحص وأنواعه وعناصره ؟

تعريف الفحص: هو العمل الذي يتولاه المختصون والمتخصصون في مجالات مختلفة بهدف دراسة شخصية المحكوم عليهم لبيان مدى خطورتهم تمهيداً لتصنيفهم واختيار نوع المعاملة العقابية اللازمة لتحقيق الغرض من الجزاء العقابي (1).

أنواع الفحص: الفحص الذي يغنيا في إعادة تأهيل المتهمين أو المعتقلين أو المحكوم عليهم في قضايا الإرهاب هو الفحص السابق على الحكم والفحص اللاحق على الحكم الواجب التنفيذ والفحص الإداري.

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرج سبق ذكره ، ص 213-214 ولمزيد من التفاصيل راجع : د. محمد أبو العلا عقيدة ، أصول علم العقاب مرجع سابق ، ص 274-275 .

(أ) الفحص السابق على الحكم:

يستهدف تمكين القاضى من استعمال سلطته التقديرية على أسس علمية، ويتطلب إعداد ملف لشخصية المتهم ليوضع تحت نظر القاضى ويتضمن هذا الملف نتائج دراسة شخصية المتهم فى جوانبها ذات الأهمية فى تحديد نوع ومقدار التدبير الملائم له (1).

يطلق على هذا الفحص الفحص القضائى لأنه يساعد القاضى فى تفريد العقوبة الجنائية بما يتناسب مع حالة كل متهم، ويتطلب هذا الفحص من القاضى ندب خبير مختص لفحص حالة المتهم من النواحي البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ثم إعداد ملف شخصى يوضع تحت نظر القاضى عند اختياره للعقوبة الجنائية للشخص محل الفحص (2).

(ب) الفحص اللاحق على حكم الإدانة:

يطلق عليه الفحص العقابى ويقوم به عدد من المتخصصين فى المؤسسة العقابية، ويكون قبل البدء فى تنفيذ العقوبة، وهو امتداد للفحص السابق على الحكم مما يتطلب نقل ملف شخصية المحكوم عليه السابق إعدادة أثناء المحاكمة إلى المختص بإجراء هذا الفحص (3).

والفحص اللاحق على الحكم يتم فى المؤسسة العقابية ويخضع له المحكوم عليه ، وقد يتم تجاهه وهو مطلق الحرية لتحديد مدى صلاحيته لاستمرار استفادته من نظام الإفراج الشرطى أو الاختبار القضائى أو إيقاف

١- د. محمود نجيب حسنى : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 214 .

٢- أخذ قانون الأحداث المصرى رقم 12 لسنة 1996م بهذا النظام ويشمل النواحي البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية راجع : د. محمد أبو العلا عقيدة ، أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 275

٣- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سابق ، ص 275-276.

التنفيذ⁽¹⁾ .

(ج) الفحص الإداري:

يطلق عليه الفحص التجريبي وتقوم به الإدارة في المؤسسة العقابية والحراس، بملاحظة سلوك المحكوم عليه داخل المؤسسة من حيث تعامله مع الإدارة وزملائه ومدى تجاوبه وتعاونيه بشأن برنامج إعادة التأهيل⁽²⁾.

عناصر الفحص:

الغرض الأساسي للفحص هو التصنيف، والغرض من التصنيف هو إعادة التأهيل تمهيداً للإفراج، لذلك يجب أن يتجه الفحص إلى الكشف عن عناصر عدم التوازن في شخصية المحكوم عليه حتى يمكن إعادة تأهيله والإفراج عنه.

من هذا المنطلق فإن الفحص يتجه إلى الكشف عما يلي:

- نوع ودرجة خطورة المحكوم عليه على المجتمع.

- عناصر عدم التوازن في شخصيته.

- مدى إمكانية إعادة تأهيله.

وعناصر الفحص تشمل: الفحص البيولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي وينصب على شخصية المحكوم عليه⁽³⁾.

ولا يجوز الاعتقاد بأنه يجب إخضاع جميع المحكوم عليهم في قضايا الإرهاب لفحص موحد لأن شخصياتهم واضحة المعالم بحيث يمكن الاستغناء عن بعض جوانب الفحص بالنسبة لهم وهذا هو الغالب على أرض الواقع⁽⁴⁾.

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، المرجع السابق ، ص 216 .

٢- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سابق، ص 276-278.

٤- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 217-218 .

وعلى كل حال يخضع المحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب بصفة أساسية لفحصين:

(أ) الفحص البيولوجى: وهو إجراء طبي عام يهدف إلى التعرف على الأمراض العضوية التى يمكن أن يكون مصاباً بها حتى يمكن علاجها لتحقيق التوازن الجسمانى للمحكوم عليه ومن تلك الأمراض زيادة وقلة إفرازات الغدد الصماء والالتهاب السحائى والتهاب المخ السباتى وغيرها.

(ب) الفحص الاجتماعى: ويشمل الناحية الاقتصادية، كالفقر والبطالة لأن هذا يؤدى إلى انخفاض المستوى الغذائى والصحى مما يؤثر فى أداء البدن لوظائفه المختلفة ويؤثر فى العقل، أى فى التفكير والتخيل والإدراك بل يتمثل فى سهولة الانقياد أو الاندفاع أو فى السخط والحقْد. كما يؤدى إلى التفكك العائلى والتحلل من المسئولية والتربية الخاطئة.

ويشمل الاتجاه الاجتماعى دراسة البيئة المكانية، حيث تظهر مع نمو المدن مناطق عشوائية تسودها تقاليد وقيم منحرفة. كذلك دراسة البيئة الاجتماعية التى تؤثر فى تكوين الفرد، وفى الأسرة والمدرسة والجامعة والصحة السيئة⁽¹⁾.

فالسلوك الإجرامى الإرهابى محصلة عوامل مختلفة متفاعلة مع بعضها وليس نتيجة عامل واحد فقط. ولكن الواجب هو تحديد الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل حسب كل حالة فردية على حدة ومدى مساهمتها فى إحداث السلوك حتى يمكن مواجهتها بما تستحق من برامج لإعادة التأهيل.

١- د. سعد المغربى : المجرمون ، مصر - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967 ، ص 120 .

وهذا الفحص عملية مستمرة خلال مدة تنفيذ العقوبة وملاحظة تطور السلوك.

ماهية التصنيف والعزل وأهميتهما وأسس تطبيقهما :

يقصد بالتصنيف توزيع المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى القضايا الإرهاب على المؤسسات العقابية المختلفة (التصنيف الأفقى)، ثم تقسيمهم فى داخل المؤسسة العقابية الواحدة إلى فئات.

فى حين يقصد بالعزل الفصل بين فئات نزلاء المؤسسات العقابية والتي يخشى من مخاطر الاتصال بين أفرادها⁽¹⁾.

تجب مراجعة نتائج التصنيف دورياً بما يستتبع ذلك تعديل برامج إعادة التأهيل وفقاً لما يطرأ من ظروف موضوعية وذاتية على نزلاء المؤسسات العقابية خاصة فى قضايا الإرهاب.

أهمية تصنيف وعزل السجناء فى قضايا الإرهاب:

ترجع أهمية التصنيف إلى أنه وسيلة للتوزيع على المؤسسات العقابية وهو ما بينته القاعدة 67 من مجموعة قواعد الحد الأدنى وبلورته فى عزل المسجونين الذين يخشى أن يكون لهم تأثير سىء فى زملائهم بسبب انحرافهم الفكرى وسلوكهم الخاطى، ثم تقسيم المسجونين إلى فئات لتيسير علاجهم الهادف إلى إعادة تأهيلهم المعنوى والفكرى⁽²⁾.

فى حين أن أهمية العزل تساعد على إعادة تأهيل المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم المأمول توبتهم وعودتهم إلى الفكر الصحيح ونبذ العنف عن الرافضين للفكر الصحيح والمشككين فيه.

١- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 279 .

٢- د. محمود نجيب حسنى : علم العقاب ، ص 225 .

معايير التصنيف والعزل بين نزلاء المؤسسات العقابية:

يعتبر التصنيف والعزل أساس تحديد برامج التدريب لإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية ، مما يقتضى للمواجهة تحديد العوامل التى دفعت هؤلاء إلى الجرائم الجنائية والإرهابية لإبطال تأثيرها عليهم أو الحد منها، مما يتطلب استغلال عوامل الاستجابة لتنميتها والاستعانة بها لتحقيق التأهيل الفعال بالعودة إلى جادة الطريق.

وقد أكدت القاعدة 69 من مجموعة قواعد الحد الأدنى إلى أن برامج التأهيل يجب أن تعد فى ضوء المعلومات التى يحصل عليها بشأن حاجات المسجون الشخصية وقدراته وميوله واستعداداته.

وتتميز معايير تصنيف نزلاء المؤسسات العقابية بالمرونة وتخول القائمين على تطبيقها سلطة تقديرية فى تصميم برامج التأهيل الملائمة وتطويرها وفقاً لما يطرأ على الظروف الموضوعية والذاتية للمعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم من تغير نتيجة لتطبيق هذه البرامج عليهم، ويتضح بذلك أن هذه المعايير متطورة لأن شخصية هؤلاء تتأثر بالمعاملة التى يخضعون لها، لذلك يجب مراجعة البرامج وتعديلها وفقاً لما تكشف عنه هذه المراجعة⁽¹⁾.

أسس تصنيف وعزل نزلاء المؤسسات العقابية:

يجرى تصنيف وعزل نزلاء المؤسسة العقابية بصفة عامة على أساس الفصل بينهم مع مراعاة جنسهم وعمرهم، وسجل سوابقهم، وأسباب احتجازهم،

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 230 .

ومتطلبات معاملتهم⁽¹⁾ ومدة عقوبتهم وحالتهم الصحية وطبيعة جريمتهم⁽²⁾ .
ويتم تصنيف النزلاء في قضايا الإرهاب بالإضافة إلى الأسس السابقة
ووفق متطلبات إعادة التأهيل على أساس انتمائهم الفكري ومستوياتهم
التنظيمية ومدى تجاوبهم مع برامج التدريب لإعادة التأهيل مع مراعاة
الأمر التالية:

1- يوضع المحكوم عليهم من المسجونين في أماكن مختلفة عن
المتهمين المحبوسين احتياطياً في قضايا الإرهاب وعن المعتقلين في نفس
المجال.

2- يراعى في الفصل بين السجناء في قضايا الإرهاب ما يلي:

(أ) الانتماء التنظيمي ونوع الجرائم التي ارتكبوها، حيث يوضع الذين
يحكم عليهم في قضية الانتماء لتنظيم ما في أماكن منفصلة عن الذين ينتمون
لتنظيم آخر.

(ب) مدة العقوبة المحكوم بها عليهم، ونوع التنظيم ومستواهم فيه
فيفصل بين المحكوم عليهم بعقوبة طويلة عن المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة
المدة، والزعماء عن القيادات عن الكوادر القاعدية حسب تقدير جهاز الأمن
المعنى بهذا الآن.

(ج) مراعاة عمر المحكوم عليهم، لتسهيل عملية إعادة التأهيل داخل
السجن من ناحية، ولتطبيق برامج إعادة التأهيل التي تتسجم مع كل فئة منهم

١- على محمد جعفر : السجون وسياسة تطوير وظائفها الإصلاحية ، مجلة الأمن القانون ، كلية الشرطة ،

دبي ، العدد الثاني ، ربيع الآخر ، 1412 هـ ، 2003 م ، ص 130-131 .

٢- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سابق، ص 282-284.

: (زعماء - قيادات - كوادِر قاعدية)

(د) فصل الأحداث عن البالغين في مؤسسات إصلاحية منفصلة مع وضعهم في جناح خاص بهم داخل هذه المؤسسة.

(هـ) إيداع المرضى منهم في مكان مخصص في المستشفى مثل عنبر المعتقلين في مستشفى القصر العيني (القاهرة-مصر) إلى أن تزول هذه الحالة فيقضون ما تبقى من مدة عقوبتهم أو حبسهم في الأماكن التي تناسب حالتهم.

ومجمل هذه الإجراءات تتسجم مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين كما أقرتها الجمعية العامة للمؤتمر الدولي الأول للأمم المتحدة في مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (جنيف 1955) (القواعد: 8، 67-68).

نظام الفحص والتصنيف في القضايا الجنائية والإرهابية:

عمليات الفحص والتصنيف والعزل مرتبطة، ولذلك يقوم بها أكثر من جهاز مرتبطين في عملهم. وتتنوع الأنظمة⁽¹⁾ تبعاً لاستقلال جهاز التصنيف والعزل عن المؤسسة العقابية، والمفضل في التجربة المصرية هو نظام التصنيف المركزي الذي يتولاه، جهاز الأمن المختص والمتخصص بالتنسيق مع المؤسسة العقابية، التي تتولى عملية الفحص.

فتولى جهاز الأمن المختص والمتخصص تصنيف نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية هو الأفضل لأن لديه مجموعة من المتخصصين ذوي مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة، وهي مجموعة لا يسهل

١- توجد أنظمة ثلاثة رئيسة للتصنيف: نظام جهاز التصنيف الوطني، نظام جهاز التصنيف ذي الاختصاص الإقليمي المحدود، ونظام جهاز التصنيف الملحق بالمؤسسة العقابية راجع : د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 231 .

توفيرها فى المؤسسة العقابية. وهو يكفل تقسيماً منطقياً لعملية التصنيف، لأنه يحدد المؤسسة العقابية التى يرسل إليها هؤلاء، ويحدد الخطوط الرئيسية والتفصيلية لبرامج إعادة التأهيل⁽¹⁾.

وفى المؤسسة العقابية فى مصر (قطاع السجون) قسم متابعة التدابير الأمنية يتبع إدارة شئون المسجونين بالإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى والتنمية واختصاصاتها:

- " التنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة بقبول المودعين تنفيذاً لتدابير أمنية صادرة بموجب قرارات وزارية.

- اتخاذ إجراءات معاملة المودعين بغير حكم قضائى من نواحى تصنيفهم وتسكينهم وأحوالهم المعيشية وزياراتهم والإفراج عنهم.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حضور الجلسات وكذا إجراءات النقل من سجن لآخر وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

- تلقى الشكاوى والطلبات التى ترد لقطاع السجون أو التى تحال إليه والمتعلقة بالأشخاص الذين تم اتخاذ تدابير أمنية بشأنهم واتخاذ اللازم فى ذلك الشأن بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة..."⁽²⁾.

ولقد حددت المادة 16 من اللائحة الداخلية للسجون المصرية نظام المعلومات الإدارية المتبعة فى الفحص ونصت على أن "يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحى الاجتماعية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن وانتكاس".

١- د. محمود نجيب حسنى : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 235 .

٢- لقرار الوزلى رقم 2270 لسنة 2001، بشأن إنشاء قسم متابعة للتدابير الأمنية بإدارة شئون المسجونين بقطاع

مصلحة السجون، الأوامر العمومية لوزارة الداخلية المصرية، العدد 13، 15 شول 1422هـ - الموافق 25

ديسمبر 2001، ص 6-8.

ونصت المادة 20 من اللائحة الداخلية للسجون على واجبات الأخصائي النفسي على النحو التالي:

- 1- دراسة شخصية المسجون كاملة.
- 2- قياس ذكائه وقدراته المختلفة.
- 3- معرفة ميوله واتجاهاته والكشف عن النواحي الانفعالية والمزاجية عنده.
- 4- رسم سياسة لخطّة المعاملة والعلاج والتوجيه للناحية المهنية التي يصلح لها المسجون".

وحددت المادة 46 من اللائحة الداخلية للسجون إجراءات فحص المحكوم عليه ونصت على وضعه عند قبوله في المؤسسة العقابية تحت الاختبار الصحي مدة عشرة أيام لا يختلط خلالها بالمسجونين الآخرين، والهدف من ذلك تقادى انتقال الأمراض المعدية وليس الحصول على معلومات تكون أساساً لبرامج التدريب لإعادة التأهيل⁽¹⁾.

ويعرف النظام العقابي المصري التصنيف، ومن مظاهر ذلك:

- سجن استقبال طره وقد أنشئ سنة 1963 كجهة مركزية للفحص والتصنيف حيث يستقبل المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو السجن المشدد أو الحبس لمدة تزيد على سنة ليمضوا فيه 30 يوماً يفحصهم خلالها الطبيب والأخصائي الاجتماعي والمدرس والواعظ الذين يقدمون تقاريرهم بعد ذلك إلى لجنة التوجيه فتقوم بتوزيعهم على أحد الليمانسات أو أحد السجون المركزية، كذلك يتم تصنيف المحكوم عليهم أخذاً بأسس التصنيف المختلفة

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 239 .

التي سبق ذكرها.

- الأخذ بأسس التصنيف المختلفة سابق الإشارة إليها:-

• فعلى أساس الجنس: يوزع الرجال في سجن منفصل عن النساء.
• فعلى أساس السن: فللأحداث مؤسساتهم العقابية الخاصة، وللبالغين الليمانات والسجون بأنواعها. وقد نصت المادة 373 من دليل إجراءات العمل في السجون (الجزء الأول) على ما يتبع بصفة عامة عند تسكين المسجونين من جميع الفئات المحكوم عليهم أو المحبوسين احتياطياً بوضع نوى الأعمار المتقاربة سوياً داخل الحجرات مع مراعاة الاعتبارات التالية:

"أ- عزل المسجونين الذين تقل أعمارهم عن سبع عشرة سنة عن غيرهم من المسجونين في السكن والعمل والاستحمام وشغل أوقات الفراغ وغير ذلك.

ب- عزل المسجونين الذين لا تقل أعمارهم عن سبعة عشر عاماً ولا تزيد على خمسة وعشرين عاماً عن غيرهم من المسجونين عند تسكينهم بالحجرات....".

• وعلى أساس الحالة الجسمانية فلا يجوز الجمع عند التسكين في حجرة واحدة بين ذوى البنية الضعيفة وغيرهم من ذوى البنية القوية (المادة 373 الفقرة جـ من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية).

• ومن مظاهر التصنيف أيضاً لجان تصنيف المسجونين التي شكلت منذ سنة 1956 بهدف تصنيف المسجونين في مجال العمل العقابي فقط.
• وفي مجال الأحداث يوجد مركز تصنيف يستقبل المحكوم عليهم ويقوم بفحصهم وتوزيعهم على المؤسسات الخاصة بهم ويتم التصنيف على

أساس اختلافهم من حيث الجنس والسن وطبيعة الانحراف ودرجته⁽¹⁾ .

تأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية :

اهتمت السياسات العقابية الحديثة في النظم المقارنة بأساليب تدريب وتأهيل العاملين في السجون نظراً للطبيعة الفنية والإدارية والقانونية الخاصة بمنظومة العمل العقابي ، يستلزم الالتحاق بالعمل في المؤسسة العقابية إعداد تدريبي متخصص للعاملين المدنيين والأفراد العسكريين على حد سواء مع تلقين فئات الفنيين المتخصصين أسس نظام المعاملة العقابية والتدريب العملي بالسجون ... بالإضافة إلى مسئولية المستويات الإشرافية عن التنسيق بين كافة مجالات العمل العقابي القانونية والاجتماعية والانتاجية والإدارية والمالية الأمر الذي يلزم معه الإلمام بها بالكامل .

لذلك اهتم قطاع السجون المصري بالتدريب ورفع المستوى العلمي والتطبيقي وتطوير نظم تدريب العاملين في المؤسسة العقابية للإرتقاء بالوظيفة العقابية سعياً إلى اجتذاب العناصر الصالحة لها حيث إن رفع مستوى الثقافة والأداء المهني يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع قيمتها الاجتماعية⁽²⁾.

وفيما يلي خمسة جداول إحصائية عديدة تحليلية للدورات لتدريبية والتي عقدت للضباط والأمناء والأفراد والمجندين والعاملين المدنيين . تشمل نوع التدريب ومكانه وعدد المتدربين عن العامين 2000-2001⁽³⁾.

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 242-243 .

ولمزيد من التفاصيل : راجع د. محمد أبو العلا عقيدة ، أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 290

٢- 2- واقع السجون المصرية ، المرجع السابق ، ص 90-95 .

جدول دورات تدريب الضباط

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب	
	56	كلية التدريب والتنمية والمعاهد التابعة له	فرق خارجية أو مؤتمرات	
	480	معهد التدريب الراقى وفسم التدريب بإدارة قوات الأمن والفروع الجغرافية	تدريب دوري عام	
	20	إدارة التدريب	فرق مأموري السجون	
مستحدثة	30	إدارة التدريب	فرقة إعداد ضباط السجون المركزية	
مستحدثة	16	إدارة التدريب	فرقة إعداد نواب مأموري السجون	
	46	إدارة التدريب	الفرقة الأساسية لضباط السجون	
	137	إدارة التدريب	تدريب محلي	

جدول دورات أمناء الشرطة

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب	
	120	مصلحة التدريب المعاهد التابعة لها الإدارة العامة لمعاهد أمناء الشرطة	فرق خارجية	
مستحدثة	17	إدارة التدريب	فرقة استخدام وصيانة مفاتيح وكوالين السجون	
	34	إدارة التدريب	فرقة تأمين وحراسة السجون	
مستحدثة	32	إدارة التدريب	الفرقة التجديدية لحراسة السجون	
	528	مركز تدريب المجندين بطره وأقسام التدريب - إدارة قوات الأمن والفروع الجغرافية .	تدريب دوري عام	

جدول تدريب الأفراد

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب
	45	مصلحة التدريب ومعاهد التدريب التابعة لها	فرق خارجية
	67	إدارة التدريب	فرقة إعداد حراس السجن

جدول دورات أمناء الشرطة

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب
مستحدثة	6	إدارة التدريب	فرقة استخدام وصيانة مفاتيح وكوالين السجون
	35	إدارة التدريب	فرقة التأهيل لدرجة مساعدات ممتاز
	24	إدارة التدريب	فرقة التأهيل لدرجة مساعدات أول
	16	إدارة التدريب	فرقة التأهيل لدرجة مساعدات ثان
	74	إدارة التدريب	فرقة التأهيل لدرجة مساعدات ثالث

مستحدثة	42	إدارة التدريب	مساعد ممرض	
	32	إدارة التدريب	الفرقة التجديدية لحراس السجون القدلمى	
	8	إدارة التدريب	فرقة التأمين تحركات قوات الشرطة	0
	1052	مركز تدريب المجندين بطره وأقسام التدريب بإدارة قوات الأمن بالفروع الجغرافية .	تدريب دوري	1

جدول تدريب المجندين (1)

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب	
	157	مصلحة التدريب ومعاهد التدريب التابعة لها	فرق خارجية	
	70	إدارة التدريب	فرقة التدريب على أعمال تأمين السجون	
مستحدثة	31	إدارة التدريب	فرقة مساعد ممرض	
	24	مركز تدريب المجندين	فرقة تأمين تحركات	

١- يمضون فترة التجنيد الإلزامية لمدة ثلاث سنوات المعروفة بـ (ضريبة الدم) .

		بطره	قوات الشرطة
	25	مركز تدريب المجندين بطره	فرقة حراسة وتأمين ترحيل المحبوسين
	1126	مركز تدريب المجندين بطره وأقسام التدريب بإدارة قوات الأمن للفروع الجغرافية	تدريب أساسي
	4592	مركز تدريب المجندين بطره	تدريب دوري
مستحدثة	120	مركز تدريب السائقين	فرقة سائقي النقل الخفيف
	27	مركز تدريب السائقين	فرقة قيادة الموتوسيكلات

جدول تدريب العاملين المدنيين

ملاحظات	عدد المتدربين	مكان التدريب	نوع التدريب
	52	مصلحة التدريب ومعاهد التدريب التابعة لها	فرق خارجية
	258	معهد تدريب العاملين المدنيين بالدراسة	تدريب عام للعاملين المدنيين
	30	إدارة التدريب	فرقة الوظائف العامة

	27	إدارة التدريب	فرقة الشؤون المالية والمخزنية	
	9	إدارة التدريب	الفرقة التجديدية للعاملين القدامى	
	12	إدارة التدريب	فرقة الشؤون المكتبية	
	8	إدارة التدريب	فرقة الفنية المتوسطة	
	10	إدارة التدريب	فرقة التخصصية العليا	
	32	إدارة التدريب	فرقة كاتب أول السجن	
مستحدثة	28	إدارة التدريب	فرقة الأخصاصيين الاجتماعيين	0
مستحدثة	15	إدارة التدريب	فرقة إعداد المفتشين الإداريين	1

الفرع الثاني

نزلاء المؤسسات العقابية

نزلاء المؤسسات العقابية المطلوب إعادة تأهيلها هي شخصية المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم في القضايا الجنائية والإرهابية نظراً للخطر العام الذي تتعرض له الدولة بأركانها خاصة في القضايا الإرهابية ، لأن أفعالهم الناجمة عن جرائمهم تتجاوز نطاقها المحلي إلى الوطن بأسره، وقد يعرض كيان الدولة كله للخطر، أي أن نتاج جرمهم لا يظل محصوراً في نطاق ضيق، بل ينتقل إلى حدود أبعد كثيراً من النطاق المحلي والوطني ويصل إلى النطاق الدولي.

ولا نعتقد أن نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية يشتركون في شخصية واحدة متماثلة، لأن كل شخصية إنسانية لها عناصرها ومقوماتها، وباستقراء المتهمين في بعض القضايا الإرهابية نجد بينهم تشابهاً في بعض المسائل المتعلقة بشخصية نزلاء تلك المؤسسة.

1- الجنس:

يغلب على المعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم في القضايا الجنائية والإرهابية أن يكونوا من الرجال، ولكن التاريخ حفظ بعض أسماء لنساء شهيرات في مصر وأوروبا وروسيا قمن في العصور الماضية بجرائم جنائية (مثل راية وسكينه) وإرهابية، ولكنهن لسن بالكثيرات وتعليل ذلك ابتعاد المرأة حتى هذه الأيام عن النشاط السياسي العام⁽¹⁾.

١- عبد الوهاب حومد : الإجرام السياسي ، دار المعارف ، لبنان ، 1963م ، ص 261- 266 .

2- السن:

تعتبر فترة سن هامش الرجولة (المراهقة) وسن الشباب هي الفترة التي يتعرض لها الشاب إلى الانحراف الجنائي والإرهابي والتي يستهدفها أصحاب الفكر المتطرف وزعماء التنظيمات السرية لتجنيد لها وهو ما أكدته الإحصاءات العددية للمتهمين في قضايا الإرهاب.

فقد تبين أن أعمار 302 متهم في القضية رقم 462 حصر أمن دولة عليا المعروفة بقضية "تنظيم الجهاد الكبرى" تصنف على الوجه التالي:-

26	شخصاً تتراوح أعمارهم بين 18-19 سنة	يمثلون 8.6% من عدد المتهمين.
218	شخصاً تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة	يمثلون 72.2% من عدد المتهمين.
30	شخصاً تتراوح أعمارهم بين 31-38 سنة	يمثلون 9.9% من عدد المتهمين.
4	أشخاص تتراوح أعمارهم بين 42-47 سنة	يمثلون 1.3% من عدد المتهمين.
1	شخص عمره 57 سنة	يمثلون 0.33% من عدد المتهمين.
23	شخصاً لم يشر قرار الاتهام إلى أعمارهم	يمثلون 7.61% من عدد المتهمين.

كما تبين أن أعمار 32 متهماً في القضية رقم 13 لسنة 1993 جنايات

إدارة المدعى العام العسكري تصنف على الوجه التالي:-

يمثلون 0.9% من عدد

3 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 17-19 سنة المتهمين.

20 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة يمثلون 6.4% من عدد المتهمين.

9 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 31-40 يمثلون 2.8% من عدد المتهمين. والسبب أن غالبية المتهمين في قضايا الإرهاب، من الشباب، هو أن هذه السن عرضة لعوامل متعددة:

فالشباب سن الإيثار، سن التضحية والتهور في سبيل تحقيق ما يعتقدونه الشاب صالحاً ... وهو عرضة للانفعال نحو طريق العنف نظراً لعدم نمو المفاهيم المعنوية من آداب وأخلاق إسلامية لديهم لأن هذه السن نزاعة إلى التحلل من كثير من القيود التي تقاوم في سبيل بقائها، فتتوارى قليلاً لتعود حين تضعف مقاومتها، بتقدم السن⁽¹⁾.

فالشباب يحب عادة كل جديد ويؤخذ بريق الأفكار الحديثة، ولاندفاعه يسهل استغلاله خاصة في النواحي الدينية (المعنوية).

3- الوضع الاجتماعي:

المقصود بالوضع الاجتماعي مهنة المعتقل والمتهم والمحكوم عليه في القضايا الجنائية والإرهابية ومركزه في المجتمع الذي يعيش فيه . وفيما يلي جدول إحصائي عددي تحليلي على سبيل المثال للوضع الاجتماعي للمتهمين الذين شملهم قرار الاتهام في القضية 462 "تنظيم الجهاد الكبرى":

١- د. عبد الوهاب حومد : المرجع السابق ، ص 268-269 .

العدد	الوضع الاجتماعى	العدد	الوضع الاجتماعى
21	طالب بكلية الهندسة	4	عضو هيئة التدريس كادر جامعى
16	طالب بكلية الطب	4	أطباء بشريين
14	طالب بكلية التجارة	1	طبيب بيطرى
10	طالب بكلية الزراعة	13	ضباط وصف ضباط ومجندين فى القوات الجوية والمسلحة
8	طالب بكلية التربية	1	أمين شرطة
6	طالب بكلية الآداب	1	مهندس زراعى
5	طالب بكلية الحقوق	6	مهندس
5	طالب بكلية العلوم	10	تاجر حر [عطور، موبيليات، أقمشة "مانيفاتورة"، خردة، أخشاب، قطع غيار سيارات، مواد غذائية، دقيق "طحين"]
3	طالب بكلية الطب البيطرى	7	عاطل

العدد	الوضع الاجتماعي	العدد	الوضع الاجتماعي
3	طالب بكلية دار العلوم	3	مدرس ابتدائي
3	طالب بكلية التكنولوجيا	19	موظف
2	طالب بكلية الآثار	7	مدرس
2	طالب بكلية أصول الدين	1	مترجم
1	طالب بكلية الصيدلة	1	صحفي
1	طالب بكلية اللغة العربية	1	مصحح بدار نشر
1	طالب بكلية التربية الرياضية	1	صاحب ورشة نجارة
1	طالب بالمعهد التعاوني العالي	1	محاسب
1	طالب مفصول من كلية لتجارة	6	عامل
8	تلميذ بالثانوي	3	حاصل على دبلوم زراعة
4	تلميذ بالمعهد الأزهرى	3	حاصل على بكالوريوس تجارة
2	طالب بالمعهد الفنى تجارى	2	حاصل على دبلوم تجارة

العدد	الوضع الاجتماعي	العدد	الوضع الاجتماعي
2	طالب بالمعهد التعاوني العالي للإرشاد الزراعي	2	حاصل على بكالوريوس زراعة
2	طالب بالمعهد الفني الصناعي	1	حاصل على ليسانس الآداب
1	طالب بالمعهد الكيمائي	1	حاصل على بكالوريوس تربية
1	طالب بالمعهد المعماري	1	حاصل على الثانوية العامة
1	طالب بالمعهد الصحي	5	حاصل على دبلوم صنایع
3	دهان أبنية (مبيض - صباغ)	1	حاصل على بكالوريوس اقتصاد
1	خطاط	3	طالب
2	نجار	1	خريج معهد المساحة
2	كهربائي	1	خريج كلية الفنون التطبيقية
1	ميكانيكي سيارات	1	موزع لبن
1	جزار	1	مدير بشركة

العدد	الوضع الاجتماعي	العدد	الوضع الاجتماعي
	خاصة		
1	صبي جزار	1	صيدلي
1	خراط	1	مطبعجي
1	حلاق حر (جوال)	1	فران
1	بقال (بدال)	1	عامل بناء
5	مزارع	2	براد
5	سائق	1	بائع لبن
2	سباك	1	بائع فواكه
1	ترزي	1	فلاح
1	مبلط	1	صائغ
1	تباع سيارة (حمال)	1	صاحب مكتبة (قرطاسية)

وفيما يلي جدول إحصائي عددي تحليلي على سبيل المثال بالوضع الاجتماعي لمن شملهم قرار الاتهام في القضية 31 لسنة 1993 جنابات إدارة المدعي العام العسكري:

العدد	الوضع الاجتماعي	العدد	الوضع الاجتماعي
6	طالب	1	تاجر طيور
2	عاطل	1	سباك
1	سائق	2	موظف
1	منجد	1	بائع طيور
1	قفاص	1	محام
2	نقاش (مبيض مباني)	1	مدرس
1	عامل معماري	3	مبيض محاره
1	عجلاتي	3	صياد
2	ميكانيكي	1	حاصل على دبلوم تجارة
1	عجان بفرن بلدي		

ومن دراسة وتحليل الجدولين تبين أن أغلب التنظيمات السرية بصفة عامة والإرهابية بصفة خاصة تنشأ بين الطلاب والعمال، ذلك أن هذين القطاعين، يضمنان كافة شباب الوطن، وعلاوة على حماسة الشباب وسهولة التأثير فيه وكنتيجة لذلك فهما يشكلان الحقل الخصب لاستنبات الأفكار المتطرفة (الضالة) التي تتبنى عليها تلك التنظيمات، ومن ناحية أخرى نجد أن النضوج والشعور بالمسئولية الأسرية يبعد بين كثير من القطاعات الأخرى وبين العمل السري الإرهابي إلا أنه قد يكون هناك استثناء من هذه القاعدة في بعض التنظيمات خاصة تلك التي تعتمد على الفكر الديني المتطرف (الضال).

4- الحالة المعنوية:

المعتقل والمتهم والمحكوم عليه في القضايا الجنائية والإرهابية هو مجرم من نوع خاص فهو في القضايا الجنائية والإرهابية عاطفي ومندفع ولديه اختلال في توازنه المعنوي، واجتهاده ينبع من نفسه، وهذه النفس إذا كانت مختلة وقلقة، نبع منها اجتهاد خاطئ، أو بوحى أوحى إليه به من بعض الزعماء وقادة الفكر المتطرف (الضال) الذين لهم فيه تأثير خاص، أو بتأثير بعض الكتب التي يطلع عليها أو مواقع شبكة الإنترنت التي تبث هذا الفكر. على أن أبرز مظاهر الحالة المعنوية لهؤلاء الفئة هو أنهم اندفاعيون، إذا ساروا في طريقهم وكان في مقدورهم تذليل العقبات، فإنهم لا يتراجعون أمام المفاجعة، ولا يشعرون برحمة، وهم أقرب إلى عدم الشعور بعاطفة الحب. وعلى ذلك فإنه من واجب الذين يتولون توجيه الشباب معنوياً وتنقيفهم، التبصير بعواقب الأفعال المتطرفة والعنيفة، وتحكيم العقل عن العاطفة، وهذا يقتضى من الشباب تحقيق التوازن في شخصيتهم، حتى لا يصبحون العوبة في أيدي أصحاب الفكر المتطرف ومواقعهم على شبكة الإنترنت، فيحققوا مأربهم⁽¹⁾.

١- د. عبد الوهاب حومد : المرجع السابق ، ص 272-273 .

الفرع الثالث

الغرض المحدد

يقصد بالغرض المحدد الغايات من عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية . ويتركز في إعادة توازن شخصيتهم فكرياً ومعنوياً واقتصادياً واجتماعياً وجسمانياً.

ومن الموجز إلى التفصيلات :

إعادة التوازن الفكرى :

يتحقق إعادة التوازن الفكرى بالتعلم والتدريب والخبرة والقراءة ، وبرامج إعادة التأهيل من أهدافها إعادة التوازن فى هذا العنصر لنزلاء المؤسسة العقابية عامة والمعتقلين والمتهمين والمحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب خاصة .

ويسمى القانون هذا التوازن بمصطلح " تثقيف المسجونين " (الفصل السادس من قانون تنظيم السجون المصرى رقم 396 لسنة 1956) .

ويطلق بعض فقهاء علم العقاب على هذا التوازن مصطلح التعليم⁽¹⁾ ويطلق آخر مصطلح التثقيف⁽²⁾ .

وقد أشارت القاعدة 77 فقرة 1 من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين إلى أهمية تعليم المحكوم عليهم بالنص على أنه " يجب العمل على توفير وسائل تنمية تعلم جميع المسجونين القادرين على الاستفادة منه ... "

١- راجع :

- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، ص 354 .

- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، ص 343 .

٢- د. مأمون محمد سلامة : أصول علم الإجرام والعقاب ، مصر - القاهرة ، دار الفكر العربى ، 1978

م ، ص 348 .

وأقر النظام العقابي المصرى بأهمية التعليم، لذلك نصت المادة 28 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956 على أن " تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة " .

وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم السجون المصرية حيث ذكرت أنه " لوحظ أن المسجون لو ترك وشأنه داخل السجن ، دون إشراف أو توجيه على مناحى تفكيره لاتجه بكليته إلى التفكير فى الجريمة وتقليد غيره من المجرمين . ومنعاً لذلك رؤى أن تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين وتهيئة سبل الثقافة لهم حتى يشغلوا وقت فراغهم بما يعود عليهم بالفائدة الذهنية ويباعد بينهم وبين استيعاب عوامل الإجرام".

لذلك "على إدارة السجن أن تشجع المسجونين على الاطلاع والتعلم ، وأن تيسر الاستنكار للمسجونين الذين لديهم الرغبة فى مواصلة الدراسة ، أن تسمح لهم بتأدية الامتحانات الخاصة بها فى مقر اللجان " (المادة 31 من قانون تنظيم السجون بعد تعديلها بالقانون رقم 87 لسنة 1973) ويكون تعليم المسجونين وفقاً للمنهج الذى تعده وزارة التربية والتعليم تنفيذاً للقانون رقم 67 لسنة 1970 بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية.

وقد بينت القاعدة 40 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين أهمية مكتبة السجن فنصت على أنه " يجب أن يكون لكل مؤسسة مكتبة تخصص لاستعمال جميع طوائف المسجونين، وتشتمل على قدر كاف من الكتب الترويحية والثقافية، ويجب أن يشجع المسجونون على الاستفادة منها استفادة كاملة " .

وتطبيقاً لذلك نصت المادة 30 من قانون تنظيم السجون المصرية على مكتبة السجن لأهميتها فى الثقافة وتحقيق التوازن الفكرى، ونصت على أن "

تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية، تشجع المسجونين على الانتفاع بها فى أوقات فراغهم ."

وقد نصت القاعدة 39 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أنه " يجب إعلام المسجونين بصورة منتظمة بأهم الأنباء، وذلك عن طريق الاطلاع على الصحف اليومية والدورية أو النشرات الخاصة بالمؤسسة ، وعن طريق الاستماع إلى الإذاعات اللاسلكية وعن طريق المحاضرات أو بأية وسيلة مماثلة تصرح بها أو تشرف عليها الإدارة ."

ولذلك نصت المادة 30 من قانون تنظيم السجون المصرية الفقرة الثانية منها على أنه " يجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاؤون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها فى أوقات فراغهم ."

وعلى إدارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونون من كتب وصحف ومجلات . ولا تسلمها لهم إلا بعد التأكد من خلوها مما يخالف النظام أو يثير الشعور والحواس أو يخل بالأمن والعقيدة ، والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم السجن ، فإذا كانت مما يحظر طبعه ونشره تخطر مديريات الأمن وغيرها من الجهات المختلفة " (1).

أنواع التعليم المتاحة بصفة عامة للمحكوم عليهم : التعليم المدرسى والتعليم المهنى والتعليم الاجتماعى (2) واستكمال التعليم الجامعى و الدراسات العليا

١- لائحة 20 من قرار رقم 3098 لسنة 2001 م بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للسجون المركزية والمنشورة فى الأوامر العمومية لوزارة الداخلية المصرية ، العدد الثالث ، 6 من ذى الحجة 1421 هـ الموافق 1 مارس 2001 م ، ص 42.

٢- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 347 .

(ماجستير وبكتوراه) .

فالتعليم المدرسى : يتمثل فى محو أمية المحكوم عليهم بإعطائهم الدروس الأولية فى القراءة والكتابة وجانباً من المعلومات الأساسية، وقد بينت القاعدة 77 فقرة 1 أهمية تعليم الأميين ونصت على أنه " ... يجب أن يكون التعليم إجبارياً بالنسبة للأميين وصغار السن من المسجونين، كما يجب أن تهتم الإدارة العقابية بذلك اهتماماً خاصاً " .

لذلك حدد قرار وزارة الداخلية المصرية رقم 71 لسنة 1958 المواد التى تدرس بالسجون وهى تشمل : التربية الدينية والخلقية والتربية الوطنية والصحية والقراءة والكتابة والحساب .

وتنص القاعدة 77 فقرة 2 على أنه " يجب على قدر المستطاع عملياً أن يكون تعليم المسجونين متناسقاً ومتكاملاً مع نظام التعليم العام للدولة حتى يمكن للمسجونين متابعة التعليم بعد الإفراج عنهم دون عناء " .

لذلك صدر قرار وزارة الداخلية المصرية رقم 1026 لسنة 1972 فى شأن منهج تعليم وتنقيف المسجونين ونص فى المادة الأولى - على أنه "يكون تعليم المسجونين وفقاً للمنهج الذى تعده وزارة التربية والتعليم تنفيذاً للقانون رقم 67 لسنة 1970 بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية.

أما التعليم المهنى :

نصت عليه القاعدة 72 فقرة 5 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أنه يجب توفير التدريب المهنى فى حرف مفيدة للمسجونين القادرين على الاستفادة منه، وخاصة صغار السن منهم " .

والتعليم المهنى موجود فى المؤسسات العقابية حيث يعلم ويدرب المحكوم عليه على مهنة حرفية معينة وممارستها أثناء تنفيذ العقوبة حتى يمكن من ممارستها بعد الإفراج عنه ويحقق بها توازنه الاقتصادى .

التعليم الاجتماعي :

يجب أن ينصب على شخصية المحكوم عليه وما لديه من قيم ومبادئ وسلوك وتصرفات ومفاهيم يجب العمل على تغييرها إلى جادة الطريق بأسلوب يغير من الخلل المعنوي لديه ومفاهيمه الخاطئة ونظراته إلى المجتمع وقوانينه وقيمه ومبادئه التي تحكمه فينتجها نحو احترام القوانين دون تنطع .
يحتاج هذا النوع من التعليم إلى التخطيط وتنظيم اختيار المدرسين وتصنيف الدارسين وطرق التعليم ووسائله⁽¹⁾ .

اختيار الدارسين :

نظراً للطبيعة الخاصة للمؤسسة العقابية ولنزلائها فإن التدريس بهذه المؤسسات يقتضى أن تتوفر للمدرسين الخبرة والمعرفة اللزمتين بمجتمع المؤسسة العقابية وبأحوالها وقدر من المفاهيم التربوية التي تمكنهم من التدريس بفاعلية وكفاية .

والمؤسسة في صدد توفير هؤلاء المدرسين أمامها طريقتان :

- الاستعانة بعدد من المدرسين المدنيين للعمل بمدرسة

السجن

- استكمال النقص بمدرسين من النزلاء الراغبين في العمل

كمدرسين .

تصنيف الدارسين :

يتم تصنيف الدارسين على أساس ما إذا كانوا أميين (لا يعرفون الكتابة) أو تلقوا قديراً من التعليم (ابتدائي ، إعدادي ، ثانوي) فيدرس الأميون المرحلة الأولى من المدارس العادية ويواصل المتعلمون استكمال مراحل التعليم الأعلى

١- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 359-363 ولمزيد من المعرفة راجع : د.

محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 346-350.

داخل المدرسة.

من هذا المنطلق وضعت المؤسسة العقابية فى مصر (قطاع السجون) نظاماً لمحو الأمية بالسجون المصرية بالتعاون مع الجهاز التنفيذى للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لتنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه، وتتابع المؤسسة تنفيذ ذلك على النحو التالى⁽¹⁾:

- 1- تحديد برامج محو الأمية بجميع مراحلها بمعرفة الجهاز التنفيذى للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- 2- توفير الإمكانيات اللازمة لفصول محو الأمية بجميع السجون
- 3- يتولى المدرسون التابعون للهيئة المشار إليها بالتدريس فيها للمسجونين المشتركين بهذا البرنامج .
- 4- يقيد جميع الدارسين بسجلات الهيئة العامة لمحو الأمية وفروعها بالمحافظات وتصرف لهم جميع الكتب الدراسية المقررة .
- 5- يتم إلحاق القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية من العاملين بالمؤسسة العقابية بالدورات التدريبية المتخصصة لإعداد معلمين فصول محو الأمية والتي تعقد بالمركز الإقليمى بسرس الليان.
- 6- يواصل الحاصلون من فئات المسجونين على شهادة محو الأمية دراستهم فى المراحل التعليمية المختلفة بإشراف الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .
- 7- تتولى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الإشراف على جميع مراحل العملية التعليمية بدءاً من وضع برامج الدراسة وحتى إعداد

١- واقع السجون المصرية ، مرجع سابق ، ص 50-51 .

الامتحانات ومراقبة اللجان وتصحيح أوراق الإجابة وإعلان النتائج لضمان جديتها والاعتراف بها، ويتم استخراج شهادات النجاح مباشرة من الهيئة حتى لا يشار فيها إلى عبارة السجون حرصاً على مستقبل المسجونين ومشاعر ذويهم .

8- زودت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بعض السجون (المنصورة والقناطر للرجال والنساء) بأجهزة الاستقبال (البش) والتليفزيونات اللازمة لاستقبال القنوات الفضائية المصرية والتعليمية .
وفيما يلي جدول إحصائي بعدد المقيدین بفصول محو الأمية بالسجون المصرية حتى أغسطس 2001 .

العام	عدد المقيدین	نسبة النجاح
1998	1892	88%
1999	1504	92%
2000	2190	82%
2001	2882	لم تعرف

بتحليل الجدول يتبين زيادة إقبال النزلاء على محو أميتهم

طرق التعليم :

تتنوع طرق التعليم داخل المؤسسة العقابية حسب الغرض المراد تحقيقه من عملية إعادة التأهيل .

فقد يقدم عن طريق المحاضرة بالنسبة للتعليم المدرسى، أما التعليم المهني فيستلزم بالإضافة إلى المحاضرات تدريباً عملياً فى ورش المؤسسة العقابية .

أما التعليم بمفهومه الاجتماعى الذى يهدف إلى إعادة التوازن المعنوى لشخصية النزير وتغيير اتجاهاته نحو المجتمع والعودة إلى الاعتدال بالفكر

الصحيح والسلوك المستقيم فإن ذلك يتم عن طريق المتابعة المستمرة من قبل جهاز الأمن المختص والمتخصص بالتنسيق مع المؤسسة العقابية. ويتبع طريق المحاضرات الجماعية التي يعقبها حوار للمناقشة حيث يجتمع المحاضر مع النزلاء ويطرح عليهم موضوعاً معيناً للمناقشة، ويستمع إلى آرائهم بشأنه، ويقوم بتوجيههم وتصويب آرائهم، ويعرف بذلك كل فرد من الحضور أوجه الصواب والخطأ ، وبذلك يشعر بقيمته ويزداد تقديره لنفسه⁽¹⁾ .

ويجب أن يكون وقت للتعليم بعد ساعات العمل في المؤسسة العقابية حتى تترك وقتاً كافياً للتعليم يرجح أن يكون المحكوم عليه متمتعاً خلاله بالنشاط الذهني الذي يتيح له الاستفادة منه⁽²⁾ .

وسائل التعليم :

تحدد وسائل التعليم والتدريب في الأماكن اللازمة له ويجب أن يتوفر فيها الشروط اللازمة لتحقيق الغرض منها بما يتناسب مع عدد الدارسين والمتدربين مراعاة لنطاق التمكن في هذه العملية .

كما يلزم وجود هيئة للإشراف على عملية التعليم والتنسيق مع إدارات التعليم لأن هذا التعاون والتنسيق ضروريان لنجاح العملية التعليمية في المؤسسة العقابية حيث يجب أن يكون هناك تشابه بين التعليم داخل المؤسسة العقابية ونظام التعليم المطبق في الإدارة التعليمية بوزارة التربية والتعليم⁽³⁾

١-2- د. محمود نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 361 . ولمزيد من المعرفة راجع : د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 349 .

٢- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 350 .

والتزاما من النظام العقابى المصرى بمسايرة اتجاهات السياسة العقابية الحديثة وتنفيذاً لما ورد بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين (القاعدة 77فقرة 1) بوجوب اتخاذ التدابير التى من شأنها نشر التعليم بين نزلاء المؤسسة العقابية خاصة المحكوم عليهم القادرين على الاستفادة منه ، فقد تم تقرير نظام للقيّد بجميع مراحل التعليم بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختلفة وتقوم تلك الجهات بصرف الكتب الدراسية وفق المناهج المعتمدة لديها مع تحديد لجان عامة للامتحانات سواء داخل السجون أم خارجها تتبع تلك الجهات (1) .

وفيما يلى جدول إحصائى عددى تحليلى بمدى تطور ونمو الخدمات التعليمية التى تقدم لفئات المسجونين حتى أغسطس 2001 (2)

عدد الدارسين			جهة الدراسة
العام الدراسى 2001/2000	العام الدراسى 2000/99	العام الدراسى 99/98	
13	8	17	إعدادية عامة
222	171	168	النقل الثانوى العام
24	61	23	النقل الثانوى الأزهري

١- واقع السجون المصرية ، مرجع سابق ، ص 52-53 .

٢- واقع السجون المصرية ، المرجع السابق ، ص 52 - 53 .

عدد الدارسين			جهة الدراسة
العام الدراسي 2001/2000	العام الدراسي 2000/99	العام الدراسي 99/98	
82	84	81	مدرسة الشهيد يوسف عباس بالقناطر
292	119	82	التعليم الفني
401	382	317	ثانوية عامة بمرحلتها
43	41	37	شهادات الثانوية الأزهرية
3	2	4	معاهد المعلمين
572	636	861	معاهد القراءات
113	114	88	المعاهد المتوسطة
135	122	113	المعاهد العليا
498	380	107	جامعة القاهرة
113	96	89	جامعة عين شمس

عدد الدارسين			جهة الدراسة
العام الدراسى 2001/2000	العام الدراسى 2000/99	العام الدراسى 99/98	
71	62	54	جامعة حلوان
30	23	18	جامعة الإسكندرية
22	24	18	جامعة قناة السويس
78	45	37	جامعة الزقازيق
31	30	23	جامعة المنصورة
42	37	35	جامعة طنطا
32	23	19	جامعة المنوفية
181	134	117	جامعة أسيوط
84	72	66	جامعة جنوب الوادى
176	156	114	جامعة المنيا
578	485	369	جامعة الأزهر

عدد الدارسين			جهة الدراسة
العام الدراسي 2001/2000	العام الدراسي 2000/99	العام الدراسي 99/98	
54	-	-	جامعة بنها
24	21	13	دراسات عليا

وقد أتم العديد من المحكوم عليهم في مصر دراستهم الجامعية منهم على سبيل المثال :

حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة أسيوط .	- م . ع . أ . ح . د
حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة أسيوط .	- ع . ع . م . م
حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة أسيوط .	- ح . ع . ع . م
حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة أسيوط وليسانس في الحقوق	- أ . إ . ح . إ
حصل على بكالوريوس التربية من جامعة أسيوط .	- م . ي . هـ
حصل على بكالوريوس الهندسة جامعة أسيوط .	- هـ . ع . ع
حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة .	- ح . ع . ح . ش ⁽¹⁾

١- جمال حسين، خروج سجينين من ليغان طره إلى جامعة القاهرة، جريدة الأخبار المصرية، 30/ 5 / 2005 ، ص 6.

وقد حصل العديد من النزلاء على درجة إجازة الدكتوراه بعد مناقشة موضوعاتها داخل السجون وتم إعداد الاحتفالات لأهمية الحدث لكل حالة، منهم على سبيل المثال⁽¹⁾.

- أ.أ.م.ع حصل على درجة دكتوراه في

الفلسفة من كلية الآداب جامعة الزقازيق
فرع بنها، وكان موضوع
الرسالة (مشكلات القلب
الحيوى، تحليل مقارن للقلبين المصرى
والإسرائيلى).

- م.خ.م.ح حصل على درجة دكتوراه فى النحو

والصرف من كلية دار العلوم جامعة المنيا،
وكان موضوع للرسالة (قراءة حمزة بن
حبيب - دراسة صوتية وصرفية ونحوية

- م.ط.إ.م حصل على درجة الماجستير فى

أدب الأطفال من كلية الآداب جامعة
عين شمس وأجيزت مناقشة الرسالة
بتقدير جيد جداً.

١- واقع السجون المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص 53 - 54.

- ع . م . أ

اجتاز امتحان درجة الزمالة
الملكية بلندن لأطباء النساء والتوليد
ويشار إلى قيام قطاع السجون بترتيب
عقد لجنة الاختبار بفندق سونستا
بمدينة نصر بالقاهرة.

- س . ز . أ . م . ص

حصل على درجة الدكتوراه في
الطب تخصص جراحة عامة من كلية
الطب جامعة عين شمس ونوقشت
الرسالة داخل سجن ملحق مزرعة
طره يوم 26 / 4 / 2001.

- س . ع . أ . م . هـ

يستعد لمناقشة رسالة الدكتوراه
التي أتم إعدادها داخل محبسه في
تخصص الجراحة العامة بكلية الطب
جامعة المنيا.

- ح . . أ . ح . ش⁽¹⁾

حصل على الماجستير في
الحقوق جامعة القاهرة .

١- يعد حالياً رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الشريعة بكلية الحقوق جامعة القاهرة، راجع في
ذلك، جمال حسين المرجع السابق، ص 16.

إعادة التوازن المعنوى : (الدينى والأخلاقى)

يهدف إعادة التوازن المعنوى لنزلاء المؤسسة العقابية الفهم الصحيح للدين أدباً وأخلاقاً وتعميق ذلك باعتدال فى نفوسهم بأسلوب يساعد على التوبة وتجعله أكثر قدرة على التكيف ومواجهة المجتمع بفهم صحيح وسلوك مستقيم دون تنطع فى ظل القانون. والتوازن المعنوى يشمل الأدب والأخلاق والثانى هو السلوك والمظهر الخارجى للأول فيقولون فى العامية المصرية عن السلوك الحسن " ده عنده أخلاق لأنه مؤدب " ويطلق فقهاء علم العقاب على هذا التوازن مصطلح التهذيب وقد يكون دينياً وقد يكون أخلاقياً⁽¹⁾.

أهمية إعادة التوازن المعنوى الدينى :

أشارت القواعد أرقام 41، 42، 66 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين إلى أهمية إعادة هذا التوازن لنزلاء المؤسسة العقابية فى تأهيلهم، وأوضحت ضرورة وجود واعظ بالمؤسسات العقابية للقيام بهذا الدور ، مع تمكين المحكوم عليهم من ممارسة شعائرهم الدينية .

وتبدو أهمية إعادة التوازن المعنوى فى تأهيل المحكوم عليهم من نواح متعددة : فضعف الوازع الدينى والفهم الخاطئ للدين وراء الكثير من الجرائم عامة إن لم تكن كلها والجرائم الإرهابية خاصة، فإذا عاد هذا التوازن إلى شخصية النزير سواء ما تعلق منها بالعبادات أو المعاملات فى صورها المختلفة أو الفهم الصحيح للفكر وجادة الطريق، فقد نجح فى نفس الوقت فى استئصال أحد العوامل الدافعة إلى الجرائم الإرهابية. ومن ناحية أخرى أكد

١- د. محمود نجيب حسنى : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 266 . ولمزيد من التفصيلات راجع : د.

محمد أبو العلا عقيدة ، مرجع سابق ، ص 353 .

التحليل الإحصائي العددي للمتهمين فى قضايا الإرهاب أنهم ينتمون بصفة خاصة إلى الطبقة الفقيرة وجانب إلى الطبقة المتوسطة، والدين يحتل مكانة بارزة لدى أفراد هاتين الطبقتين وبالتالي فإن إعادة التوازن المعنوى لهم سريع وفعال.

وأخيراً يسعى الإنسان دائماً إلى التقرب إلى الله بالدعاء وطلب المعونة منه فى أوقات الشدة، وفرص نجاح إعادة التوازن المعنوى لدى المسجونين كبيرة، لأنهم فى شدة ويأملون فى عفو الله ، فنفسهم مؤهلة لتلقى تعاليم الدين ومفاهيمه المعتدلة الصحيحة وأثره فيهم سيبقى زمناً (1).

تنظيم عملية إعادة التوازن المعنوى الدينى:

يتطلب تنظيم عملية إعادة التوازن المعنوى معرفة القائمين عليه والشروط التى يجب توفرها فيهم وأسلوب أدائهم، وما يجب توصيله من معرفة دينية قائمة على الوسطية والاعتدال، وما يجب على الإدارتين الأمنية المختصة والمتخصصة والعقابية أن تقوم به فى هذه العملية.

فيجب أن يتوفر فى رجل الدين الذى يتولى إعادة التوازن المعنوى لنزلاء المؤسسة العقابية أن يكون على معرفة بالمشاكل العقابية والظروف الموضوعية داخل المؤسسة العقابية كما يجب أن يتوفر لديه الطلاقة اللفظية والقدرات التعبيرية على الإقناع وجذب انتباه سامعيه، وأن يكون لديه معرفة بفن التعامل مع نزلاء المؤسسة العقابية ليحصل على ثقتهم فيه ولتحقيق ذلك يجب أن يكون قدوة ومثلاً أعلى يحتذى به فى سلوكه وتعامله مع النزلاء

١- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 354، 356 .

وإدارة المؤسسة العقابية⁽¹⁾ وتأكيداً لهذا المعنى نصت المادة 21 من اللائحة الداخلية للسجون المصرية على أنه " يجب أن يكون الواعظ ملماً بالنظم القائمة بالسجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل ، والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة السجن فى معالجة نفوس النزلاء".

ويقتضى لقيام الواعظ الدينى بمهمته لإعادة التوازن المعنوى بفاعلية وكفاية لنزلاء المؤسسة العقابية، أن يخصص له مكان لائق مزود بما يلزم من احتياجات تدريبية وتدريبية وإقامة الشعائر الدينية ولمقابلة النزلاء على انفراد ولا يجوز الحرمان من هذا الحق على سبيل الجزاء التأديبى وقد أشارت إلى ذلك القاعدة 41 فقرة 2 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين حيث نصت على أنه يجب أن يسمح للواعظ " ... القيام بزيارة المسجونين من أبناء ديانته على انفراد فى الأوقات المناسبة".

وقد اعترفت الفقرة 3 من نفس القاعدة لرجل الدين بالحق فى زيارة أى مسجون حيث نصت على أنه " يجب ألا يمنع أى مسجون من حق الاتصال بممثل مؤهل لأى دين من الأديان. ومن ناحية أخرى، إذا اعترض أى مسجون على زيارة أى ممثل دين فيجب احترام مشيئته احتراماً كاملاً ".

ويجب السماح لكل نزيل بحيازة الكتب والأدوات اللازمة لإعادة توازنه المعنوى وفى هذا الصدد نصت القاعدة رقم 42 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أنه " يجب أن يسمح لكل مسجون بإشباع متطلبات حياته الدينية على قدر المستطاع عملياً وذلك عن طريق حضور الخدمات الدينية التى تنظم فى المؤسسة وحيازته لكتب التعليم والإرشاد

١ - المرجع السابق ، ص 354، 356 .

الدينى الخاصة بمذهبه .

إعادة التوازن المعنوى الدينى لنزلاء المؤسسة العقابية المصرية :

يقر النظام العقابى المصرى ويعترف بأهمية إعادة التوازن المعنوى الدينى لنزلاء المؤسسة العقابية عامة والقضايا الإرهابية خاصة .
وعليه فقد نص القانون على أن " يكون لكل ليمان أو سجن عمومى واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين فى الفضيلة وحثهم على الفرائض الدينية (1) .

وقد أوضحت اللائحة الداخلية ما يجب أن يتوفر فى الواعظ ودوره فى إعادة التوازن المعنوى ، فنصت على أنه " يجب أن يكون الواعظ ملماً بالنظم القائمة بالسجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل، والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة السجن فى معالجة نفوس النزلاء " (2).
ولقد حددت اللائحة الداخلية لعمل السجون المصرية برنامج عمل الواعظ حيث نصت على أن :

" يقسم المسجونون فى دروس للوعظ إلى مجموعات بحيث تستمع كل مجموعة إلى الواعظ مرة على الأقل فى الأسبوع " (3).
" .. يزور كل مسجون يغلب عليه الشنوذ وعدم الاستقامة باذلاً جهده فى إصلاحه وتهذيبه " (4).

١ - المادة رقم (32) من قانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون المصرية.

٢ - المادة (21) من القرار رقم 79 لسنة 1961 باللائحة الداخلية للسجون المصرية .

٣ - المادة (23) من القرار رقم 79 لسنة 1961 باللائحة الداخلية للسجون المصرية .

٤ - المادة (21) من القرار رقم 79 لسنة 1961 باللائحة الداخلية للسجون المصرية .

إعادة التوازن المعنوي الديني لنزلاء المؤسسة العقابية بالملكة العربية السعودية :

تطبق المملكة العربية السعودية الشريعة الإسلامية ومن هذا المنطق تولى أهمية كبيرة بإعادة التوازن المعنوي الديني بالمؤسسة العقابية . لذلك نص نظام السجن والتوقيف على أنه: "يجب على إدارات السجون ودور التوقيف أن تكفل محافظة المسلم في السجن أو دار التوقيف على إقامة شعائره الدينية الإسلامية، وأن تهيئ له الوسائل اللازمة لأدائها. ويكون لكل سجن أو دار للتوقيف مرشد أو أكثر من الدعاة المتخصصين في الدعوة إلى الله وهداية النفوس وحثهم على الفضيلة ومراقبة أدائهم لشعائهم الدينية"⁽¹⁾. ولأهمية ذلك، أنشأت إدارة التعليم والوعظ والإرشاد بالإدارة العامة للسجون للإشراف على المدارس الإصلاحية والوعظ والإرشاد بالسجون⁽²⁾ وحددت واجباته⁽³⁾ فيما يلي :

- 1- بث الوعي الديني بين النزلاء .
- 2- تدريس العلوم الدينية عن طريق إلقاء المحاضرات والمواظع مع التركيز على العقيدة والعبادات، وتعليم النزلاء فرائض دينهم وحثهم على التحلى بمكارم الأخلاق وغير ذلك من المواد الدينية التى تتناسب مع مستوى النزلاء الثقافى .

١- المادة رقم 17 من نظام السجن والتوقيف بالمرسوم الملكى رقم م / 31 فى 1398/6/21 هـ ، راجع فى ذلك : د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 359 .

٢- قرار وزير الداخلية السعودية رقم 245 / 2 الصادر فى 1399/4/1 هـ.

٣- القرار الوزارى السعودى رقم 4090 الصادر فى 1398/10/22 هـ .

3- تمكين من يرغب فى حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية بين نزلاء السجون.

4- عمل مسابقات فى حفظ القرآن الكريم بين نزلاء السجون وصرف مكافآت مالية لهم على الحفظ والتجويد .

5- يقوم بمهمة الوعظ والإرشاد واعظ دينى أو أكثر فى كل سجن حسب الحاجة لترغيب النزلاء فى الفضيلة وحثهم على أداء الفرائض الدينية .

6- تقوم إدارة السجن بالتعاون مع الواعظ الدينى بتبصير السجين وإرشاده إلى موطن الانحراف ليصانف العلاج موضعه ويحقق الوعظ غرضه

7- تيسر إدارة السجن للنزلاء والجنود القيام بالصلوات فى أوقاتها.

8- يضم قسم الوعظ والإرشاد خطة تفصيلية لتسير عليها مختلف السجون⁽¹⁾

اهتمت المؤسسة العقابية المصرية (قطاع السجون) بأهمية تحقيق التوازن المعنوى الدينى من منطلق أنه أحد الأهداف اللازمة لتحقيق التوازن المعنوى الأخلاقى ، فسيطرة الوازع الدينى على النفوس خاصة فى أوقات الشدة يؤدى إلى نتائج إيجابية فى تحقيق أهداف إعادة التأهيل وتنفيذ العقوبة .

وفى هذا الشأن قامت المؤسسة العقابية فى مصر بما يلى :

الاتفاق مع وزارة الأوقاف على ندب (52) واعظاً لإلقاء الدروس الدينية للسجناء بواقع مرتين على الأقل بصفة أسبوعية وإقامة شعائر صلاة الجمعة

١- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، هامش ص 360.

والعبدین وعقد الندوات الدينية فى المناسبات الدينية المختلفة داخل جميع السجون، وأصبح لكل سجن واعظ وإمام من وزارة الأوقاف يقومون بالدعاية الدينية المماثلة لما يقدم بمساجد المحافظات الكائن السجن بدائرتها.

التسيق مع الأزهر الشريف ومديريات الأوقاف لزيادة عدد القوافل الدينية لتصل إلى 13 قافلة دينية شهرية عام 2001 ويتابع قطاع السجون تكثيف تلك الزيارات بالسجون عند حلول شهر رمضان المعظم لتكون بواقع زيارة على الأقل أسبوعياً لكل سجن على حدة .

وبذات الاهتمام الذى أولاه قطاع السجون المصرية للوعظ الإسلامى فقد تم الاتفاق مع الكنائس والبطريركيات الإقليمية بالمحافظات المختلفة لانتداب واعظ مسيحى لكل سجن لإقامة الشعائر الدينية والصلوات يومياً وأسبوعياً فضلاً عن أيام الأعياد، كما تم التنسيق مع المطرانيات المختلفة لزيارة نزلاء السجون المسيحيين وتقديم الكتب المقدسة والهدايا العينية لهم⁽¹⁾.

وفى السعودية تشجع حكومة خادم الحرمين الشريفين بالمملكة العربية السعودية نزلاء المؤسسة العقابية على حفظ القرآن الكريم وتجويده، وإقامة المسابقات بينهم فى حفظ القرآن وصرف المكافآت المالية المجزية تشجيعاً لهم على الحفظ والتجويد وفى هذا الصدد حدد قرار وزير الداخلية رقم 411/ش . س الصادر فى 1401/3/28 م هذه المكافآت .

هذا، وتسقط نصف العقوبة عن المحكوم عليه الذى أتم حفظ القرآن أثناء تنفيذ الحكم الصادر عليه بالسجن، وذلك بناءً على المرسوم الذى أصدره خادم الحرمين

١- واقع السجون المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز⁽¹⁾ سنة 1408 هـ.

إعادة التوازن المعنوى الأخلاقى :

يقصد به تحويل الأدب إلى سلوك أخلاقى فى التعامل مع الآخرين بعد الفهم الصحيح للدين والديانات الأخرى ومعرفة الواجبات والحقوق فى ظل القانون القائم فى البلاد والمطبق على العباد .

فإعادة التوازن المعنوى الأخلاقى فى معناه الضيق يقصد به التربية الأخلاقية فى إطار قانونى ويتولاه المهذب الأخلاقى⁽²⁾.

وفى إعادة تأهيل نزلاء المؤسسة العقابية فى قضايا الإرهاب فإن إعادة التوازن المعنوى الأخلاقى يمتزج مع إعادة التوازن المعنوى الدينى، لأن الدين يحث على فضائل الأخلاق والأعمال ويحرض عليها إلى الحد الذى يعهد بتوليها لشخص واحد نظراً للطبيعة الخاصة لهذه العملية فى قضايا الإرهاب .

ولإعادة التوازن المعنوى الأخلاقى أهميته بالنسبة لنزلاء المؤسسة العقابية سواء أكانوا متدينين أم لا . حيث يسيطر على المتدين الوازع الدينى ويسهل تقبله لإعادة التوازن المعنوى الأخلاقى والعمل به قولاً وسلوكاً . وغير المتدين يمكن للقائم بإعادة التوازن الأخلاقى أن يبين له القيم الأخلاقية التى تصلح من نفسه وتقوم سلوكه وتجعله أكثر تكيفاً مع الحياة الاجتماعية⁽³⁾.

١- انتقل إلى رحمة الله يوم الاثنين 26 جمادى الآخرة 1426 هـ، الموافق 1 أغسطس 2005م.

٢- د. محمد أبو العلا عقيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 361 .

٣- ممد نجيب حسنى ، علم العقاب ، المرجع السابق ، ص 379 . ولمزيد من التفصيلات راجع : د. محمد أبو العلا عقيدة ، أصول علم العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 361 .

تنظيم إعادة التوازن المعنوى الأخلاقى :

الأصل أن يتولى هذه العملية متخصصون فى هذا المجال والذين يتوفر فيهم المعرفة بعلوم التربية والأخلاق والنفس والقانون وقد يقوم بهذه المهمة رجال الدين أو المتطوعون.

بيد أن حسن الاختيار وتوفر المعرفة بالحياة داخل المؤسسة العقابية يُعد من الأمور الضرورية، فضلاً عن الإلمام بكيفية التعامل مع نزلاتها فى القضايا عامة والإرهابية خاصة، وقدرتهم على الإقناع وكسب ثقة الآخرين.

ويعتمد الأسلوب الأمثل لإعادة التوازن الأخلاقى بصفة عامة على قيام المتولى لهذه العملية (المهذب) بالاتصال الشخصى بكل نزير لخلق مناخ عام من الثقة بينهما على نحو يمكنه من معرفة تاريخه الإجرامى، فيوضح له مواطن الصواب والخطأ فى حياته الماضية ويبدأ معه برنامج إعادة التوازن الأخلاقى بما يناسب شخصيته⁽¹⁾.

ولأهمية تحقيق التوازن الفكرى والمعنوى بشقيه بالنسبة للمسجونين جميعاً يقوم قطاع السجون المصرية بتوجيه الاهتمام بالأنشطة الثقافية باعتبارها أساليب تتيح تنمية المهارات واكتشاف المواهب وصقلها والتنبية بالإحساس بحب الخير الكامن فى نفوس الأفراد ومنعكس ذلك على المساهمة فى تهذيب وتأهيل السجناء على نحو فعّال .

ويستعين القطاع فى هذا المجال بإمكانيات قصور الثقافة فى مختلف أنحاء الجمهورية وكذا جميع الهيئات الحكومية والشعبية لإجراء ندوات ومحاضرات فى المجال الثقافى والدينى وإقامة الحفلات والعروض السينمائية الهادفة فى جميع المجالات، ويعكس البيان التالى مدى هذا النشاط الذى حققه قطاع السجون

1- د. محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، المرجع السابق ، ص 383 .

المصرية بالتنسيق مع الجهات المختصة في هذا المجال⁽¹⁾:

النشاط	1998	1999	2000	حتى أول أغسطس 2001
الندوات	770	7503	1511	726
المحاضرات	293	385	458	107
العروض السينمائية	16	43	29	17
العروض التليفزيونية	7381	7904	8983	6817
حفلات السمر	74	82	53	35
مجلات الحائط	312	316	311	165

ولقد أسفرت الدراسة أن نزلاء المؤسسات العقابية فئة ليس لديها توازن في شخصيتها في العنصر المعنوي بشقيه الديني والأخلاقي لعدم فهمهم الصحيح لبعض قضايا الدين مما ترتب عليه انحرافهم الأخلاقي وفهمهم الخاطئ لبعض المفاهيم منها اعتبارهم أن الجهاد غاية وليست وسيلة وما ترتب عليه من أخطاء وغلو في الدين وتكفير المسلمين، والفهم الخاطئ للحسبة وشروطها وضوابطها.

تحقيق التوازن الجسماني:

يقصد بالتوازن الجسماني للسجناء التوازن الغذائي وممارسة الرياضة بصفة شبه منتظمة وتوفير الرعاية الصحية سواء أكانت وقائية أم علاجية من أجل تحقيق أهداف إعادة التأهيل .

1- واقع السجون المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

ويتضح دور التوازن الجسماني أثناء التنفيذ العقابي في أمرين : المساهمة في إعادة التوازن المعنوي الأخلاقي، لأن التزام النزيل بالقواعد الغذائية والرياضية تغرس لديه الاعتقاد على السلوك المنظم ويدعم الاعتداد بالنفس مما يجعله ينظر إلى السلوك الخاطئ على أنه سلوك يجب العدول عنه .

ومن ناحية أخرى، المساهمة في إعادة التأهيل بفاعلية وكفاية لأن توفير العلاج لما يعانيه المريض من علل جسمانية أو نفسية أو عقلية يدعم إمكانيات التأهيل وتحافظ على الصحة العامة داخل المؤسسة العقابية وخارجها في المجتمع .

ويطلق فقهاء علم العقاب على هذا التوازن مصطلح " الرعاية الصحية" وقد يكون وقائياً أو علاجياً⁽¹⁾ . ويقسمه آخرون إلى الاحتياجات الصحية و العلاج الطبي ودور الرعاية الصحية في تأهيل المحكوم عليه⁽²⁾ .

تحقيق التوازن الغذائي:

تعتبر فترة سلب حرية نزلاء المؤسسة العقابية فرصة لهم لإعادة توازنهم الغذائي بما يتناسب مع السن والطول والوزن والحالة الصحية. ويربط غالباً علماء الاجتماع بين الجريمة والجريمة الإرهابية وانحراف الأحداث وبين التفكك الذي لحق بالأسرة الحديثة. غير أن الحقيقة تشير إلى أنها غالباً ما تنشأ عن التحول الذي شهدته الأسرة في القرن العشرين من نمط حياة الريف إلى نمط حياة المدينة والمجتمع الصناعي، الأمر الذي أسهم في تفكك الأسرة وظهور المشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت كان هناك تحول في

1- د. محمد أبو العلا عقيدة: أصول علم العقاب، مرجع سابق، ص 364-367.

2- د. محمد نجيب حسني : علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 386 .

الأنماط الغذائية والتقليدية إلى النظم الغذائية الصناعية الحديثة⁽¹⁾.

ويقول ميتشيوكوشي في كتابه القيم " الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء لقد ... ساد اعتقاد بأن الجسد والعقل والروح تعبر عن كيانات مستقلة ومن هنا جاء انشغال العلم والطب بقضية العالم المادي . بيد أن هذا الاعتقاد أنهار في القرن العشرين، عندما كشفت الدراسات حول الجزيئات القبلية (ما قبل الذرة) عن عدم وجود وحدة ثابتة للمادة فهي تختفي وتتغير لتصبح كتلة من الترددات أو الطاقة، ولا شيء ثابت على الإطلاق، وبمعنى آخر، فقد تحولت المادة إلى لا مادة ...⁽²⁾ والجسم هو الآخر كما يقول ميتشيوكوشي ليس " ... سوى كتلة من الترددات أو الطاقة التي تتحرك وتتبدل باستمرار ، وذلك لا يعد استقراراً. وهو يتطابق مع الوصف الحديث للمادة الذي وضعه علم الذرة : تظهر المادة من وقت لآخر من الفضاء ... تظهر وتختفي . هذه النظرية هي أحدث مفهوم للمادة . وبالمقابل، فإن الجسم أيضاً ليس سوى كتلة من الترددات والطاقات التي تظهر من وقت لآخر على سطح هذا الكوكب، وهو في جوهره لا يعدو كونه حركة من الترددات والطاقة، لا نستطيع الإمساك بها.

الأفكار هي نفسها : فيما يتعلق بالترددات والطاقة والموجات ... " خذ مثلاً الهاتف (النقال - المحمول - الجوال) فعندما نديره يلتقط الموجات ويترجمها إلى أصوات وضوء وألوان . " ... وبالمثل فإن جوهر العقل ليس سوى موجات، كما أن جوهر الجسم وهو العقل ليس سوى موجات، كما أن

1- ميتشيوكوشي وآخرون : الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء ، إعداد د. يوسف البدر وترجمة رضى سلمان وآخرين ، لبنان - بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية ، 2003 م ، ص 25 .

2- ميتشيوكوشي وآخرون : المرجع السابق ، ص 33-34 .

جوهر الجسم هو أيضاً موجات. وهذا يفضى بنا إلى اعتبار أن الجسم والعقل شيء واحد . والفرق الوحيد بينهما هو أن كتلة الجسم مكثفة . بينما كتلة العقل مشتتة. عندما يمرض الجسم، أى عندما تتدفق طاقته الساكنة أو المشحونة لأقصى حد، فمن الطبيعي أن يتأثر العقل بذلك . وعندما أتعرض لمشكلة كالاكتئاب مثلاً، فإننى لا أبحث عن السبب بين العوامل البيئية أو نوعية علاقة المريض بوالديه أو بأبنائه بل أهتم بمعرفة حالته الصحية . وهذا هو الطريق لفهم سبب المشكلة وإيجاد حلها .. " (1) .

إن قضايا كالجريمة الإرهابية والمرض العقلى لا يمكن فصلها عن حالتنا البدنية وأسلوبنا فى الحياة . ولن يمكننا البدء بحل هذه المشكلات وغيرها من القضايا الاجتماعية، إلا إذا تمكنا من فهم العلاقة الثلاثية التى تربط بين الجسم والعقل والسلوك .

وفى هذا الصدد يقول ميتشيوكوشى :

"... متى فهمنا خصائص وحدة العقل والجسد أو السلوك الجسمانى والصحة العقلية، يتضح لنا السبب الأساسى للمرض العقلى، إن ما يسبب المرض العقلى يعود إلى النظام الغذائى وأنماط الحياة اليومية ... " (2) .

ويعتبر الغذاء المتوازن هو الأسلوب الأكثر مثالية لعلاج حالات انعدام التوازن التى تسبب الاضطرابات السلوكية المنحرفة بما فيها السلوك المعادى للمجتمع .

وإن تغيير النمط الغذائى بشكل كامل متكامل والاتجاه إلى النظام الغذائى

1 - ميتشيوكوشى وآخرون : مرجع السابق ، ص 34.

2 - ميتشيوكوشى وآخرون : مرجع السابق ، ص 36.

يحقّق التوازن الغذائي .

التوازن الغذائي في النظام العقابي المصري:

لتحقيق التوازن الغذائي قام قطاع السجون المصرية بإجراء دراسة بالتنسيق مع معهد الأغذية بوزارة الصحة المصرية لوضع هذا المفهوم محل التنفيذ استناداً إلى ما بينته القاعدة 20 فقرة (1) من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين بما يجب توفره في الغذاء المقدم لنزلاء المؤسسة العقابية فنصت على أنه " يجب أن تزود إدارة السجن كل مسجون في الأوقات المعتادة بطعام ذي قيمة غذائية كافية للمحافظة على الصحة والقوة وأن يكون من نوع جيد مع حسن الإعداد والتقديم " . ونصت الفقرة (2) من نفس القاعدة على أنه " يجب أن تهيأ لكل مسجون وسيلة التزويد بالماء الصالح للشرب كلما أحس بالحاجة إلى ذلك " .

وفي ذات الإطار أصدر .. وزير الداخلية المصري القرار رقم 691 لسنة 1998 في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، وقد ورد في المادة الثانية⁽¹⁾ منه على تحديد المقررات الغذائية لجميع فئات المسجونين ومستحدثات أصنافاً جديدة تمّ تحديدها بناءً على قيمتها الغذائية وبكميات راعت الاحتياجات الصحية من السعرات الحرارية اللازمة للمسجونين.

كما تمّ تحديد المقررات الغذائية الملائمة لبعض الفئات الخاصة من المسجونين بسبب الجنس أو العمل أو المرض، ، ويقوم قطاع السجون المصرية بتنفيذ هذا القرار بجميع تفصيلاته مع توجيه كافة الإمكانيات المتاحة

1 - مع مراعاة حكم المادة 1 من القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون المصرية والتي تنص على أنه " يجوز للمسجونين احتياطياً استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن، أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له فإن لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر".

لتقديم ظروف معيشية إنسانية ولاتقة لجميع فئات المسجونين.

ممارسة الرياضة بصفة شبه منتظمة :

ويتطلب تحسين العادات الغذائية ممارسة الرياضة بصفة شبه منتظمة حتى يحافظ النزير على وزنه المناسب لطوله ويمكن التفاعل مع برامج إعادة التأهيل مع مراعاة سنه وحالته الصحية ويجب أن توفر المؤسسة العقابية الأماكن والأدوات اللازمة للقيام بالتمارين الرياضية والمباريات الكروية (طائرة، يد، سلة، كرة المضرب) تحت إشراف مدربين وأطباء متخصصين .

لذلك أوجبت مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين للنزلاء من الشباب على ممارسة الرياضة فنصت القاعدة (2) فقرة (2) على أنه "يجب أن يتلقى المسجونون الشبان وغيرهم، ممن تسمح أعمارهم وحالتهم الجسمانية بذلك، تربية بدنية وتدريباً رياضياً، خلال المدة المخصصة للرياضة . ولذا يجب أن تعد الساحات والمنشآت والمعدات اللازمة لتحقيق هذه الغاية ".

ونصت الفقرة (1) من نفس المادة على أنه " يجب أن يحصل كل مسجون - لا يعمل في الخلاء - على ساعة واحدة يومياً على الأقل يقضيها في الرياضة البدنية في الهواء الطلق إذا سمحت حالة الطقس بذلك " .

وترتبط سلامة العقل واتزانه ارتباطاً وثيقاً بسلامة البدن وقد ثبت أن سلامة البدن تسهم بقدر كبير في تأهيل السجناء باعتباره شرطاً للتفكير المعتدل والقدرة على مواجهة المشكلات بالشكل الذي يتناسب والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع .

لذلك وفر قطاع السجون المصرية الأماكن والأجهزة والمعدات اللازمة لممارسة النشاط الرياضي داخل السجون، بالإضافة إلى تنظيم المسابقات

الرياضية فى الألعاب المختلفة سواء فيما بين نزلاء السجون أو عن طريق إقامة المهرجانات الرياضية المشتركة مع الجامعات والهيئات الرياضية ومراكز الشباب من جميع أنحاء الجمهورية ويوضح الجدول التالى حجم التطور فى تنظيم النشاط الرياضى داخل السجون (1).

نوع النشاط	عدد المباريات والمسابقات الرياضية			
	1998	1999	2000	حتى أول أغسطس 2001
كرة قدم	3759	3615	4366	2033
كرة سلة	528	406	518	272
كرة طائرة	1840	2050	1628	1000
تنس طاولة	3983	5240	3606	2857
ألعاب قوى	143	316	495	305

الرعاية الصحية العلاجية :

تتولى الرعاية الصحية العلاجية لإعادة التوازن الجسمانى لنزلاء

1- واقع السجون المصرية مرجع سابق ، ص 46.

المؤسسة العقابية الإدارة الطبية بالمؤسسة ولمعرفتها نوضحها ونبين أعضائها وواجباتها ونظم معلوماتها والعلاج الواجب توفيره لنزلاء المؤسسة العقابية.

ومن الموجز إلى التفصيلات المناسبة للدراسة :

أولاً - الإدارة الطبية بالمؤسسة العقابية :

الإدارة الطبية بالمؤسسة العقابية أما أن تكون مركزية أو لا مركزية . فالإدارة الطبية المركزية للمؤسسة العقابية تضم إدارة الشؤون الطبية وتتولى التنسيق مع وزارة الصحة التي تساعد في المشورة ، وتتولى الإشراف على أطباء فروع المؤسسة العقابية .

أما الإدارة الطبية اللامركزية يقصد بها الرعاية الصحية داخل فروع المؤسسة العقابية الموجودة في المحافظات .

حيث يجب توفير طبيب كحد أدنى في كل فرع للمؤسسة العقابية وهو ما تنص عليه القاعدة 22 فقرة (1) من مجموعة قواعد الحد الأدنى والمادة 33 من قانون تنظيم السجون المصرية حيث نصت على أنه يجب أن " يكون في كل ليमान أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تتاط به الأعمال الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية . ويكون للسجن المركزي طبيب. فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين بأداء الأعمال المنوطة لطبيب السجن " .

هيكل الخدمات الطبية بالمؤسسة العقابية :

يتم تنظيم الرعاية الصحية بالمؤسسات العقابية من خلال هيكل تتدرج فيه أطر الرعاية الصحية سواء كانت طب وقائي أو علاجي، تتولاها إدارة متخصصة للخدمات الطبية تتمتع باستقلال فني عن التنظيم الإداري بالمؤسسة العقابية . وتقوم بواجباتها بالتنسيق والتعاون التام مع أجهزة وزارة الصحة الرئيسة وفروعها بالمحافظات، ولتعزيز مفهوم تمتع نزلاء السجون بحق العلاج المماثل لمستوى الرعاية الصحية التي تقدم في المجتمع

الخارجى ، تتوفر أوجه الرعاية الصحية بالسجون من خلال منظور هرمي يوفر الخدمة الطبية بالمواقع المختلفة، إذ يتوفر إمكانات الطب الوقائي والعلاجى بمراحله الأولية، بما يحقق امتداد الخدمة الطبية لكل مسجون بموقع احتجازه ، ثم يمتد تصاعداً إلى قطاعات أكثر تخصصية لكل إمكانات الطب العلاجى الحديث فى مستشفيات السجون المركزية والتي تشمل كل أنواع التخصصات الطبية وذلك على النحو التالى :

• مستشفى مركزى بكل منطقة سجون جغرافية مجهزة بغرفة عمليات ووحدات تخصصية وأجهزة طبية حديثة لخدمة نزلاء السجون الواقعة بنطاق منطقة السجون الجغرافية لعلاج الحالات الحرجة التى لا تناسب علاجها وإمكانات مستشفيات السجون المحلية .

• مستشفى محلى بكل سجن يضم عنابر لحجز المسجونين المرضى ومجهز بالوحدات العلاجية الأساسية لجميع التخصصات لتقديم الخدمة الطبية للنزلاء بمحبسهم بقدر الإمكانات المتاحة لتلك المستشفيات .

شهدت المؤسسة العقابية المصرية (قطاع السجون) تطور تمثل فى إقامة مستشفيات ذات إمكانات بشرية متخصصة ومتنوعة حتى أصبحت الخدمة الطبية التى تقدم لنزلاء السجون تماثل ما يتم فيها بالمستشفيات الحكومية والتعليمية⁽¹⁾.

وفيما يلى⁽²⁾ جدولين يوضحان حجم إمكانات تجهيز المستشفيات والعيادات

1- واقع السجون المصرية ، مرجع سابق ، ص 30-31 .

2- واقع السجون المصرية مرجع سابق ، ص 32.

والإمكانات البشرية الفنية المتخصصة التي تقوم بالخدمات وذلك حتى أغسطس 2001 .

جدول بالتجهيزات الفنية بسجون قطاع الشجون

لعدد	نوع التجهيز	العدد	نوع التجهيز
1	سيارة الفحص المجموعى	8	غرف عمليات
2	وحدات غسيل كلوى	13	معامل تحاليل
3	مناظير الجهاز الهضمى	15	أشعة سينية
5	موجات فوق صوتيه	26	عيادة للأسنان
8	سيارة إسعاف		

جدول بالإمكانات الفنية المتخصصة

الفئة	أطباء عسكريين				أطباء مدنيين			تمريض فنى	
	أخصائى	ممارس	أسنان	صيدلى	أخصائى	ممارس	أسنان	معرض	فنى
المنطقة المركزية	13	12	3	3	-	27	5	82	11
منطقة وجه بحرى	4	7	1	-	-	10	1	88	27
منطقة وجه قبلى	4	2	-	-	-	2	-	28	1

إضافة إلى قيام القطاع بالتعاقد مع الاستشاريين والأخصائيين فى مختلف التخصصات (عظام - باطنة - جلدية - نفسية وعصبية - تحاليل - مسالك بولية - جراحة عام - رمد - أنف وأذن - أسنان - صدرية - قلب - كبد - حميات - أشعة - تخدير) ويصل عددهم حالياً 7 استشاريين - 126 أخصائى - 9 ممارس ، موزعين على جميع مناطق السجون .

جدول إحصائي للمستشفيات التي تم تطويرها وإنشائها وطاقاتها حتى
أغسطس 2001م

البداية	المكان	الطاقات	الإجازات
إنشاء	مستشفى مسجون الغربانيات	150 سرير	
إنشاء	مستشفى منطقة سجون القطا		
إنشاء	مستشفى منطقة سجون وادي النطرون	70 سرير	إجراء 110 عملية جراحية
تطوير	مستشفى ليما طره	175 سرير	222 عملية جراحية
افتتاح	مستشفى سجن الاستقبال بمنطقة سجون طره	45 سرير	
تجديد	مستشفى سجن المنيا		64 عملية جراحية

ثانياً - أعضاء الإدارة الطبية :

يتكون أعضاء الإدارة الطبية من :

- الطبيب الأول وهو في السجون التي بها أكثر من طبيب⁽¹⁾.
- طبيب السجن⁽²⁾.
- الطبيب المقيم وهو المسئول عن الشؤون الطبية بالسجن في غير
أوقات العمل الرسمية⁽³⁾.
- الصيدلي⁽⁴⁾.
- رئيس الممرضين، وهو الذي يعهد إليه بالمستشفى وهو مسئول عن

1- حددت واجباته المواد من 250 حتى 259 من دليل إجراءات العمل بالسجون المصرية.

2- حددت واجباته المواد من 133 إلى 137 من القانون 396 لسنة 1956 والمواد من 24 إلى 59 من اللائحة الداخلية للسجون والمواد من 115 إلى 230 والمواد 232 إلى 249 من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية.

3- حددت واجباته المواد 1260 إلى 267 من دليل إجراءات العمل بالسجون المصرية.

4- حددت واجباته المواد 1268 إلى 270 من دليل إجراءات العمل بالسجون المصرية.

تنفيذ النظم والتعليمات فيما يختص به .

- الممرض (1) .

وبصفة عامة تركز واجبات الطبيب في التفتيش بانتظام على :-

(الفقرة [1] من القاعدة [126] من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة

المسجونين) .

...

(أ) كمية الغذاء ونوعه وإعداده وتقديمه .

(ب) الحالة الصحية ونظافة المؤسسة والمسجونين.

(ج) الاحتياجات الصحية والتدفئة والإضاءة والتهوية بالمؤسسة.

(د) ملائمة ونظافة ملابس المسجونين وفراشهم .

(هـ) مدى إشباع القواعد الخاصة بالتربية البدنية والرياضية، وذلك في

الأحوال التي لا يوجد فيها موظفون فنيون مسئولون عن أوجه هذا النشاط..."

ثالثاً-نظم المعلومات الإدارية للإدارة الطبية في المؤسسة العقابية:

يقصد بنظم المعلومات الإدارية الطبية في المؤسسة العقابية السجلات

والنماذج الجاري العمل بها. وتتركز في المؤسسة العقابية المصرية في

السجلات والكشوف والتذاكر والتقارير والطلبات والتمامات ويشرف طبيب

السجن على تنظيم القيد فيها لضمان استيفاء بياناتها بمعرفة المتخصصين

طبقاً لنظم التعليمات (2) وفيما يلي بيان بهذه النظم (3):

1 - حددت واجباته المواد 283 إلى 294 من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية.

2- المادة 28 من اللائحة الداخلية للسجون المصرية .

3- لمزيد من التفاصيل راجع :المادة رقم (295) من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية،مصلحة

السجون (قطاع السجون حالياً)،إدارة البحوث والتخطيط،الجزء الأول، ص109-118 .

1- السجلات :

- سجل صحة المسجونين : يقصد به المسجونون عند دخولهم السجن بذات الأرقام المسلسلة وتواريخ العينة الواردة بسجل قيد عموم المسجونين .
- سجل تقارير الطبيب اليومى .
- سجل قيد المرضى بمستشفى السجن . ويتم القيد بمعرفة رئيس الممرضين وعلى الطبيب الإطلاع على هذا السجل .
- سجل قيد مسجونى للدرجات الطبية : ويستعمل لقيد المسجونين الذين يتقرر وضعهم بغرفة الضعفاء ⁽¹⁾ أو بالدرجة الأولى ⁽²⁾ ، أو بالثانية ⁽³⁾ الطبية نظراً لحالتهم الصحية .
- سجل قيد المسجونين المعاملين معاملة طبية خاصة ويستعمل هذا السجل لقيد المسجونين الذين يقرر الطبيب معاملتهم معاملة طبية خاصة سواء من ناحية المفروشات أو الملابس التغذية أو غير ذلك .
- سجل الشهادات الطبية .
- سجل قيد العينات البكتريولوجية .
- سجل بيان نتيجة فحص العينات .

1- يقصد بغرفة الضعفاء طبقاً للمادة 239 من دليل إجراءات العمل فى السجن المصرية ... المسجونون الذين يعجزون عن أداء أى عمل ولا تستوجب حالاتهم الصحية العلاج بالمستشفى وذلك للأسباب التالية :

- (أ) الشيخوخة .
 - (ب) الإصابة بعاهات جسمية .
 - (ج) الإصابة بضعف جسمانى يتجه مرض عضوى متقدم مقتصر .
 - (د) الإصابة بنقص خلقى كبير فى الوزن .
- 2- الدرجة الأولى للمسجون المصاب بحالة ضعف أو بعاهة من شأنها إذ تؤثر على قدرته على العمل تأثيراً كبيراً (المادة 238 من دليل إجراءات العمل فى السجن المصرية).
- 3- الدرجة الثانية للمسجون المصاب بحالة ضعف أو بعاهة على قدرته على العمل تأثيراً قليلاً (المادة 228 من دليل إجراءات العمل فى السجن المصرية) .

2- الكشف :

- كشف يومى عن المسجونين المطلوب عيادتهم بمعرفة الطبيب .
- كشف عن المسجونين المصابين أو المشتبه فى إصابتهم بمرض معين
- كشف المسجونين المعاملين معاملة طبية خاصة .
- كشف أسبوعى عن المرض .
- كشف شهرى عن صحة المسجونى الواردين للسجن .
- كشف شهرى عن المسجونين المعوقين بالسجن .
- كشف سنوى عن الأمراض والوفيات .
- كشف شهرى بمسجونى الدرجات الطبية وفرق الضعفاء للعلاج أو الموجودين به .
- كشف بالمنصرف من الصيدلية .

3- التذاكر :

- تذكرة الحجز الصحى : يحررها الممرض المسئول عن أعمال العيادة ويعتمدها الطبيب وتسلم لرقيب الدور لموضعها على حجرة كل مسجون تحت العلاج أو يعامل معاملة طبية خاصة مع إجراء التعامل المناسب فى بياناتها وفقاً لكل حالة .
- تذاكر السرير وتذكرة الحرارة : تحرر لكل مسجون بتقرير دخوله مستشفى السجن للعلاج ويتولى استيفاء بياناتها رئيس الممرضين، ويتولى الطبيب شخصياً بيانات التشخيص المرضية .
- ملحق تذكرة السرير : تحرر لكل مسجون تقرير دخوله مستشفى السجن للعلاج ويتولى استيفاء وبياناتها رئيس الممرضين أما بقية البيانات التشخيصية للمرض يتولها الطبيب وترفق بها تذكرة السرير والحرارة وتحفظ لدى الممرض المتخصصة لتقديمها للطبيب تحت طلبه.

4- التقارير :

- تقرير أسبوعى بملاحظات الطبيب
- تقرير عن إصابة واشتباه بإصابة فى القوى العقلية .
- تقرير الطبيب عن مسجون منفذ فيه عقوبة الإعدام شنقاً .

5- الطلبات :

- طلب أفراد أو نقل لأسباب صحية أو لبلوغ سن الستين .
- وقد وضحت المادتين 36،34 من قانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون والمادة 217 من دليل إجراءات العمل فى السجون المصرية، كيفية استعمال هذا الطلب واستيفاء بياناته. ويتولى طبيب السجن تحرير نموذج طلب الإفراج أو النقل لأسباب صحية لبلوغ سن الستين من الليمان إلى السجن .

6- التمامات :

- التمام اليومى عن المسجونين المرضى ويحرر بمعرفة رئيس الممرضين فى صباح كل يوم من أصل وصورة عن عدد المسجونين المرضى بالسجن فى اليوم السابق وبعد استيفاء البيانات يعتمد الطبيب ويسلم لمدير السجن فى موعد غايته الساعة التاسعة صباحاً ويحفظ بالأصل فى المستشفى للرجوع إليه عند الحاجة .

رابعاً - العلاج الواجب توفيره لنزلاء المؤسسة العقابية :

- يجب توفير العلاج الطبى لنزلاء المؤسسة العقابية سواء كان ذلك بشأن الأمراض البدنية أو العقلية أو الجلدية المعدية وسواء أصيب بها النزير قبل دخول المؤسسة العقابية أو أثناء تنفيذ العقوبة .
- فالأمراض البدنية يجب سرعة معالجتها سواء داخل المؤسسة العقابية أو خارجها حتى يتمكن النزير من حضور برامج إعادة تأهيله ووقاية لغيره

من المسجونين والعاملين والقائمين على تأهيله إذا كان الممرض معدياً:
(القاعدة رقم 22 الفقرة (2) من مجموعة قواعد الحد الأدنى) ويجب توفير
علاج للأسنان وقد أكدت القاعدة 22 فقرة (3) ونصت على أنه " يجب أن
يمكن كل مسجون من الحصول على خدمات طبيب أسنان مؤهل ."

ولنجاح برامج إعادة التأهيل يجب مواجهة الأمراض العقلية التي يصاب
بها المسجونين وهو ما نصت عليه المادة 35 من القانون رقم 396 لسنة
1956 والمواد 50، 51، 52 من اللائحة الداخلية للمسجون المصرية وما
تقضى به المواد 191 إلى 199 من دليل إجراء العمل في تلك السجون
وفيما يلي إبراز ما ذكرته تلك المواد :

1- المسجون الذى يشتبه فى إصابته بالنقص العقلى يفحص بمعرفة
أخصائى لتقرير كيفية معاملته والعمل الذى يتناسب وحالته العقلية وعلى
إدارة السجن تنفيذ ما يشير به الأخصائى (المادة 191 من دليل إجراء
العمل فى السجون)

2- المحكوم عليه نهائياً المشتبه فى إصابته بمرض عقلى وتعتمد
المؤسسة العقابية إرساله لمستشفى الأمراض العقلية تقوم الإدارة بإخطار جهة
الشرطة المتخصصة لإنجاز الإجراءات اللازمة لترحيله إلى مستشفى
الأمراض العقلية، (المادة 192 من دليل إجراءات العمل فى السجون
المصرية) أو عند شفائه تبلغ إدارة المستشفى النائب العام بذلك ، ليأمر بإعادته
إلى السجن ويعامل معاملة تتناسب مع حالته (المادة 52 من اللائحة الداخلية
للسجون) وتحتسب مدة العلاج من مدة العقوبة وهو ما نصت عليه المادة 35
من قانون تنظيم السجون .

3- تتركز إجراءات التعامل مع المسجون الذى يشتبه طبيب السجن
فى إصابته بمرض عقلى فيما يلى :

(أ) يوضع فى الغرفة الجلدية المشتبه بإصابته بمرض عقلى ويكتب فى حالة هياج يخشى منها على سلامته أو سلامة الغير، ويتعين فى هذه الحالة وضعه فى قميص الأكتاف قبل إيداعه هذه الغرفة ويوالى الطبيب فحصه يومياً حتى يصبح لا خطوة منه فيتقرر إخراجه (المادة 194 من دليل إجراءات العمل فى السجون المصرية).

(ب) يكلف طبيب السجن أحد الممرضين بإطعام بنفسه الطعام المقرر فى أوقاته المحددة حتى يرسل إلى مستشفى الأمراض العقلية (المادة 195 من دليل إجراءات العمل فى السجون المصرية) .

(ج) إذا أصيب أحد المحبوسين احتياطياً أو المحكوم عليهم الذين قرروا استئناف الأحكام الصادرة ضدهم بخلل فى قواه العقلية أو اشتبه فى إصابته بمرض عقلى ، تخطر النيابة المختصة، ويبقى السجن تحت تصرفها فإذا طلب نقله إلى المستشفى أرسل إليها بقرار النيابة (المادة 50 من اللائحة الداخلية للسجون).

4- يتركز نظام المعلومات الإدارية بشأن المسجون المصاب بمرض عقلى فى التالى :

(أ) إثبات كافة الإجراءات بسجل تقرير الطبيب اليومى حيث يقيد الممرض المسئول فى صباح كل يوم بهذا السجل رقم واسم المسجون المشتبه بإصابته بمرض عقلى.

(ب) يؤشر بالمداد الأحمر أمام أسم المسجون الذى يرسل إلى مستشفى الأمراض العقلية بالسجل العمومى فى خانة الملاحظات بتاريخ إرساله إلى المستشفى ويؤثر بالقلم الرصاص فى الخانة المخصصة للترحيل فى البيان رقم 17 بذات السجل ويدون ذلك أيضاً بالمداد الأحمر يكشف الأحوال أو نموذج

أمر التنفيذ إذا لم يكن له كشف أحوال . وعند عودة المسجون إلى السجن يثبت فيما يفيد ذلك بالمداد الأحمر بالسجلات السابق بيانها وتمحى التأشير المدونة بالقلم الرصاص بالبيان رقم 17. (المادة 196 من دليل إجراءات العمل فى السجن المصرية) .

(ج) على إدارة السجن الاستفسار من النيابة المختصة بعد مضى شهر من إرسال المحبوس احتياطياً إلى مستشفى الأمراض العقلية والتأشير بملف المسجون برقم وتاريخ كل كتاب نرسله إدارة السجن إلى النيابة العامة للاستفسار بما تم فى شأنه والرد عليه ولا يخصم من تمام السجن إلا إذا ورد إخطار من النيابة بثبوت إصابته بالمرض العقلى وتقرير إيداعه المستشفى أما المحكوم عليه نهائياً أو المحكوم عليه الذى قرر استئناف الحكم فيستفسر السجن عنه من المستشفى مرة كل ستة أشهر مع التأشير بملفه برقم وتاريخ كل استفسار ومضمون الرد عليه . (المادة 198 من دليل إجراءات العمل بالسجون المصرية) .

(د) " يتحفظ السجن بملفات المسجونين الذى يرسلون إلى مستشفى الأمراض العقلية فى محفظة خاصة توضع على حدة بدولاب ملفات المسجونين يوضع على غلافها الخارجى أسماءهم وأرقامهم ومدة عقوبة كل منهم وتاريخ وفاء هذه المدة وتاريخ وفاء ثلاثة أرباعها وتاريخ إرساله إلى المستشفى .

وعند عودة المسجون إلى السجن بعد شفائه أو عند حلول موعد الإفراج عنه نهائياً أو تحت شرط أو خلافه يؤشر أمام اسمه بالبيانات الدالة على ذلك ويسحب ملفه من المحفظة ويتخذ فى شأن أوراقه الإجراءات المناسبة حسب كل حالة" (المادة 199 دليل إجراءات العمل فى السجن المصرية) .

والأمراض الجلدية المعدية التي يصاب بها النزير يلزم علاجها لأهمية ذلك سواء لتأهيلهم أو لعلاجهم أو لوقاية الآخرين من أن تتسبب في إصابتهم بها . ولقد أولت المواد من 53 إلى 57 من اللائحة الداخلية المصرية والمواد من 201 إلى 216 من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية أهمية للمسجونين المصابين بمرض الجذام وحددت كيفية التعامل معهم ومكان تنفيذ الحبس المقرر لهم حيث يرحل المسجون المصاب بمرض الجذام بعد موافقة إدارة الشئون الطبية بالمؤسسة العقابية على عنبر السجون بمستعمرة الجذام . (المادة 201 من دليل إجراءات العمل في السجون المصرية) مع تخصيص مهمات وأدوات وملابس ومفروشات لهم وتخصص لكل مسجون يودع بعنبر السجون بمستعمرة مهمات وأدوات وملابس ومفروشات لاستعماله الشخصى وتتولى المؤسسة العقابية حراستهم والتفتيش على عنبر السجون بمستقرة الجذام . (المادة 212 أو 213 من دليل إجراءات العمل بالسجون المصرية) ويرتدى المسجون المصابون بأمراض جلدية أو تناسلية ملابس بيضاء مميزة بعلامة حمراء على كل قطعة فيها وتوضع نفس العلامة على جميع مفروشاتهم أيضاً وذلك حتى لا يستعملها مسجونون آخرون ويميز كل مرض بعلامة تدل عليه.

الرعاية العلاجية فى المؤسسة العقابية المصرية (قطاع السجون):

تقدم الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة لتقديم أوجه الرعاية الصحية نزلاء السجون من واقع الإيمان بأنها من ضمن السبل المثلى لإعادة دمج المسجون عقب انتهاء حبسه إلى الحياة الخارجية الطبيعية معافى فى جسده حتى يكون عنصراً صالحاً بها ، وفى هذا الصدد يقوم قطاع السجون المصرية بما يلى :

- فى حالة وجود حالات تحتاج إلى إجراء جراحة نادرة أو أنواع معينة من الفحوصات لا تتوافر إمكانيات بمستشفيات السجون ولا يستطيع السجين تحمل تكاليفها يقوم القطاع بتحمل تلك النفقات بعد عمل بح اجتماعى للحالة.

- توفير الأجهزة التعويضية لبعض السجناء بعد عمل بحث اجتماعى للحالات التى لا تستطيع تحمل نفقات تلك الأجهزة ومن أمثلها (أحزمة طبية - أجهزة تعويض تحت وفوق الراكبة - نظارات طبية- عيون زجاجية - كراسى متحركة - عكازات طبية) .

- تطوير خدمة إجراء العمليات الجراحية المختلفة بإجراء عمليات جراحية كبرى وذات مهارات خاصة داخل ثمانية غرف للعمليات بمستشفيات سجون (ليمان طره - بمنهور - الوادى الجديد- الفيوم- المنيا - وادى النطرون - الغربانيات - القناطر للنساء) بعد أن كانت عمليات وحيدة لمستشفى ليمان طره وكانت عبارة عن بعض الجراحات البسيطة والصغرى بعدد لا يتجاوز ثلاثون جراحية سنويا.

- ويشير الجدول التالى إلى حجم التطور فى إجراء العمليات الجراحية التى تتم للسجناء المرضى .

السنة	عدد العمليات	ملاحظات
1996	60	
1997	335	
1998	713	
1999	1101	منها 185 عملية جراحية كبرى
2000	1181	منها 133 عملية جراحية كبرى
2001	930	منها 84 عملية جراحية كبرى (حتى أول أغسطس)

وفيما يلى جدول إحصائى بعدد المترددين على عيادات ومستشفيات قطاع السجون⁽¹⁾.

السنة	العيادات الخارجية	عيادات الأسنان	تحاليل	أشعة	ملاحظات
1998	245658	27255	2027	3314	
1999	333424	29594	7072	3450	
2000	416814	29124	12897	5415	
2001	240450	19048	19100	3607	حتى أول أغسطس

الرعاية الصحية الوقائية :

تمثل الاحتياطات الوقائية الصحية أهمية كبرى فى المحافظة على الحالة

1- واقع السجون المصرية، ص 38 ، المرجع السابق ، ص 35-38 .

الصحية داخل السجون لتفادى انتشار الأمراض المعدية بالإضافة إلى ضرورتها لتهيئة الظروف الصحية التي تساعد على نجاح العلاج الطبى، وفى هذا المجال تقوم إدارة الخدمات الطبية بالقطاع وبالتنسيق الكامل والتعاون مع مديريات الشئون الصحية المختصة باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية داخل السجون حرصاً على صحة وسلامة جميع النزلاء كالتالى .

ولقد أشادت منظمة الصحة العالمية بمستوى الرعاية الصحية المثالية المقدمة من السجون المصرية عند زيارة فريق العمل الموفد من المنظمة الذى قام بتسجيل فيلم وثائقى عن نظام برنامج مكافحة الدرن فى السجون المصرية ليكون مثلاً يحتذى به فى جميع نول العالم أعضاء المنظمة فى مجال برامج مكافحة الدرن بالسجون⁽¹⁾ .

الإجراءات الإدارية الصحية الوقائية :

يقصد بها نظم المعلومات الإدارية وخطواتها العملية بشأن نظافة البدن والملابس والفراش، فالنظافة تشجع على إعادة التأهيل لأنها سلوك صحيح ينتقل بالعدوى للآخرين. وهى من الاحتياطات الوقائية من الأمراض وحماية التجمعات فى المؤسسات العقابية من الأوبئة، ولأهمية النظافة فى تحقيق التوازن الجسمانى لنزلاء المؤسسات العقابية نصت عليه مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين كما نصت عليه اللائحة الداخلية للسجون فى مصر وكذا دليل إجراءات العمل فى هذه السجون⁽²⁾ .

1- واقع السجون المصرية ، مرجع سابق ، ص 38-39 .

2- صدر فى جزئين :

- الجزء الأول بالقرار الوزارى رقم (1) لسنة 1966 .

- والجزء الثانى بالقرار الوزارى رقم 1 لسنة 1969 .

بهدف شرح نصوص القرار الجمهورى بالتقانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون ولائحته

مشكلة الحرمان الجنسي بالمؤسسة العقابية وإجراءات حلها:

ناقش الفقه الإسلامى مشكلة إشباع الغريزة الجنسية أثناء فترة الحبس ووضع لها حلولاً - رغم تباينهم بين مؤيد وغير مؤيد - أخذ بها النظام العقابى فى المملكة العربية السعودية، وطبق النظام العقابى الأرجنتينى الحل الذى اقترحه هذا الفقه فقد ذهب جمهور فى الفقه الإسلامى إلى أن الزوج إذا كان محبوساً يُمكن من الخلوة بزوجه لأنه غير ممنوع من قضاء شهوة البطن فكذا شهوة الفرج ولكن لا تجبر الزوجة إلا إذا كان فى السجن سكينى لمثلها لما فى ذلك من الضرر عليها. وذلك حفاظاً على الصحة البدنية والنفسية للمحكوم عليه وصيانة لأخلاق الزوج المحبوس ولأخلاق زوجته خارج أسوار المؤسسة العقابية أو داخلها إذا كانت محبوسة مثله.

أخذ النظام العقابى فى المملكة العربية السعودية بما ذهب إليه جمهور الفقهاء فقد صدر قرار وزير الداخلية رقم 3191 بتاريخ 1398/9/22 هـ تنفيذاً للمادة 12 من نظام السجن والتوقيف التى تحدد الحقوق والمزايا المقررة للمحبوسين فتتص على أنه " تتاح للمحكوم عليه والموقوفين (المحبوسين احتياطياً) . الذين مضى عليهم فى السجن ثلاثة أشهر فأكثر فرصة الاختلاء الشرعى بزوجاتهم مرة واحدة كل شهر لمدة ثلاث ساعات".

وطبق النظام العقابى الأرجنتينى نفس الحل بالنسبة للمحكوم عليهم المتزوجين وذلك بتخصيص مكان بالسجن لتنفيذ ذلك، فيمكن لجميع المحكوم عليهم من الرجال المتزوجين وبناء على طلبهم أن يلتقوا بزوجاتهم فى المؤسسة العقابية فى مكان آمن على نحو يتيح الاجتماع بهن وذلك بعد مرور شهرين متصلين على وجودهم بالمؤسسة العقابية، ويحرم من ذلك من يوقع

الصادرة بالقرار الوزارى رقم 79 لسنة 1961 مع تفاصيل أخرى وردت بجزئى الدليل المشار إليهما
تطلبتها ضرورات واجبات العمل .

عليه جزاء تأديبي⁽¹⁾ .

ولم يأخذ النظام العقابي المصرى بهذه الحلول وإن كان يجب على إعادة النظر في ذلك والأخذ بالحل الإسلامى أسوة بالنظام العقابي السعودى .

تحقيق التوازن الاقتصادى :

يُقصد به العمل أثناء تنفيذ العقوبة ويطبق على المحكوم عليهم من نزلاء المؤسسة العقابية⁽²⁾.

فالطابع العقابي للعمل هو الأساس مع الوضع فى الاعتبار الطابع الإنسانى والإنتاجى والتأهيلى للعودة للمجتمع بعد تنفيذ العقوبة، وبذلك تكون المعاملة التأهيلية وسيلة لدفع الملل والكسب المادى وإتاحة الفرصة للمحكوم عليهم لقضاء أوقات فراغهم فى أعمال منتجة وتنمى لديهم إمكانية تعلم حرفة يعتاشون منها ويخلق فى نفوسهم روح التعاون والثقة بالنفس والاعتقاد على السلوك الحسن إلى جانب الاعتبار المادى الذى يحقق دخلاً فردياً لهم⁽³⁾ .

أعد للمحكوم عليهم مكان داخل السجن مجهز بالآلات والأدوات اللازمة لتنفيذ تعلم المهن بحيث يكون العمل غير متسم بالتعذيب فى طبيعته⁽⁴⁾ (القاعدة: 71 الفقرة الأولى) ويساعدهم على الاحتفاظ بمقدرتهم على كسب

1- د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب، مرجع سابق ، ص 374-380.

2- طبق هذا النظام على المحكوم عليهم فى قضية التكفير والهجرة 1977 من منطلق أن فكرهم الضال المنحرف يؤمن باعتزال وهجرة المجتمع والعزلة الشعورية أى الانفصال عن كل شئ فى المجتمع من منطلق أنه مجتمع كافر يجب تدميره.

وقد أعدم منهم خمسة كان على رأسهم شكرى أحمد مصطفى عام 1977 لاتهامهم بخطط الشيخ الدكتور محمد الذهبى وزير الأوقاف المصرى الأسبق.

3- على محمد جعفر : مرجع سابق ، ص 123 .

4- مارس المحكوم عليهم فى قضية تنظيم " المسلمون " مهنة الأعمال الخشبية "الأرابيسك" لعمل التحف المصنوعة من الخشب.

الرزق وينمى هذه القدرة لديهم (القاعدة: 71 الفقرة الرابعة) ويستحوذ على نشاطهم طوال الفترة العادية ليوم عمل (القاعدة: 71 الفقرة الثالثة) مع توفير التدريب المهني في حرف مفيدة للمحكوم عليهم القادرين على الاستفادة منه، وخاصة صغار السن منهم. (القاعدة: 71 الفقرة الخامسة).

ومن المعلوم أن الأجر ضروري في نطاق التأهيل لأنه يحقق التوازن الاقتصادي للسجين مما يكسبه الثقة بالنفس ويحفزه على مواصلة جهوده ونشاطه حتى بعد الإفراج عنه، ومن ناحية أخرى يعينه أثناء تنفيذ العقوبة على تحمل أعباء معيشتة أو معيشة أسرته سواء أكان داخل السجن أم بعد إخلاء سبيله، وبذلك تصبح وسائل تنفيذ العقوبة ذات طابع تأهيلي في بناء شخصية المسجون.

ويطبق على المحكوم عليهم قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين (القاعدة 70-76) في مجال العمل المقترن بحجز الحرية.

إعادة التوازن الاقتصادي في النظام العقابي المصري:

من المعروف أن شغل وقت المسجون داخل المؤسسة العقابية أمر بالغ الأهمية، إذ به يتم التحكم في توجيه نشاطه وتصعيد رغباته المكبوتة وتعويده على التألف الاجتماعي، بل إن حرمان المسجون من العمل يزيد في شقائه ويباعد بينه وبين المجتمع. (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 396 لسنة 1965 بشأن تنظيم السجون).

لذلك نظم قانون تنظيم السجون المصرية رقم 396 لسنة 1965 في الفصل الرابع والخامس منه في المواد من 21 إلى 27 تشغيل المسجونين وتحديد أجورهم، وبينت المواد من 8 إلى 14 من اللائحة الداخلية للسجون رقم 79 لسنة 1961 هذه الأجور.

تحقيق التوازن الاجتماعى :

يقصد بالتوازن الاجتماعى فى هذه الدراسة مدى حق المسجون فى قضايا الإرهاب فى إقامة علاقات اجتماعية مع عائلته وزملائه فى السجون وفى الخارج من خلال الحق فى المراسلة والزيارة وما يرتبط بها من أعمال أمنية خاصة بتفتيش المسجون ومحبيه والاطلاع على مراسلاته وحضور زيارته والسماح له بالزيارات الخارجية، ولا شك أن المركز القانونى للمسجون يختلف عن الفرد العادى فيما يتعلق بالحق فى حرمة الحياة الخاصة⁽¹⁾.

فالأصل أن المسجون مواطن مثل غيره ممن هم خارج السجن. فللمسجون الحق فى إقامة علاقات اجتماعية بما يخدم أهدافه فى الحياة. غير أن قيوداً عديدة ترد على علاقات المسجون فى أثناء تنفيذ العقوبة لإعادة تأهيله. هذه القيود تبرز نسبية حقه فى المراسلة أو الزيارة أو تفتيش شخصه ومتعلقاته ومحبيه ويحددها جهاز الأمن المختص والمتخصص بمتابعة هذه الفئة وتأهيلها .

ورغم هذه النسبية فإن القاعدة 80 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين أكدت ونصت على أنه " يجب أن توجه العناية، ابتداءً من بدء تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه.

كما يجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التى يمكنها إفادة مصالح أسرته وإعادة تأهيله الاجتماعى، وإنشاء صلات من هذا القبيل " .

لذلك قام النظام العقابى المصرى على هذا الأساس وأولى أهمية للرعاية

1- د. غنام محمد غنام : حقوق الإنسان فى السجون ، الكويت ، جامعة الكويت 1994 ، ص 108 .

الاجتماعية فى إعادة تأهيل السجناء عامة والمحبوسين فى قضايا الإرهاب خاصة بعد وقف العنف الخارجى، ومن مظاهر تحقيق التوازن الاجتماعى فى المؤسسة العقابية المصرية (قطاع السجون) ⁽¹⁾ ما يلى :

- تقسيم العمل بين الأخصائيين الاجتماعيين فى السجن على النحو التالى:

- 1- أخصائى اجتماعى أو أكثر لبحث الحالات
- 2- أخصائى اجتماعى للعمل مع الجماعات ⁽²⁾.
- 3- أخصائى اجتماعى للرعاية الخارجية للاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة (المادة 19، اللائحة الداخلية للسجون المصرية).

- يختص الأخصائى النفسى بالسجن بما يلى:

- 1- دراسة شخصية المسجون دراسة كاملة.
- 2- قياس ذكائه وقدراته المختلفة.
- 3- معرفة ميوله واتجاهاته والكشف عن النواحي الانفعالية والمزاجية

عنده.

4- رسم سياسة لخطه المعاملة والعلاج بما فى ذلك الناحية المهنية التى يصلح لها المسجون (المادة 20، اللائحة الداخلية للسجون المصرية).

لذلك اهتم النظام العقابى المصرى بهذه الأدوار وأكملت المؤسسة العقابية قاعدة البيانات الاجتماعية للمسجونين، حيث تم إنشاء ملف بحث اجتماعى لكل مسجون تدون به كافة البيانات الشخصية والتطور الناشئ لحالته طبقاً لما يقدم له من أوجه رعاية داخل السجون، مما يدعم تنفيذ برامج

1- واقع السجون المصرية ، مرجع سابق ، ص 22-29، 42-49.

2- د. سلمى محمود جمعه : المدخل إلى طريق العمل مع الجامعات ، الاسكندرية - مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 2003 م ، ص 20 .

المساعدة القائم بها الأخصائيون الاجتماعيون ..

ضاعفت الحكومة الدرجات الوظيفية المخصصة لتعيين الأخصائيين الاجتماعيين حتى وصل عددهم الآن إلى (170) مائة وسبعين أخصائياً موزعين على جميع السجون، بعد أن كان عددهم عام 1997 لا يتجاوز (62) اثنين وستين أخصائياً اجتماعياً، وكان معظمهم ممن قاربوا بلوغ السن المقرر للإحالة للمعاش ومنعكس ذلك تضاعف الأبحاث الاجتماعية للسجناء لتحقيق أقصى رعاية ومساعدة ممكنة في هذا المجال.

- تدعيم صلة المسجونين بالمجتمع الخارجى وإعداده للعودة إلى المجتمع واسترداد شخصيته الطبيعية المتوازنة واستقرار الحالة النفسية للمسجون ولذويه على حد سواء أثناء فترات التنفيذ العقابى ومنعكس ذلك الاستجابة لجهود إعادة التأهيل فتد المسجون بمزايا هذا الأسلوب مما يدفعه إلى المزيد من الالتزام بنظم وتعليمات السجون، لذلك توسع المؤسسة العقابية المصرية فى إحياء جوانب هذه الصلة سواء بين المسجون وأسرته أو بينه وبين بيئته الطبيعية الخارجية وأخيراً كافة مظاهر صلاته بالمجتمع الخارجى.

لذلك قامت إدارة قطاع السجون المصرية بما يلى:

- إعداد صالات استقبال لائقة للزائرين من ذوى المسجونين.
- تجديد أماكن تنفيذ الزيارات المستحقة للمسجونين.
- توفير وسائل للزائرين داخل مناطق السجون.
- تقرير زيارات استثنائية فى المناسبات الوطنية والأعياد الدينية.
- الاهتمام بالمواجهة الإعلامية وتدعيم الدراسات المتصلة بالسجناء.

ومن مجالات تدعيم الصلة بين المحكوم عليهم والمجتمع الخارجى تم

بالتسيق مع الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية التصريح بإجراء اللقاءات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية بهدف الإعلام عن سياسة القطاع فى مجال رعاية المسجونين وتأهيلهم بالإضافة إلى تقديم يد العون للباحثين فى مجالات التنفيذ العقابى لإعداد الدراسات والبحوث الميدانية اللازمة لدراساتهم ... وأخيراً استقبال الوفود الأجنبية والوطنية التى ترغب فى زيارة السجون للتعرف على نظم وأساليب المعاملة العقابية التى تتم بداخلها.

وفيما يلى جدول عددى إحصائى تحليلى بأنواع الزيارات التى تمت

بالسجون المصرية خلال الفترة من 2001 /1/1 - 2001/8/1⁽¹⁾

الزيارة	الزيارة	مكان الزيارة	نوع الزيارة
40	24	سجون (الاستئناف - النساء بالقناطر - برج العرب - المنيا - الديوان العام)	اللقاءات الصحفية
18	9	سجون (طنطا - شبين الكوم - المنصورة - عنبر الزراعة بطره)	البرامج الإذاعية
45	18	سجون (عنبر الزراعة - المنصورة - القناطر للنساء - القاهرة - المزرعة - ليمان طره)	البرامج التلفزيونية
597	37	سجون (المنصورة - القطا الجديد - بنها - طنطا - القناطر رجال ونساء - المرج - شبين الكوم - الزقازيق)	الزيارات العلمية
207	10	سجنى القناطر رجال ونساء	الوفود الأجنبية والوطنية

١- واقع السجون المصرية، مرجع سابق ، ص 24.

- تدعيم أوامر صلة المسجون بذويه وتقرير زيارات استثنائية في الظروف الطارئة وذلك بنقل المسجون إلى ذويه بمواقع إقامتهم، على الرغم ما يتطلبه هذا الأمر من اتخاذ إجراءات أمنية مشددة سواء ما يتعلق بتجهيز قوات إضافية للحراسة أو إعداد خدمات خاصة بالزيارة الخارجية بمديرية الأمن المختصة في كل حالة على حدة.

- ومن هذا المنطلق فقد تصرح لبعض المسجونين في الخروج من السجن لزيارة ذويهم بسبب المرض الخطير أو وفاة أحد أقاربهم من الدرجة الأولى أو للمشاركة في المناسبات الخاصة بأسرة المسجون.

نفذ قطاع السجون المصرية برامج مساعدة أسر السجناء بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وفق قانون الضمان الاجتماعي رقم 30 لسنة 1977 .

ويوضح البيان التالي حجم التطور في زيادة المبالغ المخصصة لتنفيذ تلك

البرامج :

السنة	قيمة المعاشات والمساعدات المقدمة إلى أسر السجناء
1996/95	(783651) سبعمائة وثلاثة وثمانون ألف وستمائة واحد وخمسون جنيها
/96 1997	(1011468) مليون وإحدى عشر ألف وربعمائة وثمانية وسنون جنيها
/97 1998	(1159739) مليون ومائة وتسعة وخمسون ألف وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيها.
1994/98	(1601757) مليون وستمائة وتسعة وخمسون ألف وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيها.
2004/99	(2608298) اثنين مليون وستمائة وثمانية ألف ومائتان وثمانية وتسعون جنيها.
/2000 2001	(6552007) ستة مليون وخمسمائة اثنين وخمسون ألف وسبعة جنيها.

المبحث الثاني

التوبة والعفو وحق رد الاعتبار وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

تقسيم :

ينقسم المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول - التوبة والعفو وإعادة التأهيل .

المطلب الثاني - حق رد الاعتبار وإعادة التأهيل .

ومن التقسيم إلى التفصيلات :

المطلب الأول

التوبة والعفو وإعادة التأهيل

تقسيم :

ينقسم المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول - التوبة وإعادة التأهيل .

الفرع الثاني - العفو وإعادة التأهيل .

ومن التقسيم إلى التفصيلات :

الفرع الأول

التوبة وإعادة التأهيل

ماهية التوبة:

تجد التوبة معناها اللغوي في الرجوع عن المعصية، والاعتراف والندم، والعزم على ألا يعاود الإنسان ما اقترفه من ذنب⁽¹⁾ وقد عرف الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) التوبة في إيجاز محكم " التوبة ندم " (الغزالي، ص 2073).

وتستند التوبة إلى أركان ثلاثة وهي : العلم، الندم، والترك. والتوبة

1 - المعجم الوجيز ، المرجع السابق ، ص 79 .

فرض عين في حق كل فرد (⁽¹⁾) ويشترط في التوبة أن تكون الجريمة هي الأولى ، حيث يقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) " لا توبة مع إصرار " ⁽²⁾ .

لا تختلف التوبة بمعناها الفقهي، أوبالأدق في الشرع الحنيف عن معناها في مجال الأشخاص أصحاب الفكر المنحرف أو المتطرف، فالواقع أن التوبة كما أوجز رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم ما هي إلا " ندم " ومن ثم يمكن، القول، إن من عدل عن فكرة المنحرف الضال، بالرجوع إلى ساحة الشرع الحنيف حيث الاعتدال والوسطية، والذي لا يأتيه الباطل أبداً، يكون أولى وأجدر بأن يعود إلى أحضان المجتمع الإسلامي، عضواً نافعاً منتجاً صالحاً، يعمر ولا يخرب شريطة أن تكون جريمة هي الأولى، حيث يقول سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام " لا توبه مع إصرار " .

نطاق التوبة في الفقه الإسلامي :

يترتب على تحقيق التوبة المستوفية، شرائطها سقوط العقوبة، في جرمي الردة والحراية (قطع الطريق) باتفاق الفقهاء، وتسقط التوبة التعزير، إذ لم يعزر الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) الجاني المعترف بذنبه النادم على مافعله ⁽³⁾ كما تسقط التوبة الحد في جريمة السرقة إذا تاب الجاني قبل القدرة عليه أي قبل رفع الدعوى الجنائية ⁽⁴⁾ .

1- أبو حامد الغزالي : إحياء علم الدين ، الجزء التاسع ، ص 2083 .

2- د. محمد سليم العوا : في أصول النظام الجنائي الإسلامي ، مصر ، دار المعارف ، الجزء الثاني ، 1983 م ، ص 117 ، وما بعدها .

3- د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي : الأحكام العامة للنظام الجزائي ، السعودية ، جامعة الملك فهد ، 1995 م ، ص 522 .

4- د. محمد محي الدين عوض : بدائل الجزاءات الجنائية في المجتمع الاسلامي ، السعودية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (حالياً جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) ، 1411 هـ - 1991 م ، ص 29 .

وخلاصة القول فالتوبة، لا تعتبر من موانع العقاب فى الجرائم الواقعة على الأفراد، وإن كان يقتصر أثرها على الجرائم الواقعة على حق الجماعة⁽¹⁾ إذا كانت الدولة التى تطبق الشريعة الإسلامية الغراء، تملك أعمال السنة الشريفة، ومن ثم إسقاط العقوبة عن التائب المعترف بذنبه، فى جريمتى الردة والحراية، فضلاً عن سقوطها أيضاً فى جرائم التعازير. وعليه تثار مشكلة بالنسبة للدول العربية التى تطبق القوانين الوضعية، حيث لا تجيز قوانينها ذلك ولكن الواقع العملى أفرز بعض التطبيقات للتوبة ولكن فى نطاق ضيق وفق بعض الضوابط التى تقررها لجنة فنية تتكون من المسئول المركزى والجغرافى فى جهاز الأمن المختص والمتخصص بهذه النوعية من المعتقلين المتهمين.

والتوبة هى نتيجة لتحقيق التوازن المعنوى لشخصية التائب سواء أكان متهماً أم معتقلاً أم محكوماً عليه بتصحيح فكره الضال والعودة إلى الوسطية وجادة الطريق؟!.

الفرع الثانى

العفو وإعادة التأهيل

تأبى العدالة أن يظل المواطن بجريمة تم ارتكابها استقرازا من الغير أو تطهيراً لنفسه من عار ألم به، تظل السابقة الجنائية "صحيفة الحالة الجنائية" سيفاً على رقبتة حتى مماته فيحيا مرفوضاً منبوذاً من المجتمع حتى يلحقه الهوان واليأس والإحباط لسابقته التى هى وصمة عار على جبينه لوثت ماضيه مما

1 - عبد الحميد إبراهيم المجالى : مسقطات العقوبة التعزيرية ، السعودية ، الرياض ، المركز العربى

للدراستات الأمنية والتدريب (حالياً جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الأمنية) 1412هـ -

1992م ، ص 291 .

يترتب عليه إما الانسحاب من المجتمع أو العودة إلى العدوان والإرهاب.
والسؤال : هل النصوص التشريعية الموضوعية الإجرائية المتعلقة بالعفو
وحق رد الاعتبار⁽¹⁾ تسعف في عودة المفرج عنه كعضو عامل منتج يتقبله الناس
دون النظر إلى ماضيه؟.

للإجابة نقول: خصص قانون العقوبات المصرى الباب الحادى عشر للعفو
عن العقوبة والعفو الشامل فى المواد من (74) إلى (76) كما خصص قانون
الإجراءات الجنائية المصرى الباب التاسع لرد الاعتبار فى المواد من (536) إلى
(553) لكى يعالج آثار العقوبة الجنائية، فيما بعد تنفيذ العقوبة للمحكوم بها، كما أنها
تتضمن الإجراءات التى تتبع فى إزالة تلك الآثار بشروط تتم عن صلاح المحكوم
عليه وبُعدّه عن السلوك المنحرف والفكر الضال.

العفو: " هو نزول المجتمع ممثلاً فى رئيس الدولة عن كل أو بعض
حقوقه المترتبة على الجريمة"⁽²⁾ وهو نوعان:

1- **العفو عن العقوبة:** وهو إعفاء المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة كلها أو
بعضها أو يدال عقوبته بأخف منها (المادة 74، عقوبات مصرى) والحكمة من العفو
تيسير الرأفة بمن يثبت أثناء تنفيذ العقوبة عليه أنه انصلح فكرة الضال وسلوكه المعوج
وتاب ويبرر التسامح معه وأن خطورته الإجرامية أو الإرهابية قد زالت والذي يملك
حق العفو هو رأس الدولة.

وحين يقتصر العفو على تخفيف العقوبة، يجوز النزول بها أكثر من
درجة واحدة كأن يخفف الإعدام إلى السجن بدلا من السجن المشدد ويترتب

1 - نتناوله فى المطلب الثانى من هذا الفصل .

2 - د. رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي ، المرجع السابق، ص 1081 .

على العفو من العقوبة امتناع تنفيذها مع عدم زوال الصفة التجريبية عن الفعل من وجهة نظر القانون، وبقاء الحكم بالإدانة منتجا لآثاره الأخرى كالعقوبات التبعية، ويجب حتماً وضعه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات إذا أعفى من السجن المشدد أو بدلت عقوبته ما لم ينص أمر العفو على خلاف ذلك . (المادة 75 - عقوبات)

والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة 25 من قانون العقوبات المصرى الفقرات 1، 2، 5، 6 وهى:

- (أ) القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة (الفقرة الأولى من المادة 25 عقوبات) .
- (ب) التحدى برتبة أو نيشان (الفقرة الثانية المادة 25، عقوبات) .
- (ج) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية، (الفقرة الخامسة من المادة 25، عقوبات).
- (د) صلاحيته لأن يكون عضواً فى إحدى الهيئات المبينة بالفقرة السابعة أو أن يكون خبيراً أو شاهداً فى العقود إذا حكم عليه نهائياً بعقوبة السجن المشدد.

وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك.

2- العفو عن الجريمة: يقصد به محو الصفة التجريبية عن الفعل المرتكب بحيث لا ترفع عنه دعوى أو تنقضى الدعوى المرفوعة عنه أو يحى الحكم الصادر بشأنه.

والعفو بهذا المعنى لا ينصرف غالباً إلى فرد معين بل يشمل عادة فئة مطلقة

من أفراد ارتكبوا في فترة ما جرائم معينة رُئى التغاضى عنها بسبب ما، سياسياً أو غير سياسى ويسمى هذا العفو عن الجريمة بالعفو الشامل⁽¹⁾.

يلزم لهذا النوع من العفو صدور قانون، لأن رئيس الدولة لا يملك العفو بمفرده والعفو يعطل تطبيق القانون في حالات تكون فيها المصلحة العامة وأمن الدولة فوق كل اعتبار ولا يعطل القانون إلا قانون مثله.

فالعفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة، ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك. (المادة 76 العقوبات) وهنا تتكفل الحكومة بتنفيذ الجزاء المدنى (التعويض) المترتب على الفعل لصالح الغير⁽²⁾.

أما في نظم الحكم التى تطبق الشريعة الإسلامية الغراء مثل المملكة العربية السعودية فإن نطاق العفو وأثره على العقوبات الشرعية متباين حسب نوع العقوبة:

ففى الحدود: القاعدة أن العفو لا يؤثر على الحدود ولا يعتد به لأنه من الحقوق التى توجب حقاً خالصاً لله تعالى غير أن هناك من يرى جواز العفو عن الحد حيث يختلف الأمر إذا ما كان قبل الترافع أو بعده، فإذا كان قبل الترافع فقد أجمع الفقهاء على جواز ذلك سواء أكان الحد خالصاً لله سبحانه وتعالى أم العبد أخذاً بفضيلة العفو. وتفضيلاً للستر عن العقوبة، أما إذا كان العفو بعد الترافع، فقد اتفق الفقهاء، على أن العفو لا يسقط الحدود إلا حد القذف⁽³⁾.

1- د. رمسيس بهنام: النظرية العام للقانون الجنائي، المرجع السابق، ص 1082-1083.

2- د. رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي ، المرجع السابق، ص 1083 .

3- د. محمد حكيم حسين الحكيم : مرجع سبق ذكره ، ص 85 ، ولمزيد من المعرفة راجع : عبد القادر

عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، الجزء الأول ، مكتبة التراث ، مصر ،

ص 774 .

وفي القصاص: يجمع الفقهاء على جواز العفو في جرائم القصاص ويتعلق العفو بالعقوبة دون الجريمة، على ذلك يجوز معاقبة الجاني تعزيراً⁽¹⁾.

أما التعازير: فإن جرائم التعازير نوعان: النوع الأول - جرائم تتعلق بحق الله والثانية - جرائم تتعلق بحق الفرد - ولولى الأمر في النوع الأول حق العفو إذا كان يحقق المصلحة العامة. أما النوع الثاني - المتعلق بحقوق الأفراد فإن العفو يكون من مستحق التعزير في العفو⁽²⁾.

ويشار في هذا الصدد الى العفو الملكي الذي أصدره (المغفور له بإذن الله) خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في 23 يونيو 2004 عن من يسلم نفسه خلال شهر من المطلوبين لجهاز الأمن السعودي في مجال مكافحة الإرهاب بعد مقاضاتهم شرعياً⁽³⁾.

1- المرجع السابق ، ص 774 .

3- ترتب على هذا العفو ما يلي:

- سلم نفسه المطلوب رقم 21 في قائمة الـ 26 المطلوبين لجهاز الأمن - بتاريخ 2004/2/26 للاستفادة من الشهر راجع في ذلك: صالح خيري، "ثاني مطلوب أمنى سعودي يسلم نفسه للسلطات"، جريدة الأهرام المصرية 2004/2/29، ص 8.
- سلم نفسه أحد المطلوبين بتاريخ 2004/7/13 وذلك للسفارة السعودية في إيران مبدئياً رغبته في الاستفادة من العفو الملكي راجع في ذلك: جريدة الشرق الأوسط، 2004/7/14، ص 4.
- سلم بتاريخ 2004/7/15 أحد المطلوبين من خارج قائمة الـ 26 نفسه عبر سفارة المملكة العربية السعودية في العاصمة السورية راجع في ذلك: ماجد الكناني: مطلوب أمنى يسلم نفسه للسلطات السعودية قبل أيام من انتهاء العفو، الشرق الأوسط، طبعة القاهرة، 2004/7/16، ص 1.

تسلمت أجهزة الأمن السعودية 27 شخصاً من المطلوبين أمنياً من الجنسية السعودية من عدة دول عربية بتاريخ 2004/7/19م. راجع في ذلك: للمؤلف، الانحراف الفكري والإرهاب بحث مقدم إلى ندوة الأمن الفكري المنعقدة بمناسبة الاجتماع التسيقي العاشر مراكز البحوث والعدالة الجنائية

المطلب الثاني

حق رد الاعتبار وإعادة التأهيل

يقصد بحق برد الاعتبار - في الفقه المصري- أن ترفع عن المحكوم عليه العقوبة في جناية أو جنحة والآثار الناشئة التي لحقت به نتيجة الحكم عليه بهذه العقوبة متى توفرت فيه الشروط القانونية التي تؤهله لاستعادة مكانته في نظر المجتمع⁽¹⁾

فرد الاعتبار يعالج آثار الحكم بالعقوبة الجنائية فيما بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها ويترتب على القضاء برد الاعتبار إزالة تلك الآثار بشروط تتم عن صلاح المحكوم عليه وبعده عن السلوك والفكر المنحرف⁽²⁾.

في حين يقصد برد الاعتبار (Réhabilitation)⁽³⁾ - في الفقه الفرنسي- النظام الذي يرخص فيه بإزالة آثار حكم الإدانة، ويعد ذلك من نتائج رد الاعتبار، فرد الاعتبار القانوني يعتبر حقاً مكتسباً بعد مرور فترة زمنية معينة، أما رد الاعتبار القضائي، فلا يكون إلا بموافقة القضاء.

يعتبر رد الاعتبار حقاً للمحكوم عليه لا منحة كالعفو فهو يمحو بالنسبة للمستقبل جميع نتائج الحكم بالإدانة، أما العفو⁽⁴⁾ في حالة عدم النص فيه على

ومكافحة الجريمة التي نظمتها جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع إمارة منطقة المدينة المنورة خلال الفترة من 6-8/8/1425 هـ الموافق 20-22/9/2004 م ، ص 28.

1- د. رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص 1083 .

2- د. عدلى أمين خالد : أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، مصر - الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 م ، ص 557 .

3' - Institution qui permet de faire disparaître une condamnation pénale ainsi que ses conséquences. Le re-habilitation peut être légale c'est- à-dire acquise de plein droit après le coulement d'un - accorde - par une Certain délai judiciaire c'est- a- par termes juridiques, op cit. p. 458

4- يقصد بالعفو في لغتنا العربية إسقاط الأمر عن الشخص بمعنى عدم محاسبته عليه ومطالبته به. راجع المعجم الوجيز : المرجع السابق، تحت (عفا) ص 425 ولقد شجع الرسول صلى الله عليه وسلم على

ذلك، يترك نتائج الحكم قائمة وهي تشمل فضلا عن العقوبات التبعية اعتبار الحكم سابقة في العود.

ويتميز رد الاعتبار عن العفو التام بأنه يستلزم سبق تنفيذ العقوبة، في حين أن العفو الشامل يهدف إلى منع تنفيذها، نتيجة رفع الصفة التجريبية عن الفعل، بصفة استثنائية⁽¹⁾.

وحق رد الاعتبار نوعان: الأول قضائي والثاني قانوني وهو ما سنتناوله في فرعين :

العفو إلا في الجرائم التي تتم عن نزعة إجرامية متأصلة لدى الجاني. راجع : د. محمد حكيم حسين الحكيم : المرجع السابق ، ص 83.

1- د. عدلي أمير خالد : المرجع السابق ، ص 590 ، وما بعدها .

الفرع الأول

رد الاعتبار القضائي

ويتم بحكم يصدر بناء على طلب الراغب في رد الاعتبار (المادة 536 إجراءات) ويشترط لرد اعتبار المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مراعاة الشروط التالية⁽¹⁾ :

أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذاً كاملاً، أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضي المدة. (المادة 537- الفقرة الأولى، إجراءات).

1- أن تكون قد انقضت مدة ست سنوات على انتهاء تنفيذ العقوبة أو على صدور العفو عنها إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إن كانت عقوبة جنحة، لأن العبرة دائماً بالعقوبة لا بوصف الجريمة التي صدرت العقوبة فيها⁽²⁾.

أما إذا كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة، فليزم أن تنقضي على سقوطها مدة 12 سنة إن كانت عقوبة جنائية أو ست سنوات إن كانت عقوبة جنحة. وهذه المدة عينها يلزم انقضاؤها كذلك في حالة رد الاعتبار بالنسبة لعقوبة روعي فيها التشديد بسبب العود (المادة 537- الفقرة الثانية، إجراءات)

وسبب مضاعفة المدة اللازمة لرد الاعتبار حالة سقوط العقوبة بمضي المدة) هو دفع الجناة على عدم الهروب من تنفيذ الأحكام عليهم، أما علة

1- د. رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص 1083 .

2- د. رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص 1084 ، وانظر إشارته إلى نقض 26 مايو 1985 ، مجموعة الأحكام، رقم 144 ، ص 566.

مضاعفتها بالنسبة لعقوبة المحكوم بها للعود، فهو إطالة المدة التي يختبر فيها الجانى العائد زيادة فى التأكد من أنه قد صلح حاله⁽¹⁾ وفى حالة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة⁽²⁾ بعد تنفيذ عقوبته لا تسرى المدة اللازمة لرد الاعتبار إلا من يوم انتهاء هذه المراقبة وحالة الإفراج تحت شرط لا تسرى المدة إلا من اليوم الذى يصبح فيه الإفراج نهائيا. (المادة 538، إجراءات).

3- أن يكون المحكوم عليه قد أوفى بكل ما حكم عليه من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف، وللمحكمة أن تتجاوز عن ذلك إذا ثبت لها إفسار المحكوم عليه. (المادة 539، الفقرة الأولى، إجراءات).

وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويض أو الرد أو المصاريف، أو امتنع عن قبولها وجب على المحكوم عليه أن يودعها طبقا لما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المصرى، ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له. (المادة 539، الفقرة الثانية، إجراءات).

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن مما يكفى أن يدفع مقدار ما يخصه شخصا فى الدين، وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التى يجب عليه دفعها. (المادة 539، الفقرة الأخيرة، إجراءات).

1- د. رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص 1084 .

2- تجدر الإشارة إلى أن قانون مكافحة الإرهاب رقم 97 لسنة 1992 قد نص فى مادته 88 مكرر (د) على عدة تدابير احترازية:

كحظر التردد على أماكن أو محال معينة أو الالتزام بالإقامة فى مكان معين وحظر الإقامة فى مكان معين أو فى منطقة محددة وهى تدابير لا تزيد مدتها على خمس سنوات.

وعلى ذلك وتطبيقاً للمادة 538 (إجراءات) فلا تسرى المدة اللازمة لرد الاعتبار إلا من يوم انتهاء التدبير المحكوم به .

4- أن يكون سلوك طالب رد الاعتبار منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه. (المادة 545، إجراءات) وعند تعدد الأحكام فلا يحكم برد الاعتبار إلا إذا تحققت الشروط السابقة بالنسبة إلى كل حكم منها، على أن يراعى في حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام. (المادة 541، إجراءات).

إجراءات رد الاعتبار القضائي:

1- يقدم طلب رد الاعتبار إلى النيابة العامة متضمناً بيانات شخصية الطالب وتاريخ الحكم عليه والأماكن التي أقام فيها في ذلك الحين. (المادة في 542، إجراءات).

2- تحقق النيابة العامة هذا الطلب متحرية في كل مكان أقام فيه من وقت الحكم عليه، ومدة تلك الإقامة للوقوف على سلوكه ووسائل تربيته، ثم ترفع الطلب ومعه التحقق إلى محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه وذلك في ظرف ثلاثة أشهر من تقديم الطلب كما تبدي فيه رأيها مسبباً وترفق به:

(أ) صورة الحكم الصادر على الطالب.

(ب) شهادة سوابقه.

(ج) تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن. (المادة 543 إجراءات)

3- تفصل المحكمة في الطلب بغرفة المشورة بعد سماع أقوال النيابة والطالب واستيفاء ما تراه لازماً من المعلومات، ولا يقبل الطعن في الحكم إلا بطريق النقض لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله، وتتبع في الطعن

الإجراءات والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام⁽¹⁾ .
يرسل مكتب المحامي العام لدى محكمة الاستئناف صورة منح رد الاعتبار بمجرد صدوره إلى قلم السوابق ليؤشر بسحب صحف سوابق المحكوم برده اعتباراً، كما يرسل في الوقت ذاته صورة أخرى إلى النيابة التي تقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة لتؤشر على هامشه بحكم رد الاعتبار مع التأشير أيضاً بالمداد الأحمر في الجدول أمام اسم المحكوم عليه برده اعتباراً .
وإذا رفض رد الاعتبار لسوء سلوك طالبه، فلا يجوز تكرار طلبه إلا بعد مضي سنتين من هذا الرفض (المادة 548، إجراءات).
ولا يجوز الحكم برده اعتبار المحكوم عليه إلا مرة واحدة (المادة- 547، إجراءات).

ويجوز إلغاء الحكم برده الاعتبار (المادة 549، إجراءات) في حالتين:
الحالة الأولى- إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها.
الحالة الثانية - إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله.
ويصدر الحكم في هذه الحالة عن المحكمة التي حكمت برده الاعتبار بناءً على طلب النيابة العامة. وإلغاء الحكم برده الاعتبار مسألة جوازية للمحكمة يمكن لها أن ترفض إلغاءه.

1- د. عدلي أمير خالد : المرجع السابق ، ص 562 .

الفرع الثانى

رد الاعتبار القانونى

يشترط لرد الاعتبار القانونى أن تنقضى مدة معينة بعد تنفيذ العقوبة والعقوبة التكميلية أن حكم بها - أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة، دون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة فى جناية أو جنحة مما تحفظ عنه صحيفة فى الأرشيف الجنائى (قلم السوابق).

هذه المدة 12 سنة إذا كان الحكم صادراً بعقوبة جناية أو كان صادراً بعقوبة جنحة لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم أو قتل حيوانات أو الإضرار بها (المادة 355- عقوبات) أو إتلاف مزروعات (المادة 367- عقوبات).

وكذلك إذا كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة أو روعى فيها اعتبار المحكوم عليه عائداً. أما إذا كان الحكم صادراً بعقوبة جنحة لجريمة من غير الجرائم المذكورة فتكون المدة ست سنوات (المادة 550 - إجراءات).

وإذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يرد اعتباره إليه بحكم القانون إلا إذا تحققت الشروط السابقة جميعاً، كما يراعى فى شرط المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام (المادة 551، إجراءات).

ومضى المدة اللازمة دون صدور حكم بالعقوبة لجناية أو جنحة، هو قرينة قانونية على حسن السلوك، تكفى لرد الاعتبار بقوة القانون دون حاجة إلى إثبات حسن السلوك أو التحرى عنه⁽¹⁾.

والنتيجة المترتبة على رد الاعتبار قضائياً أو قانونياً، محو الحكم بالإدانة بالنسبة للمستقبل - ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة فى ذاتها - وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر

1 - د. رمسيس بهنام : مرجع سابق ، ص 1087 .

الآثار الجنائية (المادة 552- إجراءات) أما آثاره المدنية فتظل قائمة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات (المادة 553، إجراءات).

فعلى كل محكوم عليه طالما عوقب عن جريمته أن يبادر فوراً لرد اعتباره لنفسه وأهله وأولاده ليعود لهم السلام النفسى لأنه متى حكم برد اعتباره أمكنه الحصول على صحيفة سوابق ناصعة تتيح له أن يعود للمجتمع كأى مواطن عادى ويرفع عن أسرته وأهله العار والمنلة.

الفصل الثالث : نطبيقات عملية لإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

**المبحث الأول : برامج إعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية
أثناء تنفيذ العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية**

**المبحث الثاني : إعادة التأهيل خارج المؤسسات العقابية في
القضايا الجنائية والإرهابية**

الفصل الثالث

تطبيقات عملية لإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية

تمهيد وتقسيم:

يتناول هذا الفصل إعادة التأهيل أثناء تنفيذ المعاملة العقابية سواء داخل المؤسسة العقابية أم خارجها تطبيقاً على ما تم وما يجب أن يتم على نزلاء المؤسسات العقابية بهدف دمجهم في المجتمع باعتبارهم ضحايا - ناصراً منحرفة معنوية وفكرياً وسلوكياً وتشجيع شرائح المجتمع على الترحيب بعودتهم.

وينقسم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول - برامج لإعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية أثناء تنفيذ العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية .

المبحث الثاني - إعادة التأهيل خارج المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية .

ومن التقسيم إلى التفاصيل:

المبحث الأول

التأهيل داخل المؤسسات العقابية أثناء تنفيذ العقوبة في القضايا

الجنائية والإرهابية

تمهيد وتقسيم :

تسعى إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية داخل المؤسسة العقابية إلى إعادة التوازن لشخصياتهم في عناصرها الخمسة:

التوازن المعنوي والفكري والجسماني والاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد تنص القاعدة 65 من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه: "يجب أن يكون الغرض الذي تهدف إليه معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة أو تبير سالب للحرية - في الحدود التي تسمح بها مدته - هو أن تخلق لديهم الإرادة والإمكانيات التي تتيح لهم عقب الإفراج سلوك حياة يحترمونها فيها القانون ويشبعون فيها احتياجاتهم. ويتعين أن يكون من شأن هذه المعاملة تشجيعهم على احترام أنفسهم وتنمية الشعور بالمسؤولية لديهم".

كما أوضحت القاعدة 1/66 من مجموعة قواعد الحد الأدنى أنواع هذه الأساليب اللازمة لتحقيق إعادة التأهيل فنصت على أنه:

"ينبغي الالتجاء إلى الرعاية الدينية في البلاد التي يسمح نظامها بذلك، وإلى التعليم والتوجيه والتدريب المهنيين، وإلى أساليب المساعدة الاجتماعية ذات الطابع الفردي، وإلى الإرشادات الخاصة بالعمل والتربية البدنية والتهذيب الأخلاقي، كل ذلك وفقاً للاحتياجات الخاصة لكل محكوم عليه. ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار الماضي الاجتماعي والجنائي للمحكوم عليه وإمكانياته البدنية والعقلية وميوله الشخصية ومدة عقوبته واحتمالات تأهيله".

كل ذلك لتحقيق العناصر الخمسة لتوازن الشخصية معنوياً وفكرياً

واقتصادياً واجتماعياً وجسمانياً.

وعلى ذلك نتناول المبحث في مطلبين :

المطلب الأول - برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية معنوياً في القضايا الجنائية .

المطلب الثاني - برامج إعادة نزلاء المؤسسات العقابية معنوياً في قضايا الإرهاب .

ومن التمهيد والتقسيم إلى التطبيقات :-

المطلب الأول

برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية مغنويًا في القضايا الجنائية

تتكون برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية من مرحلتين⁽¹⁾ تتناول موضوعات متعلقة بالتربية الدينية والخلقية والتربية الوطنية⁽²⁾ والصحية والقراءة والكتابة والحساب ويضاف للمرحلة الثانية التدريب المهني .

وسنركز في الصفحات القادمة على برامج إعادة التوازن المعنوي الديني والأخلاقي لهذه النوعية من نزلاء المؤسسات العقابية في فرعين :
الفرع الأول - أسلوب تنفيذ البرامج .
الفرع الثاني - برامج إعادة التأهيل المعنوي في القضايا الجنائية .
ومن الموجز إلى التفصيلات :

¹-2- للتفصيلات : راجع القرار الوزاري رقم 17 لسنة 1998 الصادر في 16 فبراير 1958 في شأن منهج تعليم وتثقيف المسجونين ويطلق مصطلح التربية القومية على التربية الوطنية الذي نفضله .

الفرع الأول

أسلوب تنفيذ البرامج

يتطلب بيان أسلوب تنفيذ برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية ، معرفة مكان التنفيذ والوقت المحدد والهدف منه على التفصيلات التالية⁽¹⁾ :

مكان المحاضرات : داخل المؤسسة العقابية .

وقت المحاضرات : حصتين كل أسبوع في المرحلتين الأولى والثانية .

أهداف المحاضرات :

- I- تقويم سلوك النزلاء وإعدادهم للحياة المستقبلية بعد الإفراج .
- 2- رفع روح النزلاء المعنوية ومساعدتهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم والنظر إلى أخطائهم على أنها أخطاء ويقع فيها البشر ولكن يمكنهم أن يتغلبوا عليها وأن يقلعوا عنها إذا وثقوا بأنفسهم وعملوا عملاً صالحاً.
- 3- مساعدة هؤلاء النزلاء على تقبل حكم المجتمع عليهم والنظر إلى ذلك الحكم نظرة موضوعية لا تشوبها العداوة والكراهية والرغبة في الانتقام.

¹ - راجع في ذلك : إقرار وزارة الداخلية رقم 17 لسنة 1958 .

المحاضرون : يعهد بإعادة التوازن المعنوي الديني والأخلاقي إلى معلمين من رجال الدين الإسلامي أو المسيحي حسب ديانة النزير وعليهم لتحقيق أهداف هذه المحاضرات ما يلي :

1- ربط دروس الدين بمواقف الحياة الخاصة بهؤلاء النزلاء وأن يضمنها ما يصادفهم من مشكلات ويشرح لهم موقف الدين منها ويساعدهم على حلها .

2- الاستعانة بسير الأنبياء والرسل والخلفاء والصالحين من السابقين في موضوعات التهذيب الخلقي وبقصص من الحياة المعاصرة تبرز الغرض الذي يهدف إليه ، وتزيد من اقتناع الدارسين بالقيم والفضائل التي يدعو إليها

3- الاستشهاد عند شرح المعلومات أو الحدث على فضيلة من الفضائل أو مناقشة مشكلة من المشكلات بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة والأقوال المأثورة عن السلف الصالح ، كما يجب أن يشجع الدارسين على حفظ الكثير منها .

4- الاستعانة بالمتتورين من الدارسين في قصص ما يعرفونه من الحكايات أو سرد ما يعرفونه من المعلومات أو عرض ما يواجههم من مشكلات ومناقشتهم فيها .

الفرع الثاني

برامج إعادة التأهيل المعنوي في القضايا الجنائية

تنقسم برامج إعادة تأهيل التوازن المعنوي الديني والأخلاقي لنزلاء المؤسسات العقابية الجنائية إلى برنامجين :

برنامج المرحلة الأولى :

يتناول ما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي بشأن أصول وأركان الإسلام والقيم الدينية والخلقية والاجتماعية من قصص وسير الأنبياء والرسل والصحابة والصالحين والتوبة وعدم فائدة الجريمة ويوجه البرنامج للمسلمين والمسيحيين على التفصيل التالي⁽¹⁾ :

1- القرآن الكريم والحديث الشريف:

(أ) يشرح المعظم للمسلمين من النزلاء: الآيات والأحاديث التي تتصل بأصول العبادات كالفاتحة وآيات الصوم والصلاة والزكاة والحج مثل: " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة .. إلى قوله .. إلى الكعبين".

(سورة المائدة الآية 6)

" يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام .. إلى قوله .. ولعلكم تشكرون

(سورة البقرة الآية 183)

" وأذن في الناس بالحج .. إلى قوله .. إلى البيت العتيق " .

(سورة الحج الآية 27)

¹ - الملحق الأول للقرار الوزاري رقم 17 لسنة 1958 .

" مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله .. إلى قوله .. ولا هم يحزنون " .
(سورة البقرة الآية 261)

وكذلك الآيات الأحاديث التي تحض على المحافظة على الصحة مثل:

" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " (سورة البقرة الآية 195)

" ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً " (سورة النساء الآية 29)

- إن لبدنك عليك حقاً .

- ما ملأ أمي وعاء شراً من بطنه ، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فإذا كان لا محالة فاعلاً فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه .

- قال جماعة من الأعراب : يا رسول الله أنتداوى ؟ فقال : نعم ، يا عباد الله تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد . قالوا ما هو ؟ قال : الهرم .

- إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تقدموا عليها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه .

وكذلك الآيات والأحاديث التي تحض على التمسك بمكارم الأخلاق مثل :
من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها .. إلى قوله .. وهم لا يظلمون .

(سورة الأنعام الآية 160)

وإذا حييتم بتحية...إلى قوله ...كان على كل شيء حسيباً .

(سورة النساء الآية 86)

يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم ...إلى قوله... وما

تكتُمون (سورة النور الآية 27)

- أعظم الخطايا اللسان الكذب .
- الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه .
- لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشى بينهما .
- اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن .

- إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة فإذا هو نزع واستغفر وتاب صقل قلبه وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه .

وينبغي أن يشجع المعلم الدراسين على حفظ قدر من الآيات والأحاديث

(ب) يشرح المعلم للمسيحيين من النزلاء الموضوعات التالية :

- خلاصة مجمل حياة المسيح على الأرض - معجزات السيد المسيح -
- خطبته على الجبل - أمثال المسيح - المسيح في مصر - معمودية المسيح
- (متى 3) الصلاة الربانية (لوقا 11) - الوصايا العشر (خروج 20 الشطر الأول منه) مزمور 119: 1-16 لوقا 2: 8-14 مزمور 103: 1-5
- وينبغي أن يشجع المعلم الدراسين على حفظ قدر من هذه المزامير والوصايا ومن حكم السيد المسيح وأمثاله .

2- العبادات :

للمسلمين : تعليم العبادات من وضوء وتيمم وصلاة وصوم وله ناحيتان : إحداها عملية والأخرى نظرية . فالناحية العملية تقوم على أساس تعليم النزلاء الوضوء والصلاة والصوم بالممارسة العملية ، والناحية النظرية تقوم على أساس تعليمهم الحكمة من هذه العبادات وأوقاتها وأركانها وفرائضها وشروط صحتها ومبطلاتها وما إلى ذلك .

وللزكاة والحج في هذا المنهج وضع خاص فهما مطلوبان للحياة بعد مغادرة السجن ولذا يجب أن تتجه العناية فيهما إلى بيان حكمتهما وأركانهما

وفوائدهما الشخصية والاجتماعية .

ملاحظة - هذا المنهج خاص بالنزليات أيضاً مع إضافة أحكام الغسل والحيض والنفاس .

وينبغي أن يستشهد المعلم في تعليم هذه العبادات بما يناسب من الإنجيل

3- القيم الدينية والخلقية والاجتماعية :

(أ) للمسلمين : قصص من سير الأنبياء والرسل والصحابة والصالحين وحكايات من الحياة تبرز بعض القيم الخلقية كالشجاعة الصحيحة والعفو عند المقدرة ومساعدة الضعيف والسعى لكسب الرزق الحلال ؛ وإغاثة الملهوف ، واحترام ملكية الغير وحقوقه ومراعاة الجار والأمانة .

ملاحظة - هذا المنهج خاص بالنزليات أيضاً مع إضافة سير أمهات المؤمنين وسير بعض المؤمنات مثل أسماء بنت أبي بكر وأم عمارة وبنات الأزور .

(ب) للمسيحيين : قصص من سير الأنبياء والرسل والصالحين تبرز بعض الفضائل مثل : الصبر على الكوارث متمثلاً في أبواب (أيوب 1 و2) الطهارة متمثلة في يوسف الصديق (تكوين 39) . التمسك بالحق كما ظهر في دانيال ورفاقه (دانيال 1) الوفاء كما تمثل في لفتاة راعوث (راعوث 1) الشهادة في الحق كما تمثلت في النبي ايليا (ملوك الأول 12) .

4- التوبة :

(أ) للمسلمين : قصص وحكايات عن بعض الصالحين الأشخاص الذين أخطأوا في حياتهم ثم استطاعوا أن يصلحوا أخطاءهم وتابوا ساروا في الحياة سيرة مستقيمة ، مع الاستعانة بالآيات القرآنية والأحاديث المناسبة .

(ب) يستطيع المعلم الرجوع إلى هذه القصص في كتب مثل : طبقات الصحابة طبقات الزاهدين ، أما في الأمثلة المأخوذة من الحياة فيستطيع أن

يضرب أمثلة مما يجرى في المجتمع ومن مشاهداته وخبراته الخاصة) .
(ب) للمسيحين: خلاصات مختصرة لترجمة حياة بعض شخصيات .
الكتاب المقدس مثل : زكا .

- طامعاً في الربح المحرم .
- طموحاً في رؤية المسيح .
- تائباً ومحسناً للآخرين (لوقا 19) .

شمشون الجبار :

- سرقوته : التكريس لله .
- سر هزيمته : الفساد .
- سر نهايته (قضاة 13-16) .

(ويضيف المعلم إلى ذلك أمثلة وقصصاً للأشخاص الذين تابوا بعد أخطأوا في حياتهم واستطاعوا أن يصلحوا أخطاءهم في الحياة سيرة صالحة ، وفي القديسين مجال كبير لهذه الأمثلة) .

5- الجريمة لا تفيد (للمسلمين والمسيحيين من النزلاء) :

مناقشة أهم أنواع الجرائم كالقتل والسرقة وتعاطي المخدرات والاتجار فيها والاعتداء على الغير ، مع شرح الظروف التي تحيط بالجريمة والنتائج المترتبة عليها بالنسبة للفرد والمجتمع وبيان سوء التفكير المؤدى إلى ارتكاب الجرائم والسلوك السليم الذي كان يمكن اتباعه لحل المشكلة مع تفادي الوقوع في الجريمة .

(يستعين المدرس على تدريس هذا الجزء بمناقشة الجرائم التي ارتكابها النزلاء وبما ينشر في الصحف والمطبوعات من مختلف الجرائم) .

برنامج المرحلة الثاني - يتناول شرح وحفظ آيات وأحاديث من القرآن الكريم والسنة الشريفة وكيفية الصلاة وأنواعها وقصص من سير

الأنبياء والرسل الصالحين ويوجه للمسلمين والمسيحيين كل حسب ديانته على التفصيل التالي (1) :

يدرس النزلاء ما يلي :

1- القرآن الكريم والحديث الشريف :

(أ) يشرح المعظم للمسلمين من النزلاء الآيات والأحاديث التالية :

- " وأعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً .. إلى قوله .. مختالاً فخوراً .. "

(سورة النساء الآية 36)

- "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم .. إلى قوله غني حميد"

(سورة البقرة الآية 267)

- "وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا .. إلى قوله .. "

غفوراً رحيماً .. " (سورة الفرقان الآية 63)

- " واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم .. إلى قوله .. أمره فرطاً .. "

(سورة الكهف الآية 28)

- " أدع إلى سبيل ربك .. إلى قوله .. هم محسنون .. " (سورة النحل

الآية 125) - " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله .. إلى قوله .. عند ربك

مكروها .. " (سورة الإسراء الآية 33)

- إذا ألتقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار . فقلت يا رسول

الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال إنه كان حريصاً على قتل صاحبه

(حديث) .

¹ - الملحق الثاني للقرار الوزاري رقم 17 لسنة 1958 .

- كلکم راع وكلکم مسئول علی رعیته ، فالإمام راع هو مسئول عن رعیته ، والرجل راع فی أهله وهو مسئول عن رعیته ، والمرأة راعیة فی بیت زوجها وهي مسئولة عن رعیتها ، والخادم راع فی مال سیده وهو مسئول عن رعیته ، الرجل راع فی مال أبیه وهو مسئول عن رعیته ، فکلکم راع وكلکم مسئول عن رعیته (حدیث) .

- أتدرون من المفلس ؟ قالوا : المفلس فینا من لا درهم له ولا متاع . فقال إن المفلس من أمتی من یأتي يوم القيامة بصلاة وصیام وزكاة ویأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فیعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإذا فنیت حسناته قبل أن یقضى ما علیه أخذ من خطایاه فطرحته علیه ثم طرح فی النار (حدیث) .

- لیس الشدید بالصرعة ، إنما الشدید الذی یملك نفسه عند الغضب (حدیث) .

- أربع من كن فیہ كان منافقاً خالصاً ومن كانت فیہ خصلة منهن كانت فیہ خصلة من النفاق حتی يدعها : إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر (حدیث) .

- اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا وما هن یا رسول الله ؟ قال الشرك بالله والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا وأكل مال الیتیم والتولی يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات (حدیث) .
وينبغي أن يشجع المعلم الدارسین علی حفظ قدر من هذه الآیات والأحادیث .

(ب) یشرح المعلم للمسیحین من النزلاء ما يلي :

أنشودة المحبة . سمو المحبة (1 : 3) .

عناصر المحبة (4 : 7) خلود المحبة (8 : 13) ماهیة الإيمان ،

وبعض أبطال الإيمان في العهد القديم : هابيل ونوح وسارة واسحق وموسى
(سفر العدد 30 مع ، ملوك 4) .

مقارنة بين شريعة جبل سيناء التي سلمت لموسى وبين تعاليم المسيح
على الجبل من حيث النهي عن القتل والطهارة والصدق والتسامح والمحبة
والغفران .

مزمور (13-1:51) ، مزمور 19 ، ومتى 1:7-53 قانون الإيمان
 . وينبغي أن يشجع المعلم الدارسين على حفظ قدر من هذه المزامير
والوصايا العبادات :

(أ) للمسلمين :

صلاة الجماعة - صلاة العيدين - الأذان الإقامة - صلاة الجنازة -
سجدة السهو - سجدة الشكر - صلاة المسافر - الإيمان وكفارتها - الأنفاق
في سبيل الله .

(ب) للمسيحيين :

أنواع الصلاة : صلاة الشكر ، صلاة الندامة والتوبة ، الصلاة كطلب
وسؤال من الله ، الصلاة كصلة روحية بين الإنسان وخالقه ، الصلاة لأجل
الآخرين ، صلاة التمجيد والتعبد ، المسيح يعلمنا كيف نصلى : فيصلى في
الصباح (مرقس 1:35) وعلى الجبل (مرقس 6) .
دراسة الصلاة الربانية من حيث الطلبات الثلاثة الأولى المتعلقة بمجد
الله والطلبات الثلاثة التالية المتعلقة بحاجات البشر .

3- القيم الدينية والخلقية والاجتماعية :

(أ) للمسلمين :

قصص من سير الأنبياء والرسل والصالحين وحكايات من الحياة تبرز بعض القيم الخلقية كالمروءة والجرأة المحمودة والذود عن الوطن ومقاومة الجريمة والمحافظة على الممتلكات العامة واحترام القوانين والتسامح الديني

(ب) للمسيحيين :

ينبغي الاسترشاد بسيرة السيد المسيح وما ورد في الكتاب المقدس خاصاً بالنهي عن القتل والحض على التطهير والتخلي بالصدق والتسامح واحترام عقائد الغير والتضحية والمحبة وكذلك ينبغي الاسترشاد بسير الأنبياء وحكم سليمان والوصايا العشر .

4- القانون والعقوبة :

القانون يمثل إرادة الجماعة في المحافظة على حياتها واستمرار نشاطها السليم . القانون يحمي الفرد ويرسم له التصرف السليم ، العقوبة ليست انتقاماً من الفرد بل هي سبيل لتقويم سلوكه وأسباب انحرافه - العفو وتدرج العقوبة معناها إعطاء المنحرف فرصة لتحسين سلوكه والعودة إلى الطريق المستقيم ، السجن كمؤسسة اجتماعية ووظيفتها في حماية الفرد وإصلاح الأفراد ، قوانين السجن الخاصة بالتنزيل .

المطلب الثاني

برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية معنوياً

في قضايا الإرهاب⁽¹⁾

تقسيم :

ينقسم المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول - أسلوب تنفيذ البرامج .

الفرع الثاني - برامج إعادة التأهيل المعنوي في قضايا الإرهاب .

ومن التقسيم إلى التفصيلات :

الفرع الأول

أسلوب تنفيذ البرامج

نعمد في بيان هذا الأسلوب على وقائع المحاضرة الأولى التي عُقدت في ليمان وادي النطرون (شرق مصر - طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى) والتي أُتبعت في سائر محاضرات البرنامج التدريبى خلال الأشهر العشرة التى نفذ فيها البرنامج⁽²⁾:

- مكان المحاضرة: بساحة ليمان وادي النطرون ليستوعب المكان المدربين والمتدربين والسادة الحضور من الأجهزة التى تتابع هذه المحاضرات.

¹ - لمزيد من التفصيلات عن إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في قضايا الإرهاب راجع للمؤلف : إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب ، مركز البحوث والدراسات ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1427هـ - 2006م ، ص 181 - 521 .

² - نشرت وقائعها على التوالى في مجلة "المصور" المصرية، العدد 4055 الصادر في 2002/6/28م. وكتاب "مؤامرة أم مراجعة لمكرم محمد أحمد" نشرته دار الشروق، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م، ص 4 - 20.

- وقت المحاضرة: عقب صلاة المغرب وحتى منتصف الليل، لم يقطعه سوى أذان العشاء رفعه عضو الجماعة بعد أن استأذن رئيس الجماعة الذى أكد وجوب رفع الأذان فى مواعده وجواز إرجاء الصلاة إلى ما بعد انتهاء المحاضرة.

- المحاضرون (المدربون): أربعة من زعماء الجماعة⁽¹⁾ منهم الرئيس، والمفكر، والأكثر شعبية وسط صفوف الجماعة و18 من قيادات الجماعة.

- المتدربون: 500 كادر قاعدى (معتقل ومحكوم عليه).

- أسلوب حضور المتدربين: جاء أفراد الجماعة من محبسهم فى الليمان لمكان المحاضرة (التدريب) فى طوابير منتظمة يتقدمهم مسئول الجماعة عن كل زنزانة مرتين جلابيبهم، نظيفة وناصعة البياض.

- أسلوب جلوس المحاضرين (المدربين) والمتدربين فى مكان المحاضرة: الزعماء الأربعة (المدربون) على المنصة وخلفهم وعلى يمينهم 18 من القيادات (الصف الثانى فى الجماعة) الذين نصبته الجماعة أمراء لمحافظات مصر فى فترة الانحراف الفكرى المتطرف.

- الشعارات التى رفعتها الجماعة فى المحاضرة: كتب الشعارات - بعد استئذان إدارة السجن وموافقة جهاز الأمن المختص والمتخصص - خطاط الجماعة المدعو عامر طه جداوى. وقد رفعت خلف المنصة التى يجلس عليها للزعماء والقادة اللافتات التالية:

فى الأعلى شعار "أبناء الجماعة الإسلامية يؤيدون مبادرة وقف العنف"

¹ - اعترف عن الحضور ثلاثة من المحاضرين (المدربين) لتأدية امتحانات شهادتهم الجامعية بجامعة المنيا وأعلنوا فى اعتذارهم "أنهم يودون لو أن الظروف قد ساعدتهم على الحضور ليؤكدوا التزامهم بفكر الجماعة الجديد"، "المصور"، المرجع ١١

وأسفلها شعار "فلتكن أمة واحدة".

وعلى يسار هاتين اللافتتين، لافتة عليها:

﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾.

وعلى جدران ساحة الليمان رفعت لافتات عليها شعارات منها ما يلي:
موضوع المحاضرة "مبادرة وقف العنف .. رؤية واقعية ونظرة شرعية".
"اسلمى يا مصر إنك المنى"
"مرحباً بمشايعنا وقرة عيوننا".

ترتيب المحاضرين (المدربين) فى إلقاء المحاضرات: ويكون حسب ترتيبهم وفق علاقاتهم التنظيمية فيما بينهم وحسب موضوع المحاضرة وأهميته بحيث يكون الأكثر أهمية والذي يليه فى الأهمية وذلك على الوجه التالى:

1- أسباب مبادرة وقف العنف ومراحلها وتولاها رئيس الجماعة
ك . ز .

2- مخاطر غياب الضوابط فى "دعوى الحسبة" وتولاها أ . ح .

3- تحريم قتل المدنيين وتحريم قتل السائحين من منطلق أنهما إثم عظيم ينكره الشرع وتولاها ع . ا .

4- مخاطر الغلو فى الدين وتولاها ن . ا .

فتح باب المناقشة والحوار بين المحاضرين والكوادر القاعدية:

بعد إنصات الكوادر القاعدية للمحاضرين (زعماء الجماعة) وفق أدب الحوار الجم، تتابع عدد كبير منهم على الميكروفون يسألون إن كانت المبادرة عملاً تكتيكياً أم هدفاً استراتيجياً ؟ ويسألون عن حكم الشرع فى أفعالهم

السابقة، وما مصير إخوان لهم ماتوا في اقتتال ثبت أنه يخالف الشرع الصحيح، ويسألون عن حكم الدين فيما فعله بن لادن في أحداث سبتمبر، وعن نتائج المبادرة وسببها ولماذا تأخرت وما هو موقف الحكومة منها؟

وكانت الإجابات من زعماء الجماعة واضحة تعكس فكراً جديداً أو رؤية جديدة تناقض فكر الجماعة ورؤاها القديمة الضالة.

كشفت هذه اللقاءات عن سطوة قيادي الجماعة ونفوذهم على أفراد الجماعة واحترام هؤلاء لتلك القيادة الذين غيبتهم المؤسسة العقابية⁽¹⁾ من منطلق إيمانهم بتقسيم الأعمال وتوزيع المهام ووجوب الإمارة والتسلسل القيادي، حيث تمثل قضية السمع والطاعة أهمية كبيرة داخل الجماعة، فمن أهم واجبات العضو، السمع والطاعة لقيادته (فيما لا يخالف الشرع) ويسمح للأعضاء بإبداء آرائهم ومناقشة الأوامر بشكل فردي بين الأمير والعضو، ويلتزم الأفراد التزاماً فردياً بأوامر أمراء الجماعة، وتتميز الجماعة أيضاً بوحدة الرأي وانعدام الاختلاف نسبياً، فما يقوله الزعماء والقادة والأمراء يلقي قبولاً واسعاً بين الكوادر القاعدية ويصبح هو الرأي الصائب الأوحّد تقريباً⁽²⁾.

ويؤكد الهيكل التنظيمي وأسلوب التجنيد أسس هذه السطوة، فالهيكل التنظيمي يقوم على أساس تشكيل مجموعات صغيرة موزعة جغرافياً يدير شؤونها أمير ويتخذ قراراتها رغم مسؤوليته أمام رئاسة التنظيم، كما أن

¹ - مكرم محمد أحمد : مؤامرة أم مراجعة ، مصر ، دار الشروق ، الطبعة الثانية 1423 هـ - 2004 م ، ص 71-72 .

² - لمزيد من التفاصيل عن الجماعات الراديكالية والعنف، راجع في ذلك، د. هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر، من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، مصر - القاهرة، مركز البحوث والتدريب والنشر، الطبعة الثانية، يناير 1999م، 181 - 227، 206 وما بعدها.

أسلوب التجنيد يتبلور فى القرابة والصدقة واللقاءات داخل دور العبادة⁽¹⁾.

الفرع الثانى

برامج إعادة التأهيل المعنوى فى قضايا الإرهاب

مدة هذا البرنامج يومان متفرقان لاتساع الموضوعات التى تطرح على⁽²⁾ الوجه التالى :-

1- المحاضرة الأولى - الافتتاحية وموضوعها " مبادرة وقف العنف "

ويتركز فيها دور المحاضر⁽³⁾ على بيان :

-أسباب المبادرة ومراحلها⁽⁴⁾.

- أسباب تأخرها وتعطلها بعد حادث الأقصر⁽⁵⁾ لمدة عامين بدأ خلالها تأييد قيادات الخارج يتتابع فرادى، حتى أعلن الجميع تأييدهم الكامل فى بيانهم الذى صدر فى 28 مارس 1999 يساند المبادرة ويدعو إلى وقف كل العمليات ووقف التحريض عليها.

²- كرم محمد زهدي وآخرين : نهر الذكريات ، المراجعة الفقهيّة للجماعة الإسلامية ، مكتبة التراث الإسلامى ، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى ، شعبان 1424هـ - سبتمبر 2003م ، ص 32 .

³- تولّاها رئيس الجماعة - ك.م.ز.س وهو أحد مؤسسى تنظيم الجماعة الإسلامية، أواخر السبعينيات ويعد رئيس مجلس شورى التنظيم، تم ضبطه عام 1981 فى قضية تنظيم الجهاد الكبرى وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدّة.

⁴- لمزيد من التفاصيل يراجع فى ذلك: أسامة إبراهيم حافظ وعاصم عبد الماجد محمد مبادرة وقف العنف - رؤية واقعية. ونظرة شرعية (حافظ ومحمد، الطبعة الأولى، والطبعة الثانية) سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة التراث الإسلامى، مصر - القاهرة، الطبعة الأولى، ذو القعدة 1422هـ - 2001م ، الطبعة الثانية ، مكتبة العبيكان ، القاهرة - مصر، والرياض - السعودية، 1426هـ - 2005م.

⁵- شهدت مدينة الأقصر السياحية (جنوب مصر) يوم الاثنين 17 نوفمبر 1997 حادثاً ممورياً أودى بحياة 74 شخصاً بينهم 61 سائحاً ليكون أعنف اعتداء نفذه متطرفون منذ بدء أعمال العنف فى مصر عام 1992م ، مكرم محمد أحمد ، مؤامرة أم مراجعة ، المرجع السابق ، ص 28 ، (جريدة الرياض، 18/11/1997، ص 33).

2- المحاضرة الثانية - موضوعها " مبادرة وقف العنف .. رؤية واقعية وشرعية " (1):

ويتولى المحاضر بعد الشرح التأكيد على ما يلي :

- 1- ضرورة اعتبار المصالح فى أى عمل يأتية المسلم أو الجماعة المسلمة.
- 2- إن المصلحة المرسله المعتره شرعاً هى - المصلحة القطعية أو الظنية - الضرورية الكلية.
- 3- إن المصلحة ترتب حسب أهميتها عند الاعتبار: الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية.
- 4- إن الشرع يختار أعلى المصلحتين ويدفع شر المفسدتين.
- 5- إن المصلحة من الأمر والنهى لو ترتب على تنفيذها مفسدة أعظم، أو فوات مصلحة أعظم، حرم فعله.
- 6- إن درء المفساد مقدم على جلب المصالح". ويوزع فى نهاية المحاضرة على الحضور كتاب "مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية".

3- المحاضرة الثالثة - موضوعها " الغلو فى الدين " (2):

وتولى المحاضر (3) بيان ما يلي:

¹ - لمزيد من التفصيلات راجع فى ذلك: أسامة إبراهيم وعاصم عبد الماجد محمد ، المرجع السابق، ص 39 - 48 ، 51- 96 .

² - لمزيد من التفصيلات يراجع فى ذلك: ناجح إبراهيم عبدالله وعلى محمد على الشريف ، حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين"، مكتبة التراث الإسلامى، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ذى القعدة 1422 هـ - يناير 2002، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، القاهرة - مصر والرياض - المملكة العربية السعودية.

³ - تولاها ن . إ . ع . س ، حاصل على بكالوريوس الطب ، من زعماء تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس شورى التنظيم ، ويعد مسئول التنظيم فى أسبوط (جنوب مصر) ، وحكم عليه فى قضية تنظيم الجهاد بالأشغال الشاقة المؤبدة ، راجع مكرم محمد أحمد : المرجع السابق ، ص 28 .

- مخاطر الغلو في الدين من منطلق أن الغلو في الدين شأنه شأن التفريط، وجهان لعملة واحدة، تتفر الناس من صحيح الدين الذي يطالب كل مسلم ألا يطغى في الميزان ويقيم الوزن بالقسط ولا يبخس الميزان، تنفيذاً لإرادة المولى عز وجل الذي شاء أن تكون أمة الإسلام أمة وسطاً، تعمل لآخرتها وكأنها ستموت الآن، وتعمل لدنياها وكأنها ستعيش حتى يرث الله الأرض ومن عليها.
- أسباب الغلو ومظاهره وتحريمه.

4- المحاضرة الرابعة - موضوعها " حرمة تكفير المسلمين " (1):

ويتولى المحاضر (2) بعد البيان التأكيد على ما يلي:

- حرمة تكفير عصاة المسلمين.
 - حرمة قتل المدنيين وتحريم قتل السياح ووصف الفعلين بأنهما "إثم عظيم" ينكره الشرع، يعكس سوء الاستخدام لمعنى الجهاد، والجهل الفاضح بمقاصد الشرع، والافتئات على مصالح العباد.
 - دعوة الشباب للتعمير والابتعاد عن التخريب وحماية الدولة وصون مؤسساتها واحترام القانون والوقوف ضد تكفير المسلمين والدعوة إلى الإيمان بالحكمة والموعظة الحسنة
 - الرد على من ادعى كفر موظفي الحكومة.
 - الرد على التكفير بالموالاة الظاهرة للكفار.
- يوزع في نهاية المحاضرة على الحضور كتاب "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين".

5- المحاضرة الخامسة - موضوعها " الحسبة الصحيحة وضوابطها

¹ لمزيد من التفاصيل تراجع في ذلك: ناجح إبراهيم عبدالله وعلى محمد الشريف ، المرجع السابق.

² - تولاه ع . م . ع . أ . ع ، طالب بكلية تجارة أسيوط (تم ضبطه عام 1981) وحالياً حصل على بكالوريوس التجارة أثناء تنفيذ العقوبة. من زعماء تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس شورى الجماعة وحكم عليه عام 1981 في قضية تنظيم الجهاد بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الشرعية والأخطاء التي شابتها⁽¹⁾:

ويتولى المحاضر⁽²⁾ بعد البيان التأكيد على ما يلي :

• مخاطر غياب الضوابط في دعوى الحسبة.

• وجوب أن تكون دعوى الحسبة وفقاً على أجهزة الدولة المسئولة عن الشرطة والأمن والرقابة متى وجد ممثلوها وإلا تحول المجتمع إلى نوع من الفوضى.

• أن يقوم جميع المواطنين وفي مقدمتهم الشباب المسلم بمعاونة هذه الأجهزة على القيام بمهامها.

• إنه يجوز للمسلم في غيبة ممثلي هذه الأجهزة أن يمنع المنكر بالنصيحة ودون أن يعطى لنفسه حق العقاب.

• آداب المحتسب وسلوكه والطريقة التي يتبعها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استناداً إلى القرآن والسنة النبوية.

يوزع في نهاية المحاضرة على الحاضرين كتاب " النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين " .

¹ لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك: على محمد على الشريف وأسامة إبراهيم حافظ ، النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى- نوى القعدة 1422 هـ - 2002. والطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، القاهرة مصر والرياض - المملكة العربية السعودية.

² تولاهما أ.إ.ح.إ.، مهندس (وقت القبض عليه)، من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو مجلس شورى الجماعة، أمير محافظة المنيا (جنوب مصر)، حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة و15 سنة وأفرج عنه عقب تنفيذ مدة العقوبة، إلا أنه تم اعتقاله للحد من نشاطه راجع : مكرم محمد أحمد : مؤامرة أم مراجعة ، المرجع السابق ، ص29 .

6- المحاضرة السادسة - موضوعها " معاملة أهل الكتاب في الإسلام ":

ويتولى المحاضر بعد البيان التأكيد على ما يلي :

- أن التاريخ شاهد على إنصاف وإكرام الإسلام لأهل الكتاب في مصر وغيرها.

- البر والإحسان إليهم.

- تحريم ظلم أهل الكتاب من المسلمين.

- ما يجب في معاملتهم.

7- المحاضرة السابعة - موضوعها " ما وقع في الجهاد من أخطاء "(1):

ويتولى المحاضر (2) بعد البيان التأكيد على ما يلي:

● إن أكثر الأخطاء التي وقعت كانت للتفسير الخاطئ لمعنى الجهاد. واستخدم ذلك في قتل المدنيين أو السياح، رغم أن هذا ليس هو المعنى الحقيقي للجهاد في الإسلام، فالجهاد فرض شرع من أجل سحق الفتنة والشرك من على وجه الأرض ، وهكذا جاهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

● حرمة إلقاء النفس في التهلكة.

● إن كثيراً من الشباب خرج على دولته المسلمة ومؤسساتها

¹ لمزيد من التفصيلات يراجع في ذلك:

حمدي عبد الرحمن عبد العظيم ، ونجاح إبراهيم عبد الله، نجاح إبراهيم: تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 1422 هـ - يناير 2002م، والطبعة الثانية، مكتبة العيكان، القاهرة - مصر والرياض - المملكة العربية السعودية.

² تولاها ع . م . ع . أ . ع ، سبق الإشارة إليه.

يقاثلها بحجة الجهاد وكانت النتيجة أن جنى الشباب المسلم مفاصد عظيمة فقتل من قتل وزاد عدد المعتقلين وما دام الأمر كذلك فيجب على هؤلاء الشباب أن يفهموا أنه ما دامت النتيجة من القتال سيئة والعائد شراً فلا مجال لوصف هذا القتال بأنه شرعى بل هو قتال محرم شرعاً.

ويوزع فى نهاية المحاضرة على الحضور كتاب " تسليط الضوء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء " .

8- المحاضرة الثامنة- موضوعها " أهمية تحديد الخطأ الدينى ومضمونه"(1):

ويتولى المحاضر بعد البيان التأكيد على ما يلي :

- احتياج الأمة اليوم إلى رجال مخلصين يقللون عثرتها ويجددون لها ما اندثر من شعائر دينها وحضارتها منطلقين فى ذلك من ثوابت هذا الدين الحنيف وقيمه السمحة رافعين شعار:
- نعم لتجديد الخطاب الدينى .. لا لإلغاء الشريعة الإسلامية.
- نعم لتجديد الخطاب الدينى .. لا لمحو هويتنا وطمس معالم حضارتنا.
- نعم لتجديد الخطاب الدينى .. لا للتدخل فى شئون دولنا ومحاولة تغيير ثقافتنا.

¹ - لمزيد من التفاصيل يرجع فى ذلك: ناجح إبراهيم عبدالله ، تجديد الخطاب الدينى سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العيكان - القاهرة - الرياض ، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005.

9- المحاضرة التاسعة- موضوعها " دراسة وتحليل فتوى التتار

لشيخ الإسلام ابن تيمية ⁽¹⁾:

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلي :

• إن الفقه الإسلامى لم يقف مكتوف الأيدي أمام حركة الزمان الدعوبة، ولكنه اتخذ وسائل فعالة لمواجهة هذا التغيير، ومنها: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعرف.

• إن القول بأنه لن يدافع عن الإسلام إلا من عمل بكل الشرائع، وامتنع عن كل المظالم، سيذهب بما تبقى من الشريعة، ولن يأتى بالمفقود منها.

• إن الشارع الحكيم جعل الإنسان مكلفاً بأحكام الشريعة حسب استطاعته، أما القول بأن "كل شيء أو لا شيء"، فهو قول يرفضه الواقع والشرع والعقل، وبمنظرة فاحصة لأحوال أغلب حكومات المسلمين اليوم نجد أن الأوصاف التى نكرها شيخ الإسلام ابن تيمية عن التتار، والتى بنى عليها فتواه غير متوافرة فى هذه الحكومات.

يوزع فى نهاية المحاضرة على الحضور كتاب "فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية".

¹ لمزيد من التفصيلات يراجع فى ذلك: ناجح إبراهيم عبد الله ، فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية .. دراسة تحليلية، سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العبيكان ، فرع القاهرة -مصر والرياض، بالسعودية، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

10- المحاضرة العشرة- موضوعها " التصالح مع المجتمع "(1):

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلي :

- ضرورة تقريب المسافات بين الشباب المتدين وباقي فئات مجتمعه داعياً إلى نبذ كل ما من شأنه إشاعة الفرقة وبث روح الشقاق والخلاف بين أبناء الوطن الواحد والدين الواحد.
- إن أهل التدين الحق هم أعظم الناس إخلاصاً لوطنهم، وأكثر الناس عملاً لصالح بلادهم، فالوطنية الحقيقية التى ينبع معناها من الدين وليس تلك المستوردة من الخارج.
- إن الدفاع عن الأوطان شرف يحتاج لعزم متقد وهمة عالية، لا تتوفر فى شباب المستهتر الذى لا يكاد يفرغ من تحصيل ملذاته والانكفاء على ذاته.
- الانتماء للوطن والتعايش فيه بروح الإسلام، مما يتطلب العدل مع كل قاطنيه ويوجب الإحسان إليهم حتى لو كانوا على غير ديننا.
- الالتزام بأداب المعاملة التى تجمع ولا تفرق وتحنو ولا تقسو وتستعلى على حزازات النفوس طلباً لتأليف الناس وكسب ودهم مع الامتثال لأخلاق النبوة.

¹ لمزيد من التفصيلات يرجع فى ذلك: نالنج إبراهيم عبد الله ، دعوة للتصالح مع المجتمع، سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العيكان ، فرع القاهرة - مصر والرياض بالسعودية ، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

11- المحاضرة الحادية عشرة- موضوعها " هداية الخلاق"⁽¹⁾:

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلي :

-يتولى المحاضر شرح وبيان الخلط بين الغايات والوسائل من منطلق أنها من أبرز القضايا التي طالما عانت منها مسيرة العمل للإسلام نتيجة الخلط بين الثوابت والمتغيرات، وقد ترتب على هذا الخلط إلباس بعض الوسائل ثوب الغايات من حيث الثبات واللزوم والإطراء وكان لذلك مردود سلبي في مجال التطبيق:

- يؤكد المحاضر بعد ذلك على:

• ترسيم الحدود الفاصلة بين الوسائل والغايات.

بسط آفاق رحبة من الوسائل والخيارات الشرعية لإقامة الدين، ليختار العاملون للدين أنسبها لواقعهم، وأكثرها توافقاً مع الشرع الحنيف لأن عين الحكمة في الدعوة إلى الله ما يلي:

- الصدع بالحق وعفة اللسان.

- التمسك بالدين والإحسان إلى الناس.

- مراعاة الحق وملاطفة الخلق.

• إن بلاد الإسلام اليوم أحوج ما تكون إلى تحالفات داخلية تجمع الكلمة، وتوحد الصف، وترتفع بأبناء الوطن الواحد عن النزاعات التي تذهب قوتهم وتمكن منهم أعداءهم.

¹ لمزيد من التفصيلات يراجع في ذلك: ناجح إبراهيم عبدالله ، هداية الخلاق بين الغايات والوسائل، سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العبيكان ، فرع القاهرة - مصر ، وفرع الرياض - السعودية ، الطبعة الثانية، 1426 هـ - 2005 م.

- إن الإسلام دين متفتح قوى يتمتع بقوة ذاتية تجعله لا يخشى الانفتاح ولا يتوجس من الحوار المستمر البناء مع غيره من الحضارات.
- إن الحماسة للدين شيء عظيم، ولكن يجب أن تكون مضبوطة بالشرع ومنسجمة مع السنن الكونية ومحكومة بالعقل والحكمة . أما الفكر الإسلامي فهو عمل العقل البشري في فهمه .. والحكم الإسلامي هو عمل السلطة البشرية في تنفيذه وكلاهما لا عصمة له .
- إن القول بالاحتميات أمر خطير لأن فيه إلغاء العقل والتفكير والجمود على الرأي الواحد ، والتوقف عن متابعة عجلة الزمان التي لا تتوقف أبداً .
- إن القول بحتمية المواجهة ، قول غير صحيح ، لأن معنى ذلك أنه ليس هناك بديل شرعي آخر لسياسة الواقع ، وتحقيق مصالح الإسلام والمسلمين .
- إن الثبات على الدين ليس معناه الثبات على فكرة معينة من الدين ، أو التمسك بجزء معين من الدين فقط ولكن معناه إقامة القلب على ما يرضى الرب في كل وقت وحين وإلا فسوف تؤدي إلى الإحباط لأن الله لا يغير سنته لمصلحة أحد.

12- المحاضرة الثانية عشرة- موضوعها " الفرق بين المنهج الإسلامي واجتهادات البشر في حتمية المواجهة"⁽¹⁾:

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلي :

- إن منهج الإسلام منهج معصوم بعصمة الله عز وجل ولكن عصمة المنهج وقسميته

¹ لمزيد من التفصيلات يراجع في ذلك: ناجح إبراهيم عبدالله ، حتمية المواجهة وفقه النتائج ، سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العبيكان ، فرع القاهرة - مصر ، وفرع الرياض - السعودية ، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

لا تغنى بالضرورة عصمة الاجتهادات البشرية ولا تستلزم قسيتها.

• إعادة النظر فى فكرة حتمية المواجهة المسلحة مع أنظمة الحكم القائمة فى بلاد

الإسلام على ضوء الضوابط الشرعية وذلك من خلال المعانى التالية:

❖ الإسلام وهو معصوم لا ريب فيه .. أما الفكر الإسلامى فهو عمل العقل

البشرى فى فهمه .. والحكم الإسلامى هو عمل السلطة البشرية فى تنفيذه وكلاهما لا عصمة له.

❖ إن القول بالاحتميات أمر خطير لأن فيه إلغاء العقل والتفكير

والجمود على رأى الواحد، والتوقف عن متابعة عجلة الزمان التى لا تتوقف أبداً.

❖ إن قول بحتمية المواجهة، قول غير صحيح، لأن معنى ذلك أنه ليس هناك بديل

شرعى آخر لسياسة لوقع، وتحقيق مصلح الإسلام والمسلمين.

❖ إن الثبات على الدين ليس معناه الثبات على فكرة معينة من الدين،

أو التمسك بجزء معين من الدين فقط ولكن معناه إقامة القلب على ما يرضى الرب فى كل وقت وحين.

13- المحاضرة الثالثة عشرة- موضوعها " حقيقة الاستعلاء

بالإيمان"⁽¹⁾:

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلى :

• معنى الاستعلاء بالإيمان.

• العلاقة بين الاستعلاء بالإيمان والاستعلاء بالذات.

• مدى كفاية الإيمان وحده للنصر على الأعداء دون أن يكون مصحوباً بقوة

¹ لمزيد من التفصيلات يراجع فى ذلك: ناجح إبراهيم عبد الله، نظرات فى حقيقة الاستعلاء بالإيمان ، سلسلة تصحيح المفاهيم ، مكتبة العبيكان فرع القاهرة - مصر ، فرع الرياض بالسعودية ، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

• مدى صحة أن ينسى الإنسان قدراته بدعوى الاستعلاء بالإيمان.

• يؤكد المحاضر على المعانى التالية:

- لا يُعقل أن يأمر الإسلام بالعدل والإحسان إلى الناس ثم يأمر فى الوقت ذاته بإهدار حقوقهم، وإهمال بشريتهم بدعوى الاستعلاء بالإيمان.
- الأمة التى تُعرض عن الأسباب لا تأخذ بها هى أمة من العاطلين والكسالى، ومن المستحيل أن تقوم على أكتاف مثلها حضارة.
- يجب ألا ينسينا الاستعلاء بالإيمان حدود طاقتنا وقدراتنا وألا يحملنا على التقصير فى الأخذ بالأسباب فإن سنن الله الكونية لا تحابى أحداً.
- يستطيع القائد الحكيم أن يجمع بين الواجب والواقع فلا يهدر الواجب الشرعى تحت ضغط الواقع ولا يهمل الواقع بحجة إقرار الواجب.

14- المحاضرة الرابعة عشرة- موضوعها " الحاكمية من المنظور

الشرعى والرؤية الواقعية "(1):

ويتولى المحاضر بعد الشرح والتحليل التأكيد على ما يلي :

• الحد الأدنى الذى يثبت به الإسلام، والذي يجعل للمسلم معصوم للدم والمال.

• الدعاة إلى الله، هداة لا قضاة.

• إن رحمة الله وسعت كل شئ.

• إن العبرة فى الحكم على الناس بكثرة الفضائل والحسنات وفقاً للقاعدة الشرعية:

"إن الحكم للأغلب وإنه لا عبرة بالنادر".

¹ مزيد من التفصيلات يراجع فى ذلك: ناجح إبراهيم عبد الله، الحاكمية .. نظرة شرعية .. ورؤية واقعية، بلا ناشر.

- إن للإنسان الظاهر والله يتولى السرائر.
- إن الالتزام بالدين لا يعنى تكفير المسلمين.
- إن الإسلام يثبت بالشهادتين دون شروط زائدة.
- إن ترك واجبات الدين، عصيان لا كفران، لأن مسألة تكفير المسلمين بالذنوب والمعاصي هي حيز الزلوية في فكر أهل التكفير قديماً من الخوارج وغيرهم.
- إن شريعة الله نصت على أنه لا يؤخذ أحد بغير علم.
- إن أحب شيء إلى الله تعالى هو العذر وعلى الشباب التماس العذر للجاهل والسعى في تعليمه وإزالة الجهل عنه لأن ذلك أحب إلى الله تعالى من العجلة في تكفيره والتسرع في إخراجهم من دائرة الإسلام، لأن ذلك لن يفيد المسلم ولن يفيد الإسلام.
- إقامة الحجة، تعليم الجاهل وتنكير للناس.
- حدود وضوابط المعلوم من الدين بالضرورة.
- الفرق بين المخالفة للمشروعة والمخالفة للممنوعة: فالأولى - تغنى الاقتداء بهدى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في معاملة الناس مسلمين وكفاراً ومن ذلك حسن الخلق معهم جميعاً. ولين القول والإحسان وإن لم يكن فبالعدل والقسطاس المستقيم.
- أما المبالاة الممنوعة والمحرمة هي محبة غير المسلمين لأجل دينهم وعقيدتهم وهي نصرة المسلمين ومؤازرتهم على السوء والباطل باليد أو بالقلب أو باللسان، وهذه المبالاة هي التي قد تنقض إيمان صاحبها فتخرجه من دائرة الإيمان والإسلام، وقد تكون سبباً في نقص إيمانه.
- أما المبالاة لموقف إنسانى بالحب والامتنان فهو أمر فطرى دنيوياً وجائز ما دام خارجاً عن أمر الدين والشريعة.
- حاكمية الخلق لا تغنى تكفير الخلاق.

فالعبرة بالمقاصد والمعانى، لا بالألفاظ والمباني، وإن أحكام العقيدة لا تفرق بين حاكم أو محكوم، وإن تكفير الحكام أشد خطراً من تكفير العوام، وإن وجود بعض المظالم والمعاصي في المجتمع المسلم لا يبرر القول بجاهلية الأنظمة الحاكمة ولا يسوغ القول بتكفير أبنائها.

• بيان ما يلتبس على الشباب المسلم من بعض الألفاظ الشرعية المتمثلة في الألفاظ التالية: حقيقة الطاغوت بين اللغة والشرع، الكفر، والظلم، والنفاق .. وغيرها.

• بيان وشرح شروط تطبيق بعض القواعد الشرعية محل القياس لدى الشباب والتي ترتب على تطبيقها نون هذه الشروط مفسدة كثيرة: قاعدة "العادة محكمة" والتي تقضى باعتبار أعراف الناس والرجوع إليها عند التنازع والاختلاف مع غياب نص من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ولقد وضع العلماء شروطاً لتلك القاعدة لا يصح استخدامها بدونها، وإلا وقع الخلل لذلك اشترطوا لكي يصح اعتبار العرف حجة ألا يخالف ذلك العرف نصاً شرعياً، وألا يؤدي إلى حدوث مفسدة راجحة.

• قاعدة "من لم يكفر الكافر فهو كافر" كغيرها من قواعد الشريعة لا يحسن فهمها ولا يصح استعمالها إلا في إطار مجموعة الضوابط والقيود التي أحاط بها العلماء عند تطبيقها على أرض الواقع والتي تركزت في شرطين:

الشرط الأول - أن يكون ذلك الكافر مجمعاً على كفره ومقطوعاً بعدم إسلامه.

الشرط الثاني - استفاضة العلم بكفر هذا الكافر.

• لا تكليف إلا بمقدور وإن كان حاكماً.

• الإسلام منهج حياة أشمل من الحدود، فهو عقيدة وشرعية وأخلاق.

الإكراه يلحق بالأشخاص الاعتبارية مثل الدول كما يلحق بالأشخاص الطبيعية

مثل الأفراد وعلى ذلك فإن قاعدة الضرورات تبيح المحظورات تطبق هنا على الدول كما تطبق على الأفراد، خاصة وأن عزلة الدول انتحار وفناء.

المبحث الثاني

إعادة التأهيل خارج المؤسسة العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية

تقسيم :

بعد صدور الحكم النهائي بالإدانة فإن السياسة الجنائية للتنفيذية تعمل على الحد من آثار سلب الحرية بهدف إعادة التأهيل بعدة وسائل، نتناولها في مطلبين

-:

المطلب الأول - وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد الشرف والإفراج الشرطي وإعادة التأهيل .

المطلب الثاني - الرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل .

ومن الموجز إلى التفاصيل :

المطلب الأول

وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد الشرف والإفراج الشرطي وإعادة التأهيل .

تقسيم :

نتناول المطلب في فرعين :

الفرع الأول - وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد الشرف .

الفرع الثاني - الإفراج الشرطي .

ومن التقسيم إلى التفاصيل :

الفرع الأول

وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد لشرف

أولاً - وقف تنفيذ العقوبة وإعادة التأهيل:

يقصد بوقف تنفيذ العقوبة، تعليق تنفيذها على شرط موقف خلال مدة معينة يحددها القانون، وهو أسلوب من أساليب إعادة التأهيل تلجأ إليه المحكمة في العقوبات قصيرة المدة السالبة للحرية، لتجنيب المحكوم عليه مضار الاختلاط بمجرمين آخرين في السجن، إذا ما رأت المحكمة من ظروف المحكوم عليه وتكوين شخصيته، عدم ضرورة تنفيذ العقوبة عليه، وأنه يكفي لإعادة تأهيله تهديده بتنفيذها إذا عاد إلى ارتكاب جريمة جديدة خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾.

ثانياً - الاختبار وإعادة التأهيل:

الاختبار⁽²⁾، فهو أسلوب في المعاملة العقابية، يطبق على المتهم أو المحكوم عليه، خلال مدة معينة، بهدف إعادة تأهيله. ويقوم هذا الأسلوب على تكليف الشخص بالتزامات معينة، والإشراف عليه ومساعدته مما يقيد حريته خلال فترة الاختبار، فإذا انقضت مدة الاختبار دون أن يخل بالتزاماته، اعتبر الاتهام أو الحكم لاغياً. أما إذا أخل بهذه التكاليفات قبل انقضاء المدة، فيتابع القضاء إجراءات الدعوى لسلب حريته أو يصدر الأمر

¹ د. محمد أبو شادي ، مبادئ علم العقاب ، دراسة مقارنة لطبيعة العقوبة والتدبير الاحترازي، وأساليب التنفيذ العقابي، مع التطبيق لأحكام القانون رقم 26 لسنة 1962 بتنظيم السجون في الكويت ، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية ، 1993م ، ص 259-263 .

² نظام أنجلو سكسوني ولید للتجربة في الولايات المتحدة الأمريكية وقن في جميع الولايات، وفي إنجلترا ولید العرف القضائي - وقن علم 1907 في قانون = الاختبار البريطاني للمننيين، وأضيفت نصوصه عام 1948 إلى قانون القضاء الجنائي.

بِتَفْهِيذِ الْحَكْمِ الْمَوْقُوفِ⁽¹⁾.

ثالثاً- الإفراج بوعد الشرف وإعادة التأهيل:

أما الإفراج بوعد الشرف المعروف في المصطلح القانوني باسم (البارول)، هو أحد أساليب تأهيل المحكوم عليه، وبمقتضاه يفرج عنه بعد تنفيذ جزء من العقوبة، إذا تعهد بالخضوع لإشراف اجتماعي، وبالتزام حسن السير والسلوك، وفي حالة الإخلال بالتعهد يعود للمؤسسة العقابية (السجن) لتمضية باقى مدة العقوبة (2).

تنظم المادة 513 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، جلسة

محكمة الاستئناف وبصفة خاصة

بينما تتعلق المادة 460 من قانون الإجراءات الجنائية بتطبيق نظام

(البارول) أمام محكمة أول درجة.

- ويعد حق محامى المتهم فى طلب تطبيق نظام (البارول)

تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان⁽³⁾.

¹ د. عبود السراج : مرجع سابق ، ص 479-487 .

² - د. عبود السراج : مرجع سابق ، ص 488-492 . لمزيد من المعرفة راجع د. محمد أبو شادي :
المرجع السابق ، ص 285-289 .

³ **C. MARSAT: Audience correctionnelle ordre de Parole, D Pén, 2003. P.8.**

الفرع الثاني

الإفراج الشرطى

يعتبر الإفراج الشرطى نظاماً عقابياً⁽¹⁾ ويقصد به إخلاء سبيل المحكوم عليه من السجن قبل انتهاء مدة عقوبته، إذا أثبت أن ما انقضى من مدة العقوبة كان مجدياً فى إصلاح نفسه وإعادة التوازن المعنوى والفكرى له، بشرط أن يقضى المدة الباقية خارج السجن تحت المتابعة، فلا يعتبر مفرجاً عنه قطعياً إلا إذا ظل عند حسن الظن فيه⁽²⁾.

والحكمة من هذا النظام كما قرر المجلس الأوربى سنة 1977 بأن السياسة الجنائية التى تتطوى على إبقاء السجين باقى مدة حياته فى السجن حتى لو قوّم نفسه بنفسه ولم يصبح بعد خطراً على المجتمع تتعارض مع المبادئ الحديثة فى معاملة السجناء أثناء التنفيذ وأيضاً مع فكرة دمج المجرمين فى المجتمع من جديد⁽³⁾.

ونظراً لإمكانية تطبيق هذا النظام على التائبين من المحكوم عليهم فى قضايا الإرهاب نتناوله بالشرح المناسب ببيان شروط تطبيقه وبالجهة التى تختص بتقريره وأثره وانتهائه، استناداً للمواد من 52 إلى 64 من قانون تنظيم السجون المصرية والمواد 86 حتى 88 وقرار وزير العدل بشأن

¹ د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 433.

² د. رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي ، مصر الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1968 ، ص 1020 ولمزيد من المعرفة راجع : د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سابق ، ص 433 وما بعدها.

³ د. محمد محي الدين عوض : الاتجاهات الحديثة فى السياسة العقابية للمجرمين والمنحرفين ومدى انعكاسها فى السياسات العقابية فى العالم العربى ، تقرير مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، القاهرة 29 إبريل - 8 مايو 1995 ، ص 9 .

الشروط التى يلزم المفرج عنهم تحت شرط مراعاتها، الصادر فى 11 يناير 1958 والتى يؤخذ منها ما يلى:

شروط الإفراج الشرطى:

- 1- أن يكون المفرج عنه محكوماً عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية.
 - 2- أن يكون قد أمضى فى السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة.
 - 3- أن يكون سلوكه أثناء وجوده فى السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وتوبته.
 - 4- ألا يترتب على الإفراج عنه خطر على الأمن العام.
 - 5- ألا تقل المدة التى قضاها فى السجن عن تسعة أشهر على أية حال، وإذا كانت العقوبة السجن المؤبد، فلا يجوز الإفراج، إلا إذا قضى المحكوم عليه فى السجن عشرين سنة على الأقل. (المادة 52 من قانون تنظيم السجون المصرية).
 - 6- أن يكون قد سدد جميع التزاماته المالية الناشئة عن الجريمة وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها. (والمادة 56 من قانون تنظيم السجون المصرية)، ومن هذه الالتزامات الغرامة والمصاريف القضائية، والتعويض المحكوم به للمضرور من الجريمة.
- ولا تسرى أحكام الإفراج الشرطى على العساكر والخبراء والمساجين وغيرهم من العسكريين المحكوم عليهم من المجالس العسكرية، إلا إذا كانوا مفصولين من الخدمة ومعاملين معاملة المسجونين العاديين. (المادة 87 من لائحة الداخلية للسجون المصرية).

الجهة المختصة بالإفراج الشرطى:

يكون الإفراج تحت شرط بأمر من مدير عام السجون (المادة 53 من قانون تنظيم السجون المصرية) بعد أخذ رأى جهاز الأمن المختص والمتخصص فى قضايا الإرهاب (المادة 86 فقرة (1) من اللائحة الداخلية للسجون المصرية).

الآثار المترتبة على الإفراج الشرطى:

يترتب على هذا النظام إعفاء المحكوم عليه من تنفيذ جزء من العقوبة داخل المؤسسة العقابية بشرط أن يجتاز فترة التجربة بنجاح وينفذ الالتزامات المفروضة عليه خلالها وإلا أعيد إلى المؤسسة العقابية لينفذ ما بقى من مدة العقوبة.

وهذه الالتزامات تتركز فيما يلى:

- 1- أن يكون حسن السير والسلوك وألا يتصل بذوى السيرة السيئة.
- 2- أن يسعى بصفة جدية للعيش من عمل مشروع.
- 3- أن يقيم فى الجهة التى يختارها ما لم تعترض جهة الإدارة على تلك الجهة وفى هذه الحالة يجب على المفرج عنه تحت شرط أن يقيم فى الجهة التى تحددها جهة الإدارة لإقامته. وبالنسبة للمفرج عنهم تحت شرط فى قضايا الإرهاب، يجب أن يقيم فى الجهة التى يحددها جهاز الأمن المختص والمتخصصة وفق الخطط الاستراتيجية لمكافحة الفكر الضال.
- 4- ألا يغير محل إقامته بغير إخطار جهة الإدارة مقدماً وعليه أيضاً أن يقدم نفسه إلى جهة الإدارة فى البلد الذى ينتقل إليه فور وصوله.
- 5- أن يقدم نفسه إلى جهة الإدارة التابع لها محل إقامته مرة واحدة كل شهر فى يوم يحدد لذلك ويتفق وطبيعة عمله (المادة الأولى من قرار وزير العدل الصادر بتاريخ 1958/1/11)، والمادة 57 من قانون تنظيم السجون المصرية).

ومدة الإفراج الشرطى - أى مدة خضوعه للتجربة - محددة بالمادة 1/61 من قانون تنظيم السجون المصرية بخمس سنوات إذا كانت العقوبة المحكوم بها هى السجن المؤبد، وفى بقية العقوبات السالبة للحرية المشددة هى المدة المتبقية من العقوبة دون تنفيذ.

انتهاء الإفراج الشرطى:

ينتهى الإفراج الشرطى إما بانقضاء مدته (سبق الإشارة إليه) أو بإلغائه وإعادة المستفيد منه إلى المؤسسة العقابية ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه، إذا خالف الشروط التى وضعت للإفراج، ولم يرقم بالالتزامات المفروضة عليه، (المادة 59 من قانون تنظيم السجون المصرية)، أو يصدر منه - بصفة عامة - ما يدل على رجوعه عن توبته فى قضايا الإرهاب أو سوء سلوكه (المادة 58 من قانون تنظيم السجون المصرية). ويجوز بعد إلغاء الإفراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى، إذا توافرت شروط الإفراج السابق الإشارة إليها، وفى هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها. (المادة 62 من قانون تنظيم السجون المصرية).

المطلب الثانى

الرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل

تمهيد وتقسيم :

يقصد بالرعاية اللاحقة التى توجه إلى المحكوم عليهم الذين أمضوا مدة العقوبة السالبة للحرية معاونتهم على اتخاذ مكان لهم بين أفراد المجتمع كأشخاص متوازنين، بحيث يجدون فيه مستقراً لحياتهم بثقة سواء مادية أو نفسية ويواجهون مسئولياتهم التى كانوا قد ألفوا فى السجن ألا يتحملوها⁽¹⁾.

ونتناولها فى فرعين :

الأول - أهداف إدارة الرعاية اللاحقة وهيكلا التنظيمي .

¹ إشراف مصطفى توفيق: الرعاية اللاحقة للمسجونين ، مجلة الأمن العام ، العدد 160 ، رمضان

1418 - يناير 1998م ، ص 35 .

الثاني - نظام المعلومات الإدارية في الرعاية اللاحقة .
ومن الموجز إلى التفصيلات :-

الفرع الأول

أهداف إدارة الرعاية اللاحقة وهيكلها التنظيمي

أهداف إدارة الرعاية اللاحقة:

تختص إدارة الرعاية اللاحقة بتحقيق الأهداف التالية:

أولاً- أهداف إنسانية واجتماعية:

نصت على هذه الأهداف القواعد أرقام 64 و 79 و 80 و 81 من
مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي نصت على التوالى على
ما يلي⁽¹⁾:

القاعدة 64: نصت على "إن واجب المجتمع لا ينتهى بالإفراج عن المسجون.
ولذلك يجب أن توجد هيئات حكومية أو خاصة قلادة على مد المسجون
لمفرج عنه برعاية لاحقة فعلة تهدف إلى تقليل التحمل عليه وإلى تأهيله
الاجتماعى".

القاعدة رقم 79: التي نصت على أنه "يجب أن يوجه اهتمام خاص نحو المحافظة
على صلات المسجون بأسرته وفق ما تتضمنه مصلحة الطرفين".

القاعدة رقم 80: التي تنص على أنه "يجب أن توجه العناية، لبتداءً من بدء تنفيذ
العقوبة، إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه. كما يجب أن يشجع

¹ د. رؤوف عبيد : أصول علم الإجرام والعقاب ، مصر ، دار الفكر العربى ، الطبعة الرابعة ، 1977 ،
ص 572، 577 .

ويساعد على المحافظة على صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التي يمكنها إفادة مصالح أسرته وتأهيله الاجتماعي أو إنشاء صلات من هذا القبيل".

القاعدة رقم 81: **فقرة (1)** تنص على أنه "يجب على المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية، التي تُعنى بمساعدة المسجونين المفرج عنهم لإعادة اندماجهم واستقرارهم في المجتمع، أن تكفل على قدر الإمكان تزويدهم بالمستندات وأوراق إثبات الشخصية الضرورية لهم ومدتهم بالسكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس والموسم، وكذلك بالوسائل اللازمة لوصولهم إلى حيث يرغبون في الإقامة وتهيئة ما يقوم بأمورهم خلال الفترة التالية مباشرة للإفراج عنهم..." قدر الإمكان.

ونصت الفقرة الثالثة من نفس القاعدة على أنه "من المرغوب فيه أن يركز نشاط مثل هذه الهيئات أو ينسق على قدر المستطاع حتى يمكن استغلال جهودها على أحسن وجه".

وعلى ذلك يتحقق دور إدارة الرعاية اللاحقة في تنفيذ هذه المهام الإنسانية الاجتماعية لإعادة الحياة الطبيعية للمفرج عنهم من السجون وأسرها عامة من خلال⁽¹⁾:

مساعدتهم في الحصول على العمل المناسب الشريف الذي يتعيشون منه حتى

¹ دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة ، قطاع الأمن الاجتماعي ، إدارة شرطة الرعاية اللاحقة ، وزارة الداخلية ، بلا تاريخ ، ص 25-26 .

- يتكيفوا مع المجتمع ولا يعودوا إلى الانحراف الفكري والسلوكي، مرة أخرى.
- مساعدتهم في إقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخرى، وتقديم الدعم المادي اللازم للمشروعات المقامة بالفعل.
 - المساعدة في إنهاء الإجراءات الإدارية لأية جهة من الجهات المختلفة بالجهاز الإداري في الدولة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أو رخص القيادة، أو وثائق السفر وغيرها من الرخص.
 - تقديم مساعدات متنوعة في مجال الشؤون الاجتماعية، التعليم والصحة والإسكان والقوى العاملة والصناعة والأوقاف وشؤون البيئة والإدارة المحلية، كإعفاء أبنائهم من المصروفات المدرسية، وكصرف المعاشات وكالتأهيل المهني وغير ذلك من الأمور.

ثانياً- أهداف أمنية ووقائية:

تسهم العديد من العوامل الشخصية (الذاتية) والبيئية الخاصة والبيئة المجتمعية وتلك الخاصة بالفعل الإجرامي⁽¹⁾ في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني وفي اكتمال حلقات دورة السلوك الإجرامي المؤدى في النهاية إلى إتمام النتيجة المؤثمة والمعاقب عليها. بيد أن تلك العوامل بنتائجها مهما وصلت درجة مسئولية الجاني عنها ودور إرادته فيها فإن للمجتمع - بلا شك - دوراً أيضاً فيها قد يكون مباشراً أو غير مباشر.

وعلى ذلك، تقتضى العدالة - ما دام للمجتمع دور في الانحراف الفكري

¹ - للمؤلف : الانحراف الفكري ، محاضرة عامة غير منشورة ، لطلبة قسم = الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز البحوث والدراسات ، 1424هـ ، يناير 2004 ، ص 5-10 .

والسلوكى وارتكاب الجانى الجريمة - أن يتحمل ذلك المجتمع قدراً من المسؤولية عنها.

تأسيساً على ذلك، فإن مسؤولية المجتمع عن دوره يجب أن تتمثل فى ضرورة قيامه بواجبه فى إعادة تأهيل المحكوم عليهم أثناء استيفائه لعقوبته وأيضاً عقب الإفراج عنه بشكل يكفل له إعادة اندماجه فى المجتمع بصورة طبيعية عقب تمام تنفيذها.

"ومن العوامل الأخرى التى تحتم ضرورة مساهلة المجتمع عن الجانى ذاته:

1- إن المجتمع مهما وصلت درجة رفضه للجريمة واستيائه منها، فإن تبعات تنفيذ العقوبة على الجانى وأثارها السيئة عليه سترتد فى النهاية إلى ذات المجتمع باعتباره المسئول عنها والمكلف بضرورة العمل على حل مشكلاته والحيلولة دون انحرافه فكرياً وسلوكياً وتورطه فى البؤر الإجرامية الإرهابية.

2- إن الجانى فى أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية منذ بدء اتهمه وحتى صيرورة الحكم نهائياً وتنفيذه عليه، فإنه دائماً وأبداً مازال إنساناً يدخل فى عداد المجتمع سواء بنفسه أم أيضاً بوساطة أفراد أسرته، الأمر الذى يترتب عليه ضرورة إدخاله فى دائرة اهتمامات ذلك المجتمع فى كافة مجالات الحياة وخاصة المعنوية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية منها.

لذا كان للرعاية اللاحقة أهمية كبيرة فى حماية أمن وأمان البلاد والعباد والمجتمع كله ليس فقط فى تطبيقاتها للقوانين والقرارات الإدارية والقواعد الإنسانية فى مساعدة هذه الفئة فى حياة كريمة تعيد اندماجهم فحسب، بل يمتد أثرها فى وقاية نوابغهم من الانحراف وتحقيق الأمان لهم وما يستتبعه من ضرورة إيجاد ظروف ملائمة تحول دون أى انعكاسات سلبية إذا تركت هذه الفئة دون

مساعدة⁽¹⁾.

ويجب على الوزارات المعنية والهيئات المدنية للتكاتف في تبني وحل مشاكل التائبين ورعايتهم سواء بفتح مشروعات شبابية لهم أو ربطهم ليكون لهم دور إيجابي في مقاومة الفكر المتطرف. خاصة وأن الهيكل التنظيمي وأسلوب التجنيد لهذه الجماعات المتطرفة يعطى لمحة على أسلوب التنظيم والعمل، فالهيكل التنظيمي يقوم على تشكيل مجموعات صغيرة موزعة جغرافياً يدير شئونها ويتخذ القرارات فيها أمير رغم مسؤوليته أمام رئيس التنظيم ككل، أما أساليب التجنيد فتبلورت في القرابة والصدقة واللقاءات داخل دور العبادة.

الهيكل التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة في مصر⁽²⁾:

يتولى الرعاية اللاحقة في مصر إدارة يطلق عليها اسم "إدارة شرطة الرعاية اللاحقة" تتبع قطاع الأمن الاجتماعي بوزارة الداخلية وتتكون من وحدة للأمن وسبعة أقسام:

- 1- التخطيط والبحوث ويضم ثلاث وحدات: التخطيط ووحدة البحوث الفنية والقانونية ووحدة المعلومات والحاسب الآلي.
- 2- التفتيش.
- 3- الإعلام والعلاقات العامة.
- 4- التأهيل المهني.
- 5- رعاية أسر المسجونين.
- 6- رعاية المفرج عنهم.

¹ دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة ، مرجع سابق ، ص 26-27 .

² ينظم إدارة شرطة الرعاية اللاحقة في مصر القرارات الوزارية أرقام: 11 لسنة 1980 بشأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة و 1460 لسنة 1979 بشأن خريطة البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة و 1544 لسنة 1998 بشأن تعديل البناء التنظيمي لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة.

7- الشئون الإدارية والمالية.

الجهات القائمة على الرعاية اللاحقة في مصر:

يتولى شئون الرعاية اللاحقة في مصر إما أجهزة عامة أو أجهزة خاصة⁽¹⁾:

أولاً- الأجهزة العامة القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة:

تتدرج الرعاية اللاحقة لأسر المسجونين والمفرج عنهم من السجون تحت تدابير الحماية والوقاية وتستهدف إيجاد سبل العمل الشريف ومعاونتهم في عودتهم للتكيف في المجتمع مرة أخرى وليس فقط في إيداء المشورة والنصح ومعاونتهم في عودتهم للتكيف في المجتمع مرة أخرى.

لذا شاركت العديد من الأجهزة والهيئات الحكومية، في مساعدة هذه الفئة لإعادة اندماجهم واستقرارهم في المجتمع، ومن هذه الأجهزة والهيئات: وزارة الداخلية، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الأوقاف، ووزارة الإسكان ووزارة الصناعة؛

1- وزارة الداخلية:

تبدأ مهام الرعاية اللاحقة من قطاع السجون وتنتهى بإدارة شرطة الرعاية اللاحقة وأقسامها بجميع مديريات الأمن. يقوم قطاع السجون على تأهيل المسجونين وشغل أوقات فراغهم بأعمال تباعد فيما بينهم وبين أى تفكير منحرف أو سلوك متطرف، كما يقوم القطاع بتقديم

¹ دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة ، مرجع سابق ، ص 29-48 .

الخدمات الاجتماعية المختلفة للمسجونين طوال فترة إقامتهم بالسجون وقبيل الإفراج عنهم بوقت كافٍ وفق نظام المعلومات الإدارية المتبع.

2- وزارة الشؤون الاجتماعية:

يضم ديوان عام وزارة الشؤون الاجتماعية عدداً من الإدارات العامة التي تُعنى برعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم، وتباشر تلك الإدارات عملها من خلال نوعين من الرعاية هما:

(أ) الرعاية الإشرافية والتوجيهية:

وتتولاها الجهات التالية:

- الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات: وهي التي تشرف فنياً وإدارياً على

الاتحاد النوعي والجمعيات العاملة في ميدان

رعاية المفرج عنهم وأسراهم في حدود ما

قضت به أحكام القانون رقم 32 لسنة

1964 بشأن الجمعيات والمؤسسات

- الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي: الخاصة وتضم قسماً خاصاً لرعاية الفئات الخاصة

ومنها أسر المسجونين والمفرج عنهم. وتتولى

الإدارة وفروعها بالمحافظات مع جمعيات رعاية

المسجونين وأسراهم تحقيق أهدافها والتنسيق فيما

بينها وبين هذه الجمعيات وكذا وزارة الشؤون

الاجتماعية.

- الإدارة العامة للأسر المنتجة: وتقوم بتدريب أسر المسجونين

والمفرج عنهم على المهن المناسبة وتيسير

فرص العمل فضلاً عن إقامة المشروعات

الفردية.

-الإدارة العامة للأسرة والطفولة: تقوم هذه الإدارة بتوفير الرعاية لأسر وأطفال المسجونين والمفرج عنهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم.

-اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى: وتُعنى بوضع السياسة العامة لرعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسراهم فى إطار مضمون الدفاع الاجتماعى. وقد وضعت هذه اللجنة عام 1980 الاستراتيجية المصرية للدفاع الاجتماعى وفيها ما يتعلق بالمسجونين والمفرج عنهم.

(ب) الرعاية المادية:

تقوم الإدارة العامة للضمان الاجتماعى - طبقاً لأحكام القانون رقم 30 لسنة 1977 - بتقديم المساعدات المالية لأسر المسجونين والمفرج عنهم وبيانها كما يلى:

تصرف مساعدة شهرية للأسرة التى يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً أو من فى حكمها لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على عشر سنوات ... ويجوز صرف هذه المساعدة لمدة سنة دفعة واحدة لعمل مشروع للأسرة فى حالة ثبوت صلاحية أحد أفرادها.

- يصرف معاش ضمانى لأسرة المسجون الذى لا تقل مدة سجنه عن عشر سنوات.

- تصرف مساعدة دفعة واحدة للمفرج عنهم من السجن ومن فى حكمهم ويمكن إعطاء أولوية فى تقديم المساعدة للحالات التى يثبت صلاحية مقدميها أو أحد أفراد أسرهم للقيام بمشروعات تغل إيراداً على الأسرة.

- تصرف مساعدة دفعة واحدة لأسرة المسجون إذا كانت الأسرة

صاحبة معاش أو مساعدة ضمانية.

وتصرف المساعدات المشار إليها عن طريق جمعيات رعاية المسجونين أو المفرج عنهم وأسرههم وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية الدعم المالى لهذه الجمعيات فى حدود نسبة 8% من مجموع الاعتمادات المخصصة للمساعدات. والملاحظ - بصفة عامة- قلة اعتمادات الضمان الاجتماعى وبالتالى ضالة المعاش والمساعدات التى تصرف للمفرج عنهم وأسرههم.

وفى عام 1976 أوكلت وزارة الشؤون الاجتماعية كثيراً من أحوال الرعاية اللاحقة إلى الجمعية العامة للدفاع الاجتماعى التى تم إشهارها تحت رقم 83 لسنة 1976، ويرأس مجلس إدارتها وزير الشؤون الاجتماعية.

3- وزارة الأوقاف:

تقدم المساعدات بوزارة الأوقاف من خلال "إدارة البر" بالوزارة أو محصلات الزكاة.

ويمكن لإدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها فى مختلف المديریات توجيه خطابات بالحالات التى ترعاها من أسر المسجونين والمفرج عنهم إلى هذه المنافذ بوزارة الأوقاف للحصول على بعض المساعدات المالية والتى قد تسهم فى أعباء المعيشة الأساسية.

4- وزارة الإسكان:

يقوم جهاز التدريب الإنتاجى على حرف التشييد والبناء الذى تأسس بالقرار الوزارى رقم 344 لسنة 1975 ليكون مسئولاً عن أنشطة التدريب فى الصناعة والتشييد والبناء فى مد مظله إلى رعاية بعض حالات المفرج عنهم والذين تقل أعمارهم عن 35 سنة. والذين يرغبون فى التدريب والتأهيل على حرفة معينة وذلك حتى لا يعتمدوا اعتماداً كلياً على المساعدات المالية

التي لا تكفى سد احتياجاتهم المتجددة وفى سبيل ذلك أنشأ هذا الجهاز عدداً من مراكز التدريب الحرفى والتأهيل على مختلف مهن التشييد والبناء بمختلف المحافظات مثل: النجارة، حداد المسلح، البناء، الأعمال الصحية، أعمال الكهرباء، أعمال البياض، البلاط، النقاشة والصباغة، الألوميتال وغيرها من الأعمال المهنية فى هذا التخصص.

5- وزارة الصناعة:

من الجهات التى لها دور ثانوى فى الرعاية اللاحقة، حيث تقوم بتقديم خدمات التدريب والتأهيل للمفرج عنهم من خلال مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى ومراكزها المختلفة لتعليمهم حرفة تتناسب مع إمكانياتهم ومع احتياجات المجتمع الحالية مما تساعد على زيادة دخلهم وعدم الاعتماد الكلى على المساعدات المادية التى لا تكفى لإشباع حاجاتهم الأساسية ومن هذه الحرف: صيانة أجهزة التكييف، تعليم قيادة السيارات، كهرباء السيارات، خراطة المعادن ... إلخ.

ثانياً- الأجهزة والهيئات الخاصة القائمة على أعمال الرعاية اللاحقة:

تعمل هذه الأجهزة والهيئات على مساعدة الأجهزة العامة على تحقيق أهدافها وأهدف المجتمع، ومن هذه الفئات التى ترعاها الأجهزة الأهلية فئة المسجونين وأسرههم وهذه الأجهزة هى:

1- جمعيات رعاية المسجونين وأسرهـم:

تأسست فى أكتوبر 1954 بالقاهرة ثم أخذت تنتشر بعواصم المحافظات على مستوى الجمهورية،⁽¹⁾ وتعتبر أوسع الجمعيات نشاطاً لقدم إنشائها. يدير شئونها رئيس تنتخبه الجمعية العمومية من المؤمنين بالرسالة الاجتماعية، فى مجال الاهتمام بشئون المسجونين ومستقبلهم وأعضاء معينين بحكم وظائفهم، حيث يمثلون:

- وزارة الشئون الاجتماعية.

- وزارة الأوقاف.

- إدارة الرعاية اللاحقة.

- قطاع السجون.

- مديرية أمن القاهرة.

كما يعمل بهذه الجمعية إخصائيون اجتماعيون يؤمنون برسالة هذا العمل الاجتماعى. تسعى الجمعية لتحقيق خدمة المسجونين داخل سجونهم، ورعاية أسرهم حال تنفيذ عائلهم للعقوبة، بل وتقدم لهم العون أثناء فترة العقوبة بمساندتهم بالمساعدات المالية والعينية والمساهمة فى المشروعات النافعة التى يستهدفون منها توفير الحياة الشريفة والكرامة للمسجونين وإبعادهم عن طريق العودة إلى الجريمة ورعاية أسرهم واستقرار أوضاعهم لتهيئة جو اجتماعى مناسب بعيداً عن الانحراف، وإيماناً منها بمبادئ حقوق الإنسان التى تسعى الدولة إلى حمايتها لخلق مجتمع أمنى متحضر، وكذلك مشاركة للأجهزة الحكومية التى تعمل فى هذا المجال لأداء رسالتها على أكمل وجه ممكن بما يحقق أهداف المجتمع وتقدمه.

¹ د. محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص462.

- وتتركز مصادر تمويل جمعيات رعاية المسجونين فيما يلي:
- الإعانات التي تقررها وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - تبرعات وزارة الأوقاف ولجان الزكاة في مختلف المحافظات.
 - نسبة من حصة دخل مقصف السجون.
 - اشتراكات أعضاء هذه الجمعيات وتبرعات محبي عمل الخير من رجال الأعمال.
 - حصة جميع منتجات الجمعية من بعض الصناعات المختلفة التي يقوم على إنتاجها أسر المسجونين.
- 2- الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين:
- أنشئ بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (37) لسنة 1969 ويضم الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهورة والعاملة في ميدان رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم ويختص بما يلي:
- تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المسجونين وأسره.
 - إجراء البحوث المتصلة بهذا المجال ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء.
 - تحديد مستويات الخدمات وحدود كلفتها في نطاق السياسة العامة للدولة وفقاً للأسس التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء في الاتحاد.
 - وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء مجلس إدارة

الجمعيات والمؤسسات العاملة فى هذا القطاع وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة وهى وزارة الشؤون الاجتماعية.

- تقويم جهود الجمعيات الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم التقارير عن تلك الجهود إلى الجهة الإدارية المختصة.
- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء فى الاتحاد.
- وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة والقيام بالتجارب فى هذا القطاع ومتابعة هذه التجارب وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى الميدان وتنسيق جهود هذه الهيئات فى البرامج والمشروعات المشتركة وتعزيز وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها.

انضم هذا الاتحاد إلى عضوية الاتحاد الدولى لجمعيات رعاية المسجونين عام 1972 ومارس الاتحاد نشاطه منذ إنشائه بتنظيم المؤتمرات، والقيام بالعديد من الدراسات القانونية مثل: نظام مراقبة الشرطة ورد الاعتبار وحق العمل للمفرج عنهم.

كما قام الاتحاد بوضع نظم معلومات إدارية (سجلات) لكافة الجمعيات الأعضاء تحقيقاً لوحدة العمل وتيسيراً لعمليات التنفيذ.

كما نظم الاتحاد العديد من الدورات التدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات وأيضاً أسهم مع أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية فى العديد من البحوث العلمية ومسوح الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الجمعيات⁽¹⁾.

أسفرت الدراسة عن أن الأهداف المعلنة لجمعيات رعاية المسجونين وللاتحاد النوعى لهذه الجمعيات هى أهداف طموحة ينقصها الإمكانيات

¹ دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة ، مرجع سابق ، ص 42-44 .

المادية والإمكانات البشرية، ولهذا يجب على أجهزة الدولة المختلفة سواء العامة أو الخاصة (الأهلية) أو ما يطلق عليه منظمات المجتمع المدني القدرة على دعم هذه الجمعيات لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع.

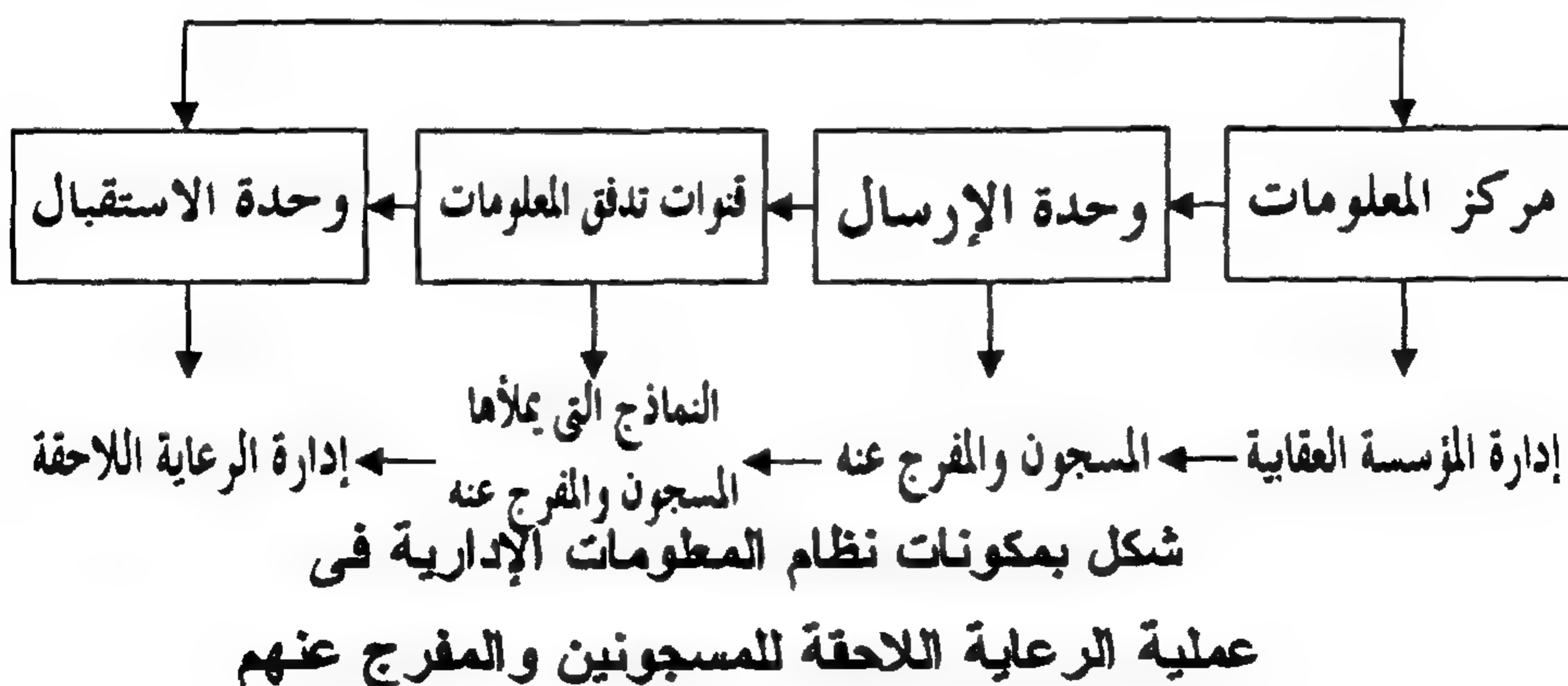
الفرع الثاني

نظام المعلومات الإدارية فى الرعاية اللاحقة:

مفهوم ومكونات نظام المعلومات الإدارية فى عملية الرعاية اللاحقة للمسجونين والمفرج عنهم من متطلبات الإدارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت. ويتكون هذا النظام من العناصر التالية:

- 1- مركز المعلومات: إدارة المؤسسة العقابية.
- 2- وحدة الإرسال: المسجون أو المفرج عنه.
- 3- قنوات تدفق المعلومات: النماذج التى يقوم المسجون أو المفرج عنه بملء بياناتها.
- 4- وحدة الاستقبال ومحطة الوصول النهائى: إدارة الرعاية اللاحقة.

ويمكن توضيح العلاقة السابقة من خلال الشكل التالى:



وظائف نظام المعلومات الإدارية فى عملية الرعاية اللاحقة:

يمكن تحديد وظائف نظام المعلومات الإدارية فى عملية الرعاية اللاحقة لأسرة المسجونين والمفرج عنهم على النحو التالى:

- تجميع البيانات والمعلومات عن أسرة المسجون والمفرج عنهم.
- إثبات وتسجيل تلك البيانات والمعلومات عن المسجون والمفرج عنه.

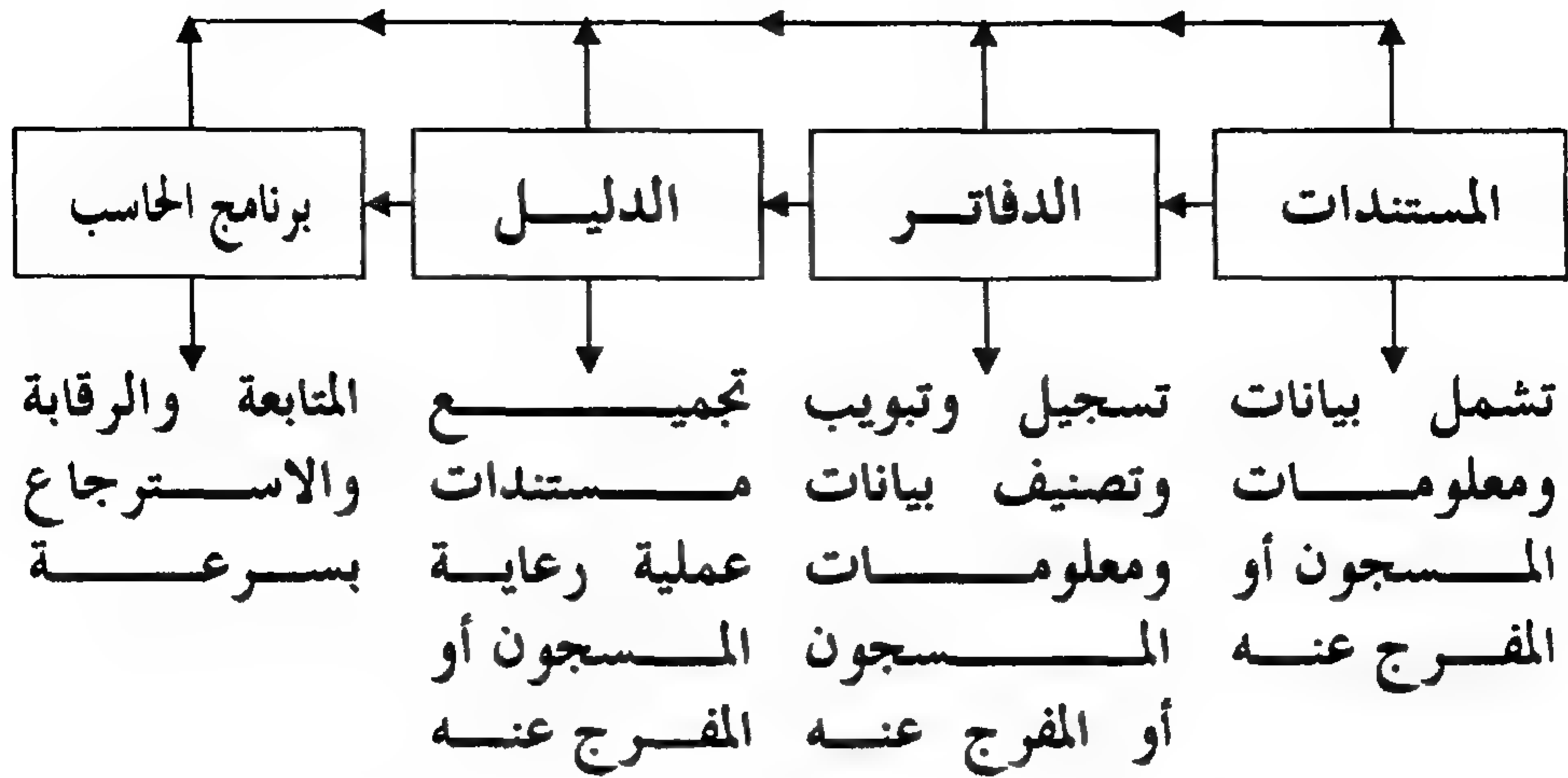
- عرض تلك البيانات والمعلومات عن المسجون أو المفرج عنه.

تشكل هذه الوظائف ذاكرة جهاز الرعاية اللاحقة بشأن عملية رعاية المسجون والمفرج عنه، وحتى يمكن تحقيق الفاعلية والكفاية فى الرعاية اللاحقة عن معرفة وبعداة سريعة، يتطلب الأمر تنظيمها وترتيبها لاسترجاعها بسهولة ويسر توفيراً لوقت وجهد المسجون والمفرج عنه وإدارة الرعاية اللاحقة، ويتم ذلك عن طريق تصميم نظام معلومات إدارى قادر على تحقيق هذه الوظائف وهذا يعنى بالضرورة تحديد المستندات (النماذج - تصميمها ودورها).

إذاً نظام معلومات إدارى فعال لعملية الرعاية اللاحقة يحقق الوظائف المشار إليها بموضوعية يتطلب اعتماده مقومات أساسية أهمها:

- نماذج بيانات ومعلومات عن المسجون والمفرج عنه.
- دفاتر تسجيل صادر ووارد الرعاية اللاحقة.
- دليل رعاية قادر على توفير البيانات والمعلومات عن المسجون أو المفرج عنه.

- تصميم برنامج للحاسب الآلى لتخزين واسترجاع تلك النظم الإدارية وبياناتها مكتيباً.



شكل يبين عناصر نظام المعلومات الإدارية ووظائفه في
عملية الرعاية اللاحقة للمسجون أو المفرج عنه

دورة معلومات عملية الرعاية اللاحقة

للمعلومات دورة في عملية الرعاية اللاحقة ويقصد بها العلاقة المعلوماتية بين المستندات والدفاتر والأدلة، أى العلاقة بين أدوات ووسائل تحقيق وظائف نظام المعلومات الإدارية في الرعاية اللاحقة.

وتفصيل هذه الدورة وعلاقة عناصرها ببعضها البعض يتوقف على عدد من الاعتبارات أهمها الطريقة المعلوماتية التى تتبعها إدارة الرعاية اللاحقة فى تنظيم دورة معلومات عملية الرعاية اللاحقة مع الوضع فى الاعتبار أن لكل إدارة خصوصياتها ونظامها وأسلوبها وتتمثل هذه الطريقة بصفة عامة فى:

- المصادر التى تؤخذ منها البيانات والمعلومات (المستندات).
- أدوات وأساليب إثبات وتبويب البيانات والمعلومات (الدفاتر).
- أسلوب الرعاية اللاحقة ويشمل تحليل البيانات والمعلومات ونتائجها، وذلك طبقاً لأهداف الرعاية اللاحقة التى تستهدفها الإدارة بحيث تتحقق بفاعلية وكفاءة.

المستندات التي يتطلبها نظام المعلومات الإدارية في عملية الرعاية
اللاحقة:

1- بالنسبة لأسر السجين:

يبدأ العمل مع أسرة السجين منذ تقدم المسجون بطلب لإدارة المؤسسة
العقابية يلتزم فيه تقديم الرعاية لأسرته وبموجب هذا الطلب تقوم مكاتب
الخدمة الاجتماعية بالمؤسسة العقابية بملء نموذج (انظر الشكل التالي) ⁽¹⁾ عن
حالة السجين وإرساله بريدياً لإدارة الرعاية اللاحقة التي تقوم بتصنيف لكل
النماذج وفقاً لمحال الإقامة وإرسالها إلى أقسام الرعاية اللاحقة بمديريات
الأمن المختلفة المتابعة لها لاتخاذ اللازم بشأنها.

وزارة الداخلية

رقم قيد
قطاع مصلحة السجون _____
الصادر:

التاريخ:

ليمان/ سجن _____

السيد مدير أمن _____ (إدارة
البحث الجنائي - وحدة الرعاية اللاحقة) الموضح بعد بيانات عن (المسجون/
المحبوس تحت التحقيق/ المعتقل).

المقيد بالسجن تحت رقم _____ تقيد
قيام السجن بتحريض إخطار مساعدة لأسرته.

ورجاء الإحاطة ومتابعة الحالة ومخابرة مصلحة الأمن العام (قسم
الرعاية اللاحقة) بالنتيجة

¹ - نقلاً عن النموذج (12 خ.أ) (دليل الرعاية اللاحقة، الملاحق).

مدير /

تحريراً فى / / 20

مأمور

بيانات عن إجراءات مساعدة أسرة (مسجون/ تحت التحقيق/ معتقل)
الاسم _____ رقم القيد بالسجن _____
المهنة قبل دخول السجن _____
الحكم _____ نوع العقوبة _____
(أشغال شاقة / سجن / حبس / تحقيق / اعتقال)

رقم القضية أو قرار الاعتقال _____
بتهمة _____

تاريخ المبدأ _____ تاريخ الإفراج عنه _____

اسم وصفة الشخص المرسل إليه إخطار المساعدة (المستفيد) _____
رقم وتاريخ إرسال الإخطار _____ الجهة الموجهة إليها إخطار المساعدة _____

الجهة المقيم بها المرسل إليها _____ مركز/ قسم _____
عائلته _____

تحريراً فى / / 20 أخصائى اجتماعى مدير /
مأمور

وفيما يلى المستندات اللازمة لحصول أسرة السجين على المساعدات:
- طلب من أسرة السجين للحصول على المساعدة برسم مدير إدارة
الرعاية اللاحقة ومرفق به المستندات التالية:

- قسيمة عقد النكاح.
- شهادة ميلاد الأبناء.
- صورة من بطاقة تحقيق الشخصية مع الأصل.

- نموذج من السجن (انظر الشكل التالى)⁽¹⁾ يفيد حالة المسجون.

وزارة الداخلية

رقم:

قطاع

مصلحة

السجون

التاريخ:

ليمان/ سجن

رقم واسم المسجون مدة الحكم شهر

سنة تاريخ وجهة صدور الحكم

رقم القضية

التهمة

تاريخ دخوله السجن وتاريخ

وفاء مدة العقوبة

سوابق الحبس التى قضاها محبوساً تحت التحقيق يوم

شهر سنة

تاريخ وفاء المسجون لثلاثة أرباع المدة

سوابقه الجنائية المسجلة بالنموذج المرصد

المهنة التى كان يزاولها قبل الحكم عليه

عدد أفراد الأسرة الذين يعولهم

زوجة أبناء

¹ - نقلا عن النموذج (2، خ، أ)، (دليل الرعاية اللاحقة ، الملاحق).

(1) _____ أفراد آخرون _____

_____ اسم الزوجة أو الشخص المعول _____

_____ محل إقامة الأسرة _____

السيد رئيس الوحدة الاجتماعية

السيد رئيس جمعية رعاية المسجونين

تحية طيبة وبعد: الأمل بحث حالة أسرة المسجون الموضحة ملحوظاته
بعاليه وتقرير المساعدة اللازمة لها وذلك في ضوء أحكام القانون رقم 133
لسنة 1964 بشأن الضمان الاجتماعي. مع التكرم بإفادتنا بالنتيجة

تحريراً في . / / 20

أخصائي اجتماعي

المدير/المأمور

بعد ذلك تقوم إدارة الرعاية اللاحقة بعمل بحث اجتماعي وبيئي لأسرة
السجين للوقوف على الحالة الاجتماعية والمادية للأسرة ومدى احتياجها
للمساعدات التي سوف تقدم لها، ثم يتم تحديد المساعدات التي يمكن منحها
لأسرة السجين والتي تمكنها من اجتياز أزمة سجن عائلها وتقيها.

توجه إدارة الرعاية اللاحقة أسرة السجين إلى الجهات الحكومية والأهلية
بخطاب رسمي للحصول على المساعدات اللازمة منها لرعاية الأسرة. كما تقوم
الإدارة بمتابعة حصول أسرة السجين على تلك المساعدات والعمل على تذليل
الصعوبات التي قد تواجهها أثناء الحصول عليها.

ومن أمثلة المساعدات والخدمات التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة

1- يذكر في هذه الحالة درجة القرابة للمسجون. وفيما يلي المستندات الواجب على الأسرة تقديمها
موضحة أدناه وكذا المستندات التي يجب تقديمها للوحدات الاجتماعية أو جمعيات رعاية المسجونين:

- قسيمة الزواج أو شهادة إدارية تثبت استمرار الزوجية.
- شهادة ميلاد الأبناء أو خطابات مدرسية موضح بها تاريخ الميلاد واسم الأم.
- صورتان فوتوغرافيتان حديثتان للزوجة.
- شهادة إدارية توضح أن الزوج لم يتسلم مكافأته من محل عمله لأن.

وفروعها الإقليمية لأسر المسجون ما يلي:

- توجيه أسرة المسجون إلى:

❖ إدارة الضمان الاجتماعي لحصول الأسرة على الضمان الذى يتقرر لها، كذلك حصول أسرة السجين الذى لا تقل مدة سجنه عن عشر سنوات على معاش ضمانى طوال فترة سجنه.

❖ *جمعية رعاية المسجونين فى مختلف المحافظات للحصول على بعض الإعانات المادية والعينية من هذه الجمعيات والتي تساعد الأسرة على اجتياز أزمة سجن عائلها.

❖ مراكز التأهيل المهنى التابعة لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهم وكذلك التابعة لوزارة الصناعة والإسكان وذلك لتأهيل أفرادها الذين يبدون الرغبة والاستعداد للتأهيل على حرفة أو مهنة تساعدهم على تحمّل أعباء المعيشة.

- العمل على مساعدة أفراد الأسرة على محو أمية أفرادها من خلال برامج محو الأمية فى جمعيات رعاية المسجونين أو مراكز التأهيل المختلفة.

- تقديم بعض الخدمات الطبية لأسر المسجونين عن طريق جمعية رعاية المسجونين والاتفاق مع بعض المستشفيات التى تبدى الرغبة فى مساعدة هذه الأسر. أو إرسالها لبعض المستشفيات العامة بخطابات من إدارة الرعاية اللاحقة لعلاجهم بالمجان.

- صرف بعض المساعدات المادية الفورية لأسر المسجون فى حالات الكوارث والمصائب العامة والضرورية، وكذا فى حالات الوفاة والظروف الطارئة من خلال الإدارة العامة للضمان الاجتماعى وجمعية رعاية المسجونين.

يتوقف حصول أسرة المسجون على هذه المساعدات في حالة الإفراج عنه من السجن.

2- بالنسبة للمفرج عنه:

تتلقى إدارة الرعاية اللاحقة نمونجاً (انظر الشكل التالى) ⁽¹⁾ للمفرج عنهم بطلب المساعدة من المؤسسة العقابية بريدياً للذين أمضوا مدة عقوبة تزيد على ستة أشهر بالسجون المختلفة، ثم تقوم الإدارة بتصنيف هذه النماذج وفقاً لمحال إقامتهم بالمحافظات المختلفة وترسل أصول هذه النماذج إلى أقسام الرعاية اللاحقة بالمديريات المختلفة وحفظ صورة هذه النماذج بإدارة الرعاية اللاحقة وتخزينها على الحاسب الآلى بعد قيدها بالسجلات الخاصة بالمفرج عنهم.

¹ - نقلاً عن النموذج (12 خ أ)، (دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة، الملاحق).

وزارة الداخلية

قطاع
مصلحة السجون

ليمان/ سجن رقم قيد الصادر
التاريخ

السيد مدير الأمن (إدارة البحث الجنائي -
وحدة الرعاية اللاحقة)

المرشح بعد تقرير اجتماعي عن حالة السجون المقيّد تحت رقم
بمناسبة قرب الإفراج

الشرطي وبناء الإحالة ومتابعة الحالة والعمل على استقراره في مجتمعه مع
مخابرة مصلحة الأمن العام (قسم للرعاية اللاحقة)

تحريراً في 20 / / مدير/ مأمور

تقرير عن حالة

القيد بليمان / المسجون
سجن
بمناسبة قرب
تحت رقم

الإفراج عنه

(أولاً) معلومات عن حالته الشخصية:

السن عند
الإفراج
حاليته
الصحية
العمل الذي كان
يزاوله قبل
السجن

محـل
الإقامة
قسم/مركز
محافظة

(ثانياً) ملحوظاته القضائية:

- 1- التهمة — تاريخ — رقم القضية — الحكم — جهة —
ومكان وقوعها
وتاريخ الحكم
- 2- التهمة — تاريخ — رقم القضية — الحكم — جهة —
ومكان وقوعها
وتاريخ الحكم
- 3- التهمة — تاريخ — رقم القضية — الحكم — جهة —
ومكان وقوعها
وتاريخ الحكم
- 4- التهمة — تاريخ — رقم القضية — الحكم — جهة —
ومكان وقوعها
وتاريخ الحكم

تاريخ دخول السجن — يوم شهر سنة

مدة العقوبة — السابقة حبس تحت

التحقيق يوم — شهر — سنة — التاريخ المحدد للإفراج بوفاء

العقوبة — السوابق الجنائية — رقم الفيش

التاريخ الفعلى للإفراج — تاريخ الإفراج

المدة الواجب وضعه فيها تحت المراقبة الشرطية عقب الإفراج

(ثالثاً) معلومات عن حالته الاجتماعية:

- 1- الحالة المدنية: أعزب / أرمل / مطلق / متزوج / عدد مرات الزواج _____
 - 2- الحالة التعليمية: أمي / ملم / مؤهل متوسط / مؤهل عال
 - 3- الحالة الاقتصادية _____
 - 4- العمل الذي تدرب عليه داخل السجن _____ العمل الذي يرغب في مزاولته بعد الإفراج _____
 - 5- سلوكه أثناء سجنه _____
 - 6- أقارب يمكن الاستعانة بهم ومحل إقامتهم _____
 - 7- الجهة الاجتماعية التي اضطرت لمساعدته عند الإفراج عنه _____ بالكتاب رقم _____ المؤرخ _____
- وفي حالة توافر شروط الحصول على المساعدات المختلفة للمفرج عنه،
تطلب منه إدارة الرعاية اللاحقة استيفاء المستندات التالية:
- تقديم طلب للحصول على المساعدة برسم مدير إدارة الرعاية اللاحقة.
 - صورة بطاقة تحقيق الشخصية مع الأصل.
 - خطاب من السجن المفرج عنه منه (انظر الشكل التالي) ⁽¹⁾
- في حالة عدم ورود النموذج سابق الإشارة إليه من المؤسسة العقابية.

¹ - نقلاً عن النموذج (1 خ أ)، (دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة، الملاحق).

وزارة

الداخلية

رقم:

قطاع مصلحة

السجون

التاريخ:

ليمان/ سجن _____

مكتبة الخدمة الاجتماعية

الاسم: _____

القضية: _____

دخل السجن _____ التهمة: _____

خرج من السجن لـ: _____ الحكم: : _____

من: _____

مهنته قبل دخوله السجن: _____

مهنته أثناء وجوده بالسجن: _____

السيد/ رئيس الوحدة الاجتماعية بـ _____

السيد/ رئيس جمعية رعاية المسجونين بـ _____

ترجو مصلحة السجون مساعدة المواطن المذكور طبقاً للقانون

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أخصائي اجتماعي رئيس الخدمة الاجتماعية مأمور السجن

تحريراً في / / 20

بعد ذلك تقوم إدارة الرعاية اللاحقة بعمل بحث للحالة يوضح فيه التاريخ التطوري والحالة الاجتماعية للمفرج عنه وظروفه الاجتماعية مشفوعاً برأى الباحث تجاه الحالة ومدى جديته فى طلب المساعدة ومدى استحقاقه لها.

ثم تقوم إدارة الرعاية اللاحقة بعد ذلك بإرسال خطاب لإدارة البحث الجنائى - فى حالة المفرج عنه الجنائى - وإدارة مباحث أمن الدولة - فى حالة المفرج عنه فى قضايا الإرهاب - التابع لمحل إقامة المفرج عنه للإفادة بالرأى عن سيره وسلوكه بعد الإفراج عنه والتأكد من عدم عودته لممارسة النشاط الإجرامى أو الإرهابى.

بعد ورود نتيجة التحريات عن حالات المفرج عنهم من تلك الجهات المختلفة يتم تنفيذ خطة المساعدة للمفرج عنه كالتالى:

• يتم عرض المفرج عنهم الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة وبصحة جيدة على قسم التأهيل لتعريفهم بالحرف المهنية المختلفة التابعة لمراكز التدريب المهنى بوزارة الصناعة والإسكان والتى قد تتناسب مع ميول ورغبات بعضهم، وذلك حتى لا تقتصر عملية المساعدة على النواحي المادية فقط بل لخلق أعضاء منتجين بالمجتمع.

• يقوم الباحث الاجتماعى بقسم المفرج عنهم بتبصير المفرج عنه بنوعية المساعدات سواء المادية أو العينية التى يمكن أن تسهم بها الإدارة فى حالته وتفتح له مجالات جديدة للعمل والمشاركة فى دفع عجلة التنمية بالمجتمع. ومن المساعدات التى تقدم للمفرج عنهم من خلال إدارة الرعاية اللاحقة وفروعها فى المحافظات المختلفة ما يلى:

- المساهمة فى عودته للعمل السابق الالتحاق به قبل دخوله السجن.
- العمل على إلحاقه بعمل جديد بالقطاعين العام والخاص.

- التوصية لدى إدارات المرور وفروعها الإقليمية وفق محل إقامة المفرج عنهم لتسهيل حصول من يرغب منهم على رخصة قيادة تساعد في الحصول على عمل يتناسب مع إمكانياته.
- تقديم مساعدات متنوعة مثل: استخراج بطاقة تحقيق الشخصية أو جواز السفر.
- مساعدة المفرج عنه في الحصول على مسكن في المحافظة التابع لها وذلك بخطاب من إدارة الرعاية اللاحقة مرفق به بحث بحالته الاجتماعية وحاجته إلى مسكن له ولأسرته تجنباً للانحراف الفكرى والسلوكى.
- مساعدات مالية عن طريق جمعية رعاية المسجونين للبدء فى مشروع تجارى.
- وبعد ذلك يقوم الباحث الاجتماعى بالتردد على المفرج عنه بالمكان الذى يزاول فيه عمله الجديد حتى يطمئن عليه، وإذا استدعى الأمر يتم مساعدته مرة أخرى.
- تقوم إدارة الرعاية اللاحقة بمتابعة نشاط المفرج عنه الجنائى وذلك عن طريق إعداد تقرير كل ستة أشهر على مدى السنتين التاليتين للإفراج عنه وذلك لتوضيح ما تكشف عنه التقارير من مشكلاته، والتي على ضوءها يتم اقتراح الحلول المناسبة لها.
- وتقوم إدارة مباحث أمن الدولة بمتابعة نشاط المفرج عنه فى قضايا الإرهاب بصفة مستمرة شبه منتظمة على فترات زمنية قصيرة يقدرها المختص والمتخصص بهذه الفئة.

ملحق الكتاب

قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم 396 لسنة 1956
في شأن تنظيم السجون والمذكرات الإيضاحية

قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم 396 لسنة 1956
فى شأن تنظيم السجون⁽¹⁾

باسم الامه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم 58 لسنة 1937 باصدر قانون العقوبات
والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 بلأحة
السجون والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم 150 لسنة 1950 بإصدار قانون الإجراءات القانونية
والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1936 بشأن
المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة المعدل بالقانون رقم 636 لسنة 1954
وعلى المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1952 فى شأن جوازات السفر وإقامة
الأجانب والقوانين المعدلة له .

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى ،،،

¹ (الوقائع المصرية فى نوفمبر سنة 1956 العدد 96 مكرر (ب))

أنواع السجون

مادة 1- السجون على أربعة أنواع:

- (أ) الليمانات.
 - (ب) سجون عمومية.
 - (جـ) سجون مركزية.
 - (د) سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم.
- ويصدر وزير الداخلية قراراً بتعيين الجهات التي تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها.

مادة 1 مكرر¹ يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على أى وجه، فى أحد السجون المبينة فى المادة السابقة، أو أحد الأماكن التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الداخلية وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة فى هذا القانون على أن يكون حق الدخول فيها المنصوص عليها فى المادة 85 للنائب العام أو من ينوبه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل².

مادة 2- تنفذ الأحكام الصادرة بعقوبة الأشغال الشاقة على الرجال فى الليمان.

ولا يجوز وضع القيد الحديدى فى قديمى المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه إلا إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة، وذلك بناء على أمر يصدره مدير عام مصلحة السجون.

¹ مضافة بالقرار بقانون رقم 57 لسنة 1968م.

² -مضافة بالقانون رقم 57 لسنة 1968 - الجريدة الرسمية - العدد 45 فى 1968/11/7

مادة 3- تنفذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الآتى ذكرهم فى سجن
عمومى.

أ- المحكوم عليهم بعقوبة السجن.

ب- النساء المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة.

ج- الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون من
الليمانات لأسباب صحية أو لبلوغهم سن الستين أو لقضائهم فيها نصف المدة
المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً
خلالها.

ويصدر مدير عام السجون قرار بتشكيل لجنة لتقدير صلاحية
المسجون لنقله من الليمان. وإذا انحرف سلوك المسجون فى السجن جاز
إعادته إلى الليمان.

د- المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا إذا كانت
المدة الباقية وقت صدور الحكم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل فى
سجن عمومى.

مادة 4- تنفذ العقوبة فى سجن مركزى على الأشخاص الذين لم يرد
ذكرهم فى المادتين السابقتين وعلى الأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه
البدنى تنفيذاً لأحكام مالية، على الأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه البدنى
، تنفيذاً لأحكام مالية ، أنه يجوز وضعهم فى سجن عمومى إذا كان أقرب
إلى النيابة، أو إذا ضاق بهم السجن المركزى.

2 قبول المسجونين

مادة 5- لا يجوز إيداع أى إنسان فى سجن إلا بأمر كتابى موقع من السلطات المختصة بذلك قانوناً ولا يجوز أن يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر.

مادة 6- يجب على مدير السجن أو مأموره أو الموظف الذى يعين لهذا الغرض قبل قبول أى إنسان فى السجن أن يتسلم صورة من أمر الإيداع بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام ويرد الأصل لمن أحضر السجين ويحتفظ بصورة موقعة ممن أصدر الأمر بالسجن.

مادة 7- عند نقل المسجون من سجن إلى آخر ترسل معه إلى السجن المنقول إليه صورة أمر الإيداع المشار إليه فى المادة السابقة وجميع أوراقه بما فى ذلك البحوث الاجتماعية والصحية عن حالته.

مادة 8- عند دخول المسجون يجب تسجيل ملخص الأمر بحبسه بالسجل العمومى للمسجونين ويتم هذا التسجيل بحضور من أحضر المسجون ثم يوقع عليه.

مادة 9- يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة.

وإذا كان على المسجون التزامات مالية للحكومة بمقتضى الحكم الصادر عليه بالعقوبة استوفيت هذه الالتزامات مما يوجد معه من نقود، فإن لم تكف للوفاء ولم يف المسجون بهذه الالتزامات بعد تكليفه بذلك يبعث الأشياء ذات القيمة بواسطة النيابة العامة للوفاء بمطلوب الحكومة من حصيلة البيع على أن يراعى عدم المضى فى البيع إذا نتج منه مبلغ كاف للوفاء بالمطلوب من المسجون.

وإذا قل ما حصل من المسجون من نقود وما حصل من البيع على الوجه السالف بيانه عن مقدار الالتزامات المالية للحكومة احتفظ له بمبلغ لا يقل عن جنيته يقيد بالأمانات وأضيف الباقي لحساب الحكومة.

أما إذا تبقى له شئ بعد وفاء هذه الالتزامات فيقيد الباقي لحسابه بالأمانات للإنفاق منه عليه عند الحاجة ما لم يسلم بناء على طلبه إلى من يختاره أو إلى القيم عليه.

مادة 10¹ يحتفظ للمسجون بالأشياء ذات القيمة التي توجد معه عند دخوله السجن والتي لا تباع استيفاء لمطلوب الحكومة طبقاً للمادة التاسعة ما لم تسلم بناء على طلبه إلى من يختاره أو إلى القيم عليه.

وتؤول ملكية هذه الأشياء إلى الدولة إذا لم يتقدم صاحبها أو ورثته لتسلمها خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج عنه أو وفاته في السجن. وفي حالة هروب المسجون وعدم القبض عليه خلال ستة أشهر من تاريخ هروبه ترسل ودائعه إلى النيابة المختصة للتصرف فيها.

مادة 11- تعدم ثياب كل مسجون يتضح أنها مضرّة بالصحة داخل السجن، أما الثياب الأخرى فيحتفظ بها للمسجون إذا كانت مدة سجنه سنة فأقل، فإن زادت على ذلك سلمت لمن يختاره المسجون أو للقيم عليه فإن امتنع من تسلمها جاز بيعها لحساب المسجون وقيد المتحصل من البيع لحسابه بالأمانات طبقاً لما هو مبين بالفقرة الأخيرة من المادة التاسعة.

مادة 12- يجوز مصادرة ما يخفيه المسجون أو يمتنع من تسليمه أو يحاول غيره خفية توصيله إليه في السجن.

¹ - معدلة بالقانون رقم 5 لسنة 1972م.

الفصل الثالث

تقسيم المسجونين ومعاملاتهم

مادة 13- يقسم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث. وتبين كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام.

وتراعى اللوائح الداخلية للسجون في ترتيب وضع المسجونين في كل درجة وفي نقلهم من درجة إلى أخرى مع مراعاة السن.

مادة 14- يقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين. ويجوز التصريح للمحبوس احتياطياً بالإقامة في غرفة مؤنثة مقابل مبلغ لا يجاوز 150 مليماً يومياً، وذلك في حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية.

مادة 15- للمحبوسين احتياطياً الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة، وذلك ما لم تقرر إدارة السجن مراعاة للصحة أو للنظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين.

مادة 16- يجوز للمحبوسين احتياطياً استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له فإن لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر.

مادة 17- يجوز لمدير عام السجون بعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطياً.

مادة 18- إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها، على أن يراعى التدرج في

تخفيف القيود أو منح المزايا¹.

مادة 19- تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة طبية خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها وتمضى أربعون يوماً على الوضع. ويجب أن يبذل للأم وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة، ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو الأم من الغذاء المقرر لها لأى سبب كان.

مادة 20- يبقى مع المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين. فإن لم ترغب فى بقاءه معها أو بلغ هذه السن سلم لأبيه أو لمن تختاره من الأقارب. فإن لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه وجب على مدير السجن أو مأموره إخطار المحافظ أو المدير لتسلمه للعناية به خارج السجن فى أحد الملاجئ وإخطار الأم المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له فى أوقات دورية على الوجه الذى تبينه اللائحة الداخلية².

مادة 20 مكرر³ يعامل كل من تسلب حريته بغير حكم قضائى، المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطياً فى هذا القانون ويلغى ما يخالف ذلك من أحكام⁴.

تشغيل المسجونين

مادة 21- تحدد أنواع الأشغال التى تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو بالحبس مع الشغل بقرار يصدر من وزير

¹ - المادة 84 من اللائحة الداخلية للسجون

² المادة 85 من اللائحة الداخلية للسجون

³ مضافة بالقرار بقانون رقم 57 لسنة 1968م. الجريدة الرسمية العدد 45 فى 1968/11/7

⁴ - المادة 80 من اللائحة الداخلية للسجون .

الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل¹.

مادة 22- لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات في اليوم ولا أن تزيد على ثمان.

ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا غير المسلمين في أعيادهم الدينية، وذلك كله في غير حالات الضرورة.

مادة 23- إذا اقتضى الأمر تشغيل المسجونين في أعمال تتعلق بالمنافع العامة وفي جهات بعيدة عن السجن جاز إيوأؤهم ليلاً في معسكرات أو سجون مؤقتة، وذلك بأمر يصدره مدير عام السجون بعد موافقة وزير الداخلية.

وتراعى في هذه الحالة القواعد المقررة داخل السجن من حيث الغذاء والصحة والنظام والتأديب، ويتخذ المدير العام ما يراه من الاحتياطات اللازمة لمنع هرب المسجونين.

مادة 24- لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك.

أجور المسجونين

مادة 25- تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المحكوم عليهم أجوراً مقابل أعمالهم في السجن وأوجه صرف هذه الأجور.

مادة 26- لا يجوز توقيع الحجز على أجور المسجونين، وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون.

¹ - المادة 80 من اللائحة الداخلية للسجون

مادة 27- إذ توفي المسجون يصرف أجره إلى ورثته الشرعيين.

تثقيف المسجونين

مادة 28- تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة.

مادة 29- يضع وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم منهج الدراسة للرجال والنساء وذلك بعد أخذ رأى مدير عام السجون.

مادة 30^[1]- تنشأ فى كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع المسجونين على الانتفاع بها فى أوقات فراغهم. ويجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف والمجلات، وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية.

مادة 31^[2]- على إدارة السجن أن تشجع المسجونين على الإطلاع والتعليم وأن تيسر الاستنكار للمسجونين الذين لديهم الرغبة فى مواصلة الدراسة وأن تسمح لهم بتأدية الامتحانات الخاصة بها فى مقار اللجان.

مادة 32- يكون لكل ليمان أو سجن عمومى واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين فى الفضيلة وحثهم على أداء الفرائض الدينية، كما يكون له أخصائى أو أكثر فى العلوم الاجتماعية والنفسية على الوجه الذى تبينه اللائحة الداخلية.

^[1] معدلة بالقانون رقم 23 لسنة 1973م.

^[2] معدلة بالقانون رقم 87 لسنة 1973م.

علاج المسجونين

مادة 33- يكون فى كل ليمان أو سجن غير مركزى طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تتاط به الأعمال الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية. ويكون للسجن المركزى طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوط بطبيب السجن.

مادة 34 كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة يتبين لطبيب الليمان أنه عاجز عن العمل فى الليمان يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه بالاشتراك مع مدير عام مديرية الشئون الصحية المختصة أو من يندبه من الأطباء العاملين بالمديرية للنظر فى نقله إلى سجن عمومى، وينفذ قرار النقل بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام. وعلى السجن المنقول إليه المسجون المريض مراقبة حالته وتقديم تقرير طبى عنه إلى مدير القسم الطبى للسجون إذا تبين أن الأسباب الصحية التى دعت لهذا النقل قد زالت، وفى هذه الحالة يشترك مدير القسم الطبى مع مدير عام مديرية الشئون الصحية المختصة أو من يندبه من الأطباء العاملين بالمديرية فى فحصه للنظر فى إعادته إلى الليمان، ويصدر أمر من النائب العام بإعادته وتستتزل المدة التى يقضيها المحكوم عليه فى السجن من مدة العقوبة بالليمان.

مادة 35- كل مسجون محكوم عليه نهائياً يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل فى قواه العقلية يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه، فإذا رأى إرساله إلى مستشفى الأمراض العقلية للتثبت من حالته نفذ ذلك فوراً، فإذا اتضح أنه مختل العقل ظل بالمستشفى ويبلغ النائب العام

¹ -معدلة بالقانون رقم 91 لسنة 1976م.

ليصدر أمراً بإيداعه فيها حتى يبرأ، وعند شفاء المسجون تبلغ إدارة المستشفى النائب العام بذلك، فيأمر بإعادته إلى السجن وتستتزل من مدة عقوبته المدة التى قضاهما فى المستشفى.

مادة 36- كل محكوم عليه يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بمرض يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزاً كلياً يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعى للنظر فى الإفراج عنه. وينفذ قرار الإفراج بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام وتخطر بذلك جهة الإدارة والنيابة المختصة.

ويتعين على جهة الإدارة التى يطلب المفرج عنه الإقامة فى دائرتها عرضه على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبى عليه كل ستة أشهر وتقديم تقرير عن حالته يرسل إلى مصلحة السجون لتتبين حالته الصحية توطئة لإلغاء أمر الإفراج عنه إذا اقتضى الحال ذلك.

ويجوز لمدير عام السجون نذب مدير قسم طبى السجون والطبيب الشرعى للكشف على المفرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما روى ذلك. ويعاد المسجون الذى أفرج عنه طبقاً لما سبق إلى السجن لاستيفاء العقوبة المحكوم بها عليه بأمر من النائب العام إذا تبين من إعادة الفحص التى يجريها الطبيبان المذكوران أن الأسباب الصحية التى دعت إلى هذا الإفراج قد زالت، ويجوز إعادته أيضاً بأمر من النائب العام إذا غير محل إقامته دون إخطار الجهة الإدارية التى يقيم فى دائرتها.

وتستتزل المدة التى يقضيها المريض المفرج عنه خارج السجن من مدة العقوبة.

مادة 37¹ إذا بلغت حالة المسجون المريض درجة الخطورة يجب على إدارة السجن أن تبادر إلى إبلاغ جهة الإدارة التي يقيم في دائرتها أهله لإخطارهم بذلك فوراً، ويؤذن لهم بزيارته.

وإذا توفي المسجون يخطر أهله فوراً بنفس الطريقة وتسلم إليهم جثته إذا حضروا وطلبوا تسلمها، فإن رغبوا في نقل الجثة إلى بلده تتخذ الإجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها إليهم لنقلها على نفقتهم ولا يسمح بنقل الجثة إذا كانت الوفاة بمرض وبائي.

وإذا مضت على وفاة المسجون أربع وعشرون ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم جثته، أودعت أقرب مكان إلى السجن معد لحفظ الجثث.

فإذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الإيداع سلمت إلى إحدى الجهات الجامعية.

الزيارة والمراسلة

مادة 38- يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه وذلك طبقاً لما تبينه اللائحة الداخلية، وللمحبوسين احتياطياً هذا الحق دون إخلال بما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد.

مادة 39- يرخص لمحامي المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة، ومن قاضى التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامي.

مادة 40- للنائب العام أو المحامي العام ولمدير عام السجون أو من ينيبه أن يأذنوا لذوى المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية، إذا

¹ - الفقرة الثالثة معدلة بالقانون رقم 119 لسنة 1974م.

دعت لذلك ضرورة.

مادة 41 لضابط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم.

مادة 42- يجوز أن تمنع الزيارة منعاً مطلقاً أو مقيداً بالنسبة إلى الظروف أوقات معينة وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن.

تأديب المسجونين

مادة 43- الجزاءات التى يجوز توقيعها على المسجونين هي:

1- الإنذار.

2- الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة لدرجة المسجون أو فئته لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً.

3- تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلى من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر إن كان محكوم عليه بالحبس أو بالسجن، ولمدة لا تزيد على سنة إن كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة.

4- تنزل المسجون إلى درجة أقل من درجته فى السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر إن كان محكوماً عليه بالحبس أو بالسجن. ولمدة لا تزيد على سنة إن كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة.

5- الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً.

6- وضع المحكوم عليه بغرفة التأديب المخصصة التى تعينها اللائحة الداخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر.

¹ - معدلة بالقانون رقم 5 لسنة 1972م.

ولا يجوز نقل المحكوم عليه من السجن إلى غرفة التأديب المخصصة بالليمان إلا إذا كانت سنة لا تقل عن سبع عشرة سنة، ولا تجاوز الستين وذلك بعد موافقة النائب العام. ويترتب على ذلك الحرمان من الزيارة والتراسل خلال المدة التي تقضى بهذه الغرفة.

7- ألغيت عقوبة الجلد بالقانون رقم 152 لسنة 2001¹

مادة 44- لمدير السجن أو مأموره توقيع العقوبات الآتية:

1- الإنذار.

2- الحرمان من بعض الامتيازات المقررة لفئة السجن .

3- تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلى لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إن كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة أو لمدة لا تزيد على شهر إن كان محكوماً عليه بالسجن أو بالحبس مع الشغل.

4- الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على أسبوع.

وتوقع هذه العقوبات بعد إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه، ويكون قرار مدير السجن أو مأموره بتوقيع العقوبة نهائياً.

أما العقوبات الأخرى فيوقعها مدير عام السجن بناء على طلب مدير

¹ وكان ينص على " جلد المسجون بما لا يزيد على 36 جلدة، فإذا كان عمر المسجون أقل من سبع عشرة سنة استبدل بالجلد الضرب بعصا رفيعة بما لا يجاوز عشر عصى.

-- وتبين اللائحة الداخلية وصف الأداة التي تستعمل في الجلد. ولا يجوز توقيع عقوبة الجلد إلا في حالات الاعتداء على الموظفين المنوطين بحفظ النظام في السجن أو التمرد الجماعي، وما إلى ذلك من حالات الضرورة التي يقررها وزير الداخلية.

ولا يجوز أن يوقع على المسجون عقوبة الجلد أو النقل إلى غرفة التأديب المخصصة أو التنقل إلى الليمان "

السجن أو مأموره، وذلك بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود.

مادة 45- تقيد بسجل خاص جميع العقوبات التى توقع على المسجونين.

مادة 46- يجب على مدير السجن أو مأموره أن يبلغ فوراً محافظ المدينة أو مدير المديرية، وكذلك النيابة العامة بما يقع مع المسجونين من هياج أو عصيان جماعى.

مادة 47- لا يحول توقيع أية عقوبة تأديبية صدر الأمر بها بالتطبيق لأحكام هذا القانون دون إخلاء سبيل المسجون فى الميعاد المقرر بمقتضى الحكم الصادر عليه قضائياً.

مادة 48- يعامل المحبوسون احتياطياً فيما يتعلق بالنظام التأديبى معاملة المحكوم عليهم بالحبس أو بالسجن، ومع ذلك لا توقع عليهم عقوبة النقل إلى الليمان.

10 الإفراج عن المسجونين

مادة 49- يفرج عن المسجون ظهر اليوم التالى لانتهاء مدة العقوبة.

مادة 50- إذا لم يكن مقررأ وضع المسجون تحت مراقبة البوليس أو مطلوبأ تسليمه إليه أو ممن يقتضى تسليمهم إليه بالنسبة إلى نوع جرائمهم، جاز لإدارة السجن أن تعطيه استمارة سفر إلى بلده أو إلى أية جهة أخرى يختارها فى الجمهورية المصرية تكون أقرب من بلده مسافة إذا طلب المسجون ذلك.

مادة 51- إذا لم يكن للمسجون ملابس أو لم يكن فى قدرته الحصول عليها تصرف له ملابس طبقاً لما تقرره اللائحة الداخلية للمسجون.

11 الإفراج تحت شرط

مادة 52- يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وكان سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وذلك ما لم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام.

ولا يجوز أن تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة أشهر على أية حال، وإذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا قضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل.

مادة 53- يكون الإفراج تحت شرط بأمر من مدير عام السجون طبقاً للأوضاع والإجراءات التي تقرها اللائحة الداخلية.

مادة 54- إذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه بالسجن يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات. أما إذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الإفراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافاً إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها.

مادة 55- إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجباً خصمها من مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها.

وإذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاؤها في السجن للإفراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها.

مادة 56- لا يجوز منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفى المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة،

وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها.

مادة 57- يصدر بالشروط التى يرى إلزام المفرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل، وتبين بالأمر الصادر بالإفراج تحت شرط الواجبات التى تفرض على المفرج عنه من حيث محل إقامته وطريقة تعيشه وضمان حسن سيره.

مادة 58- يسلم المسجون إلى جهة الإدارة مع أمر الإفراج لتنفيذه مع تسليمه التذكرة المبين فيها اسمه، والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لانقضائها وتاريخ الإفراج تحت شرط، وينكر فيها الشروط التى وضعت للإفراج عنه والواجبات المفروضة عليه، وينبه عليه فيها إلى أنه إذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه ألغى الإفراج عنه ويعاد إلى السجن طبقاً لما هو مقرر فى المادة 59.

مادة 59- إذا خالف المفرج عنه الشروط التى وضعت للإفراج ولم يرق بالواجبات المفروضة عليه ألغى الإفراج عنه وأعيد إلى السجن ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه.

ويكون إلغاء الإفراج فى هذه الحالة بأمر من مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة فى الجهة التى بها المفرج عنه، ويجب أن يبين فى الطلب الأسباب المبررة له.

مادة 60- لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رأى إلغاء الإفراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه إلى أن يصدر مدير عام السجون قرار بشأنه، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بإذن من النائب العام.

وإذا ألغى الإفراج خصمت المدة التى قضيت فى الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج.

مادة 61- إذا لم يبلغ الإفراج تحت شرط حتى التاريخ الذى كان مقرراً لانتهاء مدة العقوبة المحكوم بها أصبح الإفراج نهائياً، فإذا كانت العقوبة المحكوم بها هى الأشغال الشاقة المؤبدة أصبح الإفراج نهائياً بعد مضى خمس سنوات من تاريخ الإفراج المؤقت.

ومع ذلك إذا حكم فى أى وقت على المفرج عنه فى جناية، أو جنحة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه من أجلها يكون قد ارتكبها فى المدة المبينة فى الفقرة السابقة جاز إلغاء الإفراج إذا لم يكن قد مضى خمس سنوات من تاريخ الحكم الثانى.

مادة 62- يجوز بعد إلغاء الإفراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى إذا توافرت شروط الإفراج السابق الإشارة إليها، وفى هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها. فإذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج قبل مضى خمس سنوات.

مادة 63- للنائب العام النظر فى الشكاوى التى تقدم بشأن الإفراج تحت شرط وفحصها واتخاذ ما يراه كفيلاً برفع أسبابها.

مادة 64- على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكى يتسنى فى هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازمة لهم.

12 المحكوم عليهم بالإعدام

مادة 65- تنفذ عقوبة الإعدام داخل السجن أو فى مكان آخر مستور بناء على طلب كتابى من النائب العام إلى مدير عام السجون يبين فيه استيفاء الإجراءات التى يتطلبها القانون. وعلى إدارة السجون إخطار وزارة الداخلية

والنائب العام باليوم المحدد للتنفيذ وساعته.

مادة 66- يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بحضور مندوب من مصلحة السجون وأحد وكلاء النائب العام ومندوب من وزارة الداخلية ومدير السجن أو مأموره وطبيب السجن وطبيب آخر تتدبه النيابة العامة.

ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضر التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة ويجب أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور إذا طلب ذلك.

مادة 67- يتلو مدير السجن أو مأموره منطوق الحكم الصادر بالإعدام والتهمة التي حكم من أجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ وبمسمع من الحاضرين. وإذا رغب المحكوم عليه في إبداء أقوال يحرر وكيل النائب العام محضراً بها.

مادة 68- يوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها.

مادة 69- لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام في أيام الأعياد الرسمية والأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه.

مادة 70- لأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يزوروه في اليوم السابق على التاريخ المعين للتنفيذ وعلى إدارة السجن إخطارهم بذلك.

مادة 71- إذا كانت ديانة المحكوم عليه بالإعدام تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابله.

مادة 72^[1]- تسلم جثة المحكوم عليه بالإعدام إلى أهله إذا طلبوا ذلك ووافقت جهة الإدارة، ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال فإذا لم يتقدم أحد

^[1] معدلة بالقانون رقم 119 لسنة 1974م.

منهم لاستلامها خلال أربع وعشرين ساعة أودعت أقرب مكان إلى السجن
معد لحفظ الجثث.

فإذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الإيداع سلمت
إلى إحدى الجهات الجامعية.

13 الإدارة والنظام

مادة 73- يتولى مدير عام السجون إدارة السجون والإشراف على
سير العمل بها.

مادة 74- مدير السجن أو مأموره مسئول عن حراسة المسجونين في
السجن ويتولى تنفيذ أحكام هذا القانون وجميع القوانين واللوائح الخاصة
بالسجون داخل السجن الذى يتولى إدارته ويلتزم بتنفيذ الأوامر التى يصدرها
له المدير العام للسجون ويخضع لإشرافه موظفو ومستخدمو كل سجن
ويعملون طبقاً لأوامره.

مادة 75- يكون فى كل سجن السجلات الآتية:

سجل عمومي للمسجونين ودفتر يومية حوادث السجن وسجل أمتعة
للمسجونين وسجل تشغيل المسجونين وسجل الجزاءات وسجل الهاربين من
السجن وسجل الشكاوى والطلبات المقدمة من المسجونين وسجل الزيارات
يعد لتدوين ملاحظات الزائرين الذين لهم صفة رسمية، السجلات القضائية
التي يرى النائب العام ضرورة استعمالها تنفيذاً لأحكام هذا القانون. وينشأ
كذلك لكل مسجون به بحث شامل عن حالة المسجون من النواحي الاجتماعية
والطبية والنفسية وتتبع منه حالته وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس وكذلك
يذكر فيه توصيات الأخصائي الاجتماعي الوارد ذكره فى المادة 32، وكذلك
أى سجل آخر يرى المدير العام للسجون ضرورة استعماله.

وتكون هذه السجلات تحت إشراف مدير السجن أو مأموره ورقابته،

ويكون مسئولاً عن تنظيمها واستيفائها.

مادة 76- يكون لمديرى ومأمورى السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأمورى الضبط القضائى كل فى دائرة اختصاصه.

مادة 77- مدير السجن أو مأموره مسئول عن تنفيذ كل أمر يتلقاه من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها أو من المحكمة بطلب إحضار أحد المسجونين، وعليه أن يلاحظ إرسال المسجون المطلوب إحضاره فى اليوم والساعة المحددين.

مادة 78- يجب على مدير السجن أو مأموره إبلاغ النيابة العامة والجهات المختصة فوراً بوفاة أى مسجون يموت فجأة أو نتيجة حادث أو إصابته إصابة بالغة أو فراره، وكل جناية تقع مع المسجونين أو عليهم. ويجب عليه أيضاً إبلاغ النيابة حوادث الجرح التى ترتكب من المسجونين أو عليهم إذا كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء التأديبى غير كاف.

مادة 79- لا يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطياً داخل السجن إلا بإذن كتابى من النيابة العامة، وعلى مدير السجن أو مأموره أن يدون فى دفتر يومية السجن اسم الشخص الذى سمح له بذلك، ووقت المقابلة وتاريخ الإنن ومضمونه.

مادة 80- يجب على مدير السجن أو مأموره قبول أية شكوى جدية من المسجون، شفوية أو كتابية وإبلاغها إلى النيابة العامة أو الجهة المختصة بعد إثباتها فى السجل المعد للشكاوى.

مادة 81- يكون إعلان المسجونين إلى مدير السجن أو مأموره أو من يقوم مقامه ويجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل الكفيلة بإطلاع كل مسجون فى أقرب وقت على صورة أى حكم أو ورقة تعلن إليه فى السجن وتفهيمة

ما تضمنته، وإذا أبدى المسجون رغبة فى إرسال صورة الإعلان إلى شخص معين وجب إرسالها إليه بكتاب موصى عليه وإثبات هذه الإجراءات فى سجل خاص.

مادة 82- يجب أن يكون كل تقرير بالاستئناف أو بغيره يرغب أحد المسجونين فى رفعه بواسطة مدير السجن أو مأموره محرراً على النموذج المخصص لذلك والمعتمد من النائب العام.

ويجب على مدير السجن أو مأموره أن يتحقق من تسلم تقارير الاستئناف أو التقارير الأخرى المقدمة من المسجونين ومن قيدها بالسجل المخصص لذلك وترسل فوراً إلى قلم كتاب المحكمة المختصة، ويجوز إرسالها بالبريد بكتاب موصى عليه إذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة بعيداً عن السجن.

14 التفتيش

مادة 83- يكون لمصلحة السجون مفتشون ومفتشات للتفتيش على السجون للتحقق من استيفاء شروط النظافة والصحة والأمن داخل السجن، ومن تنفيذ كافة النظم الموضوعة للسجن، ويرفعون تقاريرهم فى هذا الشأن إلى مدير علم السجون.

مادة 84- للمحافظين والمديرين حق الدخول فى السجون الكائنة فى دوائر اختصاصهم فى كل وقت، وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التى يدونونها إلى مدير عام السجون.

15 الإشراف القضائى

مادة 85- للنائب العام ووكلائه فى دوائر اختصاصهم حق الدخول فى جميع أماكن السجن فى أى وقت للتحقق من:

1- أن أوامر النيابة وقاضى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها.

2- أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانونى.

3- عدم تشغيل مسجون لم يقض الحكم الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون.

4- عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم.

5- أن السجلات المفروضة طبقاً للقانون مستعملة بطريقة منتظمة. وعلى العموم مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح واتخاذ ما يرونه لازماً بشأن ما يقع من مخالفات. ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات والأوراق القضائية للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة. وعلى مدير السجن أو مأموره أن يوافقهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة الموكلة إليهم القيام بها.

مادة 86- لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقضاة التحقيق حق الدخول فى كل وقت فى السجن الكائنة فى دوائر اختصاص المحاكم التى يعملون بها.

ولرئيس ووكيل محكمة النقض حق الدخول فى جميع السجن. وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التى يدونونها إلى المدير العام.

16 أحكام عامة ووقائية

مادة 87- يجوز للسجانين ولرجال الحفظ المكلفين بحراسة المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين فى الأحوال الآتية:

1- ضد أى هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة إذا لم يكن فى مقدورهم صدّها بوسائل أخرى.

2- منع فرار مسجون إذا لم يمكن منعه بوسائل أخرى، وفى هذه الحالة يتعين أن يكون إطلاق أول عيار نارى فى الفضاء، فإذا استمر

المسجون على محاولته الفرار بعد هذا الإنذار، جاز للأشخاص المكلفين حراسته أن يطلقوا النار في اتجاه ساقه.

مادة 88- يجب أن ينبه المسجونين عند دخولهم السجن وعندما يبرحونه للعمل خارجه إلى ما نص عليه في المادة السابقة.

مادة 89- لمدير السجن أو مأموره أن يأمر -كإجراء تحفظي- بتكبييل المسجون بحديد الأيدي إذا وقع منه هياج أو تعد شديد، وعليه أن يرفع الأمور فوراً إلى مدير عام السجون.

ولا يجوز أن يجاوز مدة التكبيل 72 ساعة.

مادة 90- يجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بتكبييل المحبوس احتياطياً بحديد الأرجل إذا حاول الهرب أو إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة، وعليه إبلاغ ذلك فوراً إلى النيابة العامة أو قاضى التحقيق حسب الأحوال.

ويجوز للنيابة العامة أو لقاضى التحقيق أن يأمر برفع التكبيل بالحديد إذا لم ير ما يقتضيه. ويجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بقيد المسجون بحديد الأرجل فى مثل الحالات السابقة، وعليه أن يبلغ ذلك فوراً إلى مدير عام السجون.

مادة 191 يجب أن يقيد كل أمر بالتكبييل بالحديد فى سجل يومية حوادث السجن مع بيان أسباب ذلك.

مادة 91 مكرر- يعقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أودع أو أمر بإيداع من تسلب حرية على أى وجه، فى غير السجون والأماكن المبينة فى المادتين الأولى والأولى مكرراً من هذا القانون.

¹ -مضافة بالقرار بقانون رقم 57 لسنة 1968م.

مادة 92- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا

تزيد على ألف قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1- كل شخص أدخل أو حاول أن يدخل في السجن أو في أحد معسكرات السجون بأية طريقة كانت شيئاً من الأشياء على خلاف القوانين واللوائح المنظمة للسجون.

2- كل شخص أدخل في السجن أو المعسكر أو أخرج منه وسائل على خلاف النظام المقرر في السجن وبالقوانين واللوائح.

3- كل شخص أعطى شيئاً ممنوعاً لمسجون محكوم عليه أو محبوس احتياطياً أثناء نقله من جهة إلى أخرى.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على ألفي قرش أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة من أحد موظفي السجن أو من أحد المكلفين حراسة المسجونين.

مادة 93- يجب أن يعلق في محل ظاهر على الباب الخارجى لكل سجن نص المادة السابقة.

مادة 94- لوزير الداخلية أن يخصص مكاناً في السجن العمومى لقبول الأجانب الذين بأمر بحجز من يرى إيعاده منهم مؤقتاً بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1952 فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين المعدلة له، ويعاملون المعاملة التى يقررها وزير الداخلية.

مادة 95- تظل السجون المركزية خاضعة للنظام المقرر بها حالياً إلى أن يتم إلحاقها بمصلحة السجون.

مادة 96- يلغى الباب الرابع من الكتاب الرابع الصادر به قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950.

مادة 97- يلغى المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون والقوانين المعدلة له والرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1936 بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بقانون رقم 636 لسنة 1954.

مادة 98- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره. ولوزير الداخلية إصدار اللائحة الداخلية له.

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في 26 ربيع الثانى سنة 1376
(29 نوفمبر 1956).

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم 396 لسنة 56 فى شأن تنظيم السجون

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم 396 لسنة 56 فى شأن تنظيم السجون

اتسمت مظاهر العقاب فى العصور البدائية بفكرة الانتقام الفردى
والقصاص من المجرم وظل

هذا الطابع رمزا للجزاء الذى ينزله المجتمع بالمنشقين عليه ، يحمل فى
حياته معنى الانتقام والتكفير والإرهاب ، حتى ازدهرت الحضارة وارتقى
الفكر الإنسانى فلم تعد العقوبة مجرد إيلام لشخص المحكوم عليه ، بل
أصبحت وظيفة قصد بها معنى أعظم شأناً وأجل خطراً هو وقاية المجتمع
من الجريمة قبل وقوعها والعناية فى نفس الوقت بشخص الجانى بعد وقوع
الجريمة بصرفه عن الرغبة فيها واستتفاضة من الضلالة والخروج به عن
مواطن الزلل والإجرام فيصير مواطناً صالحاً .

ويتصل تاريخ السجون فى نشأتها وتطورها بتاريخ العقوبات المقيدة
للحرية والتى لم تكن مألوفة فى التشريعات القديمة ، فكان السجن فى مبدأ
الأمر مجرد وسيلة للحفاظ على المتهم حتى يفصل فى أمره ، ولما أصبحت
العقوبات المقيدة للحرية من وسائل العقاب المقررة قانوناً بدأت السجون تأخذ
وضعها بين وسائل التنفيذ ، متمشية مع أغراض العقوبة ، متطورة معها ،
فكانت فى أول الأمر وسيلة للزجر والنكال ، يحشد فيها المسجونون دون
مراعاة للقواعد الصحية أو رعاية لحال المجرمين وتوجيههم نحو الخير مما
أدى إلى أن يستشرى الفساد فيهم وأن تمنوا غرائز الشر فى نفوسهم فيعودون
إلى المجتمع وهم أشد مايكونون حقداً عليه ويتردون من جديد فى مهاوى
الرديلة ومبازل الفساد .

ومنذ أن أصبح الإصلاح من أهداف العقوبة ، بدأ التفكير فى إعداد
السجون لتحقيق هذا الغرض ، واتخذت حركة إصلاح السجون مظهراً دولياً

، تحقيقاً للتعاون بين الدول في هذا المجال وانتهى الأمر إلى وضع قواعد لمعاملة المسجونين استهدفت بها الدول الحديثة في وضع سياستها العقابية .

ويبين من تتبّع نظام السجون في مصر منذ نشأته ، أن حالة السجون كانت قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة 1883 بالغة في السوء ، فلم تكن لها نظم ثابتة أو أماكن ملائمة وكانت لوائح السجون في بداية الأمر تعليمات شتى وقرارات متتاثرة يصدرها ناظر الداخلية إلى أن وضعت لائحة السجون الداخلية المصدق عليها بالأمر العالي في 12 مارس سنة 1885 وتتابع عليها التعديلات بعدة أوامر عالية أهمها الأمر العالي الصادر في 23 ديسمبر 1897 بشأن الإفراج الشرطي ، وكملت أحكامها بكثير من القرارات حتى صدر الأمر العالي الصادر في 9 فبراير 1901 المعدل للقانونين رقم 7 في 25 أبريل سنة 1909 ورقم 26 في 7 يوليو وأخيراً استبدل بها التنظيم الأخير الصادر بمرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 . والذي عدل بقوانين لاحقة .

وقد لوحظ أن لائحة السجون الأخيرة وإن كانت قد قطعت شوطاً كبيراً نحو الكمال إلا أنها تخلفت في بعض نواحيها إلا عن السير في ركب الإصلاح وتتكبت بعض المبادئ الحديثة في النظم العقابية ومعاملة المجرمين فرؤى أعداد المشروع المرفق استكمالاً لأوجه النقض ومسايرة لأسس الإصلاح وقصد من أحكامه بث روح الفضيلة والسلوك القويم في نفوس المسجونين والنأى بهم عن المعاصي ، وحمايتهم من المفساد وتأهيلهم بسلوك الطريق القويم .

وقد توخى المشروع المرافق تحقيق المبادئ الآتية

أولاً : احترام شخصية المحكوم عليه وبعثة على الطاعة ودفعه إلى سواء السبيل والبعد به عن الشعور بالمذلة وشغل وقته في السجن بما يعود عليه

وعلى المجتمع بالنفع .

ثانياً : محالة جعل تنفيذ العقوبة ملائماً لحالة كل مجرم وظروفة الخاصة ، تطبيقاً للنظريات الحديثة فى تفريد العقاب ومسايرة للرغبة التى نادت بها اللجنة التى نيط بها النظر فى مشروع قانون تنظيم السجون الصادر به المرسوم بقانون 180 لسنة 1949.

ثالثاً : التدرج بالمسجون قبل الإفراج عنه ، وعلى الأخص فى حالة الحكم عليه بعقوبة طويلة الأجل ، بحيث تقل القيود المفروضة عليه شيئاً فشيئاً كما أنتقل من مرحلة الى أخرى حتى إذا خرج الى الحياه الحرة أستطاع مواجهتها فى غير مشقة ولا حرج .

الفصل الأول

أنواع السجون

استهل هذا الفصل بتبيان أنواع السجون وسار مشروع على نسق المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون وترك الفرصة لإنشاء أنواع خاصة من السجون مستقيلاً بقرار من رئيس الجمهورية وتناولت المادة الثانية من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فنصت أن يقضوا عقوبتهم بالليمانات وأخذت بحكم المادة الثالثة من لائحة السجون المشار اليها بعد تعديلها بالقانون رقم 57 لسنة 1955 فحظرت وضع القيود فى قدمى المحكوم عليه لما فى ذلك من منافاة لكرامة الإنسان ومخالفة لأغلب التشريعات الحديثة فى الدول المتمدينة على أنه دفعاً لمنظمة الهرب أو الأخلال بالنظام الداخلى للسجون فقد أجاز المشروع فى حدود ضيقة وضع القيد الحديدى فى قدمى المحكوم عليه إذا خيف هربة وكان للتخوف أسباباً معقولة وذلك فى الأحوال التى يقررها مدير عام السجون .

وحددت المادة الثالثة طوائف المحكوم عليهم الذين يقضون عقوبتهم فى السجون العمومية وهى تقابل المادة الرابعة من لائحة السجون ولكنها أتت بحكم جديد يقضى بأن من قضوا فى الليمان نصف المدة المحكوم عليهم أو ثلاث سنوات أى المدتين وكان سلوكهم حسناً ينقلون الى سجن عمومى ، وقصد بهذا الحكم المستحدث أن يؤخذ بيد المسجون تدريجياً تشجيعاً له على تحسين حالة وسوكة فى السجن وتقريباً له من الحياة الشريفة لتدريبه على مواجهتها بالتدرج حتى لا تكون هناك هوة سحيقة تفصل بين حياة بالسجن وبين الحياة عندما يغادره .

ونصت المادة الرابعة على أن يقضى المسجونونعدا من ذكروا فى المادتين الثانية والثالثة عقوبتهم فى سجن مركزى كما يسجن فيه من يكونون محلاً للإكراه البدنى .

الفصل الثانى

قبول المسجونين

رددت المادة الخامسة والسادسة من هذا الفصل مبدأ شرعية العقوبة الذى نص عليه المادتين 40 ، 41 من قانون الإجراءات الجنائية وأضيف الى الأشخاص الذين نيط بهم قبول المسجونين الموظف الذى يعينه مدير السجن أو مأموره لهذا الغرض ونص على ضرورة توقيع من أصدر أمر الإيداع على صورته التى تحفظ بالسجن ضماناً لسلامة هذا الإجراء .

ونصت المادة 8 ، 7 على مايتبع عند نقل المسجون الى سجن آخر ومايتبع عند دخوله السجن .

وأوجبت المادة 9 تفتيش المسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ منه مايوجد معه من ممنوعات ونقود وأشياء ذات قيمة ثم حددت كيفية استيفاء ماحكم عليه المسجون به من عقوبات مالية للحكومة مما وجد معه عند دخوله

السجن فيبدأ باستيفاء مطلوب الحكومة من النقود فإن لم تفي بيعت الأشياء ذات القيمة وتقيّد ج جنية بالأمانات مالم يرى تسليمها الى شخص آخر أو الى القيم عليه ، كما أوجبت المادة العاشرة أن يحتفظ للمسجون بالأشياء ذات القيمة التي لا تباع استيفاء لمطلوب الحكومة بأمانات السجن مالم يسلمها الى غيره على الوجه السابق بيانه .

ونصت المادة الحادية عشر على إعدام ثياب المسجون المضرة بالصحة داخل السجن وحفظ الثياب الأخرى إذا كانت مدة سجنه سنه فأقل وإلا سلمت لمن يختاره أو بيعت لحسابة .

وأجازت المادة الثانية عشر مصادرة ما يخفية المسجون أو يتّمنع عن تسليمه أو يحاول غيره توصيلة إليه في السجن خفية .

الفصل الثالث :

تقسيم المسجونين ومعاملتهم

نصت المادة 13 من المشروع على تقسيم المحكوم عليهم الى درجات لا تقل عن ثلاث وفوضت وزير الداخلية في إصدار قرار يتضمن كيفية معاملة كل درجة .

وقضت المادة 14 بأن يقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن منفصلة مع جواز التصريح لهم بالإقامة في غرفة مؤنثة طبقاً لما تقرره اللأئحة الداخلية مقابل مبلغ لا يجاوز مائة وخمسين مليماً في اليوم .

وقصد المشروع أيضاً الى مراعاة جانب المحبوسين احتياطياً فنصت في المادة 15 على أنه يجوز لهم إرتداء ملابسهم الخاصة إلا إذا قررت إدارة السجن غير ذلك لإعتبارات تتعلق بالصحة والنظافة وصالح الأمن كما أجاز لهم في المادة 16 استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن مالم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوه فيصرف لهم غذاء السجن .

وأجازت المادة 17 منح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا للمحبوسين احتياطياً .

وتمشياً مع مبدأ التدرج بالمسجون في شئون معيشته داخل السجن والتمهيد لإندماج في الحياة الحرة بعد الإفراج عنه رؤى الإبقاء على الحكم في المادة 69 من لائحة السجون مع تعديل بسيط فنصت المادة 18 على أنه إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنوات (وكانت في لائحة السجون خمسة) وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال تحدد مدتها اللائحة الداخلية كما تحدد كيفية معاملة المسجون في الفترة مع مراعاة التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا .

وحددت المادتان 20 ، 19 معاملة المسجون الحامل منذ الشهر السادس حتى يبلغ طفلها من العمر سنتان فنصت على أنه منذ هذا الشهر تعامل معاملة طيبة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها فيبذل لها ولمولودها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ولا يجوز حرمانها من الغذاء المقرر لها لأي سبب كان وتضل هكذا حتى يمضي على وقت الحمل أربعون يوماً ويظل طفلها معها حتى السنتين مالم تسلمة الى أحد أقاربها أو أحد الملاجيء وتيسر لها إدارة السجن رؤيته في أوقات دورية .

الفصل الرابع :

تشغيل المسجونين

من المعلوم أن شغل وقت المسجون داخل السجن أمر بالغ الأهمية ، وإذا به يتم التحكم في توجيه نشاطه وتصعيد رغبته المكبوتة وتعويدة على التألف الإجتماعي ، بل أن حرمان المسجون من العمل يزيد في شقائه وينخر في كيانته ويباعد بينه وبين المجتمع .

وتمشياً مع هذه الفئة ، تضمن هذا الفصل أحكام الفصل الخامس من المرسوم بقانون 180 لسنة 1949 بلائحة السجون بعد تعديل صياغه موادة فنصت المادة 21 على أنه تبين أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل .

وحددت المادة 22 مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس ومنعت تشغيلهم في أيام الجمعة والأعياد الرسمية والدينية وذلك كله في غير حالات الضرورة

وبينت المادة 23 مايتبع في تشغيل المسجونين خارج السجن في أعمال تتعلق بالمنافع العامة ومنعت المادة 24 تشغيل المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك .

الفصل الخامس

أجور المسجونين

تضمن هذا الفصل أحكام مستحدثة ، فقد أعترف المشروع للمسجون بأجر مقابل عملة تشجيعاً على الأقبال على العمل والتوفر عليه لكي يتاح له تدبير المال اللازم لمواجهة أعباء الحياة ومطالبها عند مغادرة السجن ولسد حاجاته الشخصية في حدود المرخص به داخل السجن .

ولذلك نصت المادة 25 على أن تحدد اللائحة الداخلية شروط إستحقاق المسجون لأجر مقابل العمل الذى يقوم به فى السجن ورؤى ترك تحديد أوجة صرف هذا الأجر لللائحة الداخلية ، حتى يترك المجال مستقبلاً لإضافة مايرى من أوجة صرف هذا الأجر لللائحة الداخلية ، حتى يترك المجال مستقبلاً لإضافة مايرى من أوجة للصرف تحقق مصلحة للمسجون وذلك على أثر ما لوحظ من أن تحديد أوجة الصرف فى لائحة السجن على سبيل الحصر قد قصر عن مواجهة حالات نافعة للمسجون عقب معاداة السجن ومنعت المادة 26 الحجز على أجر المسجون وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن فى خصم مقابل الخسائر التى يتسبب فيها المسجون ، ونصت المادة 27 على أن يصرف أجر المسجون لورثة الشرعيين فى حالة وفاة .

الفصل السادس :

تثقيف المسجونين

ما يهدف الية المشروع إصلاح شأن المسجون عن طريق تثقيف وتهذيب مداركة ، مسائراً فى ذلك النهج الذى سار عليه المرسوم بقانون 180 لسنة 1949 بلائحة السجن مع التوسع فىة بحيث يستفيد المسجون أثناء فترة وجوده بالسجن من الوسائل التى تقدمها إلية إدارة السجن لهذا المجال .

فقد لوحظ أن المسجون لو ترك وشأنه داخل السجن ، دون إشراف أو توجيه على مناحى تفكير لاتجة بكليئة الى التفكير فى الجريمة وتقليد غيره من المجرمين .

ومنعاُ لذلك رؤى أن تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين وتهيئة سبل الثقافة لهم حتى يشغلوا وقت فراغهم بما يعود عليهم بالفائدة الذهنية ويباعد بينهم وبين استيعاب عوامل الإجرام .

وتحقيقاً لهذا الغرض ردد المشروع أحكام المواد 38 ، 39 ، 40 ، من لائحة السجون وهي تنظيم دور إدارة السجن فى تعليم المسجونين وتنقيفهم وتهئية وسائل ذلك ، وأصبح لزاماً على إدارة السجن تشجيع المسجونين على ارتياد مكتبات السجون والإنتهال من مواردها .

وعملت المواد المذكورة بما يجعل واجب إدارة السجن غير قاصر على مجرد تيسير مواصلة الدراسة والإستذكار للمسجونين وتأدية الأمتحانات بل عليها أن تشجع المسجونين على الأطلاع والتعليم وأن تيسير للمسجونين الذين هم على درجة من الثقافة وترى فيهم الرغبة فى مواصلة الدراسة وسائل الأستذكار وتأدية الأمتحانات الخاصة بها داخل السجن ولا يجوز بأية حال خروج المسجونين من السجن لتأدية الأمتحانات

ويتصل بتحقيق الهدف المشار اليه مانصت عليه المادة 32 من أن يكون لكل ليمان أو سجن عمومى واعظ لترغيب المسجونين فى الفضيلة وأن يكون له أخصائى فى العلوم الإجتماعية والنفسية .

الفصل السابع

علاج المسجونين

رؤى نقل الفصلين الرابع عشر والخامس عشر من المرسوم بقانون 180 لسنة 1949 بلائحة السجون والخاصين باختصاصات الطبيب ومرضى السجون ، وارفاعة الى هذا الفصل من المشروع المرفق بعد إدماجها لإتصالهما الوثيق بتنظيم حياة المسجون داخل السجن

وقد استبقت جميع الأحكام السابقة مع تعديل فى الصياغة واستحداث بعض المبادئ ورؤى حذف بعض المواد لعدم ضرورة النص عليها فى هذا المشروع إذ هى من تنظيم الأختصاصات وتحديد الواجبات التى تحددها اللائحة الداخلية .

وقد نصت المادة 33 على أن يكون فى كل ليمان أوسجن غير مركزى طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تناط به الأعمال الصحية وفق ماتحدده اللائحة الداخلية ، كما يكون للسجن المركزى طبيب فإذا لم يتعين له طبيب يكلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن .

وتناولت المادة 34 حالة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذى يتبين لطبيب أنه عاجز عن العمل والمفرد من الليمان ورؤى الاتفاق بقيام حالة العجز بالمسجون دون اشتراط أن يكون ذلك بصفة مستديمة كما كان النص فى التنظيم السابق ، وأصبح لطبيب السجن الذى يتبين له المحكوم عليه المذكور عاجز عن العمل المفروض فى الليمان أن يعرض أمره على مدير قسم طبى السجون لفحصة هو والطبيب الشرعى للنظر فى نقلة الى سجن عمومى ، وينفذ قرار النقل بعد إعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام وتستتزل المدة التى يقضيها المحكوم عليه بالسجن من مدة العقوبة بالليمان .

ورؤى إضافة حكم جديد يقضى بأنه على السجن المنقول إليه مراقبة حالة المحكوم عليه وتقديم تقرير طبى عنه الى مدير قسم طبى السجون إذا تبين أن الأسباب الصحية التى دعت الى هذا النقل قد زالت وفى هذه الحالة يشترك مدير قسم طبى السجون هو والطبيب الشرعى للنظر فى إعادة الليمان بأمر النائب العام .

وبينت المادة 35 مايتبع عذد إصابة المسجون بخلل فى قواة العقلية . وتضمنت المادة 36 حالة الإفراج الصحى التى أتت بها المادة 114 من لائحة السجون مع تعديل صياغتها واستحدثت أحكاماً جديدة قصد بها تيسير الإفراج عن بعض فئات من المرضى تستدعى حالتهم الشفقة بهم مع إحكام الرقابة على من ينطبق عليهم هذا النظام .

وتضمنت المادة 37 حكم المادة 115 من لائحة السجون بعد تعديل صياغتها وإضافة حكم جديد إليها مقتضاه عدم السماح بنقل الجثة إذا كانت الوفاة بمرض وبائي .

الفصل الثامن

الزيارة والمراسلة

حرص المشروع على أن يهيء للمسجون وسائل الاتصال بالعالم الخارجى ، رفعاً لروحة المعنوية وتيسيراً لمعيشته داخل السجن ، وتأكيداً للصلة التى تربطه بذوية وأصدقائه .

وقد استبقى المشروع أحكام الفصل الثامن من لائحة السجون بعد تعديل صياغة نصوصه بما يتفق والهدف الذي توخاه المشروع في هذا الحق وترك ترتيب وتنظيم الزيارة والتراسل للائحة الداخلية .

فنصت المادة 38 على أن لكل محكوم عليه الحق فى التراسل ولذويه أن يزوروه طبقاً لما تحدده اللائحة الداخلية ، كما يكون هذا الحق للمحبوسين احتياطياً دون إخلال بما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية فى شأنهم وكانت المادة 54 من لائحة السجون تقصر الترخيص بمقابلة المسجون على أفراد مع محامية الذى طعن فى الحكم . غير أنه رأى إطلاق هذا الحق للمحامى الوكيل عن المسجون بشرط الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها تمشياً مع ما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية

واستبقت المادة 40 حكم المادة 55 من اللائحة المذكورة مع تعديل فى صياغتها بأن يكون هذا الحق للنائب العام أو المحامى العام ولمدير عام السجون أو من ينيبه تبسيطاً للإجراءات .

واستبقى المشروع حكم المادتين 60 ، 75 من اللائحة السالف ذكرها .

الفصل التاسع

تأديب المسجونين

سار المشروع على نهج المرسوم بالقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون فى عدم حصر الجرائم التأديبية التى تستدعى المؤاخذة واكتفى بالنص على الجزاءات التى يجوز توقيعها على المسجونين والسلطات المختصة بتوقيعها والإجراءات التى تتبع فى هذا الشأن وتمشياً مع الرغبة فى اصلاح المسجون والمعاملة الإنسانية الواجب أخذه بها فقد أستبعدت الجزاءات التى تتعارض مع هذه الدوافع كالحد من صنف الطعام ونوعه والتكبييل بالحديد كما فضت مدة الحبس الإفرادى واستحدثت عقوبة التنزيل الى درجة أقل مسايرة للحكمة التى سار عليها المشروع فى تقسيم المحكوم عليهم الى درجات حتى يكون لهذا التقسيم جدوى .

أما عقوبة الجلد فقد روى الإبقاء عليها نظراً لضرورتها لحفظ النظام فى السجن ، وفقد أحتفظت بعض التشريعات الحديثة بهذه العقوبة لمواجهة حوادث التمرد أو التحريض على قيامة والإعتداء الشديد على موظفى السجن كما هو الحال فى انجلترا وكندا ، ومن رأى بعض دعاة الإصلاح فى السجون أن عقوبة الجلد إذا حسن استعمالها خير من بعض الجزاءات التى لا تقل عنها قسوة كعقوبة الحبس الإفرادى لمدة طويلة وعقوبة الوضع فى قاعة التدريب المطبقين فى فرنسا والواقع عقوبة الجلد فى السجون تحقق بعض أغراض العقوبة وهو الزجر والردع على أن يكون تطبيق استعمالها فى أضيق الحدود بقصد حفظ النظام فى السجن وهيبة القائمين عليه .

وقد حددت المادة 43 الجزاءات التى يجوز توقيعها بمعرفة مدير السجن أو مأمورة والتى لايجوز توقيعها الا بمعرفة مدير عام السجون

واشترطت وجوب إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه وتحقيق دفاعه قبل توقيع الجزاء بمعرفة مدير السجن أو مأمورة وأن يكون قرارة في ذلك نهائياً وبالنسبة الى الجزاءات التي يوقعها مدير عام السجون ، قبل توقيع الجزاء أن يحرر محضراً يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود

ونصت المادة 45 على أن تقيد بسجل خاص جميع العقوبات التي توقع على المسجونين .

وردت المادة 46 حكم 66 من اللائحة المذكورة بإبلاغ المحافظ أو المدير وكذلك النيابة بما يقع من المسجونين من هياج أو عصيان جماعي وأوضحت المادة 47 أن توقيع العقوبات التأديبية لاجل دخول إخلاء سبيل المسجون في الميعاد المقرر .

ونصت المادة 48 على مايتبع نحو تأديب المحبوسين احتياطياً ، ورؤى تضمين المشروع نصاً يقضى بأن يعامل المحبوسين احتياطياً فيما يتعلق بالنظام التأديبي معاملة المحكوم عليهم بالحبس أو بالسجن . ومع ذلك لا يجوز توقيع عقوبة النقل الى الليمان عليهم .

الفصل العاشر

الإفراج عن المسجونين

يتضمن هذا الفصل أحكام الإفراج عن المسجونين وتقابل نفس الأحكام الواردة في المرسوم بالقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون .

الفصل الحادي عشر

الإفراج تحت شرط

لما كان الإفراج تحت شرط هو في حقيقة الأمر وسيلة من وسائل تنفيذ العقوبة فقد رؤى أن يتضمن المشروع قواعد الإفراج ، سواء ماتعلق منها

بشروط منح الإفراج أو بفترة التجربة عقب الإفراج أو إلغاء الإفراج ، وأصبح لا محل لتأثر هذه القواعد بين مختلف القوانين وحق تجميعها في صعيد واحد وقد عدلت صياغة المواد 73-83 من المرسوم بالقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون مع التعديلات التي أدخلت على المواد 501 ، 497 ، 494 من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم 150 لسنة 1954 كما رؤى تبسيطاً للإجراءات أن يتم الإفراج تحت شرط ، يلغى بأمر يصدر من مدير عام السجون بدلاً من الوزير .

فنصت المادة 52 على أنه يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وتبين سلوكه أثناء وجوده في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة في تقويم نفسه وذلك مالم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام ، وعلى ألا تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة أشهر على أية حال ، أمام إذا كانت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة فلايجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

رؤى استبعاد المادة 75 من لائحة السجون اكتفاء بما تضمنه قانون الإجراءات الجنائية بشأن معاملة المجرمين الأحداث والإفراج عنهم ونصت المادة 53 على أن يكون الإفراج تحت شرط بأمر يصدر من مدير عام السجون طبقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة الداخلية .

وتناولت المادة 54 حالة تعدد العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن ونصت على أن يكون الإفراج في هذه الحالة على أساس مجموع مدد هذه العقوبات ، أمام إذا ارتكبت المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الإفراج على أساس المدة الباقية وقت

ارتكاب هذه الجريمة مضافاً إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجلها .
وسارت المادة 55 على هذى التعديل الذى أدخله على المادة 1/494 من
قانون الإجراءات الجنائية .

بالقانون رقم 150 لسنة 1954 ، بشأن احتساب مدة الحبس الإحتياطى
من ضمن مدة العقوبة المحكوم بها فنصت على أنه إذا كان المحكوم عليه
بعقوبة مقيدة للحرية قد مضى فى الحبس الإحتياطى مدة واجباً خصمها من
مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها
، وإذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا تدخل فى حساب المدة الواجب
قضاؤها فى السجن للإفراج المدة لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها .
وقضت المادة 56 بعدم منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفى المحكوم
عليه الإلتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية فى الجريمة
وذلك مالم يكن من المستحيل الوفاء بها .

وفوضت المادة 57 وزير العدل فى تحديد شروط الإفراج تحت شرط .
وأوضحت المادة 58 مايتبع فى حالة الإفراج تحت شرط .
وأوضحت المادة 59 الجزاء على مخالفة الشروط المفروضة على من
أفراج عنه تحت شرط وهو إلغاء الأمر الصادر بالإفراج ، تحت شرط يلغى
بأمر يصدر من مدير عام السجن بدلا من الوزير .

فنصت المادة 52 على أنه يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم
عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى فى السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة
وتبين من سلوكه أثناء وجوده فى السجن يدعوا الى الثقة بتقويم نفسه وذلك
مالم يكن فى الإفراج عنه خطر على الأمن العام ، وعلى الأ تقل المدة التى
تقضى فى السجن عن تسعة أشهر على أية حال ، أما إذا كانت العقوبة
بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه فى

السجن عشرين سنة على الأقل .

ورؤى استبعاد مدير أو محافظ الجهة التى بها المفرج عنه بين السلطات التى لها طلب إلغاء الأمر الصادر بالإفراج اكتفاء برئيس النيابة . وأجازت المادة 60 لرئيس النيابة العامه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رؤى إلغاء الإفراج أن يؤمر بالقبض على المفرج عنه وحسبة الى أن يصدر مدير عام السجون قراراً بشأنه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بإذن من النائب العام ، وإذا ألغى الإفراج تخصم المدة التى قضت فى الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج .

وأوضحت المادة 61 متى يعتبر الإفراج تحت شرط نهائياً ، كما أوضحت ما يترتب على الحكم على المفرج عنه فى خلال المدة الباقية التى كانت مقررة لانتهاء العقوبة .

وأجازت المادة 62 الإفراج عن المسجون بعد إلغاء الإفراج عنه . وأجازت المادة 63 للنائب العام النظر فى الشكاوى التى تقدم بها بشأن الإفراج تحت شرط وفحصها وأتخاذ ما يراه كفيلاً برفع اسبابها . ورؤى إضافة حكم جديد يقصد رعاية المفرج عنه عقب الإفراج عنه ، حتى يبعد بيئة وبين الأسباب التى دعت الى دخولة السجن فنصت المادة 64 أنه على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين ، لكى يتسنى فى هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل أسباب الرعاية والتوجيه اللازم لهم

الفصل الثانى عشر :

المحكوم عليهم بالإعدام

تضمن هذا الفصل فى المواد من 65 الى 72 أحكام الفصل الثانى عشر من المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 وذلك دون تعديل فيها .

الفصل الثالث عشر

الإدارة والنظام

نصت المادة 73 من المشروع أن يقوم مدير عام السجون بإلادة العامة والإشراف على سير العمل بها .

ومن المفهوم دون الحاجة الى النص على ذلك أن المدير بماله من خبرة ودراية يكتسبها من هذه الإدارة والإشراف هو الذى يقترح اللوائح الداخلية للسجون ويؤخذ رأية فيها قبل صدور القرار بها من وزير الداخلية .
وتضمنت باقى مواد هذا الفصل (من 74 الى 82) اختصاصات وواجبات مديرى ومأمورى السجون

الفصل الرابع

التفتيش

استبقيت أحكام الفصل السادس عشر من المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون ووضعت تالية للفصل الثالث عشر من المشروع تنسيقاً للمواد وترتيباً لها .

الفصل الخامس عشر

الإشراف القضائى

استبقيت أحكام الفصل السابع عشر من المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949 بلائحة السجون بعد تعديل صياغه بعض مواد رفعا للغموض ومنعاً للتكرار فحددت المادة 85 مايقوم به النائب العام ووكلاؤه فى دوائر

اختصاصاتهم من التثبيت منه داخل السجن ، وأجازت المادة 86 لرؤساء
ووكلاء المحاكم الإستئنافية والإبتدائية ورئيس ووكيل محكمة النقض حق
الدخول فى جميع السجون وإيداء ملاحظاتهم .

الفصل السادس عشر

أحكام عامة

استبقى المشروع أحكام الفصل الثامن عشر من المرسوم بقانون رقم
180 لسنة 1949 بلائحة السجون بعد تعديل صياغة بعضها .

وقد بينت المادة 87 الأحوال التى يجوز فيها للسجانيين ولرجال الحفظ
المكلفين بحراسة المسجونين أن يستعملوا اسلحتهم النارية ضد المسجونين ،
وهى بذاتها الأحوال التى وردت فى المادة 121 من اللائحة المذكورة
ونصت المادة 88 على أنه ينبىء المسجونون عند دخولهم السجن وعندما
يبرحونة للعمل خارجه إلى مانص عليه فى المادة السابقة .

وتناولت المادة 89 الأحوال التى يجوز فيها لمدير السجن أو مأموره أذ يأمر
كإجراء تحفظى بتكبييل المسجون بحديد الأرجل وذلك إذا وقع منه هياج
أو تعدى شديد ، وعليه أن يرفع الأمر فوراً لى مدير عام السجون ، ولا
يجوز أذ تتجاوز مدة التكبييل 72 ساعة .

وحددت المادة 90 الأحوال التى يجوز فيها الأمر بتكبييل المحبوس
احتياطياً بحديد الأرجل وكذلك المسجون المحكوم عليه .

كما استبقت أحكام المادة 125 و 126 و 127 من اللائحة المشار إليها
وأصبحت المواد 91 92 و 93 على التوالى

وقد لوحظ أن بعض الأجانب يدخلون الأراضى المصرية خلسة
أو بدون تأشيرة جواز سفر صادرة

من سلطات بلدهم أو من أى بلد يمكن إعادتهم إليه ، والبعض الآخر يلقون أنفسهم فى المياة الإقليمية المصرية أثناء مرور البواخر الى نقلهم فيها فيشلون من الماء وأغلبهم لا يكون معهم وثائق سفر صالحة تحدد جنسيتهم الأمر الذى يستلزم حجزهم حتى تتم إجراءات الاتصال بقنصليات دولهم لمنحهم الوثائق اللازمة لمغادرة مصر فتطول مدة حجزهم كما ترى الوزارة حجز من ترى ابعادهم من الأجانب الذين يهددون أمنها وسلامتها ، وهؤلاء جميعاً يحجزون تمهيداً لإبعادهم استناداً الى الفقرة الثالثة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1952 فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، وكانوا يحجزون بسجن الأجانب حتى أخلى منهم سنة 1953 وعندما أريد نقلهم إلى سجن مصر رفض قبولهم إلا بأذن من الجهة المختصة - وإنه وأن كان قد صدر أمر عسكرى فى 10/6/1953 بتخصيص جانب من سجن مصر لحجز الأجانب وجانب من سجن القناطر لحجز الجانب - إلا أنه فضلاً عما اكتنف حجز الأجانب بمنطقة القنال فإن الأوامر العسكرية وقتية وتقتصر بطبيعة الغرض منها حجز الأجانب فى السجون ولذلك رأى إضافة حكم جديد يجيز لوزير الداخلية أن يخصص مكاناً فى السجن العمومى لحجز من يرى حجة مؤقتاً من الأجانب تمهيداً لأبعاده بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1952 على أن يعامل هؤلاء المحجوزين طبقاً لما يقرره وزير الداخلية ونص على ذلك فى المادة 94 .

وروى إضافة حكم وقتى بالمادة 95 بمقتضاه تبقى السجون المركزية خاضعة للنظام المقرر حالياً إلى أن يتم إلحاقها بمصلحة السجون .

وقضت المادة 96 بالغاء الباب الرابع من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950 منعاً للتكرار - إذا أن أحكام هذا الباب كلها قد تضمنها المشروع .

وقضت المادة 97 بإلغاء المرسوم بقانون رقم 180 لسنة 1949
بلائحة السجون والقوانين المعدلة له والرسوم بقانون 21 لسنة 1936
بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بالقانون 636 لسنة
1954 .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأرثاة بالصيغة المرافقة .

قرار رقم 79 لسنة 1961

باللائحة الداخلية للسجون

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الإطلاع على القانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم
السجون وبناء على ماأرتاة مجلس الدولة .
قرر

مادة 1 : تنشر اللائحة الداخلية المرافقه فى الجريدة الرسمية

مادة 2 : على مدير عام مصلحة السجون تنفيذ هذا القرار .

تحريرا فى 8 رجب سنة 1381 (16 من ديسمبر 1961) .

زكريا محيى الدين

الفصل الأول

تشغيل المسجونين

مادة 1 : يجب تشغيل كل المحكوم عليه بالأشغال الشاقة والسجن
أو الحبس مع الشغل فى خدمات السجن الداخلية أو غيرها ، مالم يأمر
الطبيب السجن بغير ذلك ، ويثبت بكشف أحوال وتذكرة المسجون العمل
الذى يعين للأشتغال به .

مادة 2 : يكلف المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين احتياطياً
بالأعمال المتعلقة بتنظيف غرفهم ويجوز إعفائهم من ذلك لأسباب إدارية
وصحية تدون بسجل المسجون ، ويجوز تشغيلهم داخل السجن فى غير تلك
الأعمال إذا رغبوا ذلك مع أخذ إقرار كتابى منهم بذلك ويكون لهم الحق فى
اختيار نوع العمل الذى يباشرونه فى حدود نظام السجن .

مادة 3 إذا كان المحكوم عليه ذا مهارة فنية فى إحدى الصناعات يشغل
بها أو بأية حرفة أخرى تمت بصلة إليها . أما المحبوس احتياطياً فيجوز

السماح له بمزاولة مهنة لحسابه

مادة 4 : لا يشتغل المحكوم عليهن إلا داخل السجن فى الأشغال التى تتفق وطبيعة المرأة .

مادة 5 : لا يجوز تشغيل المسجونين المرضى أو المصابين بأمراض معدية

مادة 6 : يجب فحص جميع المسجونين الذين يشتغلون فى تجهير المواد الغذائية ونقلها وتوزيعها للتأكد من خلوها من الأمراض ويثبت نتيجة الفحص فى تذكرة المسجون وكشف أحواله أو أمر التنفيذ .

مادة 7 : لايجوز تشغيل المسجونين المعينين لأعمال النظافة فى أى عمل يتصل بغذاء المسجونين أو مياه الشرب أو الأدوات الخاصة بذلك .

الفصل الثانى :

أجور المسجونين

مادة 8 : تحدد الأعمال التى يكلف بها المسجون ويستحق عليها أجر بقرار من مدير مصلحة السجون (1)

مادة 9 : يشكل فى كل سجن بقرار من مدير مصلحة السجون لجنة برئاسة مدير أو مأمور السجن أو من ينيبه من ضباط السجن وعضوية طبيب وأخصائى اجتماعى ومهندس أو مشرف فنى ، ويجوز أن يضم الى اللجنة من يرى الإستعانة بخبرتهم ، وتختص اللجنة بتحديد العمل الذى يناسب كل مسجون بمراعاة خبرته واستعداده وميوله وقدرته وحالته الصحية والاجتماعية ونوع الجريمة التى عوقب من أجلها ومدة العقوبة (2)

1 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1979/4/9

2 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى

مادة 10 : ملغاة (1)

مادة 11 : يستحق المسجون أجر مقدارة جنيهاً واحداً عن عملة اليومى ويجوز منح المسجون أجراً أعلى مقابل قيامه بأعمال فنية ممتازة أو تحقيقه حجم إنتاج أكبر وذلك بناء على طلب مدير أو مأمور السجن وموافقة من اللجنة المشار إليها فى المادة التاسعة وبعد اعتماد مدير مصلحة السجون (2)

مادة 12 : يجوز أن يجمع المسجون بين الأجر المقرر له وأى أجر أو مكافأه أخرى عن أعمال يكلف بها داخل السجن أو عن طريقة .

ولا يصرف للمسجون أجر عن الأيام التى لا يؤدي فيها عملاً ولا عن الأيام التى يقل فيها إنتاجه عن معدل الإنتاج المقرر .

ويصرف للمسجون أجر بما لا يجاوز سبعة أيام فى الشهر الواحد أثناء علاج من أصابة أو مرض بسبب العمل . (3)

مادة 13 : يجرى التناوب بين المسجونين القائمين بالعمل والزائدين على حاجته متى تساوت المهارات إلا إذا دعت حاجة العمل الى الإستعانة بمسجونين معينين من نوى المهارات الفنية الخاصة (4)

مادة 14 : يجوز للمسجون أن يتصرف فى نصف الأجر المستحق له من الأغراض التالية

1979/4/9

1 - المادة 10 ألغيت بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1979/4/9 .

2 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1979/4/9

3 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1979/4/9

4 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1979/4/9

أ- الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها فى السجن

ب- مساعدة أسرته أما باقى ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه وإذا رغب المسجون فى تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها ويعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ، ليأمر بما يراه وفقاً لظروف كل حالة .

الفصل الثالث :

تثقيف المسجونين

مادة 15 يجوز للمحكوم عليهم والمحبوسين احتياطياً أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاءون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للأطلاع عليها فى أوقات فراغهم .

وعلى إدارة السجن ان تطلع على ما يستحضرة المسجونين من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم إلا بعد التأكد من خلوها مما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالأمن والعقيدة والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم اليمان أو السجن . فإذا كانت مما يحظر بيعة أو نشره تخطر الجهات المختصة ومصلحة السجون (1)

مادة 16 : يخصص كل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحي الإجتماعية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس . ويسجل هذا البحث وكذا أبحاث التتبع فى استثمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة .

1 - الفقرة الأولى معدلة بالقرار الوزارى رقم 9876 سنة 1999 - الوقائع المصرية - العدد 250 الصادر فى 1999/11/4 .

مادة 17 : يتولى رئاسة الخدمة الإجتماعية بالسجن أقدم الأخصائيين الإجتماعيين به ، يكون مسئولاً عن تنسيق العمل الإجتماعى والإشراف عليه ، وكذلك تدريب طلبة وطالبات المعاهد والكليات الذين تصرح مصلحة السجون بتدريبهم ، كما يجوز قيامه ببعض أعمال الأخصائى الإجتماعى على حسب حاجة العمل بالسجن وطبيعته .

مادة 18 : يقسم العمل بين الأخصائيين الإجتماعيين فى السجن على النحو التالى

- 1- اخصائى أجتماعى أو أكثر لبحث الحالات
- 2- اخصائى إجتماعى للعمل مع الجامعات
- 3- اخصائى اجتماعى للرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة

مادة 19 : يقسم المسجونين على الأخصائيين الإجتماعيين المكلفين ببحث الحالات بحيث يختص كل منهم بمجموعه معينة .

مادة 20 يختص الأخصائى النفسى بالسجن بما يأتى

- 1- دراسة شخصية المسجون دراسة كاملة
- 2- قياس ذكاء وقدراته المختلفة .
- 3- معرفة ميوله وأتجاهاته والكشف عن النواحي الإنفاعلية والمزاجية عنده .

4- رسم سياسة لخطه المعاملة والعلاج والتوجيه بما فيها التوجيه للناحية المهنية التى يصلح لها المسجون .

مادة 21 : يجب أن يكون الواعظ ملماً بالنظم القائمة بالسجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل ، والمشاركة الروحية والفكرية مع ادره السجن فى معالجة نفوس النزلاء .

مادة 22 على الواعظ أن يزور كل مسجون يغلب عليه الشذوذ وعدم
الاستقامة باذلاً جهداً في اصلاحه وتهذيبه .

مادة 23 : يقسم المسجونون في دروس الوعظ الى مجموعات ، بحيث
تستمع كل مجموعته الى الواعظ مرة على الأقل في الأسبوع .

الفصل الرابع

علاج المسجونين

الفرع الأول

الطبيب والصيدلي

مادة 24 : طبيب السجن مسئول عن الإجراءات الصحية التي تكفل
سلامة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الأمراض الوبائية ومراقبة
صلاحية الأغذية والملابس والمفروشات المخصصة للمسجون وكفايتها
وملاحظة نظافة الورش وعابر النوم وجميع أمكنة السجن .

مادة 25 : إذا تغيب طبيب السجن يخطر مدير السجن أو مأمورة مصلحة
السجون لأتخاذ اللازم نحو ندب أحد أطباء وزارة الصحة للقيام بالأعمال بدلة
، ويجوز له استدعاء طبيب وزارة الصحة مباشرة في الأحوال المستعجلة
على أن يبلغ ذلك الى مصلحة السجون .

مادة 26 : يجب على طبيب السجن أن يتفقد مرة على الأقل يومياً ولا
يكلف بالحضور الى السجن في أيام العطلات الرسمية ن إلا في الحالات
الطارئة المستعجلة

مادة 27 : يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون فور إيداعه
السجن ، على ألا يتأخر ذلك عن صباح اليوم التالي ، وأن يثبت حالة
الصحية والعمل الذي يستطيع القيام به كما يجب عليه عيادة المسجونين
المرضى يومياً عيادة كل مسجون يشكو المرض ، ويأمر بنقل المريض الى

مستشفى السجن ، كما يجب عليه أن يزور كل مسجون محبوس حبساً
أفرادياً يومياً وأن يعود كل مسجون من غير هؤلاء مره في الأسبوع على
الأقل ليقف على حالته من حيث الصحة والنظافة .

مادة 28 : يجب على الطبيب أن يدون بنفسه البيانات الخاصة بأعمار
المسجونين وحالتهم الصحية والإصابات التي بهم والعاهات والأمراض
المصائب والعمل اللائق .

مادة 29 يجب على الطبيب ان يبلغ مدير السجن أو مأمورة أية كتابة
في شأن طلب عزل أى مسجون يرى أنه مصاب بأى مرض معدى أو يشتبه
في أنه مصاب بهذا المرض وعليه أن يتخذ الاحتياطات الصحية والوقائية
لمنع إنتشار أى مرض بين المسجونين .

مادة 30 يجب على الطبيب تطعيم المسجونين عند إيداعهم السجن ضد
الجدري والتيفود وتطعيم المستخدمين من وقت لأخر ضد الجدري .

مادة 31 : إذا تبين للطبيب أن هناك ضرراً على صحة أى مسجون من
جاء المدة التي يقضيها في الحبس الإنفرادى او في العمل أو من جزاء نوع
العمل ذاته وجب عليه أن يبلغ مدير السجن او مأمورة كتابة بما يشير به من
وسائل لدرء هذا الضرر وعلى المدير أو المأمور تنفيذ مايشير به الطبيب .
مادة 32 :

مادة 33 : يجب على مدير السجن أو مأموره تنفيذ مايشير به طبيب
السجن فيما يختص بتعديل معاملة أو غذاء مسجون وفق ما تستدعيه حالة
الصحية .

وإذا لم ير مدير السجن أو مأمورة الموافقة على التوصيات التى يشير بها الطبيب يخطر مصلحة السجون بذلك فى الحال ويرسل لها صورة من هذه التوصيات وملاحظاته عليها .

مادة 34 : يجب على الطبيب أن يبلغ مدير الليمان أسماء المسجونين الذين بلغوا سن الستين لعرضهم على مدير القسم الطبى للسجون لأعتماد تقدير سنهم توطئة لنقلهم الى سجن عمومى

مادة 35 : يحرر الطبيب تقريراً طبياً عن إصابة أى مسجون سواء عرض عليه المسجون عن طريق إدارة السجن أو شاهد الإصابة بنفسه فى العيادة أو أثناء مروره على المسجونين

مادة 36 : يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل نقلة الى سجن آخر ، ولا يتم النقل قبل إقرار الطبيب بخلو المسجون من كل مرض يحول دون نقلة أو يعرض حالته للخطر وعليه أن يشير بوسيلة النقل المناسبة إذا استدعى الأمر ذلك .

مادة 37 : إذا لم تتوافر أسباب علاج مسجون بمستشفى السجن ورأى طبيب السجن ضرورة علاجه بمستشفى خارجى ، وجب قبل نقلة عرض الأمر على المدير المساعد العلاجى بمديرية الشئون الصحية المختصة ، لفحص الموضوع مع طبيب السجن ، وترفع النتيجة الى الإدارة الطبية بمصلحة السجون لتقرير ما تراه .

أما فى الحالات الطارئة أو المستعجلة فالطبيب السجن أن يتخذ ما يراه ضرورياً للمحافظة على صحة المسجون مع موافقه المصلحة بتقرير طبى عاجل منه ومن المدير المساعد العلاجى بمديرية الشئون الصحية المختصة .

وإذا رأى الطبيب أن حالة المريض تستوجب أخذ رأى طبيب أخصائى وجب عليه استئذان مصلحة السجون فى ذلك يؤخذ الآن تلفونياً فى الحالات

المستعجلة ، ولطبيب السجن أن يأمر بقبول الأدوية التي ترد للمسجون من الخارج إذا رأى ضرورة لذلك (1)

مادة 38 : يجب على الطبيب الكشف على المسجون قبل الإفراج عنه وعليه أن يأمر بإرسالة الى إحدى المستشفيات الخارجية وإذا رأى أنه في حاجة الى علاج بالمستشفى مالم يتم تسليمه أحد نوية أو أصدقائه ، ، فإذا اشتبه الطبيب في إصابة المفرج عنه بمرض وبائي أو معدى وجب عليه إرساله الى أقرب مستشفى معد لذلك .

مادة 39 : يجب على الطبيب أن يكشف على مستخدمي السجن الخارجين عن الهيئة كالسجانيين والمرضيين وعلى العمال والأسطوات والعساكر مره في كل شهر لمنع وصول الأمراض الى المسجونين عن طريقهم .

مادة 40 : يعهد بجميع أصناف الأدوية والآلات الطبية والأدوات الجراحية الى الصيدلى وهو مسئول عن حفظها وصيانتها .

مادة 41 : يجب على الصيدلى إعداد ما يأمر به طبيب السجن من الأدوية وعليه أن يفحص عينه اللبن المورد الى السجن

مادة 42 : لا يصرف الصيدلى أى دواء من الأدوية إلا بناء على أمر مكتوب من طبيب السجن

مادة 43 : يقيد الصيدلى بدفتر خاص ما يتسلمه وما يصرفه من الأدوية والآلات والأدوات الجراحية ويحرر استمارات طلب الأدوية حسب تعليمات الطبيب ويؤدى الأعمال الكتابية الخاصة بكل ذلك .

مادة 44 : يقوم الطبيب بتأدية أعمال الصيدلى عند غيابه أو في السجن

1 - مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 487 لسنة 1979 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى

1979/4/9

التي ليس فيها صيدلى .

الفرع الثاني

الإجراءات الصحية

مادة 45 : يجب قص شعر المسجون واستحمامه بالماء الساخن والصابون عند إيداعه السجن وخلال مدة إيداعه فيه مالم يقرر طبيباً أو ادارياً غير ذلك .

مادة 46 : عند قبول مسجون بالسجن يوضع تحت الاختيار الصحى مدة (10 أيام) لا يختلط خلالها بالمسجونين الآخرين ولايؤدى عملاً ولا يزار ، ثم ينقل بعدها الى القسم المخصص له بالسجن مالم ير الطبيب غير ذلك ويستثنى من ذلك المسجونون المنقولون من السجون العمومية والليمانات وإذا كانوا قد أمضوا فيها مدة الاختبار الصحى .

مادة 47 : يجب على مدير أو مأمور السجن إخطار الإدارة الطبية بمصلحة السجون ومفتش صحة الجهة عند إصابة مسجون بمرض معدى أو الاشتباه فى ذلك وإذا كان المصاب منقولاً من سجن آخر يذكر فى الأخطار ويستمر إخطار الإدارة الطبية يومياً الى أن تنتهى الإصابة

مادة 48 تظهر الغرف التى حصلت بها إصابة بمرض معدى ، ويوضع المسجونون الموجودون فيها والمخالطون والواردون من جهة موبوءة تحت الحجر الصحى المدة المقررة لذلك طبيباً

مادة 49 : يعزل المسجونون المصابون بأمراض معدية عن باقى المسجونين ، وتوضع علامات مميزة على جميع الأوانى والمفروشات المخصصة لهم .

الفرع الثالث :

المسجونون المصابون بأمراض عقلية

مادة 50 : إذا أصيب المحبوسين أحتياطياً أو المحكوم عليهم الذين قرروا استئناف الأحكام الصادرة ضدهم بخلل في قواه العقلية أو اشتبه في إصابته بمرض عقلي ، تخطر النيابة المختصة ، ويبقى بالسجن تحت تصرفها فإذا طلبت نقلها الى المستشفى أرسل اليها بكتاب من النيابة .

مادة 51 : عند إيداع مسجونه مستشفى الأمراض العقلية لا يرسل معها طفلها ، بل يسلم الى أبيه أو أحد أقاربه ، فإذا تعذر ذلك يرسل الى أحد الملاجيء بواسطة محافظ الجهة .

مادة 52 : يعامل المسجون الذي يعاد الى السجن بعد شفاة من مرض عقلي معاملة مناسبة لحالته .

الفرع الرابع

المسجونون المصابون بالجذام

مادة 53 : إذا اشتبه طبيب السجن في إصابة مسجون بالجذام ، يحرر بذلك تقريراً طبياً يرسله السجن الى الإدارة الطبية بالمصلحة مع كشف بملاحظاته

مادة 54 : تولى إدارة مستعمرة الجذام إدارة عنبر السجون الملحق بها ويعين مدير عام السجون حراسة المسجونين المودعين بها .

مادة 55 : تقوم إدارة المستعمرة بعلاج المسجونين على حسب نظامها بما في ذلك صرف الأدوية والتمريض ليلاً ونهاراً .

مادة 56 : يصرف الغذاء اللازم للمسجونين الذين ينقلون الى عنبر السجون بمستعمرة الجذام خصماً على حساب مصلحة السجون .

أما الجزاءات والزيارات والمراسلة وغير ذلك مما يتصل بمعاملة المسجونين فيتبع في ذلك النظام المقرر في السجون .

مادة 57 : يشتغل المسجونين القادرون على العمل في الأعمال التي تتناسب وحالتهم الصحية طبقاً لما تقرره إدارة المستعمرة .

الفرع الخامس

الوفاة

مادة 58 : تسلم جثة المتوفى لذوية إذا حضروا لتسليمها مع السماح لهم بؤويتها ، إذا رغبوا في ذلك وإذا اقتضى الأمر نقل جثة المسجون الى بلدة تتخذ إجراءات صحية تتولاها إدارة السجن على نفقة الحكومة وتشمل الإجراءات الصحية المشار اليها أجر الطبيب وثمان الأدوية والأدوات اللازمة للتحنيط والصندوق وأما النقل فيكون على نفقة ذوية ، مع مراعاة الإجراءات الصحية - ولا تتخذ هذه الإجراءات الصحية إذا كانت الجهة التي ستدفن بها الجثة لا تزيد المدة اللازمة للوصول اليها ثمانى ساعات صيفاً وعشرة شتاءً وكان النقل بغير طريق السكة الحديد ، بشرط أن يتم الدفن خلال (24) من وقت الوفاة .

مادة 59 : إذا رغب أقارب المتوفى في دفن الجثة في مقبرة غير مقبرة السجن ، يحرر طبيب السجن شهادة الوفاة ويقدمها السجن الى مكتب الصحة الذى يقع في دائرته للحصول على تصريح الدفن ويذكر بالتصريح المقبرة التى يحصل فيها الدفن ، ولا تسلم الجثة لأهل المتوفى إلا مصحوبة بهذا التصريح ولا يصرح مطلقاً بنقل جثث المتوفين بأمراض معدية لأية جهة بل يجب أن تدفن في مقبرة الجهة التى حصلت فيها الوفاة .

الفصل الخامس :

الزيارة والمراسلة

مادة 60 : للمحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين احتياطياً الحق في التراسل في أى وقت ولذويهم أن يزوارهم مره واحده كل أسبوع فى أى يوم من أيام الأسبوع ، عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية مالم تمنع النيابة العامه أو قاضى التحقيق ذلك بالنسبة الى المحبوسين احتياطياً طبقاً للمادة 141 من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة 61 : على مدير السجن أو المأمور أن يطلع على كل ورقة ترد الى المسجون أو يرغب المسجون ، وذلك عدا مايتبادل بين المسجون ومحامية من مكاتبات فى شأن القضية المتهم فيها .

ويصرح لجميع المسجونين بتسلم مايرد اليهم من خطابات ، إلا إذا رأى مدير السجن أو المأمور أنها تتضمن مايشير الشبهة أو يخل بالأمن .

مادة 62 : لايسقط ورود خطاب للمسجونين والرد على حقة فى الزيارة العادية المستحقة له ولا تؤثر الخطابات التى يحررها المسجون لأهله أو لأصدقائه بطلب نقود لشراء ملابس داخلية أو ماشابه ذلك فى مواعيد المراسلة العادية المستحقة له .

مادة 63 : لمدير أو مأمور السجن إبلاغ المسجون فى أى وقت اى أمر ذى أهمية يتعلق بالمسجون ويجوز له كذلك أن يسمح لمسجون إرسال برقية على نفقة إذا رأى ضرورة لذلك بعد إطلاعه على أصل البرقية واعتماد ارسالها .

مادة 64 : لكل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية الحق فى إرسال خطابين شهرياً اعتباراً من تاريخ بدء تنفيذ العقوبة ، ولمدير أو مأمور السجن عند الإقتضاء التصريح له بإرسال أكثر من خطابين شهرياً .

والمحكوم عليه حق إستلام مايرد له من خطابات ويصرح لذوى
المحكوم عليه بزيارته بعد إنقضاء شهر من تاريخ من تاريخ بدء تنفيذ
العقوبة وتكون زيارته بعد ذلك بشرط أن يكون سلوكه حسنا فى السجن على
الوجه الأتى :

1- مرة كل شهر بالنسبة للمحكوم عليه بالأشغال الشاقة من الرجال
المودعين بالليمان .

2- مرة كل ثلاثة أسابيع بالنسبة للمحكوم عليهم من الرجال بالسجن
أو الحبس مع الشغل وكذلك بالنسبة للمنقولين من الليمانات الى السجون
العمومية .

3- مرة كل ثلاثة أسابيع بالنسبة للنساء المحكوم عليهن أيا كانت العقوبة (1)
مادة 65 يجب قيد الزيارات والخطابات التى ترد للمسجونين أو ترسل
منهم بوسية المسجون

مادة 66 : للمسجون عند نقلة الى سجن بلد آخر الحق فى التراسل
والذوية أن يزوروه مره واحده قبل أو بعد نقلة ولو لم يحل ميعاد المراسلة أو
الزياره العادية المستحقة له ولا تحسب هذه الزياره والمراسلة من الزيارات
أو المراسلات المقررة للمسجون ، ويستثنى من ذلك المسجون المنقول الى
سجن آخر لصالح الضبط أو المسجون المجازى بالنقل الى الليمان .

مادة 67 : - تصرف إدارة السجن للمسجونين الورق والأدوات اللازمة
لكتابه خطابتهم .

مادة 68 : لا يصرح لأى شخص بدخول السجن لزيارة أو مقابلة
مسجون إلا بعد أن يبين أسمه وعلاقته بالمسجون وموافقة المسجون على

1 - معلة بالقرار الوزارى رقم 2270 لسنة 1973 - الوقائع المصرية - العدد 10 الصادر فى

1974/1/16

الزياره أو المقابلة .

مادة 69 : المحكوم عليهم الذين يرغبون أو ترغب زوجاتهم فى إثبات الطلاق ومايتعلق به من إجراءات على حسب الأصول الشرعية ، ويسمح لهم بذلك بعد التأكد من قبول الطرفين الطلاق وتتم الإجراءات بحضور واحد ضباط السجن ويثبت ذلك كله بدوسية السجن .

مادة 70 : تتم زيارد المسجون فى المكان المخصص لذلك فى السجن بحضور أحد مستخدمى السجن أثناء زياره المسجونين وأحدى المستخدمات أثناء زيارة المسجونات .

أما الزياره الخاصة فتتم فى مكاتب أحد ضباط السجون وبحضوره أو من ينوب عنه مع عدم الأخلال بحق محامى المسجون فى مقابلة على انفراد

مادة 71 : مدة الزيارة العادية ربع ساعه أما الزيارة الخاصة التى يصرح بها بالتطبيق للمادة 40 من القانون فيجوز أن تزيد عن هذه المدة على ألا تجاوز نصف ساعه ويجوز لمدير السجن أو المأمور إطالة المدة إذا دعت لذلك ضرورة .

مادة 72 : لايجوز فى الزياره العادية أن يزيد عدد الزائرين للمسجونين فى المرة الواحد على شخصين إلا موافقة مدير أو مأمور السجن بعد التثبيت من وجود ضرورة تقتضى ذلك وفى هذه الحالة لايجوز أن يزيد عدد الزائرين على أربعة أشخاص ولايسرى هذا القيد على المحبوسين احتياطياً .
ويجب إثبات الضرورة التى اقتضت زيادة عدد الزائرين فى سجل المسجون ، وفى جميع الأحوال يتجاوز عن يرافق الزائرين من الأطفال

أو الأولاد الذين لا تزيد أعمارهم على اثنتى عشرة سنة⁽¹⁾

مادة 73 : تتم الزيارة العادية فى السجن من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية عشر ظهراً جميع أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة .

وبالنسبة الى المسجونين الذين يعملون بالجبل ومزرعة طره وكذلك الملحقين بالمدرسة الثانويه الصناعية بالقناطر فتكون زيارتهم أيام الجمع فقط ولايسمح بالزيارات العادية فى العطلات الرسمية عدا أول وثانى أيام عيد الفطر والأضحى فيسمح فيهما لمن يستحقها .⁽²⁾

مادة 74 : يسمح لقسيس واحد بزياره أبناء طائفة من المسجونين فى كل عيد من أعيادهم ويسمح لهم بتناول القربان الذى يحضرة لهم .

ويصرح للإسرائيلين من أعيادهم بتناول الكاشير التى ترد إليهم من الحاخامخانه وتسلم إليهم فى أوانيها الخاصة كما تقتضية شريعتهم .

مادة 75 : يجوز لمدير أو مأمور السجن ان يسمح للمسجونين فى سجن واحد بزيارة بعضهم فى الحدود المقررة للزيارة العادية ، وتتم الزيارة بمكتب المساعد وبحضورة ، ولا يجوز السماح بزياره أحد المسجونين لإحدى المسجونات ، إلا إذا كانت زوجة أو محرماً له ، وتتم هذه الزيارة فى المكان المخصص للزيارة العادية وفى غير مواعيد هذه الزيارة بحضور إحدى مستخدمات السجن مع المسجونه ومساعد السجن مع المسجون ، ولمدير عام السجن أن يسمح للمسجونين بزياره نوابيهم المودعين فى سجن آخر إذا دعت الى ذلك ضرورة .

1 - معذلة بالقرار الوزارى رقم 989 لسنة 1977 - الوقائع المصرية - العدد 110 الصادر فى 1977/5/11 .

2 - الفقرة الثانية مستبدلة بالقرار الوزارى رقم 350 لسنة 1978 - الوقائع المصرية - العدد 83 الصادر فى 1978/4/9

مادة 76 : تتم زياره المسجونين المرضى المودعين مستشفى الليمان أو السجن فى محل الزياره العاديه متى كانت حالتهم الصحيه تسمح لهم بالانتقال اليها ،، فإذا قرر طبيب السجن أن حالتهم لا تسمح بذلك ، تتم الزيارة بالمستشفى بحضور رئيس الممرضين وبعد اتخاذ الإجراءات الصحيه قبل الزائرين .

مادة 77 : لا تؤخر الزيارة الخاصة ميعاد الزيارة العاديه المستحقة للمسجون

مادة 78 : يصرح للقيم المعين بالتطبيق للمادة 25 من قانون العقوبات لإدارة أشغال المحكوم عليه أو الوكيل الرسمى للمسجون بزيارته زيارة خاصة للمحاسبة .

مادة 79 : لا يصرح بالزيارة أثناء وقفها لأسبا صحيه إلا بموافقة مدير عام السجن مع اتخاذ الإجراءات الصحيه المناسبه قبل الزائرين

مادة 80 : إذا كان للمسجونه طفل مودع أحد الملاجيء وجب تيسير رؤيتها إياه بإحضاره الى السجن مرتين فى الشهر على الأكثر متى طلبت المسجونه ذلك ولم يكن هناك مانع صحى وتتم الزيارة فى غير المكان المعد للزيارة العاديه بحضور إحدى موظفات السجن ولمدة لا تجاوز نصف ساعه ولا تمنع هذه الزياره لأى سبب يتعلق بسلوك الأم داخل السجن .

ولا تحول الزيارات المذكورة دون الزيارات المستحقة بمقتضى هذه اللائحة ، ومتى جاز الأبن الثانيه عشر سنه تتم الزيارة فى المكان المخصص للزياره العاديه وفى مواعيدها ..

الفصل السادس :

تأديب المسجونين

مادة 81 : -

مادة 82 يكون مقر فرقة التأديب المخصصة في اليمانات فقط ،
وتخصص الغرف اللازمة ليوضع فيها من توقع عليهم هذه العقوبة من
مسجونى الليمانات أو مسجونى السجون ، وفي حالة نقل أحد مسجونى
السجون لليمانات لوضعه بهذه الفرقة تنفذ عليه النظم المقررة في الليمانات .

الفصل السابع

معاملة المسجونين

مادة 83 : يكون الأثاث المقرر للمحبوسين احتياطياً المصرح لهم في
غرفة مؤنثة كمايلي : سرير طراز المستشفى ، مرتبة ، وسادة ، 2 كيس
وسادة ، 2 ملية سرير ، بطانية صوف صيفاً 2 شتاءً ، حصيرة ليف ،
كرسى خشب ، حمالة حديد وطشت صاج مدهون وأبريق صاج مدهون
وصبانه وذلك في حالة عدم وجود حوض وحنفية بالغرفة منضدة صغيرة،
مرأة ، قلة أو أناء وطبق لمياة الشرب ، فرشاة للشعر ، مشط ، شوكة وكوب
وقروانه وطبق صغير من المعدن .

مادة 84 : إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربعة
سنوات متصلة وجب قبل الإفراج عنه بالتطبيق لأحكام المادتين 49 أ ، 52

من القانون رقم 396 لسنة 1956 المشار اليه أو غير ذلك من النظم والقوانين ، وأن يمر بفترة أنتقال لا تزيد مدتها عن سنتين ⁽¹⁾

مادة 85 : يتمتع المحكوم عليه فى فترة الإنتقال بالمزايا الآتية :

1- نقلة الى السجن الكائن فى دائرة محافظة التى يريد الإقامة بها بعد الإفراج عنه أو الى السجن متوسط الحراسة .

2- إلحاقه بعمل يتناسب وماكان يزاوله قبل سجنه بقدر الامكان .

3- معاملته معاملة المحبوسين احتياطياً فيما يختص بالزيارة والمراسلة وتتم الزيارة فى مكتب أحد الطباط وبحضوره أو من ينوب عنه وتكون مدتها نصف ساعه مالم ير مدير السجن أو المأمور زيادتها عن ذلك .

4- السماح له بزيارة نوية خارج السجن مرة كل ثلاثة أشهر فى خلال السنة الأولى من فترة الأنتقال ثم مرة كل شهر فى خلال الشهور التسعة التالية ، ثم مرة كل اسبوعين فى خلال الشهور الثلاثة الأخيرة على ألا تتجاوز مدة الزيارة الواحده 48 ساعه بالإضافة الى مواعيد المسافة ، بشرط ألا يكون فى ذلك خطر على الأمن العام أو على شخصه ، وعلى المسجون أن يحدد من سيزوره ومحل إقامته وصلته به ، وعليه أن يعود الى السجن قبل إنقضاء ميعاد الزيارة التالية أو من هذه الميزة على حسب الأحوال ، ويصرف للمسجون فى كل مرة من مدخراته بالسجن الى مقر الزياره ويكون سلوك المسجون خارج السجن وانتظامه فى العودة محل اعتبار عند تطبيق حكم المادة (52) من القانون رقم 396 لسنة 56 المشار اليه على حالته ويضع مدير مصلحة السجون شروط وأوضاع تنفيذ ذلك ⁽²⁾

¹ - معدلة بالقرار الوزارى رقم 765 لسنة 1974 - الوقائع المصرية - العدد 105 الصادر فى 1974/5/12

² - الفقرة الأخيرة معدلة بالقرار الوزارى رقم 765 لسنة 1974 الوقائع المصرية - العدد 105 الصادر

مادة 85 مكرر : يجوز التصريح للمسجون بزيارة ذوية إذا دعت لذلك ظروف قهرية أو حالة ضرورة ولا تزيد مدة الزيارة على 48 ساعة خلاف مواعيد المسافة وتراعى في الزيارة سائر الأحكام المقررة في البند " 4 " من المادة 85 من هذا القرار ⁽¹⁾

الفصل الثامن

الإفراج

مادة 86 : يجوز بعد أخذ رأى جهات الأمن المختصة الإفراج تحت شرط عن :

1- المحكوم عليهم في الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل والخارج المنصوص عليها في البابين الأول والثاني في الكتاب الثاني من قانون العقوبات ..

2- المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن في جرائم القتل العمد المنصوص عليها في المادة (234 فقرة ثانية) من قانون العقوبات وجرائم التزييف والقبض على الناس دون وجه حق والسرقة وتهريب النقد وجرائم المخدرات .

3- المحكوم عليهم في جرائم المخدرات بعقوبة الحبس إذا كان قد سبق الحكم عليهم في جرائم مماثلة . ⁽²⁾

مادة 87 : لا تسرى أحكام الإفراج تحت شرط على العساكر والخبراء والسجانيين وغيرهم من العسكريين المحكوم عليهم من المجالس العسكرية ،

في 1974/5/12 .

1 -مستبدلة بالقرار الوزاري رقم 578 لسنة 1978 الوقائع المصرية - العدد 97 الصادر في 1978/4/25 .

2 - معدلة بالقرار الوزاري رقم 989 لسنة 1977 - الوقائع المصرية - العدد 110 الصادر في 1977/5/11 .

إلا إذا كانوا مفصولين من الخدمة ومعاملين معاملة المسجونين العاديين .
مادة 88 : تصرف ملابس من قماش مناسب للمفرج عنهم الذين ليس لهم
ملابس أو ليس في قدرتهم الحصول عليها كالاتى :

أولاً : للرجال : ملابس داخلية وخارجية وحذاء .

ثانياً : للنساء : ملابس داخلية وخارجية وغطاء رأس وحذاء .

قرار بالشروط التى يلزم المفرج عنهم تحت شرط مراعاتها

وزير العدل :

بعد الإطلاع على المادة 57 من القانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن
تنظيم السجون وعلى مارتاة مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 : يجب على المفرج عنه تحت شرط مراعاة الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون حسن السيرة والسلوك وألا يتصل بنوى السيرة السيئة .

ثانياً : أن يسعى بصفة جديدة للتعايش من عمل المشروع .

ثالثاً : أن يقيم فى الجهة التى يختارها مالم تعترض جهة الإدارة على تلك

الجهة وفى هذه الحالة يجب على المفرج عنه تحت شرط أن يقيم فى الجهة
التي تحددها جهة الإدارة لإقامته

رابعاً : ألا يغير محل إقامته بغير أخطار جهة الإدارة مقدماً وعلية أيضاً

أن يقدم نفسه الى جهة الإدارة فى البلد الذى ينتقل إليه فور وصوله .

خامساً : أن يقدم نفسه الى جهة الإدارة التابع لها محل إقامته مرة واحدة

كل شهر فى يوم يحدد لذلك يوم يتفق وطبيعة عملة .

مادة 2 : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية .

تحريراً فى 11 يناير سنة 1958

وزير العدل أحمد حسنى

قرار رقم 72 لسنة 1959

وزير الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1952 فى شأن
جوازات السفر وإقامة الأجانب
وعلى المادة 94 من القانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم
السجون ، وبناء على ماارتأه مجلس الدولة ..

قرر

مادة 1:- تخصص غرف فى كل من : سجن الرجال بالقناطر الخيرية
، وسجن النساء بالقناطر الخيرية وسجن اسكندرية ، وسجن بورسعيد ،
وسجن القاهرة للتحقيق بطرة ، لقبول الأجانب الذين يتقرر حجزهم مؤقتاً
حتى تتم إجراءات الإبعاد بالتطبيق لأحكام القانون 89 لسنة 1960 فى شأن
دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها⁽¹⁾
مادة 2 : تجهز الغرفة بالأسرة والفراش اللازم من مخازن البوليس ،
كما تجهز بالإضاءة الكافية .

مادة 3 : يقدم الغذاء للأشخاص المشار اليهم من متعهدين يقومون
بتويده على حساب المحافظة أو المديرية التابع لها السجن المحجوزين فيه .
ويعاملون من حيث الزيارة والملبس والحقوق والامتيازات معاملة
للمحبوسين احتياطياً مما لم يصدر بشأن أحدهم أمر خاص منا .
مادة 4 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشرة . تحريراً فى 27 يونية سنة 1959 .

وزير الداخلية زكريا محيي الدين

1 - معداة بالقرار الوزارى رقم 659 لسنة 1986 الوقائع المصرية - العدد 285 الصادر فى
1986/12/17 .

قرار رقم 73 لسنة 1959

وزير الداخلية

بعد الإطلاع على المادة 21 من القانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون وبعد الاتفاق مع وزير العدل .
وبناء على مآرئاة مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 :- تكون الأشغال التى تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو الحبس مع الشغل بالليمانات والسجون من بين الأعمال الآتية :

أولاً : الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بالليمانات .

- 1- استصلاح الأراضى البور والأعمال الزراعية وتنسيق الجناين .
- 2- الشحن والتفريغ .
- 3- عمل الجير
- 4- الحرف والصناعات : النسيج - التريزة - نقش الضوف - الجزمجية - السروجية - الحداده - السمكرة - البرادة - الخراطة - غلايات البخار - النجارة - نشر الخشب - صناعة الصابون بالمصنعية - عمل الخوض والحصر وغيرها مما يستحدث من الصناعات مستقبلاً .
- 5- البناء وأعمال العمارة .
- 6- أشغال المغسل .
- 7- أشغال المخبر .
- 8- العمل بالمخازن .
- 9- أعمال النظافة الداخلية بالسجن .

10- الأشغال الخارجية .

11- المعاونة فى مكافحة الأمية

12- ملغاة⁽¹⁾

ثانياً : الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع الشغل .

1- الحفر وإستصلاح الأراضى والأعمال الزراعية .

2- أعمال الورش الصناعية : النسيج - الغزل - الصباغة - نقش الصوف - التريزية - الحداد - الخراطة - البرادة - غلات البحار - النجارة - النقش - الجزمجية - السروجية - التجليد - كى الملابس - عمل الأحبال - الفورش - المقاطف - الحصر - الأكياس وغيرها من الصناعات مستقبلاً .

3- البناء واشغال والعمارة .

4- أعمال النظافة .

5- أشغال الجنائين ، وأشغال المغسل .

6- أشغال المخبز

7- أشغال المطبخ

8- الأشغال الخارجية

9- المعاونه فى مكافحة الأمية

1 - الفقرة (12) من البند أولاً ألغيت بالقرار الوزارى رقم 10807 لسنة 1997 - الوقائع المصرية -

العدد 248 فى 1997/11/2

مادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ

نشرة

تحريراً في 27 يونية 1959

وزير الداخلية زكريا محي الدين

(إمضاء)

قرار رقم (1026) لسنة 1972

في شأن منهج تعليم وتثقيف المسجونين

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الإطلاع على القانون رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم
السجون ،

وعلى القانون رقم 67 لسنة 1970 في شأن تعليم الكبار ومحو
الأمية .

وعلى القرار رقم 17 لسنة 1958 في شأن منهج تعليم وتثقيف
المسجونين ،

وبعد الاتفاق مع وزير التربية والتعليم وأخذ رأى مدير عام مصلحة
السجون ، وبناء على ماآتاه مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 : يكون تعليم المسجونين وفقاً لمنهج الذى تعدد وزارة
التربية والتعليم وتنفيذا للقانون رقم 67 لسنة 1970 المشار اليه

مادة 2 : يلغى القرار رقم 17 لسنة 1958 المشار اليه .

مادة 3 : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ
صدوره ..

تحريراً فى 1972/5/2

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

(ممنوح محمد سالم)

قرار وزير الداخلية رقم (691) لسنة 1998

في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم

وزير الداخلية

بعد الإطلاع على

القانون رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون ،

وعلى قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961 بإصدار اللائحة

الداخلية للسجون ،

وعلى قرار مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة رقم 503 لسنة

1974 في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم ،

وعلى اقتراح رئيس قطاع مصلحة السجون وموافقة النائب العام .

وبناء على ما آرتأت مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 : مع مراعاة أحكام المادتين 14 ، 15 من القانون رقم 396

لسنة 1956 المشار اليه .

1- يكون الحد الأدنى المقرر للمسجونين من الأثاث

والملابس على الوجه الآتي وذلك في حدود إمكانيات قطاع

مصلحة السجون .

أولاً : الأثاث والأدوات

يخصص لكل مسجون أو مسجون الأثاث والأدوات الآتية :

سرير مرتبة ، ملاءة للسرير ، وسادة ، عدد 2 كيس للوسادة ،

بطانية صوف صيفاً أو اثنتان شتاءً ، حصيرة ، عدد 3 طبق بلاستيك

عدد 2 ملعقة بلاستيك ، مشط للشعر للمسجونات ، عدد 2 صابونة .

بالنسبة للأمهات الحاضنات والمرضعات يزداد صنف الصابون

الى عدد 4 صابونه لكل منهم .

ثانياً : الملابس

1- الملابس المقررة لكل المسجونين الرجال وهم :

أ- المحبوسون احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط أو المنفذ عليهم بالإكراه البدنى .

ب- المحكوم عليهم والمنقولون للسجن متوسط الحراسة (العمومى)

ت- المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل أو السجن .

ث- المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

تكون كما يلى :

عدد 2 بنطلون عدد 2 جاكيت (من نفس نوع قماش البنطلون) ،
عدد 2 قميص (سترة تستخدم كفانلة داخلية) عدد 2 طاقية ، عدد 2 لباس
، عدد 2 منديل يد ، جاكيت صوف على قطن الشتاء ، حذاء شبشب
بلاستيك (للأستحمام والوضوء) ، عدد 2 زوج جوارب (شرابيين) قطن
أبيض ، عدد 2 فوطة وجه عدد 2 صابونه

- وبالنسبة للمسجونين المصنعين (من يلتحق بالأعمال بمرافق السجن
والمشروعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والداجنة) يصرف له إضافة
الى المقرر من الملابس المشار اليها عالية عدد (1) جاكيت من نفس نوع
قماش البنطلون + بنطلون .

2- ملابس المسجونين المرضى بمستشفى السجن

عدد 2 طاقية ، عدد 2 قميص ، عدد 2 فوطة وجه ، شبشب بلاستيك
، عدد 2 لباس عدد 2 بنطلون ، جاكيت صوف قطن شتاء ، حذاء شبشب
بلاستيك ، عدد 2 لباس عدد 2 بنطلون ، جاكيت صوف على قطن شتاء
عدد 2 سترة بلون سماوى وبدون (أكمام - أزرار - ياقة) وذلك لتمييز

المسجون المريض المودع بالمستشفى عن باقى مسجونى السجن .
3- ملابس المسجونات المحكوم عليهن والمحبوسات احتياطياً من
النساء

عدد 2 جلباب ، عدد 2 قميص ، عدد 2 لباس ، عدد 2 طرحة من
قماش خفيف ، عدد 2 منديل للرأس ، عدد 4 فوطة للطمت ، جاكته
صوف من قطن شتاء ، حذاء ، عدد 2 فوطة وجه ، شبشب بلاستيك
(للإستحمام والوضوء) عدد 2 صابونه ، عدد 2 منديل يد ،
- بالنسبة للأمهات الحاضنات والمرضعات يزداد صنف
الصابون الى عدد 4 صابونة لكل منهن .

4- ملابس المسجونات المريضات

عدد 2 جلباب ، وعدد 2 لباس ، وعدد 2 قميص كستور شتاء ، عدد
2 منديل يد ، عدد 2 فوطة وجه ، شبشب بلاستيك ، سترة باللون سماوى
وبدون (أكمام - ياقة - أزرار) لتمييز المسجونين المرضى المودع
بالمستشفى عن باقى المسجونات .

5- ملابس الأطفال الرضع

عدد 2 جلباب ، عدد 4 لباس ، عدد 2 قميص كستور شتاء ، عدد 2
منديل يد ، عدد 2 بلوفر صوف على قطن شتاء ، عدد 2 جورب (شراب
) قطن ، عدد 2 بنطلون صوف تريكو شتاء عدد 1 بطانية أو كوفرتة
أطفال ، عدد 2 قميص .. ويجوز لطبيب السجن إذا رأى ضرورة صحية
أن يوصى بصرف ملابس داخلية إضافية على حساب مصلحة السجن
للمسجونين الذين ليس فى مقدورهم شرواها وذلك بعد موافقة رئيس قطاع
مصلحة السجن .

وبعد الكشف طبياً على من يوصى الطبيب بصرف ملابس لهم على حساب قطاع مصلحة السجون دفعتين في السنة ، ويؤشر في دفتر التقارير الطبية ودفتر المعاملة الاستثنائية بنتيجة الكشف ، ورأى ضرورة إعادة صرف هذه الأصناف لاستمرار قيام الأسباب الموجبة للصرف مجاناً يكون صرفها لهم بموافقة رئيس قطاع مصلحة السجون .

مادة 2 : مع مراعاة حكم المادة 16 من القانون رقم 396 لسنة 1956 المشار اليه يكون المقرر لغذاء السجون على الوجه الآتي :

- لمساعد أول الوزير لقطاع مصلحة السجون تقرير صرف (4) بيضات أو 75 جرام بقول كبديل عن الوزن المقرر من اللحوم لبعض السجون في حالة الضرر ووفقاً لما يراه محققاً للصالح العام .

" الفقرة الأخيرة مضافة بالقرار الوزاري رقم 78 لسنة 1999 "

مادة 3 : يصرف فاكهة مضاعفة لكل مسجون في أول أيام عيد الفطر المبارك وعلاوة على المقرر له .

مادة 4: يشترط قيام طبيب السجن بالكشف على مايقدم للمسجونين المرضى من أعذية للتأكد من مناسبتها لحالتهم الصحية .

مادة 5: يوضع المحكوم عليهم الجدد الذين تقل سنهم عن 55 سنة في الدرجة الثالثة الإدارية ابتدائية ، أما من تقع سنهم في الحلقة من 55 سنة الى أقل من 60 سنة فيضعون في الدرجة الثانية ابتداء ويوضع المسجون من 60 سنة فأكثر في الدرجة الأولى ابتداء .

مادة 6 تشكل لجنة في كل سجن من مأمور السجن ومن يقوم مقامه رئيساً وعضوية طبيب السجن وضابط مباحث السجن والأخصائي الاجتماعي ويكون اختصاصها وضع السجون في الدرجة الإدارية الملائمة بالنظر الى ظروفه الشخصية ونوع الجريمة التي ارتكبها

والعقوبة المحكوم بها عليه .

وتطبق قاعدة السن الوارده بالمادة السابقة على المودعين فى السجون وقت صدور هذا القرار وعلى من يصلها ممن كانوا موضوعين فى دجات أقل .

مادة 7 : للنائب العام ورئيس قطاع مصلحة السجون حق مراجعة أعمال هذه اللجنة من وقت لآخر وتعديل قراراتها .

مادة 7 : يصرح للمحكوم عليه فى الدرجة الثانية بشراء أو استحضار وسادة للنوم وعضاء صوف مطابقين للشروط الصحية ويصرح له بالإحتفاظ بالكتب والإضاءة فى غرفته بعد المواعيد المقررة على نفقة وذلك كلة بالشروط التى يضعها رئيس قطاع مصلحة السجون

ويصرح للمحكوم عليه فى الدرجة الأولى شراء أو استحضار مرتبة ووسادة للنوم وأغطية ومرآة ومنضدة وكرسى وسجادة وبشكير والأختفاظ بصور عائلية وبالكتب والجرائد والمجلات وبالإضاءة فى عرفة بعد المواعيد المقررة وذلك كلة على نفقة وبالشروط التى يضعها رئيس قطاع السجون .

ويسمح للمسجون أيا كانت درجته الإدارية بقبول مايقدمه له زائرة من أطعمة وحلوى وفاكهة فى حدود استهلاكه الشخصى ليوم واحد وسجائر فى حدود 40 سيجارة سواء فى الزيارة العادية أو الخاصة ، ولا يتمتع المحكوم عليه بالإعدام بهذه الميزة .

مادة 9 : يلغى قرار مساعد وزير الداخلية للشرطة المختصة رقم 503 لسنة 1974 المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

مادة 10 : على رئيس قطاع مصلحة السجون تنفيذ هذا القرار .
مادة 11 : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من
اليوم التالي لتاريخ نشره .
تحريراً في 1998/3/7 م

حبيب العدلى
وزير الداخلية

مقرر أغذية المسجونين العاديين (سجون عمومية - ليمانات - تحت التحقيق)

أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (١)

المنتج	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
حلاوة طحينية	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
جبنه ١/٢ دسم		٥٠ جم	٥٠ جم		٥٠ جم		
بيض (عدد)		-	-	٢	-	-	٢
فول	٥٠ جم	-	-	-	-	٥٠ جم	-

ثانيا : وجبة الغذاء

جدول رقم (٢)

المنتج	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
عدس					٧٥ جم		
جبنه ١/٢ دسم	١٠٠ جم						١٠٠ جم
فول				٧٥ جم			
الأرز	١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم
مكرونة أو أرز		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم	
لحوم			١٥٠ جم			١٥٠ جم	
خضار مطبوخ	٣٠٠ جم			٣٠٠ جم			٣٠٠ جم
خضار طازج	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم
طماطم للطهي	٥٠ جم	١٠٠ جم		١٠٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم
توابل	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم

تابع أغذية المسجونين العاديين (سجون عمومية - ليمانات - تحت التحقيق)

ثانيا : وجبة الغذاء

تابع جدول رقم (٢)

بصل مجفف	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم
ملح طعام	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم
زيت طعام	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
فاكهة	-	١٥٠ جم	-	١٥٠ جم	١٥٠ جم	-	-
فاصوليا بيضاء أو لوبيا	٧٥ جم	-	-	-	-	-	-

● يمكن الاستعاضة عن صنف اللحوم بصنف الفراخ أو البط كل ١٥٠ جم لحم = ٢٥٠ جم فراخ أو بط (١).

ثالثا : وجبة العشاء

جدول رقم (٣)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
فول	-	-	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	-	-
عدس	-	٥٠ جم	-	-	-	-	-
جبنة ١/٢ دسم	٥٠ جم	-	-	٥٠ جم	-	٥٠ جم	٥٠ جم

● الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين.

● في حالة عدم توافر صنف اللحوم بالأسواق يصرف كبديل عن الوزن المقرر من اللحوم في الوجبة ٤ بيضات لكل مسجون أو ٧٥ جرام بقول.

● في حالة صرف الأرز بدلا من صنف المكرونة يستغنى عن وزن ٥٠ جرام صلصة

(١) الفقرة الأخيرة مضافة في نهاية الجدول (٢) بالقرار الوزاري رقم ٣٩٠٩ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية - العدد ٩٧ في

■ مقرر أغذية لكل من :

- ١ - الحوامل من الشهر السادس
 - ٢ - المرضعات حتى سن عام
 - ٣ - مرضى الدرن
 - ٤ - المسجونين العاملين بالأفران
 - ٥ - المسجونين المصنعين بالصرف الصحي
- أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (٤)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
بيض (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
جبة ١/٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
لبن مبستر	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم
حلاوة طحينية	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم

ثانيا : وجبة الغذاء

جدول رقم (٥)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
بروتين حيواني ويشمل لحوم أو فراخ	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم	٢٥٠ جم
	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم	٤٠٠ جم
خضار مطهى	٣٠٠ جم		٣٠٠ جم			٣٠٠ جم	
خضار طازج	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم
الأرز	١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم
مكرونة أو أرز		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم	
عدس					٧٥ جم		
فول			٧٥ جم				
فاصوليا بيضاء أو لوبيا		٧٥ جم					
زيت طعام	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم
توابل	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم
ملح طعام	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم
طماطم للطهى	٥٠ جم	١٠٠ جم		١٠٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم
فاكهة	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم

● يمكن الاستعاضة عن صنف اللحوم بصنف الفراخ أو البط كل ٢٥٠ جم لحم = ٤٠٠ جم فراخ أو بط (١).

(١) الفقرة الأخيرة مضافة فى نهاية الجدول (٥) بالقرار الوزرى رقم ٣٩٠٩ لسنة ٢٠٠٠ - الوقائع المصرية - العدد ٩٧ فى

٢٠٠٠/٥/٣

ثالثا : وجبة العشاء

جدول رقم (٦)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
جبة ١ / ٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
حلاوة طحينية	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
لبن مبستر	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
فاكهة طازجة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

● الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين .

● يستغنى عن ٥٠ جرام طماطم فى حالة صرف صنف بدلا من صنف المكرونة .

■ مقرر أغذية مرضى السكر

أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (٧)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم
جبة ١ / ٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
خضار طازج	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم

ثانيا : وجبة الغذاء

جدول رقم (٨)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
الأرز	٥٠ جم		٥٠ جم		٥٠ جم		٥٠ جم
مكرونة أو أرز		٥٠ جم		٥٠ جم		٥٠ جم	
بروتين حيوانى (لحم)	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
خضار مطهى	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم		٣٠٠ جم
زيت طعام	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم	٢٥ جم

ثانيا : وجبة الغذاء

تابع جدول رقم (٨)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
توابل	٠.٥ جم	٠.٥ جم	٠.٥ جم	٠.٥ جم	٠.٥ جم	٠.٥ جم	٠.٥ جم
ملح طعام	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم
خضار طازج	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
طماطم للطهى	٥٠ جم	١٠٠ جم		١٠٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم
فاكهة طازجة	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم

ثالثا : وجبة العشاء

جدول رقم (٩)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
فول			٣٥ جم		٣٥ جم		
عدس		٣٥ جم					
جبة ١/٢ دسم	٥٠ جم			٥٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم
خضار طازج	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
فاكهة طازجة	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم

- لا يصرف البيض كبديل للبروتين أو أى صنف آخر ويمنع مريض السكر من البيض تماما .
- الخضار المطبوخ يجب ألا يتضمن (بطاطس - بطاطا - قلقاس) .
- أصناف الفاكهة يمنع منها الموز - التين - البلح - العنب .
- يصرف لمريض السكر الذى يعالج بالانسولين مايعادل ٥٠ جرام حلاوة أو رغيف خبز يوميا فى وجبة الغذاء .
- الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين .
- فى حالة عدم توافر صنف اللحوم والأسواق يستبدل الوزن المقرر منها بـ ٢٥٠ جرام من صنف الفراخ .
- يستغنى عن ٥٠ جرام طماطم فى حالة صرف الأرز بدلا من صنف المكرونة .

■ مقرر أغذية حالات النزلات المعوية والقولونية (مرضى الغذاء السائل)

أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (١٠)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
جبة ١/٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
ليمون (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
عصير مغلب	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم

ثانيا : وجبة الغذاء

جدول رقم (١١)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ليمون (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
بطاطس أو بطاطا مسلوقة	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم
أرز	١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم
مكرونة أو أرز		١٠٠ جم		١٠٠ جم		١٠٠ جم	
بروتين حيواني مسلوق لحوم	١٢٠ جم	١٢٠ جم	١٢٠ جم	١٢٠ جم	١٢٠ جم	١٢٠ جم	١٢٠ جم
ملح طعام	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم	٦ جم
فاكهة طازجة	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم
زيت طعام للطهي	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم
خضار مسلوق (جزر أصفر - كوسة)	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم

يستعاض عن اللحوم بـ ٢٥٠ جرام فراخ مسلوقة في حالة عدم توافر صنف اللحوم بالأسواق.

ثالثا : وجبة العشاء

جدول رقم (١٢)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
ليمون (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
عصير معلب	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
جبة ١ / ٢ دسم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم

- يكون الطعام كله بدون زيت (مسلق).
- الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين.
- يراعى ان يكون الخضار قليل الألياف وتكون الفاكهة موز أو عصير.

■ مقرر أغذية مرضى (القلب - تصلب الشرايين - ارتفاع ضغط الدم)

أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (١٣)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم
عسل البيض	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
جبة ١ / ٢ دسم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
فول	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
خضار طازج	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم

ثانيا : الغذاء

جدول رقم (١٤)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
بروتين حيوانى (لحوم)	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم
الأرز	٧٥ جم	٧٥ جم	٧٥ جم	٧٥ جم	٧٥ جم		٧٥ جم
مكرونة أو أرز		٧٥ جم		٧٥ جم		٧٥ جم	
خضار مطهى مسلوقة	٢٥٠ جم			٢٥٠ جم			٢٥٠ جم
عدس					٥٠ جم		
فاصوليا بيضاء (لوبيا)		٥٠ جم					
توابل	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم
ملح طعام	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم
بصل مجفف	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم
زيت طعام	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم
فاكهة طازجة	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم

يمكن استبدال اللحوم بصنف الفراخ بوزن ٢٥٠ جم فى حالة عدم توافر صنف اللحوم بالأسواق.

ثالثا : العشاء

جدول رقم (١٥)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم
جبة ١/٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم

● لا يصرف صنف البيض كبديل للبروتين الحيوانى لهذه النوعية من المرضى.

● يجب الالتزام لهذه النوعية من المرضى بمقرر صنف الملح دون تجاوز أى لايتعدى ١,٥ جرام يوميا فقط.

● الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين.

■ مقرر أغذية مرضى القصور الكلوى

أولا : وجبة الإفطار

جدول رقم (١٦)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢
عسل أبيض	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم
جبنه ١ / ٢ دسم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم

ثانيا : وجبة الغذاء

جدول رقم (١٧)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
الأرز	٥٠ جم		٥٠ جم		٥٠ جم		٥٠ جم
مكرونه أو أرز		٢٠٠ جم		٢٠٠ جم		٢٠٠ جم	
خضار مطهى مسلوق	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم		٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم
بطاطس أو بطاطا مسلوقة	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم
بروتين حيوانى فراخ فقط	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم	٢٠٠ جم
ملح طعام	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم
توابل	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم
زيت طعام	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
فاكهة طازجة	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم	١٥٠ جم

ثالثا : وجبة العشاء

جدول رقم (١٨)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢	١ / ٢
عسل ابيض	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم

- فى وجبة الغذاء يجب ألا يصرف له (سبانخ - خبيزة - رجلة - ملوخية - باذنجان - بامية - طماطم) ،
أى الأصناف التى تحتوى على الأوكزالات .
- الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين .
- لا يصرف صنف البيض كبديل عن صنف الفراخ لهذه النوعية من المرضى .
- لا يصرف أصناف (فواكه مشمش - فراولة - مانجو - برقوق - خوخ - تين) .

■ مقرر أغذية مرضى الكبد

وجبة الإفطار

جدول رقم (١٩)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
عسل ابيض	٣٥ جم	٣٥ جم	٣٥ جم	٣٥ جم	٣٥ جم	٣٥ جم	٣٥ جم
لبن مبستر	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم

وجبة الغذاء

جدول رقم (٢٠)

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
الأرز	٧٥ جم		٧٥ جم		٧٥ جم		
مكرونة أو أرز		٧٥ جم		٧٥ جم		٧٥ جم	
بروتين (خوم) مشفاة بدون دهن		٥٠ جم			٥٠ جم	٥٠ جم	
خضار مطهى	٢٠٠ جم			٢٠٠ جم			٢٠٠ جم
جبنة نصف دسم	٥٠ جم	٥٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم		٥٠ جم
خضار طازج	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم	٣٥٠ جم
زيت طعام	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
توابل	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم	٠,٥ جم
ملح طعام	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم	١,٥ جم
فاكهة طازجة	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم
طماطم للطهى	٥٠ جم	١٠٠ جم		١٠٠ جم		٥٠ جم	٥٠ جم

وجبة العشاء

جدول رقم (٢١)

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز (عدد)	١	١	١	١	١	١	١
عسل ابيض	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
لبن مبستر	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم	١٢٥ جم
جبنه ١/٢ دسم	٢٠ جم	٢٠ جم	٢٠ جم	٢٠ جم	٢٠ جم	٢٠ جم	٢٠ جم
فاكهة طازجة	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم	٣٠٠ جم

● الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين.

● لا يصرف صنف البيض كبديل عن صنف اللحوم لهذه النوعية من المرضى.

■ مقرر أغذية الأطفال الرضع من سن ٦ شهور حتى سنة

المقرر اليومي بالإضافة للرضاعة الطبيعية.

الصفحة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خضار مسلوقة (كوسة، جزر)	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
أرز مهروس مسلوقة	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
عصير فاكهة معلب	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
بيض (عدد) مسلوقة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة	١/٢ بيضة

■ مقرر أغذية الأطفال الرضع من سن سنة حتى سن عامين
المقرر اليومي بالإضافة للرضاعة الطبيعية

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
بيض (عدد) مسلوق	١	١	١	١	١	١	١
خضار مسلوق (بطاطس - كوسة - جزر)	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
أرز مسلوق	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم	٥٠ جم
بروتين حيواني (لحم أو فراخ)	٦٥ جم	٦٥ جم	٦٥ جم	٦٥ جم	٦٥ جم	٦٥ جم	٦٥ جم
خضار طازج (خس - جزر)	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
فاكهة طازجة	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم	١٠٠ جم
خبز (عدد)	نصف رغيف	نصف رغيف	نصف رغيف	نصف رغيف	نصف رغيف	نصف رغيف	نصف رغيف
جبة ١/٢ دسم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم	٣٠ جم
ملح طعام	٣ جم	٣ جم	٣ جم	٣ جم	٣ جم	٣ جم	٣ جم
زيت طعام	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم	١٠ جم

● الخبز حسب الوزن المقرر من وزارة التموين .

ويراعى فى صرف الأغذية السالف بيانها مايتى :-

- ١ - تصرف مقادير الأغذية السالف بيانها على ثلاث وجبات .
- ٢ - يقدم الطعام جيد الإعداد والطهى والأصناف المطهية ساخنة .
- ٣ - تصرف وجبة اللحوم مضاعفة فى الأعياد والمناسبات الدينية .
- ٤ - فى حالة عدم توافر صنف الطماطم بالأسواق يكون البديل صنف الصلصة بواقع ٥ جرام لكل ٥٠ جم طماطم .
- ٥ - يستبدل كل ١٠٠ جرام من اللبن الجاموسى بـ ١٢٥ جم من اللبن البقرى فى حالة عدم توافر اللبن المبستر .

المراجع

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، الجزء 9.
- أحمد أيوب ، اعترافات قيادات "الوعد"، مصر، مجلة "المصور"، 2001/11 /30 .
- د. أحمد سعيد صوان ، ندوة " الإرهاب وحقوق الانسان واللجوء السياسى"، مصر، جريدة "الأهرام"، 1995/3/17.
- د. أحمد سليمان صالح الربيشى، جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة، المملكة العربية السعودية- الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- د.أحمد عكاشة، نفسيا: الإرهابى مصاب بحالة معاداة للمجتمع، جريدة الأهرام المصرية، 2001/11/5م.
- أحمد عبد الحليم،ملفات مفتوحة،جريدة"أخبار اليوم"،30إبريل 2005.
- د. أحمد عبد اللطيف الفقى ، الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة، رسالة دكتوراه منشورة،جامعة عين شمس، مصر ، دار النهضة العربية، 2001م.
- * الدولة وحقوق ضحايا الجريمة، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003.
- * الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003م.
- * الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- د. أحمد فتحي سرور:
- * الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة ، دار النهضة العربية ،

- 1985 م . * لحماية الدستورية للحقوق والحريات ، مصر ، دار الشروق ، 1993.
- أحمد ماهر، دليل المديرين فى كيفية إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجية، بلا ناشر بلا تاريخ.
- د. أدوار غالى الذهبى ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى، مصر- القاهرة، دار النهضة العربية، 1980م.
- إريك موريس والآن هو ، الإرهاب - التهديد الرد عليه ، ترجمة د. أحمد حمدي محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، الأعمال الفكرية ، 2001م .
- أسامة إبراهيم حافظ وعاصم عبد الماجد محمد، مبادرة وقف العنف. رؤية واقعية ونظرة شرعية، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتب التراث الإسلامى، مصر القاهرة، الطبعة الأولى، ذو القعدة 1422هـ - 2001م، والطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، القاهرة-مصر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م.
- أشرف مصطفى توفيق ، الرعاية اللاحقة للمسجونين، مجلة الأمن العام، العدد 160، رمضان 1418هـ - يناير 1998م.
- ألفين توفلر، تحول السلطة ، ترجمة لبنى الريدى، مصر- القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثانى، سلسلة الألف كتاب الثانى، رقم 217، 1996م .
- الإمام محمد بكر عبد القادر الرازى ، مختار الصحاح، الكويت، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
- د. انشراح محمد دسوقي، بحث ميدانى عن التحصيل الدراسى وعلاقته بكل من مفهوم الذات والتوافق النفسى، دراسة مقارنة، مجلة علم النفس،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد العشرون، السنة الخامسة، أكتوبر 1991.

- بيتر.سي. سيدر . برج ، أساطير إرهابية بين الوهم والمغالاة والواقع، ترجمة عفاف معروف، بلا ناشر، 1992م.

- جلال آل رشيد ، مفهوم الإرهاب في الإسلامى ، جريدة القبس الكويتية ، 2002/8/23 .

- جمال حسين ، العادلى فى حوار مع الوفد الإعلامى المرافق له فى تونس، جريدة الأخبار، 2005/1/9 م .

* خروج سجنين من ليمان طره إلى جامعة القاهرة ،جريدة الأخبار، 2005/5/30م .

- د.جميل يوسف قدوره ، نطاق الشرعية الإجرائية فى الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1986.

- د.حسن صادق المرصفاوى، قواعد المسئولية الجنائية فى التشريعات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972.

* ضمانات الحريات الشخصية فى ظل القوانين الاستثنائية، مجلة للمحاماة، لسنة 56، العددان الثالث والرابع، مارس - إبريل 1976.

- د.حلمى الدقوقي، ونجيب مفتاح ، الرقابة القضائية على مشروعية قرارات الاعتقال الصادرة، وفقاً لقانون حالة الطوارئ، مصر، القاهرة، بلا ناشر، 1412هـ - 1992م.

- حمدي عبد الرحمن عبد العظيم، وناجح إبراهيم عبد الله، تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء، سلسلة تصحيح المفاهيم مكتبة التراث الإسلامى، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ذو القعدة 1422هـ - يناير 2002م والطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، القاهرة- مصر والرياض المملكة العربية السعودية.

- د. رءوف عبفء؁ ؁ أصول علم الإءرام والعقاب؁ مصر؁ ءار الفكر العربف؁ الطبعة الرابعة؁ 1977م.

* لمشكلات العملية الهامة فى الإءراءات الجنائفة؁ الجزء الأول مصر - القاهرة؁ ءار الفكر العربف؁ الطبعة الثالثة؁ 1980م.

ء. رمسفس بهنام؁ المءرم ءكوئناً وءقوئماً - ءراسة ءلللة؁ مصر - الإسكندرفة؁ منشأة المعارف؁ بلا ءارفف.

* للنظرفة العامة للقانون الجنائف؁ مصر - الإسكندرفة؁ منشأة المعارف؁ 1968.

ء. سامف صاءق الملا؁ اعءراف المءهم؁ مصر - القاهرة؁ بلا ناشر؁ الطبعة الثالثة؁ 1986.

ء. سعد المءربف؁ المءرمون؁ مصر - القاهرة؁ مكآبة القاهرة الءففة؁ 1967م.

- ء. سلمف مءموء ءمعة؁ سلمف مءموء؁ المءآل إلى طرفة العمل مع الجماعات؁ الإسكندرفة - مصر؁ المكآب الجامعى الءفف؁ 2003م.

ء. سمفر مءموء عبء الفف طه؁ ءررفة المءآرات - الأحكام القانونفة الإءراءفة والموضوعفة والمبادئ المسءآآفة فى قضاء النقض الجنائف ووفقاً لآخر التعءفلات عام 2002؁ مصر - القاهرة؁ ءار النهضة العربفة؁ الطبعة الأولى؁ 2002م.

- ء. سمفر مءموء هئءف؁ الاشباه وءرفة المواءن بفن الفقه الإسلامف؁ والقانون الوضعف؁ مصر - القاهرة؁ 1413هـ 1992م.

- سفار الءمفل؁ الإنءلءفسفا العربفة : رؤفة معرففة فى بئفة الأءفال؁ ورقة بءففة منشورة؁ مصر الءمقراطفة؁ فصئلة مءآصصة فعنى بالقضافا

- المعاصرة للديمقراطية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ، 2005، 18 .
- د. سيد الهوارى ، الإدارة - الأصول والأسس العلمية، مصر، مكتبة عين شمس، بلا تاريخ.
- صالح خيرى ، ثاني مطلوب أمني سعودي يسلم نفسه للسلطات ، الأهرام ، 2004/2/29 .
- د. صفوت فرج ، قضية الإرهاب- محاولة للفهم السيكلوجى، مجلة دراسات نفسية عن رابطة الإخصائيين النفسيين المصرية (رانم) المجلد الثالث، العدد الرابع، أكتوبر 1993.
- د. صلاح الدين حامد الفكى، طرق أساليب التدريب، دراسة ضمن مجموعة الدراسات المقدمة فى الدورة التدريبية القصيرة الثالثة المعقودة فى تونس من 19 إلى 28 ذى القعدة 1410 هـ الموافق 7 إلى 26 سبتمبر 1981 والذى نشر المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف حاليا) بالرياض فى كتاب بعنوان "دراسات فى وضع وتطوير المناهج فى كليات الشرطة".
- طارق الشيخ، تقرير الخارجية الأمريكية عن الإرهاب، جريدة "الأهرام"، 2004/6/9م.
- طارق عبد الوهاب سليم ، المدخل فى علم العقاب الحديث، مصر، دار النهضة العربية، 1996.

- د. طارق فتح الله خضر ، الأسس القانونية لمسئولية الدول عن تعويض ضحايا الجريمة، الجزء الأولى، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية مبارك للأمن، مصر، العدد 26، يوليو 2004م - جماد أول 1425هـ.
- د. طلال سراج الغرياني، التخطيط والمتابعة بين النظرية والممارسة، شركة العبيكان ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1412هـ.
- عادل أبو زهرة ، تعريف العنف والإرهاب، مصر، جريدة الأهرام، 2001/11/1.
- د. عبد الحافظ عبد الهادي عبد ، الإثبات الجنائي بالقرائن - دراسة مقارنة، مصر - القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م.
- د. عبد الحميد إبراهيم المجالى، مسقطات العقوبة التعزيرية، المملكة العربية السعودية الرياض، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف حالياً)، 1412هـ، 1992م.
- د. عبد الرحيم صدقى، الظاهرة الإجرامية دراسة تأصيلية وتحليلية فى الفقه المصرى والمقارن، دار الثقافة العربية، السيدة زينب، مصر، القاهرة، 1989.
- د. عبد الصمد سكر ، المبادئ الأساسية لحماية ضحايا الجريمة ودور الشرطة فى دعمها، مصر، مجلة الأمن العام ، العدد، 168، شوال 1420هـ يناير 2000م.
- عبد العاطي محمد ، النهاية للصراع بين الجماعة الإسلامية والسلطة فى مصر، "القبس" الكويتية، 2003/10/3م.

- د. عبد الفتاح مصطفى الصيفى، الأحكام العامة للنظام الجزائى، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، 1995.
- د. عبد القادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى مقارناً بالقانون الوضعى، الجزء الأول، مكتبة دار التراث.
- د. عبد المهيمى بكر، إجراءات الأدلة الجنائية، الجزء الأولى - فى التفتيش، الطبعة الأولى، بلا ناشر، 1996م - 1997م.
- د. عبد الوهاب حومد، الإجرام السياسى، دار المعارف، لبنان، 1963م.
- د. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب - دراسة تحليلية فى أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامى، الكويت، ذات السلاسل، الطبعة الثانية، 1995.
- د. عدلى أمير خالد ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية، مصر- الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.
- د. عدنان الدورى، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامى، الكويت، منشورات ذات السلاسل، الكتاب الأولى، الطبعة الثالثة، 1986م.
- * علم العقاب ومعاملة المذنبين، لكويت منشورات ذات السلاسل، الكتاب الثالث، الطبعة الأولى، 1989م.
- د. عطية مهنا ، تقييم المعاملة فى المؤسسات العقابية التقرير الأول- العمل فى السجون-دراسة نظرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- قسم بحوث المعاملة الجنائية، 1996.
- د. علاء الدين راشد ، الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م.

- د. على السلمي، السلوك التنظيمي، مصر، مكتبة غريب، الطبعة الثالثة 1998 .

- على محمد جعفر، السجون وسياسة تطوير وظائفها الإصلاحية، دبي، مجلة الأمن والقانون، كلية الشرطة، العدد الثاني- ربيع الآخر 1412 - يوليو 2000م

* داء الجريمة - سياسة لوقاية والعلاج، لبنان- بيروت، مجد للمؤسسات الجامعية لدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1423 هـ-2003م.

- على محمد على الشريف، وأسامة إبراهيم حافظ: "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين"، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ذو العقدة 1422 لسنة 2002م. والطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، القاهرة - مصر والرياض- المملكة العربية السعودية.

- د. غنام محمد غنام ، حقوق الإنسان في السجون، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

- فتحية الجميل، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع- دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي، الكويت، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول - السنة العاشرة، آذار/ مارس 1982.

- فتحية فكرى ، الاعتقال دراسة للمادتين الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ، دار النهضة العربية، 1989م، وطبعة 1992م.

- قمر محمد موسى، التعليمات العامة للنيابات في المسائل المعدلة بقرار النائب العام رقم 837 لسنة 1999، القاهرة- دار السلام، دار الأستاذ

للمطبوعات القانونية، الطبعة الثانية، 2002م.

- كرم محمد زهدى ، وناجح إبراهيم عبد الله ، وعلى محمد على الشريف ،
وأسماء إبراهيم حافظ ، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم، وفؤاد محمد
الدواليبي ، و عاصم عبد الماجد محمد، ومحمد عصام الدين درباله ،
نهر الذكريات، المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، مكتبة التراث
الإسلامي القاهرة - مصر، الطبعة الأولى شعبان 1424هـ - سبتمبر 2003م.
- ماجد الكنتي ، مطلوب أمني يسلم نفسه للسلطات السعودية قبل أيام من
انتهاء العفو ، الشرق الأوسط ، طبعة مصر ، 2004/7/16 .

- د.مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري،
مصر- القاهرة، دار الفكر العربي، 1977.
* لوسيط في قانون العقوبات (القسم العام)، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية،
الطبعة الخامسة.

* أصول علم الإجرام والعقاب، القاهرة- مصر، دار الفكر العربي، 1978.
- د.محمد أبو العلا عقيدة، المجنى عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية-
دراسة في علم المجنى عليه، مصر- القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة
الثانية، 1991م.
* أصول علم العقاب- دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام
العقابي الإسلامي، مصر- القاهرة، دار الفكر العربي، 1416هـ - 1995م.
- د.محمد أبو شادي ، مبادئ علم العقاب- دراسة مقارنة لطبيعة العقوبة
والتدبير الاحترازي، وأساليب التنفيذ العقابي، مع التطبيق لأحكام القانون رقم

26 لسنة 1962 بتنظيم السجون فى الكويت، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم

الأمنية، 1993.

- محمد الشافعى ، فرض التعقب الإلكتروني على الزعيم الروحي لـ"القاعدة" فى أوروبا، جريدة"الشرق الأوسط"، 2005/3/12م بريطانيا بدأت تطبيق قانون الإرهاب الجديد على عشرة متهمين بينهم"سفير" بن لادن فى أوروبا، جريدة "الشرق الأوسط"، 2005/3/13م.

- د. محمد حكيم حسين الحكيم ، النظرية العامة للصلح - دراسة مقارنة، مصر - القاهرة، دار الكتب القانونية، الطبعة الثانية، 2005م.

- محمد زايد : ماهو الإرهاب ؟ ومن هو الإرهابي ؟ الأهرام ، 2001/10/5م.

- د. محمد سليم العوا ، فى أصول النظام الجنائى الإسلامى، مصر، دار المعارف، الجزء الثانى، 1983.

- محمد شبل ، الإسلام دين جميع أنبياء الله ورسله، جريدة "الأهرام" المصرية يوم 2005/1/25م.

- - محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م. تمت ركن الرهب(رك ف - روح) .

- د. محمد محمود سعيد ، جرائم الإرهاب - أحكامها الموضوعية وإجراءات ملاحقتها، مصر - القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

- د. محمد محي الدين عوض ، بدائل الجزاءات الجنائية فى المجتمع الإسلامى، المملكة العربية السعودية - الرياض، المركز العربى للدراسات

الأمنية والتدريب (حاليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 1411هـ-1991م .

الاتجاهات الحديثة في السياسة العقابية للمجرمين والمنحرفين ومدى انعكاسها في السياسات العقابية في العالم العربي، تقرير مقم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة 29 أبريل - 8 مايو 1995).

- د.م. محمد مصطفى حماد ، الرياضة البدنية والمواطن، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1411هـ، 1991م.

- د. محمد مصطفى، و محمد فوقى حجاج، دراسات في الأخلاق، مصر، بلا ناشر، 1398هـ.

- محمد ناصر البيشى ، دليل المدرب، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، إدارة البرامج العليا، 1408/6/1هـ .

- محمد يسرى إبراهيم دعبس، الإرهاب- الأسباب واستراتيجيات المواجهة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، مصر-منهور، وكالة البنا للنشر والتوزيع، 1994.

* الإرهاب بين التجريم والمرض رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة، مصر-منهور نفس الناشر ونفس السنة.

* "الإرهاب والشباب رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة"، سلسلة علم الإنسان وقضايا المجتمع لكتاب العاشر، مصر- الإسكندرية، 1994م.

- محمود أبو العينين، الاعتقال، مصر ، المجموعة المتحدة للطباعة والنشر ، بلا تاريخ.

- محمود صالح العدلى، المواجهة الجنائية للإرهاب، جرائم الإرهاب - الأحكام الإجرائية للجرائم الإرهابية، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الأول، مصر-الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، الطبعة الأولى،

* لسياسية الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الثاني، مصر - الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2003م.

* دور قانون العقوبات في مكافحة التطرف والعنف الإرهابي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، مصر - الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2003م.

* العليا، المحكمة الإدارية، 1983/11/26م، الموسوعة الإدارية، لقاعدة 83، الجزء الثالث عشر.

- د. محمود نجيب حسنى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1989م.

* علم العقاب، مصر - القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 1973.

د. مصطفى العوجي، التأهيل في المؤسسات العقابية، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، القاهرة - أكاديمية الشرطة (مبارك حالياً) 23-25 يناير 1991.

* التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية، بيروت - لبنان، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1993.

- د. مصطفى محمد موسى ، الانحراف الفكري، محاضرة عامة غير منشورة، لطلبة قسم الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- مركز البحوث والدراسات، 1424هـ- يناير 2004م.

* الانحراف الفكري والإرهاب، بحث مقدم إلى ندوة "الأمن الفكري" المنعقد بمناسبة الاجتماع للتسيقي العاشر لمديرى مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة الذى نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع إمارة منطقة المدينة المنورة خلال الفترة من 1424/8/6هـ الموافق 20-22 / 9 / 2004م.

* تنمية المهارات الإدارية والسلوكية فى مجال مكافحة الجريمة، الكويت، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، معهد تدريب الضباط 2002م.

* دليل التحرى عبر شبكة الإنترنت، سلسلة اللواء الأمنية فى مكافحة الجريمة الإلكترونية، دار الكتب القانونية ، لمحة الكبرى - مصر - الطبعة الثانية 1425-2005.

- د. مصطفى محمود عفيفى، مبادئ أصول علم الإدارة، كلية شرطة دبی، الطبعة الأولى، بلا تاريخ، الجزء الأول.

- مكرم أبو فضل جمال الدين محمد المعروف بابن منظور، لسان العرب، لبنان-بيروت، دار صادر، بلا تاريخ، الجزء الأول تحت باب (رهب).

- مكرم محمد أحمد ، مؤامرة أم مراجعة، مصر، دار الشروق، الطبعة الثانية 1423 - 2004م.

* قواعد تنقش قیانتها فى ساحة الیمان، مجلة "المصور"، 28/6/2002م، العدد 4055.

* هل هناك مخاطر من إفراج عام عن المعتقلين، مجلة "المصور"،
2002/7/5، العدد، 4056.

- منصور رمضان ، منصور لجنة خبراء العدل والداخلية العرب تقر بأن
التحريض والإشادة بالإرهاب " جريمة إرهابية " الكويت ، جريد الرأي العام
، 2003/7/23 .

- ميتشيو كوشي وآخرون، الجريمة والانحراف السلوكي والغذاء، إعداد
ديوسف البدر، وترجمة رضى سلمان وآخرين، بيروت- لبنان، شركة
المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2003م.

- ناجح إبراهيم عبد الله، وعلى محمد على الشريف " حرمة الغلو فى الدين
وتكفير المسلمين"، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة التراث الإسلامى، القاهرة،
جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ذو القعدة 1422هـ، يناير 2002م
والطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، فرع القاهرة-مصر وفرع الرياض- المملكة
العربية السعودية.

- ناجح إبراهيم عبد الله، تجديد الخطاب الدينى، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة
العبيكان فرع القاهرة - مصر، وفرع الرياض- المملكة العربية السعودية
الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

* دعوة للتصالح مع المجتمع، سلسلة تصحيح المفاهيم، مكتبة العبيكان
فرع القاهرة- مصر وفرع الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة
الثانية، 1420هـ - 2005م.

* نظرات فى حقيقة الاستعلاء بالإيمان، مكتبة العبيكان، فرع القاهرة-
مصر والرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1426هـ

2005م.

* حتمية المواجهة وفقه النتائج، مكتبة العبيكان، فرع القاهرة - مصر
والرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1426هـ - 2005م.

* فتوى النّار لشيخ الإسلام ابن تيمية " دراسة وتحليل " مكتبة العبيكان،
فرع القاهرة - مصر والرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية،
1426هـ - 2005م.

* هداية الخلائق بين الغايات والوسائل، مكتبة العبيكان، القاهرة ومصر
والرياض المملكة العربية الطبعه الثانيه، 1426هـ - 2005م.

* الحاكمية - نظرة شرعية.. ورؤية واقعية، بلا ناشر، وبلا تاريخ.
- نجوى حافظ، المؤسسة العقابية للأحداث بالمرج دراسة تقييمية عن
أحوال المؤسسات عام 1997، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،
1999م.

- د. هالة مصطفى، الإسلام السياسى فى مصر، من حركة الإصلاح إلى
جماعات العنف، القاهرة، مركز البحوث والتدريب والنشر، الطبعة الثانية،
يناير 1999.

- د. هدى حامد قشقوش، هدى حامد، علم العقاب، الجزء الأول، الجزء
الجنائى، مصر، القاهرة، دار الثقافة الجماعية، 1999.

- د. هلال عبداللاه أحمد، المركز القانونى للمتهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى
دراسة مقارنة بالفكر الجنائى الإسلامى، مصر - القاهرة، دار النهضة
العربية، الطبعة الأولى، 1989.

* الاتهام المتسرع فى مرحلة التحقيق الابتدائى وعدالة لوفى لمن وضع موضع الاتهام،
مصر - القاهرة، دار النهضة العربية، 1995.

- يوسف ميخائيل أسعد ، الثقة بالنفس، مصر ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة - القاهرة، بلا تاريخ.
- الإدارى، محكمة القضاء، 1952/6/30، المبادئ فى خمسة عشر عاما، 1956م -1971م، مصر، القاهرة.
- الإمراى، محكمة القضاء، المبادئ فى خمس سنوات (1971 - 1977).
- يوسف شلاله، المعجم العلمى للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية، فرنسى عربى، عربى فرنسى، مصر الإسكندرية، منشأة المعارف.
- يسن الرفاعى، يس، الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية ، مصر - القاهرة - المجلة الجنائية القومية، 1969م.

ثانياً - الدراسات والمجلات والمعاجم :

- الدراسة التي أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حول الإرهاب بين الرؤيتين العربية والأمريكية، الجزء الثاني، جريدة الرأي العام الكويتية، 25/10/2001م.
- دراسة حول قضايا الشغب وأساليب العنف، المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعة الثانية، (1411هـ - 1991).
- عليا، دستورية، في 15 سبتمبر 1997م. القضية 48 لسنة 18 قضائية دستورية.
- الطوارئ، قانون، المصري رقم 162 / 1958، المادة 3 المعدلة بالقانون رقم 37 لسنة 1972.
- الرأي العام، المتطرفون رسموا أقبح صورة لأجمل دين، 28 يوليو، 2004.
- الرياض: معظم القتلى من اليابانيين والفرنسيين والسويسريين وبعضهم من الأردنيين، الثلاثاء 18 رجب 1418هـ الموافق 18/11/1997م.
- الشرق الأوسط ، 2004/7/14 م .
- القبس، أول تعريف للمجمع الفقهي في مكة، الإرهاب هو العدوان بغياً على الإنسان 2002/1/11.
- معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة الدكتور إبراهيم مذكور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

ثالثاً- القوانين والقرارات واللوائح والأدلة:

- القرار الجمهورى بقانون رقم 396 لسنة 1956 فى شأن تنظيم السجون طبقاً لأحدث القوانين المعدلة له متضمناً مذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه، وزارة الداخلية المصرية، قطاع مصلحة السجون، إدارة البحوث والتخطيط. يناير 2001.
- القرار رقم 79 لسنة 1961 باللائحة التنفيذية للسجون المصرية .
- دليل إجراءات العمل فى السجون، المصرية صدر الجزء الأول بالقرار الوزاري رقم (1) لسنة 1966 ، والجزء الثاني بالقرار الوزاري رقم (1) لسنة 1969 بهدف شرح نصوص القرار الجمهوري بالقانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون ولائحته الصادرة بالقرار الوزاري رقم 79 لسنة 1961 مع تفاصيل أخرى وردت بجزئي الدليل تطلبتها ضرورات واجبات العمل ، والدليلين من إعداد إدارة البحوث والتخطيط، قطاع مصلحة السجون، وزارة الداخلية المصرية.
- واقع السجون المصرية، إدارة البحوث والتخطيط، قطاع مصلحة السجون، وزارة الداخلية المصرية.
- دليل عمل إدارة الرعاية اللاحقة، وزارة الداخلية المصرية، قطاع الأمن الاجتماعى، إدارة شرطة الرعاية اللاحقة. بلا تاريخ.
- النصوص الكاملة لمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين لعام 1955 طبقاً لترجمة اللواء يس الرفاعى التى نقلها إلى اللغة العربية عن الأصل الإنجليزى فى United Nations Publications ,A/ Conf/ 61/I,sales No, 1956 IV,4 New York, 1956, pp, 67-73

- والتي نشرها عبيد، كملحق فى كتاب أصول علم الإجرام والعقاب، وأيضاً فشقوش كملحق لكتابها علم العقاب.
- القرار الوزاري رقم 22701 لسنة 2001 ، الأوامر العمومية العدد 13 ، 25 ديسمبر 2001 .
- القرار الوزاري رقم 16630 لسنة 2003م، الأوامر العمومية العدد 8، أغسطس 2003م.
- التقرير رقم 18 ، الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب ، الجزء الثاني من تقرير مواجهة الإرهاب ، سلسلة تقارير مجلس الشورى المصري ، لجنة الشؤون العربية والخارجية ، والأمن القومي .

رابعاً- المراجع الأجنبية:

(أ) قائمة المختصرات

- Principales Abréviations:
- Chron. : Chronique
- Cons Et : Conseil d' Etat.
- CPP : Code de procédure pénale
- Crim : Cour de Cassation, chamber criminelle
- D : recoil Dalloz.
- D. pén : droit penal.
- éd : Edition.
- et s : Suivant
- Jo : Journal officiel (lois de décrets)
- n° : numéro.
- P : PaGe
- Rev.péni: Revue Pénitentiaires.

(ب) المراجع:

- C, Marsat: Audience Correctionnelle , ordre de parole . D. pén. 2003.
- Cour cadministratived' appel de Bordeaux D. 2004. n° 30
- Crim. 11 mars, 2003. D. 2003
- Crim. 28 Janv, 2003 . D.2003
- LexiQue , Termes, Juridiques, D. 1998
- M, Moucheron: Le Terme Terroirsme et le construction européenne, une Histoire Obscuer. Rev.D. Pén. Chrom

Prison:

- Mesure d' ordre intérieur et réglementation par voie de circulaire. les Limites du Contrôle de l'activité

pénitentiaire:

Cons d'État 12 mars 2003.

-note: d' Eric péchillon, D 2003 no 24/7121.

خامسا- المؤتمرات الدولية

- المؤتمر الدولي الأول حول الأبعاد التربوية لعلاج ظاهرتي التطرف والإرهاب ، الكويت ، 26-27 ديسمبر 2005 تحت رعاية وزارة التعليم العالي .

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	3
مدخل الدراسة :	4
أولاً- موضوع الدراسة ومشكلاتها	4
ثانياً- أهمية الدراسة	5
ثالثاً- أهداف الدراسة	5
رابعاً- الدراسات العربية السابقة	6
خامساً - تساؤلات الدراسة	7
سادساً- منهجية الدراسة سابعاً - خطة الدراسة	8
الفصل الأول- المفاهيم الأساسية للدراسة	11
أولاً - مفهوم التأهيل في المؤسسات العقابية	12
ثانياً- مفهوم القضايا الجنائية والإرهابية	16
1- تعريف القضية في اللغة العربية	16
2- تعريف القضية في المعاجم	16
3- التعريف الديني الإسلامي للإرهاب	17
4- معنى الإرهاب والعنف في علم السلوكيات	18
5- تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية في القانون الوضعي	19
6- تطبيقات للجرائم الإرهابية	23
ثالثاً - مفهوم المعتقل في القضايا الجنائية والإرهابية	32
رابعاً - مفهوم المتهم في القضايا الجنائية والإرهابية	43
1- تعريف المتهم في اللغة العربية	43
2- تعريف المتهم في الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	43

3- تعريف المتهم في النظم الوضعية	44
أولاً- في القانون	44
- مصر	44
- فرنسا	44
- الولايات المتحدة الأمريكية	45
ثانياً- في القضاء	45
- مصر	45
- فرنسا	45
- الولايات المتحدة الأمريكية	45
ثالثاً- في الفقه	46
- مصر	46
- فرنسا	46
- الفرق بين المتهم والمشتبه فيه في القضايا الجنائية	
والإرهابية	48
خامساً - مفهوم المحكوم عليه في القضايا الجنائية والإرهابية	49
سادساً- ذاتية نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الإرهابية	49
سابعاً - مفهوم الضحايا في القضايا الجنائية والإرهابية	51
ثامناً - مفهوم العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية	54
1- تعريف العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية	54
2- خصائص العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية	55
3- أنواع العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية	75
تاسعاً- مفهوم الضرورة الإجرائية والاجتماعية بوجه عام	64

71.....	الفصل الثاني - عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية
71.....	تمهيد وتقسيم :
71.....	- المقصود بإعادة التأهيل
75..	المبحث الأول - ماهية عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية وعناصرها
75.....	المطلب الأول - تعريف عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية
	المطلب الثاني - عناصر عملية إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات
79	العقابية
	الفرع الأول - الأجهزة المختصة بإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية
86	أولاً - جهاز الأمن المختص والمتخصص في القضايا الجنائية والإرهابية
88	ثانياً - المؤسسات العقابية (السجون)
120	الفرع الثاني - نزلاء المؤسسات العقابية
129	الفرع الثالث - الغرض المحدد
	المبحث الثاني - التوبة والعفو وحق رد الاعتبار وإعادة تأهيل نزلاء
183	المؤسسات العقابية
183	المطلب الأول - التوبة والعفو وإعادة التأهيل
183	الفرع الأول - التوبة وإعادة التأهيل
185	الفرع الثاني - العفو وإعادة التأهيل
190	المطلب الثاني - حق رد الاعتبار وإعادة التأهيل
192	الفرع الأول - رد الاعتبار القضائي
196	الفرع الثاني - رد الاعتبار القانوني

الفصل الثالث - تطبيقات عملية لإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية	199.....
المبحث الأول - برامج إعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية أثناء تنفيذ العقوبة في القضايا الجنائية والإرهابية	201
المطلب الأول - برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية معنوياً في القضايا الجنائية	203
الفرع الأول - أسلوب تنفيذ البرامج	204
الفرع الثاني - برامج إعادة التأهيل المعنوي	206
المطلب الثاني - برامج إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية معنوياً في قضايا الإرهاب	215
الفرع الأول - أسلوب تنفيذ البرامج	215
الفرع الثاني - برامج إعادة التأهيل المعنوي	219
المبحث الثاني - إعادة التأهيل خارج المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية	234
المطلب الأول - وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد الشرف والإفراج الشرطي وإعادة التأهيل	234
الفرع الأول - وقف تنفيذ العقوبة والاختبار والإفراج بوعد الشرف	235
الفرع الثاني - الإفراج الشرطي	237
المطلب الثاني - الرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل	240
الفرع الأول - أهداف إدارة الرعاية اللاحقة وهيكلها	241
الفرع الثاني - نظام المعلومات الإدارية في الرعاية اللاحقة	254
الخاتمة	268.....
المراجع	365.....
الفهرست	388.....

رقم الإيداع

١٦٨٧٥

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977-386-134-1



ف: 100 ت: 6/12/2010





دار شتات للنشر والبرمجيات

إعادة تأهيل
شبكة المؤسسات
القانونية

دار الكتب القانونية

